

جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الخليلي
الطبعة الثانية 1411 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى (صاحب جواهر)

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|----|--|
| ٥ | الفهرس |
| ١١ | جواهر الكلام فى شرح شراىع الاسلام المجلد ٣ |
| ١١ | اشاره |
| ١٢ | [تتمه القسم الأول فى العبادات] |
| ١٢ | [تتمه كتاب الطهاره] |
| ١٢ | [تتمه أربعه أركان] |
| ١٢ | [تتمه الركن الثانى فى الطهاره المائيه] |
| ١٢ | اشاره |
| ١٣ | [البحث فى الأغسال] |
| ١٣ | اشاره |
| ١٣ | [البحث فى واجبات الغسل] |
| ١٣ | اشاره |
| ١٤ | [الفصل الأول فى الجنابه] |
| ١٤ | اشاره |
| ١٤ | [أما سبب الجنابه فأمران] |
| ١٤ | اشاره |
| ١٤ | [السبب الأول الإنزال] |
| ٣٨ | [السبب الثانى الجماع] |
| ٥٣ | [تفرىع فى وجوب الغسل على الكافر و عدم صحته حال كفره] |
| ٥٧ | [فى أحكام الجنابه] |
| ٥٧ | [فى حرمة قرائه سور العزائم للجنب] |
| ٦٠ | [فى حرمة مس كتابه القرآن للجنب] |
| ٦٤ | [فى حرمة جلوس الجنب فى المساجد] |
| ٦٨ | [فى حرمة وضع شىء فى المساجد للجنب] |

- ٧٠ [أفي حرمه جواز الجنب في المسجدين دون سائر المساجد]
- ٧٩ [أفي كراهه الأكل و الشرب للجنب]
- ٨٣ [أفي كراهه قراءه ما زاد على سبع آيات]
- ٨٨ [أفي كراهه مس المصحف للجنب]
- ٩٠ [أفي كراهه النوم للجنب]
- ٩٢ [أفي كراهه الخضاب للجنب]
- ٩٤ [أو أما الغسل]
- ٩٤ اشاره
- ٩٤ [أفي واجبات الغسل]
- ٩٤ اشاره
- ٩٥ [الأول النيه]
- ٩٦ [الثاني استدامه حكمها الى آخر الغسل]
- ٩٧ [الثالث غسل البشره]
- ٩٧ [الرابع تخليل ما لا يصل اليه الماء إلا بتخليله]
- ٩٧ اشاره
- ١٠٣ بقى شىء ينبغى التنبيه عليه،
- ١٠٤ [الخامس من واجبات الغسل الترتيب]
- ١٢٥ [سنن الغسل]
- ١٢٥ اشاره
- ١٢٥ [تقديم النيه]
- ١٢٦ [من سننه إمرار اليد على الجسد]
- ١٢٧ [أو من سننه تخليل ما يصل اليه الماء استظهارا]
- ١٢٧ [أو من سننه البول أمام الغسل و الاستبراء]
- ١٣٧ [أو من سنن الغسل غسل اليدين ثلاثا قبل إدخالهما الإناء]
- ١٣٨ [أو من سننه المضمضه و الاستنشاق]
- ١٤٠ [أو من سننه ان يكون الغسل بصاع]

- ١٤٤ [مسائل ثلاث]
- ١٤٤ اشاره
- ١٤٤ [المسألة الأولى إذا رأى المغتسل عن الجنابه بالإنزال بلا بعد الغسل]
- ١٤٤ اشاره
- ١٥٠ بقى شىء ينبغى التنبيه عليه،
- ١٥١ [المسألة الثانية فى وجوب إعادة الغسل على من أحدث فى الأثناء و عدمه]
- ١٥٦ [المسألة الثالثة لا يجوز ان يغسله غيره مع الإمكان]
- ١٥٧ [الفصل الثانى فى الحيض]
- ١٥٧ اشاره
- ١٥٧ [تعريف الحيض]
- ١٥٩ [صفات دم الحيض]
- ١٦٤ [فى اشتراط أن يكون الحيض بعد البلوغ]
- ١٦٦ [فى أن خروج الدم من الأيسر كاشف عن الحيض]
- ١٦٩ [فى أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة]
- ١٨٢ [فى حد اليأس]
- ١٨٥ [فى قاعده الإمكان]
- ١٩٣ [فى بيان العاده الوقتيه و العدييه]
- ٢٠٠ [مسائل خمس]
- ٢٠٠ اشاره
- ٢٠٠ [المسألة الأولى فى حكم ذات العاده العدييه و الوقتيه]
- ٢١٠ [المسألة الثانية فى حكم النقاء المتخلل]
- ٢١٢ [المسألة الثالثة فى استبراء الحائض إذا انقطع الدم قبل العشره]
- ٢٢٩ [المسألة الرابعه فى كراهه الوطاء قبل الغسل مع الانقطاع]
- ٢٣٣ [المسألة الخامسه فى وجوب القضاء إذا حاضت بعد مضى الوقت بمقدار الصلاه]
- ٢٤٢ [أما ما يتعلق بالحيض فثمانيه أشياء]
- ٢٤٢ اشاره

- الأول يحرم عليها حال الحيض كل ما يشترط فيه الطهاره كالصلاه و الطواف] ٢٤٢
- الثانى لا يصح منها حال الحيض الصوم] ٢٤٧
- الثالث لا يجوز لها الجلوس فى المسجد] ٢٤٧
- الرابع لا يجوز لها حال الحيض قراءه شىء من الغزائم] ٢٤٩
- الخامس يحرم على زوجها و نحوه مع علمه بالحيض و حكمه و تعمده و طؤها] ٢٥٤
- السادس يحرم بل لا يصح طلاقها] ٢٤٨
- السابع إذا استبرأت نفسها فعلمت انها طهرت و جب عليها الغسل] ٢٤٨
- (تنبيه) ٢٨١
- اشاره ٢٨١
- فى وجوب قضاء الصوم على الحائض] ٢٨٢
- الثامن فى استحباب الوضوء للحائض وقت كل صلاه] ٢٨٣
- الفصل الثالث فى الاستحاضه] ٢٨٨
- اشاره ٢٨٨
- فى أقسام الاستحاضه] ٢٨٨
- اشاره ٢٨٨
- فى رجوع المبتدأه إلى الصفات] ٢٩٩
- فى رجوع ذات العاده إليها دون التميز] ٣٢٤
- اشاره ٣٢٤
- ها هنا مسائل] ٣٢٨
- اشاره ٣٢٨
- الأولى فى رجوع ذات العاده الوقتيه و العدييه إلى العدد] ٣٢٨
- الثانيه إذا رأته قبل العاده و استمر فى تمام العاده] ٣٣٠
- الثالثه رجوع المضطربه إلى التميز] ٣٣٠
- البحث فى المضطربه] ٣٣١
- فى رجوع المضطربه إلى التميز] ٣٣١
- اشاره ٣٣١

- ٣٣٤ [فهنا مسائل ثلاث]
- ٣٣٤ اشاره
- ٣٣٤ [المسأله الأولى لو ذكرت العدد تاما و نسيت الوقت]
- ٣٣٧ [المسأله الثانيه لو ذكرت الوقت و نسيت العدد]
- ٣٣٧ اشاره
- ٣٣٧ [الأولى ان ذكرت أول حيضها أكملته ثلاثه]
- ٣٣٨ [الثانيه ان تذكر اليوم الذى هو آخره]
- ٣٣٩ [الصوره الثالثه ان تعلم اليوم الذى هو وسط الحيض]
- ٣٤٠ [الصوره (الرابعه) ان تعلم انه يوم حيض من غير معرفه بشىء من أوصافه]
- ٣٤٠ [المسأله الثالثه لو نسيتهما جميعا]
- ٣٤٢ [فى أحكام الاستحاضه]
- ٣٤٢ اشاره
- ٣٤٥ [فى لزوم تغيير القطنه فى الاستحاضه القليله]
- ٣٤٩ [فى عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد فى القليله]
- ٣٥٣ [فى وجوب الغسل لخصوص صلاه الغداه فى المتوسطه]
- ٣٥٩ [فى وجوب الوضوء لكل صلاه فى الكثيره و عدمه]
- ٣٤٢ [فى وجوب الأغسال الثلاثه فى الكثيره]
- ٣٤٢ اشاره
- ٣٧١ بقى الكلام فى عده أمور ينبغى التنبيه عليها
- ٣٧١ [منها] [حدث الاستحاضه إنما يوجب أفعالها للصلوات الآتية]
- ٣٧٤ و [منها] [وجوب معاقبه الصلاه للغسل و الوضوء]
- ٣٧٥ و [منها] [فى وجوب معاقبه الصلاه للغسل]
- ٣٨٢ و [منها] انه يجب على المستحاضه الاستظهار فى منع خروج الدم
- ٣٨٥ [و منها أن المستحاضه بحكم الطاهره]
- ٣٩٠ و [منها] جواز الوطء
- ٤٠٠ [فى بطلان الصلاه و الصوم لو أخلت بالأفعال]

٤٠٣ [الفصل الرابع فى النفاس]

٤٣٧ تعريف مركز

شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدیدآور : جواهرالكلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]، ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان:عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمدلله الذى ختم الشرايع باسمهما طريقه و اوضحها حقيقه و اظهرها برهانا ... و بعد فيقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثانى و الله اعلم الحمدلله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً على ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطهاره.

انجامه:المكرم من سنه ۱۲۷۴ق. و انا الفقير الى الله الغنى ابن اسدالله ابوالقاسم خوانسارى.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط:نسخ

نوع و تزئینات جلد:جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق: تصحیحاتی اندک با نشان «صح» و توضیحاتی اندک با نشان «منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک: یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عباره عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجى موسى ره الى ملكى و هو مالک الملك و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المكتبه فى شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان على المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فى يوم الخامس المطباق با يوم الثانى من شهر جماديا لاولى من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبويه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسين الصالحى ... النجفى و التهرانى المسكن " (ظهيره صفحه اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهارة است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۳، ص: ۱

[تتمه القسم الأول فی العبادات]

[تتمه کتاب الطهاره]

[تتمه أربعه أركان]

[تتمه الركن الثاني فی الطهاره المائیه]

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين و إذ قد فرغ من الوضوء شرع فى البحث عن الغسل فقال:

[البحث فى الأغسال]

إشاره

و أما الغسل فهو بالضم فى الأصل اسم مصدر ثم نقل فى العرف الشرعى على الأقوى فيه و فى نظائره إلى أفعال خاصه تقف عليها ان شاء الله للصحيح منها، أو للأعم منها و من الفاسد فسادا لا ينتفى الاسم عرفا بانتفائه من غير فرق بين الشرائط و الأجزاء، أو مع اختصاص الفساد من جهه الأول خاصه، و قد فرغنا من تحرير ذلك كله فى غير هذا المقام و كيف كان ففيه الواجب و المندوب،

[البحث فى واجبات الغسل]

إشاره

فالواجب سته أغسال، غسل الجنابه و الحيض و الاستحاضه التى تثقب الكرسف و النفاس و مس الأموات من الناس قبل تغسيلهم و بعد بردهم و غسل الأموات بلا خلاف أجده فى شىء منها سوى غسل المس، فعن المرتضى القول باستجاباه، و ستعرف ضعفه مما يأتى إن شاء الله و ان لم يذكره المصنف فى فصل مستقل، و ممن نص على وجوبه هنا من القدماء الشيخان و القاضى و ابن زهره و سلالر و أبو الصلاح و ابنا إدريس و سعيد، و قد نفى الخلاف عنه بعضهم إلا من المرتضى، بل فى الغنيه الإجماع عليه، و أما الخمسه فلا- إشكال فى وجوبها، و يدل عليها- مضافا الى الكتاب فى غسل الجنابه و الحيض على بعض الوجوه- الإجماع محصلا و منقولا، و الأخبار التى كادت تكون متواتره، بل هى كذلك فى كثير منها، بل لعل وجوبها

يعد من الضروريات في غير غسل الاستحاضه، و يظهر من المتن انه لا واجب غيرها، و هو كذلك على الأصح، خلافا لسلار في المراسم، فزاد غسل من تعمد ترك صلاه الكسوف و قد انكسف القرص كله، و ستعرف ضعفه فيما يأتي، كضعف غيره من إيجاب غسل من سعى إلى مصلوب عامدا بعد ثلاثه أيام و غيره، كما يظهر لك ذلك كله ان شاء الله في الأغسال المندوبه.

و بيان ذلك أى الأغسال الواجبه في خمسه فصول بترك ذكر فصل مستقل لغسل مس الميت.

[الفصل الأول في الجنابه]

اشاره

الأول في الجنابه و هى فى اللغه كما قيل البعد، و شرعا ما يوجب البعد عن أحكام الطاهرين من الإنزال أو الجماع الموجب للغسل، و لعل الأقوى ثبوت النقل الشرعى فيها للحاله المترتبه على السببين المتقدمين، و ينحصر النظر فى البحث فيها فى أمور ثلاثه:

فى السبب و الحكم و الغسل،

[أما سبب الجنابه فأمران]

اشاره

أما سبب الجنابه فأمران لا ثالث لهما

[السبب الأول الإنزال]

الإنزال إذا علم ان الخارج منى بلا خلاف أجده فيه، بل حكى الإجماع عليه جماعه حكايه تقرب الى التواتر كالسنة من غير فرق بين مقارنته الشهوه و الدفق و الفتور و عدمها، و لا بين الرجل و الامراه كما صرح بهذا الإطلاق جماعه حاكين عليه الإجماع، بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه من المسلمين، سوى ما ينقل عن أبى حنيفه من اعتبار مقارنه الشهوه و التلذذ فى وجوب الغسل، و هو ضعيف جدا، كالمنقول عن ظاهر الصدوق فى المقنع، حيث قال: و إذا احتملت المرأه فأنزلت فليس عليها غسل، و روى ان عليها الغسل إذا أنزلت، و لعله لما تسمعه من بعض الأخبار(١) مع احتمال أن يريد إذا احتملت من دون إنزال أو من دون علم بكون الخارج منيا أو نحو ذلك.

و من هنا ظهر لك ان ما يوجد فى بعض كتب أصحابنا من تقييد سبب الجنابه بإنزال الماء الدافق كما فى المقنعه و المبسوط و كافى أبى الصلاح و المراسم و الوسيله و عن جمل السيد محمول على الغالب، فلا يعتبر المفهوم فيها، بل الظاهر منها جميعا، إرادته المنى، أو يراد منها حيث لا- يقطع بكونه منيا بدون ذلك، لما قد عرفت من كون الحكم مجمعا عليه عندنا، و أخبارنا به كادت تكون متواتره، كما انه يجب حمل بعض الأخبار الداله على اشتراط جنابه المرأه بخروج المنى عن شهوه على ما تقدم أو غيره من الوجوه، ك

خبر إسماعيل بن سعد الأشعري (١) عن الرضا (عليه السلام) قال: «إذا أنزلت من شهوه فعليها الغسل»

و

خبر محمد بن الفضيل (٢) عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: «إذا جاءتها الشهوه فأنزلت الماء وجب عليها الغسل»

و نحوهما غيرهما، خصوصا مع ظهور جميعها فى إرادته التميز بذلك، كما يشعر به وقوعه عقيب السؤال من الراوى فى أكثرها عن وقوع الماء منها بعد الملاعبه و نحوها مما يقتضى فى الغالب خروج المذى، فكان الشرط حينئذ لتمييز الخارج منها انه منى أو لا، فتأمل.

نعم فى جملة من الأخبار التى هى صحيحه السند ما يدل على عدم وجوب الغسل مع خروج المنى (منها)

خبر عمر بن يزيد (٣) قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «الذى يضع ذكره على فرج المرأه فيمنى عليها غسل؟ فقال: ان أصابها من الماء شىء فلتغسله، و ليس عليها شىء إلا أن يدخله، قلت: فإن أمنت هى و لم يدخله قال ليس عليها الغسل»

و (منها)

خبره الآخر (٤) قال: «اغتسلت يوم الجمعة بالمدينه، و لبست ثيابى، و تطيبت، فمرت بى وصيفه، ففخذت لها، فأمدت أنا و أمنت هى، فدخلنى من ذلك ضيق، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الجنابه - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الجنابه - حديث ١٨.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الجنابه - حديث ٢٠.

ذلك، فقال: ليس عليك وضوء ولا عليها غسل»

و (منها)

خبر ابن أذينة (١) قال:

قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «المرأة تحتلم في المنام فتتهريق الماء الأعظم، قال:

ليس عليها غسل»

و مثله غيره، بل في بعض الروايات ما يدل على كون الحكم بذلك أى عدم وجوب الغسل بخروج المنى منها يقظه معروف مشهور، كما يشعر به السؤال عن وجه ذلك في

صحيح ابن مسلم (٢) قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام):

«كيف جعل على المرأة إذا رأت في النوم ان الرجل يجامعها في فرجها الغسل، و لم يجعل عليها الغسل إذا جامعها دون الفرج في اليقظه و أمنت؟ قال: لأنها رأت في منامها ان الرجل يجامعها في فرجها، فوجب عليها الغسل، و الآخر انما جامعها دون الفرج فلم يجب عليها الغسل، لأنه لم يدخله، و لو كان أدخله في اليقظه وجب عليها الغسل أمنت أو لم تمن»

مع ما في

خبر عبيد بن زرار (٣) من بيان العله في عدم وجوب الغسل على المرأة قال: قلت له: «هل على المرأة غسل من جنابتها إذا لم يأتها الرجل؟

قال: لا، و أيكم يرضى ان يرى أو يصبر على ذلك أن يرى ابنته أو أخته أو زوجته أو أحدا من قرابته قائمه تغتسل، فيقول مالك، فتقول احتلمت و ليس لها بعل، ثم قال: لا ليس عليهن ذلك، و قد وضع ذلك عليكم، قال الله تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) و لم يقل ذلك لهن».

و حيث كانت هذه الأخبار مخالفه المجمع عليه بين الأصحاب، بل قيل بين المسلمين، و معارضه للأخبار الأخر التي كادت تكون متواتره و جب طرحها أو تأويلها أما باشتباه كون الخارج منيا، أو الحمل على أنها رأت في النوم أنها أنزلت فلما انتبهت لم تجد شيئا كما هو ممكن في بعضها، أو انها أحست بانتقال المنى عن محله الى موضع

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الجنابه - حديث ٢١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الجنابه - حديث ١٩.

آخر و لم يخرج منه شىء، فان منى المرأة قل ما يخرج من فرجها، لأنه يستقر في رحمها، أو يراد بالمنى المذى، أو غير ذلك، و احتمال فى الوسائل حملها على التقية لموافقته لبعض مذاهب العامة، و فيه أنه مناف لما نقله المصنف فى المعبر و العلامه فى المنتهى و غيرهما من كون الحكم مجمعا عليه بين المسلمين، لكن يؤيده اشتغال متنها على ما يشعر به كالتعليل المجازى فى حديث ابن مسلم، و الاستدلال الظاهرى الإقناعى فى خبر عبيد ابن زراره و غيره.

نعم قد يتجه حملها على التقية بناء على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أصحابنا من عدم اشتراط وجود المخالف فى ذلك، أو يكفى احتمال وجوده، و قد كانت مذاهبهم فى زمن الأئمة (عليهم السلام) منتشرة جدا لا انضباط لها، و حصر مذاهبهم فى الأربعة انما كان حادثا فى سنه الستمائة كما قيل، و لعل الوجه فى هذه الأخبار إرادته إخفاء هذا الحكم عن النساء كى لا يتخذنه عله، كما أشارت إليه بعض الأخبار الداله على وجوب الغسل عليهن، كما فى

صحيح أديم بن الحر (١) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل عليها غسل؟ قال: نعم، و لا تحدثوهن بذلك فيتخذنه عله»

و لعل هذه الرواية التى أشار إليها الكلينى فى الكافى حيث قال بعد ذكر روايه عبد الله بن سنان الداله على وجوب الغسل عند الإنزال فى النوم:

«و فى روايه أخرى قال: عليها غسل و لكن لا تحدثوهن بذلك فيتخذنه عله»

انتهى.

و من المحتمل العمل بهذه الروايه لمكان صحتها و موافقتها للاعتبار، فيحرم حينئذ تحديثهن بذلك، و يخص بها ما دل على تعليم الجاهل بالحكم، لكنه بعيد جدا. نعم يحتمل تنزيلها على كراهه التحديث بذلك لهن قبل أن يسألن و يتلبن به خوفا من المحذور المتقدم، و لم أعثر على من تعرض لما دل عليه هذا الخبر من هذا الحكم فى كلام أحد

من أصحابنا المتقدمين، فتأمل.

ثم انه لا ريب ولا إشكال كما هو ظاهر النص و الفتوى في أن وجوب الغسل معلق على خروج المنى إلى خارج الجسد لا مجرد الانتقال من محله و ان لم يخرج، لكن هل المدار على الخروج من الموضع المعتاد على ما هو المشهور في الحدث الأصغر، و هو خيره العلامة في القواعد و ولده في الإيضاح و الشهيد في الذكرى و المحقق الثاني و غيرهم من متأخري المتأخرين للأصل، مع تنزيل المطلقات على المتعارف المعتاد، أو على مطلق الخروج من غير فرق بين الاعتقاد و انسداد الطبيعي و عدمهما؟ و لعله الظاهر من المصنف و غيره ممن أطلق كإطلاقه، و تنزيهه على ما في الحدث الأصغر بعيد، و هو المنقول عن المنتهى و التذكرة و نهايه الأحكام، و الموجود في الأول لو خرج المنى من ثقبه في الإحليل غير المعتاد أو في خصيته أو في صلبه فالأقرب الوجوب، و نحوه عن نهايه الأحكام، و في التذكرة «لو خرج المنى من ثقبه الذكر أو الأنثيين وجب الغسل» انتهى. و هي كما ترى لا إطلاق فيها يقتضى شمول ما فوق الصلب، و لعله من هنا قال المحقق الثاني:

انه لو خرج من غير الثلاثة المذكوره في المنتهى فاعتبار الاعتقاد حقيق بان يكون مقطوعا به، قلت: و لعل الوجه خلافه، و ذلك لاشتراك الدليل بالنسبه للمجموع، و هو الإطلاقات، ك

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «انما الماء من الماء»

و نحوه، إذ لا- تفاوت في شمولها لما تحت الصلب و ما فوقه، و كيف يكون حقيقا بالقطع مع انك قد عرفت قوه القول بنقض الخارج مطلقا في الحدث الأصغر من غير فرق بين الخارج من تحت المعده و فوقها، مع كثره الأخبار (٢) الداله هناك على تقييد الناقض بكونه الخارج من الذكر و الدبر و طرفيك الذين أنعم الله بهما عليك و نحو ذلك، و قلتها هنا،

١-١ كتر العمال- ج ٥ ص ٩٠ الرقم ١٩١٧.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب نواقض الوضوء.

فيكون المقام أولى حينئذ.

و من التأمل فيما تقدم هناك يظهر لك قوه القول الثانى هنا، و ضعف ما تمسكوا به للأول من انصراف المطلقات الى المتعارف المعهود، بل لعل التأمل يقضى بأن المسأله فى المقام كمسأله الحدث الأصغر، فيجرى فيها حينئذ من الاحتمالات ما يجرى هناك لاتحاد المدرك فيهما، فيحتمل القول بالنقض مطلقا، و العدم مطلقا، و التفصيل بالاعتقاد و عدمه، و التفصيل بما دون الصلب و فوقه، كالتفصيل بما تحت المعده و فوقها، لكنه قد يظهر من كلام جملة من الأصحاب فى المقامين حصول الفرق بينهما، و

الظاهر خلافه، و طريق الاحتياط غير خفى، و حكم الخنثى المشكل يظهر مما تقدم، فلا- يحكم بجنابتها إلا- بالخروج من الفرجين، أو من أحدهما مع الاعتقاد على القول الأول، بخلاف الثانى، فإنه يحكم بجنابتها بمجرد الخروج من أحدهما و ان لم يحصل الاعتقاد، و حكم الممسوح كذلك على الظاهر، و فيه تأمل.

فإن حصل ما يشته به المنى فإن كان صحيحا و كان الخارج دافقا يقارنه الشهوه و اللذه و فتور الجسد أى انكساره جرى عليه حكم الجنب، فيحرم حينئذ عليه قراءه العزائم و دخول المساجد و وجب عليه الغسل و غير ذلك من الأحكام و إن لم يحصل له القطع من ملاحظتها بكونه منيا، لما ستعرفه من الأدله، و بها يحكم على ما دل (١) على عدم نقض يقين الطهاره إلا- بيقين الحدث، و ظاهر المصنف اشتراط وجود الثلاثه، فلا- يكفى الاعتبار بواحد، كما هو صريح بعض متأخرى المتأخرين و ظاهر المعبر و التحرير و المنتهى و الإرشاد و نهايه الأحكام، و ربما ظهر من بعضهم اعتبار كون رائحته كرائحه الطلع و العجين رطبا و بياض البيض جافا مع الأوصاف السابقه، و يظهر من العلامه فى القواعد الاكتفاء بالدفق و الشهوه، و من النافع الاكتفاء

بالدقق و فتور البدن، و ظاهر الوسيله و عن النهايه اعتبار الدقق خاصه، و فى كشف اللثام انه قد يظهر ذلك من المبسوط و الاقتصاد و المصباح و مختصره و جمل العلم و العمل و العقود و المقنعه و التبيان و المراسم و الكافى و الإصباح و مجمع البيان و روض الجنان و أحكام الراوندى.

قلت: و كأنه فهم ذلك من قولهم فى سبب الجنابه إنزال الماء الدقاق، و إلا فلم يتعرض فى بعض ما حضرني ممن نقل عنهم كالمبسوط و المراسم و غيرها لمسأله التمييز بذلك عند الاشتباه، لكن لعل التأمل يقضى بأنه لا ظهور لتلك العبارة فيما ذكر، و صريح المحقق الثانى فى جامع المقاصد و الشهيد الثانى فى الروض و المسالك الاكتفاء بحصول واحد من الأوصاف الثلاثه، بل فى الأولين الاكتفاء بالرائحه فقط مع نفي الخلاف عنها فى جامع المقاصد، فصار الحاصل من جميع ما تقدم هو إما اعتبار الثلاثه معا، أو الأربعة، أو الدقق و الشهوه، أو الدقق و فتور البدن، أو الدقق خاصه، أو يكتفى بواحد من الثلاثه أو الأربعة، فتنتهى حينئذ إلى سبعة أقوال، نعم يمكن إرجاع القول بالاكتفاء بالاثنتين من الدقق و الشهوه أو الدقق و الفتور إلى شىء واحد، لتلازم الشهوه و الفتور، و كذا العكس، فحينئذ يرجعان إلى اعتبار الثلاثه، فتكون الأقوال خمسه حينئذ، و لعل ما فى الجامع لابن سعيد يكون سادسا، لأنه قال: و علامه منى الرجل بياضه و ثخانتة و ريحه ریح الطلع و البيض جافا، و قد يخرج رقيقا أصفر كمنى المرأه.

ثم انه لا خلاف على الظاهر كما قيل فى الرجوع إلى هذه العلامات عند الاشتباه و ان لم نغده يقينا بكونه منيا، بل ربما يظهر من بعض المتأخرين استظهار الاتفاق عليه من الأصحاب، و لعله لأنه لم يستظهر الخلاف من بعض قدماء الأصحاب حيث انهم علقوا الحكم على خروج المنى مع عدم ذكرهم الرجوع إلى هذه العلامات عند الاشتباه، كما انه لم أعثر على من استظهر ذلك من أحد منهم و لا من نقل خلافا فيه، لكن قد يظهر للمتأمل فى عبارته السرائر عدم اعتبار هذه، بل المدار على العلم بكونه منيا حيث

انه أنكر على الشيخ اكتفاءه بالشهوه بالنسبه للمريض قائلا ما حاصله ان المدار على المنى فلا فرق بين الصحيح و المريض فى ذلك، إلا انى لم أعرف أحدا نقل خلافه فى المقام.

و كيف كان فيدل عليه مضافا إلى ذلك

صحيحه على بن جعفر(١)عن أخيه (عليهما السلام) قال: سألته «عن الرجل يلعب مع المرأة و يقبلها فيخرج المنى فما عليه؟

قال: إذا جاءت الشهوه و دفع و فتر لخروجه فعليه الغسل، و ان كان انما هو شىء لم يجد له فتره و لا شهوه فلا بأس»

و هى كما انها دلت على أصل الاعتبار بهذه العلامات دلت على ما استظهرناه من المصنف و ما تقدم من كون المعبر اجتماع الثلاثة، لا يقال:

ان ظاهر هذه الروايه غير معمول به بين الأصحاب، و ذلك لدلالاتها على اشتراط هذه الأمور مع كون الخارج منيا، و قد عرفت انه ممن لا يقول به أحد من الشيعة، لأننا نقول: أما أولا فالمنقول عن كتاب على بن جعفر روايته بدل المنى الشىء، فالظاهر حينئذ انه اشتباه من النساخ، و ثانيا لعل السائل بنى ذلك أى كونه منيا على الظن، فجاء الجواب مفصلا للحكم رافعا للوهم، أو يراد انه إذا اشتبه على الإنسان فاعتقد انه منى فإنه يعتبره بوجود الصفات، و على كل حال فصرفه عن هذا الظاهر لمكان الإجماع لا يقدح فى أصل الاستدلال بها على اعتبار الصفات للمشتبه كما هو واضح، لا يقال: ان

قوله (عليه السلام) فى آخر الحديث: «و ان كان انما هو شىء»

الى آخره ينافى ما ذكرته من الاستدلال بها، على أن نفى الواحده تكفى فى نفى الحكم بالجنابه، لظهورها فى اشتراط نفى الجنابه بنفى الفتره و الشهوه معا، بل لعل مقتضى مفهومها حينئذ ثبوت الجنابه بحصول أحد الوصفين، فتكون معارضه لمدلول صدرها، لأننا نقول: قد يدعى التلازم بين الشهوه و الفتره، فلا يكون عطف قوله و لا شهوه مفيدا فائده جديده، إذ انتفاء الفتره يستلزم انتفاء الشهوه، و أيضا فالمنساق الى الذهن من الروايات ان المذكور أخيرا انما هو بعض

ما يقتضيه مفهوم الشرط الأول، و ليس بشرط مستقل يلحظ مفهومه و منطوقه كما هو واضح، كل ذا مع موافقه مقتضى الصدر للأصل، و هو حجه ثانيه لهذا المذهب إذ هو يقتضى ان الشك فى الحدث ليس حدثا، فيقتصر فى الخروج عن هذا الأصل على محل اليقين، و هو مع اجتماع الثلاثه بل و الأربعة إلا انه لما لم نعثر على اعتبار الوصف الرابع و هو الرائحه المذكوره فى شىء من الأخبار بل ظاهر هذه الروايه و غيرها عدمه قوى الظن بعدم مدخليته.

و منه تعرف ضعف القول به منضمما و منفردا، و من العجيب ما سمعته من جامع المقاصد من نفي الخلاف فى الاعتماد عليها لو حصلت منفردة، و بما ذكرناه مع ما تسمع يظهر لك قوه القول بكون الثلاثه خاصه مركبه بالنسبه إلى صحيح المزاج، و أما ما ذكره فى جامع المقاصد و غيره من الاكتفاء بأحد الثلاثه أو الأربعة فلا أعرف

له مستندا، و أقصى ما ذكر هو فى توجيهه انها صفات متلازمه إلا- لعارض كمرض و نحوه، فوجود بعضها حيثئذ كاف، و كذلك غيره ممن وافقه، فإنه قال: انها متلازمه غالبا، و إلا فلو فرض انفكاكها فالواحد منها كاف فى ذلك، و فيه انه مصادره مع فرض تجويز الانفكاك، و خال عن الدليل مع فرض عدمه، بل ظاهر الصحيحه المتقدمه و غيرها خلافه، منها الأخبار التى فصلت بين المريض و الصحيح ك

صحيحه ابن أبى يعفور^(١) عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: «الرجل يرى فى المنام و يجد الشهوه فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئا، ثم يمكث الهوين بعد فيخرج، قال: إن كان مريضا فليغتسل، و ان لم يكن مريضا فلا شىء عليه، قلت فما الفرق بينهما؟ قال: لأن الرجل إذا كان صحيحا جاء الماء بدفقه قويه و ان كان مريضا لم يجئ إلا بعد»

و يقرب منه غيره، و هو كما أنه دال على انفكاكها بالنسبه للصحيح كذلك دال على نفي الحكم

بالجنابه مع نفى الدفق خاصه، و هو أيضا مما يؤيد ما ذكرنا.

فظهر لك بذلك كله ضعف القول بالاكْتفاء بواحد منها، كما ان الظاهر ضعف القول باعتبار الدفق خاصه، إذ ليس في الأدله ما يدل على انه يحكم بالجنابه بمجرد، بل قد عرفت أن فيها ما يخالفه، و أما الاستدلال عليه بقوله تعالى (١) (خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ) فضعيف، إذ لا دلالة فيه، على أن لا دافق غيره مما يخرج من الذكر حتى يكون وجوده دليلا على كونه منيا، و أما ما سمعته من العلامه في القواعد و المصنف في النافع فقد عرفت أن الظاهر رجوعهما الى اعتبار الثلاث، لمكان تلازم الشهوه للفتور و بالعكس، و مع فرض العدم فهما محجوجان بما سمعت. لا يقال: ان المنى من الموضوعات التي يكتفى فيها بالظن، و لا ريب في حصوله بواحد من الصفات الثلاثه، بل و بالرائحه أيضا، و نحو ذلك. لأننا نقول فرق واضح بين تحقق الموضوع و بين معنى الموضوع، و أقصى ما يكتفى بالظن انما هو في الثاني دون الأول.

و مما تقدم ظهر لك وجه قول المصنف و لو كان مريضا كفت الشهوه و فتور الجسد في وجوبه مع عدم الخلاف فيه فيما أجد، و لعله لما سمعته من صحيح ابن أبي يعفور مضافا الى

الحسن كالصحيح عن زراره (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) على ما رواه الصدوق في العلل حكاة في الوسائل قال: «إذا كنت مريضا فأصابتك شهوه فإنه ربما كان هو الدافق، لكنه يجيئ مجيئا ضعيفا ليس له قوه، لمكان مرضك ساعه بعد ساعه قليلا قليلا، فاغتسل منه»

و

صحيحه معاويه بن عمار (٣) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل احتلم فلما انتبه وجد بللا قليلا، قال: ليس بشيء إلا أن يكون مريضا، فإنه يضعف، فعليه الغسل»

بل في

خبر محمد بن مسلم (٤)

١- ١ سورة الطارق - الآية - ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الجنابه حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الجنابه حديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الجنابه حديث ٤.

وجوب الغسل على المريض بالجنابه بمجرد الشهوه و اللذه فى حال النوم و ان لم يجد شيئا، قال: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): «رجل رأى فى منامه فوجد اللذه و الشهوه، ثم قام فلم ير فى ثوبه شيئا، فقال: ان كان مريضا فعليه الغسل، و ان كان صحيحا فلا شىء عليه»

لكنه قال فى الحدائق: انه لم يذهب الى ذلك ذاهب من الأصحاب و لم يرد به خير آخر فى الباب، بل ربما دلت الأخبار على خلافه، قلت: و هو كما قال، فوجب حمل الروايه على ضرب من التأويل إما بأنه لم يجد على ثوبه و ان رأى فى رأس ذكره شيئا أو غير ذلك، أو طرحها.

و لو تجرد عن الشهوه و الدفق مع اشتباهه لم يجب و هل المرأه كالرجل فيما ذكرنا من الأوصاف كما يقتضيه إطلاق العبارة و غيرها أو لا؟ الأقوى الثانى، لظهور ما سمعته من الصحيحه المتقدمه فى الرجل، و حينئذ و على الثانى فهل يكفى الشهوه من غير اعتبار غيرها أو انها لا تلتفت إلى شىء من الأوصاف حتى تعلم انه منى؟ اختار بعض متأخرى المتأخرين الأول، و لعله لما

فى بعض المعتمره (١) «إذا جاءت الشهوه فأنزلت الماء و جب عليها الغسل»

و نحوه غيره، و قد يتأمل فى الدلاله على ذلك مع الأصل، و منه يظهر وجه الثانى حينئذ، فتأمل.

و ان وجد المكلف على ثوبه أو جسده منيا لا بللا لا يعلم كونه منيا و جب الغسل إذا لم يشركه فى الثوب غيره أى بان لا يكون مختصا به، فيكون عين ما عبر به فى المعتمره و القواعد و الإرشاد و التحرير و الذكري و الدروس، إلا انه لم يذكر الجسد فى المعتمره و التحرير، و لعله لا- خلافا من هذه الجهه بل المقصود التمثيل، و لذا زاد بعضهم الفراش و نحوه، نعم يحتمل ذلك بالنسبه إلى غيرها من العبارات، فوجب التعرض لجمله منها، قال الشيخ فى النهايه: «إذا انتبه فرأى على فراشه أو ثوبه منيا و لم يذكر

الاحتلام وجب عليه الغسل، فان قام من موضعه ثم رأى بعد ذلك فان كان ذلك الثوب أو الفراش مما يستعمله غيره لم يجب عليه غسل، و ان كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل» انتهى. و ظاهره اعتبار التفصيل بالاشتراك و الاختصاص بعد القيام من موضعه، و من هنا اعترض عليه ابن إدريس و تبعه عليه جملة ممن تأخر عنه بأنه لا مدخله للقيام فى ذلك و فى المختلف «التحقيق انه لا تنافى لأن قصد الشيخ وجوب الغسل مع انتفاء الشركه و عدمه مع ثبوتها، و انما اعتبر هذا التفصيل مع القيام لأنه الغالب و لم يعتبره مع عدم القيام لندوره» انتهى.

قلت و كيف كان فالأمر سهل، إذ على تقدير إرادته ذلك فمرحبا بالوفاق، و إلا كان محجوجا بما تسمع إن شاء الله. نعم ظاهر عبارته اختصاص الحكم فى صورته الانتباه من النوم، كما هو ظاهر المصنف فى النافع و صريح الفاضل فى الرياض و قضيه إطلاق كثير من الأصحاب خلافه، و فى المنتهى و التحرير ذكر مسألتين، الأولى لو استيقظ الرائي فوجد المنى وجب الغسل، قال: لأنه منه، و لا- اعتبار بالعلم بالخروج فى وقته، ثم استدل عليه فى الأول بروايه عاميه(١) و موثقه سماعه الآتيه، ثم قال: ان سماعه فيه قول إلا أن روايته متقبله عند الأصحاب، و النظر يؤيدها.

الثانيه لو رأى منيا فى ثوبه قال: فان اختص به وجب عليه الغسل، ثم استدل بروايه عاميه(٢) غير الأولى و روايه سماعه أيضا، و علله بأنه لا يحتمل ان يكون من غيره، و فى التذكرة قال: «و لو رأى المنى على جسده أو ثوبه وجب الغسل إجماعا لأنه منه و ان لم يذكر الاحتلام، الى أن قال: و لو رأى فى ثوبه المختص منيا وجب عليه الغسل و إن كان قد نزع ما لم يشك انه منى آدمى» انتهى. فلعل مقصوده فى الكتب الثلاثه

١- ١ كتر العمال ج ٥ ص ٩٠ الرقم ١٩١٩.

٢- ٢ المغنى لابن قدامه الحنبلى ج ١ ص ٢٠٣.

من المسأله الأولى انه حيث يعلم المكلف ان المنى خرج منه بهذه النومه مثلا إلا أنه لم يذكر وقت الاحتلام، فإنه لا إشكال فى وجوب الغسل حينئذ، و لذا نقل الإجماع عليه فى التذكرة، بخلاف ما نحن فيه من الوجدان فى الثوب المختص، فإنه قد يقال: بالاكْتفاء فيه إما للعمل بظاهر الحال كما يقتضيه المنقول من ظاهر نهايه الأحكام، أو غير ذلك، و الذى عثرت عليه فى الروايات مما يتضمن هذا الحكم ما رواه

الشيخ فى الموثق عن سماعه (١) قال: سألته «عن الرجل يرى فى ثوبه المنى بعد ما يصبح و لم يكن رأى فى منامه انه قد احتلم، قال: فليغتسل و ليغسل ثوبه و يعيد صلاته»

و ما رواه

الكلىنى فى الموثق أيضا عن سماعه (٢) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل ينام و لم ير فى نوميه انه قد احتلم فوجد فى ثوبه و على فخذه الماء هل عليه غسل؟ قال: نعم»

و أما ما فى

خبر أبى بصير (٣) مما يعارض ذلك قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يصيب فى ثوبه منيا و لم يعلم انه احتلم قال: ليغسل ما وجد بثوبه و ليتوضأ»

فقد حملة الشيخ على الثوب المشترك، و غيره على غيره كما ستسمع، و كلام الأصحاب فى المقام لا يخلو من اضطراب.

و كشف الحال ان نقول ان ما ذكره من وجوب الاغتسال عند الوجدان فى الثوب المختص و نحوه محتمل لوجه ثلاثه، بل أربعة، (الأول) ان يكون قد جروا به على وفق القاعده، و لا خروج فيه بشىء عنها، فلا بد من تقييد الروايات كما لعله الظاهر من سياقها و كلام الأصحاب بالعلم بخروج المنى منه خروجا لم يغتسل منه بمعنى علم الجنابه و ان لم يذكر وقت خروجه منه، فلا يكون فيه مخالفه لقاعده نقض الطهاره بشك و لا- غيره، و ما يقال: من انه يبعد حمل كلام الأصحاب عليه، إذ هو بيان للبديهيات، و كان يمكنهم الاكتفاء بما ذكره قريبا منه متسالمين فيه ان الجنابه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الجنابه- حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الجنابه- حديث ٣.

تحقق بخروج المنى من المكلف من غير اعتبار لشيء آخر أبداً، وأنه حينئذ لا معنى للفرق بين الثوب المختص و المشترك، إذ المدار على العلم، ولا بين الاشتراك بين كونه دفعه أو على سبيل التناوب كما وقع من المحقق الثاني و الشهيد الثاني يمكن الجواب عنه بأنه لعل ذلك لمكان تعرض الروايات له، كما هي عاداتهم في ذكر أحكام كثيرة مستغنى عنها، لمكان وجودها في الأخبار، أو لمكان الفروع التي تسمعها في مسأله الثوب المشترك، أو لما وقع فيها من الخلاف بين العامه، فتعرض ممن عادته التعرض لذلك، كما يقتضيه عباره المرتضى المنقوله عنه في السرائر و كلام العلامه في المنتهى و غيره، و تبعهم غيرهم غفله عن حقيقه الحال، و لعل فرقهم بين المختص و غيره انه غالباً يحصل العلم بسببه بخروج المنى منه أو لنحو ذلك، و لعل ذلك وجه الفرق بين الاشتراك النوبى أو الدفعى كما سمعته من المحقق الثاني، إلا أن الانصاف ان ذلك بعيد في كلامه.

(الثاني) ان يكون مقصودهم خروج هذه المسأله عن القاعده المعلومه، و هي عدم نقض اليقين إلا باليقين، فتكون مسأله تعبدية صرفه، فيجب على الواجد الاغتسال حتى فيما لو احتمل انه من غيره، كما عساه يظهر من الموجز الحاوى، بل كاد يكون صريحه، كالمقول عن نهايه الأحكام من التعليل، و لعله ظاهر جامع المقاصد و الروض و صريح الفاضل فى الرياض فإنه قال فى شرح عباره النافع: «و يجب ان يغتسل المستيقظ إذا وجد منياً على جسده أو ثوبه الذى ينفرد به مع إمكان كونه منه و عدم احتمال منى غيره، للموتق و مثله فى آخر و ظاهر إطلاقهما جواز الاكتفاء بالظاهر هنا عملاً بشهاده الحال، و نقل القطع به هنا عن الشيخ و الفاضلين و الشهيد و غيرهم، و عن التذكرة الإجماع عليه، و ينبغى الاقتصار فيه على ظاهر موردهما من وجدانه عليهما بعد الانتباه، كظاهر المتن اقتصاراً فيما خالف الأصل المتيقن من عدم نقض اليقين إلا بمثله الوارد فى الصحاح و غيرها المعتضد بالاعتبار و غيره على القدر المتيقن من الروايتين، فلا يجب

الغسل بوجدانه مطلقا، بل فى الصوره المزبوره دون غيرها، و عليه يحمل الخبر أى خبر أبى بصير عن الرجل الى آخره، و حملة على ما سياتى من الثوب المشترك كما عن الشيخ بعيد» انتهى.

قلت: و ربما يؤيده إطلاق بعض العبارات و ما سمعته فى الوجه السابق، إلا- ان التأمل فى كلام الأصحاب يرشد الى خلافه كالشيخ فى المبسوط، لأنه علل وجوب الاغتسال بتحقيق خروجه منه، و ابن إدريس فى السرائر، فإنه نقل عن المرتضى انه قال: عندنا ان من وجد ذلك فى ثوب أو فراش مما لا- يستعمله سواه و لا- يجوز فيما وجده من غيره يلزمه الغسل و ان لم يذكر الاحتلام، و جعل ذلك مدار الفرق بين الثوب المشترك أو المختص، ثم نقل عنه كلاما طويلا- يتضمن التعرض لنقل كلام العامه و رده، و حاصل ما يتحصل من جميع كلامه ان المدار على العلم، لعدم جواز نقض يقين الطهاره بغيره، الى أن قال ابن إدريس بعده: و هو واضح سديد فى موضعه، و قد سمعت عبارته المنتهى و تعليقه بكونه لا يحتمل من غيره، و قد صرح باعتبار العلم فى كشف اللثام و المدارك و الذخير و شرح الدروس و غيرها، و يؤيده أيضا تعليقه فى مسأله الثوب المشترك بعدم نقض اليقين إلا بمثله، مع عدم إشاره منهم الى خروج المسأله الأولى عن القواعد، و انها تعديده محضه عدا من عرفت، على انه لا- صراحه فيما سمعته من الروايات بإخراجها، بل و لا- ظهور، بل المتبادر من سياقها حصول العلم كما يتفق لنا فى كثير من الأوقات بعد الاستيقاظ من النوم سيما روايه رؤيته على الجسد، و لعل السؤال عنها للرد على بعض العامه الذى لا يوجب الغسل حتى يذكر الاحتلام، أو لحصول الاشتباه للراوى من عبارته سمعها منهم (عليهم السلام) انه لا يجب الاغتسال حتى يحصل الشهوه و الدفع و الفتور، فتخيل ان ذلك شرط، أو نحو ذلك، فلا ينبغي قطع تلك القاعده المعلومه بمثل هذين الخبرين، على انهما معارضان بخبر أبى بصير المتقدم، و ما وقع فى

عبارة الرياض من انه نقل القطع به عن الشيخ و الفاضلين و الشهيد و غيرهم و عن التذكرة الإجماع عليه لعله سهو منه، و كأنه عول في ذلك على عبارة كشف اللثام كما هي عادته قال في كشف اللثام بعد ان اعتبر العلم بكونه منه و ذكر روايه سماعه و قال بعدها بلا- فاصل: و في نهايه الأحكام عملا بالظاهر، و هو الاستناد اليه، و هو مما قطع به الشيخ و ابن إدريس و الفاضل و الشهيد و غيرهم، و في التذكرة الإجماع عليه انتهى.

قلت: و الظاهر ان مراده بالضمير أصل الحكم لا- ما نقله عن نهايه الأحكام كما يرشد اليه استقراء كلمات من نقل عنهم، فإن أكثرها كالصریح في اعتبار العلم سيما إجماع التذكرة، فإنك قد عرفت انه لم ينقله على ما نحن فيه في أحد الوجهين، على أنه علة بما تقدم، و من العجيب ما وقع في الرياض أيضا من تقييده أولا بإمكان كون المنى و عدم احتمال له من غيره، ثم اكتفائه بظاهر الحال، و كأنه تبع في ذلك كاشف اللثام في مزجه لعبارة القواعد، لكنك قد عرفت انه لم يكتف بظاهر الحال، بل اعتبر العلم فصح له ذلك، بخلافه هو، ثم ان اختياره اختصاص ذلك في صورته الانتباه كأنه في غير محله، بناء على المنقول اليه من إجماع التذكرة و غيره الذي يكون قرينه على التعدى عن محل سؤال الروايتين، و الحاصل ان التعرض لما في كلامه يحتاج الى تطويل.

(الثالث) ان يراد بكلام الأصحاب ما هو المتعارف الوقوع الكثير الدوران في غالب أفراد الناس، و هو انهم يجدون المنى في الثوب المختص و يعلمون انه منهم لكن لم يعلموه انه من جنابه سابقه قد اغتسل عنها أو لاحقه متجدده، فإنه حينئذ بمجرد ذلك أوجبوا الاغتسال، و يكون المدار على نفي احتمال كونه من غيره، كما لعله تشعر به بعض كلمات بعضهم، لا- يقال: ان ذكر ذلك أيضا قليل الفائدة كالوجه الأول، لأنه من المعلوم انه إذا علم كون المنى منه يجب عليه الاغتسال، لأننا نقول: انه اشتباه، لأن العلم بكون المنى منه أعم من وجوب الاغتسال، إذ قد يكون من جنابه قد اغتسل

عنها و لا- ينقض اليقين إلا بيقين مثله، لا يقال: انه يكون من قبيل من تيقن الطهاره و الحدث و لم يعلم السابق منهما، فإنه يجب عليه الاغتسال حينئذ، و قد ذكروا ذلك في محله، فأى فائده لهم في ذكره هنا، لأننا نقول: انه فرق واضح بين ما نحن فيه و بين تلك المسأله لأنه فى المقام لا يعلم حدوث جنبه غير الأولى، فكان الأصل عدمها كما هو كذلك فى كل ما شك فى تعدده و اتحاده، بخلاف تلك، فإنه من المعلوم وقوع الحدث و الطهاره، لكنه جهل صفه السبق و اللحق، و هنا لم يعلم أصل الوجود فضلا عن السبق و اللحق، فحينئذ يكون كلام الأصحاب لبيان مسأله مخالفه للقواعد لمكان الروايات و لا ينافيه ذكر العلم فى كلام جملهم منهم، إذ هو أعم من إيجاب الغسل، و كان هذا الوجه ليس ببعيد بل هو أقرب من سابقه، إلا أن الأقوى فى النظر الوجه الأول، فلا- يجب الاغتسال إلا- بالعلم بكونه منه و انه من جنبه جديد لم يغتسل منها و ان لم يعرف وقتها، و عليه تنزل الروايات، و يحمل خبر أبى بصير المتقدم الذى ظاهره عدم وجوب الاغتسال على صوره عدم العلم بكونه من جنبه سابقه أو لاحقه و ان علم بكونه منه، فإن رؤيته له بثوبه لا يقضى بأزيد من ذلك.

(الرابع) احتمال كون المدار على مجرد احتمال كونه منه تعبدا محضاً، و يكون الفرق بين هذا و الوجه الثانى اعتبار المظنه فى المتقدم دونه، و إذ قد عرفت ضعفه فهذا بالطريق الأولى، فكان أصح الوجوه الأول، و حينئذ لا فرق بين كون الثوب مختصاً أو مشتركاً تعاقباً أو دفعه، و احتمال كون التعرض لذلك كما هو قضيه عباره المصنف و غيره من حيث كونه يفيد العلم أو لا يفيد فيه انه ليس من وظائف الفقيه، إذ هو مختلف باختلاف الأشخاص و الأزمان، نعم يتجه البحث عن ذلك بناء على خروج المسأله عن القواعد سيما على الوجه الثانى و الرابع، فنقول: انك قد عرفت ان الموجود من الروايات (ثوبه)، و من المعلوم ان المتبادر كون الثوب ثوبه حال الوجدان فلا عبره

بما وجدته على ما كان ثوبه و ان علم أنه لم يحدث من الشريك، لكنه لم يعلم كونه منه، كما انه من المعلوم شمول اللفظ للمملوك العيني و المنفعتى مع الانتفاع فيه فعلا و عدم المشارك فيه، و هل يدخل فيه المستأجر أو المستعار؟ إشكال، سيما مع قصر الزمان، لصحة السلب عنه، كالأشكال فى المشترك فيه على التعاقب فى الحكم بالجنايه على صاحب النوبه أو لا، و ان كان ظاهر إطلاق الأصحاب و تعليلهم بعدم نقض اليقين إلا باليقين الثانى، و اختار بعضهم الأول، و ربما علل بأصالة التأخر، و فيه انها غير جاريه فى المقام، لمعارضتها بأصالة عدم وقوع الحدث منه لاحتمال كونه من الشريك كما هو واضح.

لا- يقال: انه يصدق عليه فى هذا الحال انه ثوبه، لأننا نقول: و ان صدق الإضافة بأدنى ملابسه لكن حقيقتها خلاف ذلك، و إلا لوجب الحكم بجنايتهما معا حيث يجدان المنى فيه دفعه و ان كان فى نوبه أحدهما، لصدق الثوبيه على كل واحد منهما، و من العجيب ما عن الدروس فإنه استوجه أولا إلحاق ذى النوبه بالمختص، ثم قال:

و لو لم يعلم صاحب النوبه فكالمعيه، و لا يخفى ما فيه، لأنه إن كان المدار على العلم كما هو قضيه العبارة سقط ما قاله أولا و إلا فما قاله ثانيا، فتأمل جيدا.

و فروع المسأله بناء على ذلك غير متناهيه تخرج بالتأمل، لكن ينبغى ان يقتصر منها على المتيقن، لمخالفتها للأصول و القواعد، فلا- يجرى الحكم على الثوب المشترك فيه دفعه قطعاً، و على أحد الوجهين فى التعاقب و ان قطعاً بكونه من أحدهما، لأصالة البراءه بالنسبه الى كل واحد منهما، و عدم جواز نقض اليقين إلا- بيقين مثله، و احتمال القول بوجوب غسلهما لصدق إضافه الثوب الى كل واحد منهما مما لا ينبغى ان يصغى اليه، للقطع بعدم تناول الروايات لمثله، مع انك قد عرفت ان صدق الإضافة أعم من حقيقتها كالقول بالوجوب من باب المقدمه، إذ من المعلوم انه لا يجب الفعل من مكلف مقدمه لفعل مكلف آخر، و من هنا لم أعثر فيه على خلاف بين أصحابنا، بل لعله إجماعى كما

عساه يظهر من المنقول فى السرائر من خلاف المرتضى (رحمه الله)، و به صرح بعض متأخرى المتأخرين كصاحب المدارك و غيره، نعم يمكن القول بالاستحباب تخلصا من شبهه الجنابه كما صرح به فى المبسوط و المعتبر و المنتهى و التذكرة و الذكرى و الدروس و النفلية و الروض و غيرها و عن الإصباح و نهاية الأحكام، بل نسبه فى شرح الدروس و الذخيرى إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع عليه و لعل وجهه حسن الاحتياط، و صرح بعض الأصحاب انه ينوى الوجوب فى غسله، و استغربه آخر من حيث الحكم بالاستحباب مع نيه الوجوب، و فيه انه لا تنافى بين نيه الوجوب الاحتياطيه و استحباب هذا الاحتياط.

و هل يكتفى بهذا الغسل حتى لو علم بعد ذلك بأن الجنابه منه أو ما دام مجهول الأمر؟ استوجه المحقق الثانى وجوب الإعادة لو علم بعد ذلك، و كأنه لعدم الجزم بالنيه فى السابق، و ساغ لعدم إمكان غيره، أما مع الإمكان فلا، و فيه انه خلاف ما يظهر من الأدله و كلام الأصحاب و ما يقتضيه أصل مشروعيه الاحتياط، على انه يبعد تحقق ما قاله فى مثل المقام أى فى نحو ارتفاع الحدث، فإنه إما ان يكون ذلك الغسل رافعا له أو لا، فان كان الأول ثبت المطلوب، و إلا فلا معنى للحكم باستحبابه مع نيه الرفع فيه، و أما القول بأنه يرتفع الى ان يعلم بالجنابه فيعود فلا تخفى بشاعته، و إذ قد عرفت عدم وجوب الغسل على كل واحد منهما لتمسكه بأصالة الطهاره و غيرها إلا انه هل يقضى ذلك بسقوط حكم الجنابه عنهما بالنسبه الى كل فعل، فيكون حالهما كحال الطاهر من سائر الوجوه، أو إنه يسقط بعض أحكامها بالنسبه الى كل واحد منهما، و تظهر الثمره بائتمام كل منهما بالآخر، و بانعقاد الجمع بهما؟ ظاهر التذكرة و المنتهى و صريح المدارك و الذخيرى و شرح الدروس و الرياض الأول، و خيريه المعتبر و الإيضاح و الدروس و البيان و جامع المقاصد و الروض الثانى، و لعله الأقوى، لحصول العلم حينئذ بالجنب قطعاً، ففى مثل الائتمام يعلم أنها

إما صلاه جنب أو مع جنب، و كل منهما يفسد، و كذا يعلم فساد صلاه واحد من العدد، و من هنا جعل الضابط فى الإيضاح و جامع المقاصد أن كل فعل توقفت صحته على صحه فعل الآخر بطل المتوقف خاصه كما فى الائتتام، و بطلا معا ان كان التوقف من الجانبين كما فى عدد الجمعه، و أما إذا لم يتوقف صحه صلاه أحدهما على صلاه الآخر مثلا و لو توقف المعيه صحت الصلاتان، و منع حصول حدث الجنابه إلا مع تحقق الانزال من شخص بعينه يدفعه انه مناف لما دل على تسبب الانزال الجنابه من غير اشتراط بشرط كما هو واضح، كوضوح فساد الاستدلال عليه بسقوط الغسل عن كل واحد منهما، إذ ذلك لمكان التمسك بالاستصحاب السالم عن معارضه باب المقدمه، و هو حجه ظاهرية لا يمنع العلم بحصول الواقع و مانعته لغير المستمسك، على ان تمسك المأموم هنا بالاستصحاب بالنسبه اليه و الى إمامه يذهب المعلوم واقعا، كتمسكه بطهاره ثوبه بعد إصابه كل من الإناءين له، و كذا ما يقال: ان هذه الجنابه أسقط اعتبارها الشارع، و لذا أجاز لهما قراءه العزائم و اللبث فى المساجد و نحو ذلك، إذ فيه انه مصادره ان أريد سقوط اعتبارها حتى فى مثل المقام، و ما ذكر من الأمثله خارج عما نحن فيه قطعا، لما عرفت من جواز تمسكهما بالنسبه إلى أفعالهما الغير الموقوف بعضها على بعض بالاستصحاب.

نعم قد يقال: ان أقصى ما ثبت من الأدله اشتراطه بالنسبه الى الائتتام هو عدم علم المأموم بفساد صلاه الإمام لا العلم بصحتها، فوجود الجنابه حينئذ واقعا لا يؤثر فسادا فى صلاه المأموم، كما ان عدم العلم بها من خصوص الامام يصحح الائتتام، و هو أى عدم العلم لا ينافى احتمال كونها منه، و هو كاف فى رفع الجنابه عن المأموم، و من هنا لم يظهر خلاف بين الأصحاب فى جواز ائتمام الخارج عنهما بكل واحد منهما بفرضين، كأن يأتى بواحد منهما فى الظهر، و فى الآخر بالعصر، مع انه يعلم حينئذ

وقوع الائتتمام بالجنب فى أحد الفرضين، فإنه لو كانت الجنبه فى الواقع مؤثره فى فساد الائتتمام لوجب عليه إعاده أحد الفرضين أو قضاءؤه، و بطلان اللازم يظهر من التأمل فى كلمات الأصحاب، كحصر الضابط فيما تقدم من الفخر و المحقق الثانى، لكن قد يقال: انه بعد تسليم كون أقصى ما تفيده الأدله ذلك خروج عن المتنازع فيه، لأن الفرض توقف صحه فعل المأموم على صحه فعل الامام واقعا لا ظاهرا، على انه من المستبعد جدا إمكان جريان هذه الدعوى فى مثل انعقاد الجمع بهما، لفساد صلاه واحد منهما قطعا.

و الحاصل انا ندعى الفساد فى مورد الضابط المتقدم مع تقييد الصحه بالواقعيه، و بذلك يخرج الائتتمام، لأن شرطه الصحه الظاهريه فى حق الامام مع عدم العلم بخلافها، بل يمكن دعوى جوازه حتى لو علم المأموم بخلافها بعد فرض دخول الامام بوجه شرعى، لكنه لا يخلو من تأمل و نظر، و لتفصيله مقام آخر، و مما ذكرنا ينقدح عدم جواز استتجارهما عن مشغول الذمه بعباده واجبه و نحوه، للعلم بفساد صلاه أحدهما، و ما يقال:- ان تمسك كل واحد منهما بالاستصحاب الذى هو حجه شرعيه يقضى بصحه فعل كل منهما واقعا ما دام الواقع غير منكشف، فلا ينافيه وجوب الإعاده بعد الانكشاف، و لا كون الطهاره شرطا واقعيًا- يدفعه ظهور ما دل على شرطيه الصلاه مثلا بالطهاره، و ان الاستصحاب حجه ظاهريه لا يفيد سوى المعذوريه، فلا يجوز استتجار مستصحب الطهاره مع علم المستأجر بمخالفه استصحابه للواقع، فكذلك ما نحن فيه، و لا يصلح الفرق بالعلم الإجمالى و التفصيلى كما هو واضح عند التأمل، و ينقدح أيضا مما ذكرنا وجوب إخراجهما من المسجد إن قلنا: بوجوب إخراج الجنب على سائر المكلفين للتعظيم، و كذا قراءه العزائم، فتأمل جيدا.

و لم يتعرض المصنف لما يعيده من الصلاه واجد المنى فى الثوب المختص، و الظاهر انه يجب عليه ان يعيد كل صلاه لا يحتمل سبقها على الجنبه، كما صرح به فى السرائر

والمعتبر والمتهى والتذكرة والتحرير والقواعد والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد والروض والمدارك و
الذخيرة وشرح الدروس والحداثق والرياض، ووجهه أما بالنسبة للمعاد فواضح بناء على ما ذكرنا، لحصول العلم حينئذ بوقوعه
بعد جنابه، مع ان الطهاره شرط واقعى، و أما بناء على ان الجنابه من باب التعبد فلعل وجهه الاتفاق ظاهرا على وجوب إعادته
ذلك، و من هنا جعله بعضهم القدر المتيقن، و لقوله (عليه السلام) فى موثق سماعه المتقدم: «فليغتسل و ليغسل ثوبه و يعيد
صلاته» و لظهور تنزيله حينئذ منزله يقين الجنابه التى لم يغتسل منها إلا انه لم يعلم الوقت بخصوصه، فأصالة التأخر حينئذ تقضى
بأنه فى آخر أوقات إمكانه، و فى الكل نظر، و كان كلامهم هنا مما يرشد الى بناء المسألة على ما ذكرنا من العلم بكون المنى
منه و انه لم يغتسل منه إلا- انه لم يعلم الوقت بخصوصه، فيتجه حينئذ وجوب إعادته ما يعلم تأخره عنه، و أما الوجه فى عدم
وجوب غيره فلاصالة الصحة، و أصالة عدم تقدم الغسل، و أصالة البراءة فى بعض أفراد المسألة كالقضاء و نحوه، بل يمكن ان
يندرج تحت موضوع الشك بعد الفراغ، و لعله لذا لم يقع فيه خلاف بين الأصحاب عدا الشيخ فى المبسوط، فقال: ينبغى ان
نقول: يجب ان يقضى كل صلاة صلاها من آخر غسل اغتسل من جنابه، أو من غسل يرفع حدث الغسل، و لا أرى له وجهها
سوى الاحتياط، و فيه انه لا يقضى بالوجوب أولا و لا بإعادته جميع ما ذكر ثانيا، للعلم بعدم الجنابه فى الصلاة المتخلله بين آخر
الأغسال و أول نومه، مع ان مقتضاه وجوب إعادته ما صلاه قبل الاغتسال، لاحتمال سبق الجنابه عليه، فيقع ما صلاه حينئذ فى
الجنابه، اللهم إلا ان يدفع هذا و سابقه بأنه مراده وجوب قضاء كل ما احتمال تقدم الجنابه عليه، و يكون ذكره لآخر الأغسال من
باب المثال.

و ربما استدل له بما فى موثقه سماعه من الأمر بإعادته صلاته، و هو كما ترى كالقول بوجوب الاحتياط فى المقام للشغل اليقيني،
و فيه انه لا يتأتى بالنسبة للقضاء

أولاً، مع ان الفراغ اليقيني بأصاله الصحه و نحوها، حاصل ثانياً، و لذا حمل بعضهم كلام الشيخ على إرادته اتصال النوم بآخر الأغمسال، و هو بعيد كما لا يخفى على من لاحظ كلامه، و أبعد منه حملة على إرادته أنه لبس ثوباً و نام فيه ثم نزع و صلى في غيره أياماً ثم وجد المنى فيه على وجه لا يحكم بكونه من غيره، مع ان الأخير لا- يوجب إعادة ما صلاه من آخر الأغمسال، بل يوجب إعادة ما صلاه بعد النومه في الثوب المنزوع، و لعل كلامه يحتمل وجوهاً غير ذلك لا فائده في ذكرها، هذا. و عن التلخيص انه يعيد ما صلاه من آخر غسل و نوم، فيحتمل ان يكون مراده موافقه الشيخ، أو يريد المتأخر منهما إذا جوز حدوث الجنابه بعد الغسل الأخير من غير شعور بها، أو يريد انه من آخر نومه ان لم ينزع الثوب، و آخر غسل ان نزع، هذا كله فيما يتعلق بالحدث، و أما الخبث فسيأتى ان شاء الله انه لا يجب على الجاهل إعادة الصلاه لا في الوقت و لا في خارجه، و بناء على عدم المعذوريه في الوقت يجب عليه ان يعيد ما صلاه في الوقت، و انفكاك حكم الخبث عن الحدث هنا يتصور بحصول الغسل مثلاً مع الصلاه في الثوب.

[السبب الثاني الجماع]

و الأمر الثاني من الأمرين المسببين للجنابه الجماع فان جامع امرأه في قبلها و التقى الختانان و جب الغسل بوجوب غايته من صلاه أو صوم أو نحو ذلك بلا إشكال، و لا خلاف فيه في الواطئ و الموطوء مع اجتماع شرائط التكليف، بل عليه الإجماع محصلاً و منقولاً نقلاً مستفيضاً كاد يكون متواتراً، بل هو كذلك كالسنة، (منها) ما رواه

الشيخ في صحيح زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) قال: «جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي (صلى الله عليه و آله) و قال: ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطها و لا ينزل، فقالت الأنصار: الماء من الماء، و قال المهاجرون إذا التقى

الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلي (عليه السلام): ما تقول يا أبا الحسن؟

فقال علي (عليه السلام): أ توجبون عليه الحد و الرجم و لا توجبون عليه صاعا من ماء، إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر: القول ما قال المهاجرون، و دعوا ما قالت الأنصار»

و نحوه غيره، و عليه يحمل ما فى بعضها(١) من إيجاب الغسل بايلاجه، و كذا ما فى آخر(٢) بإدخاله، كما انه يجب ان يقيد بها مفهوم ما دل على حصر موجب الغسل فى الإنزال، ك

قوله (صلى الله عليه و آله)(٣): (انما الماء من الماء)

و نحوه، و ليس فى الروايات على كثرتها ما ينافى ما تقدم سوى

خبر محمد بن عذافر عن محمد بن عمر بن يزيد المروى فى مستطرفات السرائر من نوادر محمد بن علي بن محبوب (٤)قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «متى يجب على الرجل و المرأة الغسل، فقال: يجب عليهما الغسل حين يدخله، و إذا التقى الختانان فيغسلان فرجيهما»

و هو- مع الغرض عما فى السند و عدم صلاحيته لمعارضه غيره- محتمل لأن يراد من قوله (عليه السلام): (و إذا) تفسيرا لما قبله، أو يراد بالأول إدخاله تماما، و الثانى إلى التقاء الختانيين، كل ذلك مع حمل قوله (عليه السلام): (فيغسلان فرجيهما) على إرادته فيغسلان فرجيهما و يغتسلان، و يحتمل ان يراد بالتقاء الختانيين انما هو وضع الختان على الختان من غير إدخال، الى غير ذلك.

ثم انه لا- فرق بعد التأمل فى كثير من الروايات الداله على حصول الجنابه بالالتقاء المذكور بين كون الواطئ مكلفا أو غير مكلف، كما انه بالنسبه للموطوءه كذلك، فيجب الغسل حينئذ و ان كانت الموطوءه مجنونه أو صبيه أو ميتة مع اجتماع شرائط الوجوب، نعم هو لا يوجب الغسل شرعا فعلا على غير المكلف، بل معناه

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الجنابه - حديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الجنابه - حديث ١.

٣- ٣ كنز العمال - ج ٥- ص ٩٠- الرقم ١٩١٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الجنابه - حديث ٦.

انه مقتضى للوجوب ما لم يفقد شرط أو يمنع مانع، ولذا صرح بوجوب الغسل بوطء الميته في المبسوط والخلاف والوسيله و الجامع والمعتبر والمنتهى والمختلف والذكرى والدروس وجامع المقاصد والروض وغيرها، بل هو قضيه إطلاق الأصحاب وكذا إجماعاتهم، ومن هنا ادعى عليه الإجماع فى الرياض كما عساه يظهر من غيره حيث لم ينقل الخلاف فيه إلا من أبى حنيفه.

ويدل عليه- مضافا الى إطلاق النص والفتوى والإجماع المنقول- الاستصحاب وغيره من فحوى قوله (عليه السلام): (أ) توجبون عليه الحد ولا- توجبون عليه صاعا من ماء) فلا معنى للمناقشه فى الحكم كما وقع من بعض متأخرى المتأخرين كشارح الدروس وتبعه صاحب الحدائق، مع ان فى بعض الأخبار إشعارا به، كالخبر

المروى عن عبد الرحمن بن التميم الدوسى (١) فى تفسير قوله تعالى (٢) (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً) الى آخره والحديث طويل، ملخصه «ان نباشا كان ينبش القبور ويسرق الأكفان ثم تاب و قبلت توبته، و من جمله ما فعل انه نبش قبرا من قبور بنات الأنصار، و سلبها أكفانها، قال: و لم أملك نفسى حتى جامعتها و تركتها مكانها، فإذا بصوت من ورائى يقول: يا شاب ويل لك من ديان يوم الدين يوم يقفنى و إياك كما تركتنى عريانه فى عساكر الموتى، و نزعتنى من حفرتى، و سلبتنى أكفانى، و تركتنى أقوم جنبه الى حسابى، فويل لشبابك من النار» الحديث.

فان مقتضى صيرورتها جنبه بذلك انه هو أيضا كذلك، فيجب عليه الغسل حينئذ، نعم الظاهر كما صرح به غير واحد انه لا يجب الغسل للميت لا- على الولى ولا- على سائر المكلفين، لأصالة البراءة وغيرها، لكن لا يبعد جريان أحكام الجنب الراجعه لغيرها عليها كالمجنونه و الطفله، فلا يجوز وضعها

١- ١ البحار- المجلد- ٣- الباب- ٢٠- من كتاب العدل والمعاد- حديث ٢٦ عن عبد الرحمن بن غنم الدوسى.

٢- ٢ سورة آل عمران- الآية ١٢٩.

فى المساجد مثلا، و لا مس الكتاب ببعض أجزاء بدنھا و نحو ذلك على إشكال ينشأ مما سمعته من الروايه و ظهور الأدله فى تسبب ذلك وصف الجنابه، و ليس من شرائطه التكليف، و لذا جرى فى الطفل و المجنون و غيرهما، و من أنا و ان قلنا ان وصف الجنابه من باب الأسباب إلا ان المنساق من الأدله كونه على الأحياء دون الأموات، و المراد بالتقاء الختانيين الموجود فى النص و الفتوى تحاذى محل القطع من الرجل و الامراه، كما صرح به فى المبسوط و المعتبر و المنتهى و الذكري و الروض و شرح الدروس و الذخير و غيرها، لتعذر إرادته الالتقاء بمعنى مماسه أحدهما للآخر، لأن مدخل الذكر أسفل فرج المرأه، و هو موضع خروج دم الحيض و المنى، و أعلى منه على ما قيل ثقبه مثل الإحليل للذكر، و فوق ذلك لحم نابت كعرف الديك، و هو محل الختان فى الامراه، فإذا أدخل الذكر فى الفرج لم يمكن ان يلاصق ختانه ختانها لما بينهما من الفاصل، و ما فى

صحيح الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا مس الختان الختان»

ك

صحيح على بن يقطين (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) «إذا وقع الختان على الختان»

يراد به حينئذ ما ذكرنا من انه يدخل الذكر الى حد يكون محل الختان منها مقابلا لمحل الختان منه بحيث لولا المانع لتماسا و لوقع أحدهما على الآخر، أو لمكان شدة تقاربهما أطلق عليه اسم المماسه و نحوها، بل قد يتفق حصولها فى بعض النساء التى لم يختتن.

و على ذلك كله ينه ما فى

صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع (٣) عن الرضا (عليه السلام) بعد قوله: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فقلت: التقاء الختانيين هو غيبوبه الحشفه؟ قال: نعم»

فيكون المدار حينئذ على غيبوبه الحشفه، و به صرح فى المبسوط و الغنيه و السرائر و المعتبر و المنتهى و الإرشاد و الذكري و اللمعه و غيرها من كتب المتقدمين و المتأخرين بلا خلاف فيه بين الأصحاب على الظاهر، و لعله لإطلاق

١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الجنابه حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الجنابه حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الجنابه حديث ٢.

الصحيح المتقدم المؤيد بفتوى من سمعت يحكم بحصول الجنابه بغيوبه الحشفه فى الفرج و ان لم يكن فى مدخله المعتاد، بل قد يدعى أولويته، لاتفاق حصول المماسه فيه حقيقه، كما إذا أدخلت المرأه الكبيره حشفه الطفل الصغير فيما يقابل محل الختان منها، فان الظاهر تحقق الغيوبه بذلك، إلا ان يدعى انصرافه الى المتعارف، سيما بعد أن سمعت التصريح بان المراد بالالتقاء المعنى المجازى، فاراده المعنى الحقيقى حيثئذ مع ذلك مستلزم لاستعمال اللفظ فى حقيقته و مجازه، و حمله على عموم المجاز مجاز مرجوح بالنسبه إلى المجاز الأول.

ثم الظاهر - كما صرح به غير واحد من الأصحاب بل نسبه بعضهم إليهم مشعرا بدعوى الإجماع، بل فى شرح الدروس الظاهر الاتفاق عليه كما قد يظهر من آخر نفي الخلاف فيه - ان من لا ختان له كمقطوع الحشفه يتحقق جنابته بدخول ذلك المقدار، لكون المنساق من الأدله المشتمله على التقاء الختانيين إرادته التقدير بذلك لا الاشتراط، سيما بعد خروجها مخرج الغالب، و أما احتمال تحقق جنابه نحو ذلك بمطلق الإدخال لما سمعت من الأدله المحققه للجنابه به مع الاقتصار على المقيّد فيمن يكون له ختان فهو - مع منافاته لما تقدم من الانسياق المذكور المؤيد بفهم الأصحاب و استصحاب الطهاره - ضعيف جدا، مع عدم صراحه تلك الأدله بذلك، لاحتمال إرادته إدخال تمام الذكر، لقوله (عليه السلام) فيها: «إذا أدخله» و فى آخر (إذا أولجه) المتوقف صدقه على إيلاجه جميعه، و لعد الجزم بإرادته ذلك منهما، لمكان احتمال إرادته الأول يظهر ضعف احتمال القول بتوقف جنابه المقطوع على إدخال تمام الباقي كاحتمال القول بعدم تحقق الجنابه فيه أصلا، أخذنا بمفهوم قوله (عليه السلام) (إذا التقى الختانان) الصادق بسلب الموضوع، و بما سمعت من احتمال ان يراد بأخبار الإدخال و الإيلاج اشتراط إدخال التمام المتعذر فى المقام، و خروج ذى الختان لا يقضى بخروج غيره، و فى الكل من الضعف

ما لا يخفى، مع إمكان الاستدلال بأخبار الإدخال و الإيلاج على المطلوب بتقرير عدم إرادته التمام قطعاً كما فى جامع المقاصد، لمكان تحقق الجنابه بغيوبه الحشفه، فتعين إرادته البعض، و المتيقن منه إرادته الحشفه أو مقدارها لفهم الأصحاب.

و مما تقدم يعلم تحقق الجنابه بإدخال الذكر فى المرأه التى ليس لها محل ختان، لما عرفت من عدم اشتراط ذلك، بل قد يظهر من المرتضى دعوى الإجماع عليه على ما نقل عنه، و يؤيده ما تسمعه ان شاء الله تعالى من تحقق الجنابه بالوطء فى الدبر. و أما مقطوع البعض فيزيد على الاحتمالات المتقدمه احتمال تحقق الجنابه بغيوبه الباقي منها مطلقاً كما عن التذكرة و الموجز الحاوى و جامع المقاصد، و الموجود فى الأخير اشتراط ما يبقى معه مسمى الإدخال، و اختاره فى كشف اللثام، و لعله لمكان ما سمعت من التقييد يرجع الى القول الثانى من اشتراط عدم ذهاب المعظم كما فى الذكرى و الروض، و الأقوى خلاف الجميع، بل لا بد من إدخال ما يتم به مقدار الحشفه، إلا ان يكون الذاهب شيئاً لا يعتد به، كما هو قضيه إطلاق الأصحاب من اشتراط غيبوبه الحشفه أو مقدارها، و ما يقال: من صدق التقاء الختانين فيه انك قد عرفت كون المنساق منها إرادته التقدير كما يشعر به موافقتهم على ذلك حيث يكون الذاهب تمام الحشفه، و به يعرف ضعف التمسك بإطلاق قوله (عليه السلام): (إذا أدخله) مع ما عرفت سابقاً كضعف التمسك بصدق غيبوبه الحشفه، إذ هو ممنوع إلا مجازاً، فالأصل و الاستصحاب و ما عرفت من انسياق إرادته التقدير و غيرها يدل على ما اخترناه، و الظاهر ترتب الحكم على إيلاج الملفوف كما صرح به فى المنتهى و التذكرة و الإيضاح و الذكرى و الدروس و جامع المقاصد و الذخير و شرح المفاتيح، بل فى الأخير نسبتها الى الفقهاء مشعراً بدعوى الإجماع عليه، و به مع ظهور تناول الأدله له من الالتقاء لكون المرأه منها المحاذاه كما عرفت و صدق اسم الغيبوبه و الدخول و الوطاء و الجماع ينقطع الأصل، فلا يلتفت لما فى القواعد

من التنظر بذلك لما تقدم، و لاحتقال باقاء الالتقاء على حقيقته مع تسميه مدخل الذكر بالختان، مضافا الى كون المنساق من الأدله خلافه، و نحوه ما فى نهايه الأحكام من احتمال عدم حصول الجنابه، لأن استكمال اللذه يحصل برفع الحجاب، و فيها احتمال التفصيل بين كون الخرقه لینه لا تمنع وصول بلل الفرج الى الذكر و حصول الحراره من أحدهما إلى الآخر و ما ليست كذلك، فتحصل الجنابه بالأولى دون الثانيه، و هما كما ترى.

و ان جامع بأن أدخل من ذكره ما تحقق به الجنابه فى الدبر أى دبر المرأه و لم ينزل و جب الغسل على الأصح لوجوه، (منها) صدق اسم الفرج عليه كما فى المصباح المنير و مجمع البحرين و كذا القاموس، و قد نسبه الى اللغه غير واحد من الأصحاب، بل عن المرتضى كما فى السرائر انه لا خلاف فيه بين أهل اللغه، فيدخل حينئذ تحت ما دل على ان الإدخال و الإيلاج و الغيوبه فى الفرج موجب للغسل، و احتمال انه و ان كان كذلك عند أهل اللغه لكن العرف على اختصاصه بقبل المرأه، و هو مقدم عليها يدفعه بعد تسليم كون العرف الآن كذلك انه معلوم الحدوث أو مظنونه فلا يكون حجه، و يشعر به معلوميه إطلاقه فى الكتاب و السنه على ذكر الرجل، كقوله تعالى (١) (وَ الَّذِينَ هُمْ يُفْرَوْنَ) * و غيرها من الأخبار مع عدم إطلاقه الآن عليه، و مما يشعر به أيضا ما عن المرتضى (رحمه الله) من انه لا خلاف فى شمول اسم الفرج له عند أهل الشرع، و كذا ما نقله غيره من ان الفرج لما يشمل الدبر لغه و عرفا كالعلامه (رحمه الله)، و به يظهر حدوث هذا العرف، و (منها) إطلاق قولهم إذا أدخله و أولجه أو غيب الحشفه فقد و جب الغسل الشامل للدبر، و ما يقال: ان المطلق ينصرف الى المتعارف يدفعه - بعد تسليم كون ذلك من المتعارف الذى يكون سببا لحمل اللفظ عليه - انه كذلك ما لم يعارضه فهم الأصحاب، لانقلاب الظن حينئذ

بخلافه. و (منها) قوله تعالى (١) «أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ» * لصدق اسم الملامسه على الجماع فى الدبر قطعاً، فيحتاج الإخراج إلى دليل، و لا ينافيه ما

ورد (٢) فى تفسيره عن الباقر (عليه السلام) انه «ما يريد بذلك إلا المواقع فى الفرج»

بل يؤيده، لما عرفت من صدق اسم الفرج عليها. و (منها)

قوله (عليه السلام): «أ توجبون عليه الحد و لا توجبون عليه صاعاً من ماء»

و نحوه غيره مما دل على التلازم بينهما، لا يقال: ان من المعلوم بديهه ترتب الحد على ما لا يوجب الغسل، لأننا نقول ان المراد ما أوجبه مما يدخل تحت مسمى الوطء و الجماع و نحو ذلك، لا ما أوجبه من القذف و نحوه كما هو واضح.

و (منها)

مرسل حفص بن سوجه (٣) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يأتي أهله من خلفها، قال: هو أحد المأتين فيه الغسل»

و هو منجبر بما تسمع، فلا يقدر الإرسال.

و (منها) الإجماع المنقول على لسان ابن إدريس و المرتضى، قال الأول:

انه إجماع بين المسلمين، و قال الثانى على ما نقل عنه: «لا أعلم خلافاً بين المسلمين فى ان الوطء فى الموضع المكروه من ذكر و أنثى يجرى مجرى الوطء فى القبل مع الإيقاب و غيبوبه الحشفه فى وجوب الغسل على الفاعل و المفعول به و ان لم يكن إنزال، و لا وجدت فى الكتب المصنفة لأصحابنا الإماميه إلا ذلك، و لا سمعت ممن عاصرني منهم من الشيوخ نحو من ستين سنه يفتى إلا- بذلك، فهذه مسأله إجماع من الكل، و لو شئت ان أقول معلوم ضروره من دين الرسول (ص) انه لا خلاف بين الفرجين فى هذا الحكم فان داود و ان خالف فى ان الإيلاج فى القبل إذا لم يكن معه إنزال لا يوجب الغسل، فإنه لا يفرق بين الفرجين كما لا يفرق باقى الأمه بينهما فى وجوب الغسل بالإيلاج

١- ١ سورة النساء- الآيه ٤٦.

٢- ٢ تفسير الصافى- سورة النساء الآيه ٤٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الجنابه- حديث ١.

فى كل واحد منهما، و اتصل لى فى هذه الأزمان عن بعض الشيعة الإماميه ان الوطء فى الدبر لا يوجب الغسل تعويلا على ان الأصل عدم الوجوب، أو على خبر يذكر انه فى منتخبات سعد أو غيرها. فهذا مما لا يلتفت اليه، أما الأول فباطل لأن الإجماع و القرآن و هو قوله (تعالى) (أَوْ لَمْ يَسْتَمِئْتُمُ النِّسَاءَ)* يزيل حكمه، و أما الخبر فلا يعتمد عليه فى معارضة الإجماع و القرآن، مع انه لم يفت به ففيه، و لا اعتمده عالم، مع ان الأخبار تدل على ما أردناه، لأن كل خبر تضمن تعليق الغسل بالجماع و الإيلاج فى الفرج فإنه يدل على ما ادعيناه، لأن الفرج يتناول القبل و الدبر، إذ لا خلاف بين أهل اللغة و أهل الشرع بذلك» انتهى.

قلت: و يمكن للفقهاء تحصيل الإجماع أيضا فى هذا الوقت لندره المخالف، إذ هو فتوى المبسوط فى كتاب النكاح، كظاهر صومه و صوم التهذيب و طهاره الوسيله و إشاره السبق و السرائر و الجامع و المعبر و النافع و المنتهى و التحرير و المختلف و الإرشاد و القواعد و الشهيد فى الذكري و الدروس كما عن سائر كتبه، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد بل عن سائر تعليقاته، و الشهيد الثانى فى الروض و الروضه، كما عن المسالك و كشف اللثام و غيرها، و هو المنقول عن ابن الجنيد، و هو ظاهر الإيضاح و التنقيح و كشف الرموز، و يقرب منهما فى الظهور اللمعه، بل عساه الظاهر من المقنعه و الجمل و العقود و الغنيه و المراسم و المهذب لقوله فيها: الجماع فى الفرج بناء على شموله للقبل و الدبر، و زاد فى المراسم الفرج إذا غيب الحشفه و التقى الختانان، و لعله لذلك نسب بعضهم اليه الخلاف، و فيه انه إلى العدم أقرب، إذ قد يكون قصد بالأول التقدير للدبر، و بالثانى لغيره، و ظاهر طهاره المبسوط و الخلاف التردد كبعض متأخرى المتأخرين، و لم أعرف فيه مخالفا على البت، نعم نسبه بعضهم الى ظاهر الفقيه، و لعله لأنه لم يذكر سوى روايه الحلبي الآتية، مع انه لا ظهور فيها أيضا كما ستعرف، و نسبه آخر الى الشيخ فى النهايه،

و الموجود فيها لا- غسل فى الجماع فى غير الفرج مع عدم الانزال، فيحتمل ان يريد بالفرج ما يشملهما، و ربما قيل انه ظاهر الكلىنى، لاقتصاره على مرفوعه البرقى الآتية الصريحه فى عدم الغسل، نعم قد يكون هو ظاهر الشيخ فى الاستبصار و التهذيب لطعنه فى مرسله حفص السابقه و حملها على التقيه، و عمله على ما ينافيها من الروايات، لكن قد عرفت ان غرضه فى الاستبصار مجرد الجمع.

و كيف كان فأقصى ما يقال فى الاستدلال عليه بعد الأصل

صحيحه الحلبي (١)قال: سئل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج أ عليها غسل إذا أنزل هو و لم تنزل هي؟ قال: ليس عليها غسل، و ان لم ينزل هو فليس عليه غسل»

و

مرفوعه البرقى (٢)عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا أتى الرجل المرأة فى دبرها فلم تنزل فلا- غسل عليها، و ان أنزل فعليه الغسل، و لا غسل عليها»

و

مرفوعه بعض الكوفيين (٣)عنه (عليه السلام) أيضا «فى الرجل يأتى المرأة فى دبرها و هى صائمه لم ينقض صومها، و لا غسل عليها»

و نحوه مرسل على بن الحكم (٤)و مفهوم

قوله (عليه السلام) (٥): «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»

و

قوله (صلى الله عليه و آله):

«انما الماء من الماء»

خرج ما خرج، و بقى الباقي.

و فى الجميع ما لا يخفى، إذ الأصل لا يعارض ما سبق، و صحيح الحلبي مبنى على اختصاص الفرج فى قبل المرأة، و قد عرفت ما فيه، على انها تكون حينئذ عامه و ما ذكرنا من قبيل الخاص، و لعل حملها على التفخيز هو المتجه، و مرفوعه البرقى لا جابر لها، مع احتمالها لعدم إدخال مقدار الحشفه، و كذلك المرسلتان الآخرتان،

- ١-١ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب الجنابه - حديث ١.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الجنابه - حديث ٢ مع الاختلاف.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الجنابه - حديث ٣.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الجنابه - حديث ٣.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الجنابه - حديث ٥.

و أما المفهوم فبعد تسليم حجتيه في المقام لمكان خروجه مخرج الغالب و ظهوره في إرادته مقدار ما يوجب الغسل في القبل فهو من قبيل العام، و كذا المفهوم الثاني، و الحاصل لا ينبغي لمن له أدنى ممارسه في الفقه التشكيك في المقام بعد ما تقدم، فلا حاجه للإطناب، فتأمل جيدا.

و كذا الكلام في دبر الغلام، فإنه لم يعرف فيه خلاف بين القائلين بوجوبه في دبر المرأه سوى ما يظهر من المصنف هنا حيث قال و لو وطأ غلاما فأوقبه و لم ينزل قال المرتضى (رحمه الله): يجب الغسل معولا على الإجماع المركب و لم يثبت من القول بالعدم، كصريح المعبر، و تردد في النافع، و الحق خلافه وفاقا للمشهور نقلا- و تحصيلا، بل قد عرفت انه لم يعرف القائل بالفصل بين المسألتين، و لذا قال في المختلف: ان كل من أوجبه في دبر المرأه أوجبه في دبر الغلام، و نحوه ما نقله المصنف عن المرتضى (رحمه الله) و قوله: (لم يثبت) كقوله في المعبر: (لم أتحققه) لا يصلح لأن يكون ردا بعد فرض حجه مثل ذلك، مع كون الناقل مثل المرتضى، على ان ما نقله عن المرتضى (رحمه الله) من التعويل على الإجماع المركب غير ثابت، بل المنقول عن المرتضى كما سمعت من عبارته الإجماع المحصل بالنسبه إليهما، بل لو سلم انه قال: كما نقله عنه فهو إجماع بسيط أيضا، لما عرفت انه في المرأه ادعى ذلك قطعا، فبعد فرض ان كل من قال به بالنسبه إليها قال به هنا فهو إجماع بسيط أيضا، نعم يتحقق الإجماع المركب لو كان هناك مخالف في المرأه.

و كيف كان فيدل عليه - بعد الإجماع المنقول بسيطا كما في السرائر و عن المرتضى، و مركبا كما في المختلف الذي يشهد لهما التبع لكلمات الأصحاب - فحوى إنكار على (عليه السلام) (١) و إطلاق

قوله «إذا أدخله و أولجه و غيب الحشفه»،

مع انجبارها

بما سمعت، و إطلاق

حسنه الحضرمي (١) المرويه في الكافي عن الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): «من جامع غلاما جاء جنبا يوم القيامة لا ينقيه ماء الدنيا»

مع عدم صلاحية مستند الخصم للمعارضه، إذ هو الأصل، و بعض المفاهيم التي قد عرفت ما فيها، و ليعلم انه بناء على المختار من تحقق الجنابه في الدبرين فهو على حسب تحققه بالنسبه الى قبل المرأه، فيجزى غيبوبه الحشفه كما هو نص إجماع المرتضى و ابن إدريس، و يجرى الكلام في مقطوعها مثلا على حسبه هناك.

ثم انه لا إشكال في تحقق الجنابه بإيلاج الواضح في دبر الخنثى المشكل بالنسبه للواطى و الموطوء، أما لو أولجت الخنثى في دبر الخنثى فلا- تتحقق الجنابه، لأصالة براهه الذمه لاحتمال زياده، و كذلك لو أولجت في قبلها، نعم لو تحقق إنزال مع القول بعدم اشتراط خصوصيه المجرى حصلت الجنابه حينئذ، و كذلك لا تتحقق الجنابه لو أولج الواضح في قبل الخنثى، لاحتمال كونه ثقباً كما صرح به جماعه من الأصحاب، و احتمله العلامة في التذكرة، أخذاً بظاهر قوله (عليه السلام): (إذا التقى الختانان) و هو جار في سابقه أيضاً، لكنه ضعيف، لظهور العهديه فيهما، و إلا- لزم القول به مع تحقق الرجوليه، نعم تتحقق الجنابه لو أولجت في امرأه مع إيلاج الرجل فيها لأنها ان كانت امرأه فقد أولج فيها، و ان كانت رجلاً فقد أولجت، و الرجل و الامرأه كواجدى المنى في الثوب المشترك، هذا ان قلنا انه ليس هناك قسم ثالث، و إلا فيحتمل عدم تحقق الجنابه بذلك أيضاً، لكنه لا يخلو من تأمل، و لو توالج الخنثيان فلا جنابه على أحدهما، لمكان الاحتمال كما هو واضح.

و لا- يجب الغسل و لا- الوضوء بوطء البهيمه في القبل أو الدبر إذا لم ينزل و ان أدخل تمام ذكره على المشهور، كما هو خيره طهاره المبسوط و المعتبر و المنتهى

و الإرشاد و القواعد و جامع المقاصد و المسالك و الروض، و كاد يكون صريح الوسيله و الجامع و السرائر، لتقيدهم غيبوبه الحشفه فى فرج آدمى، و هو المنقول عن الخلاف قال: «ان الذى يقتضيه مذهبنا عدم الوجوب» انتهى. لكنى لم أجده فيما حضرنى من النسخه، و لعله سقط منها، بل الذى وجدته فى باب الصوم منه ما يقضى بظاهره وجوب الغسل، قال فيه: «إذا أولج فى بهيمه و لم ينزل فليس لأصحابنا فيه نص، لكن مقتضى المذهب ان عليه القضاء، لأنه لا خلاف فيه، و أما الكفاره فلا تلزمه للأصل، و كذا الحد، بل يجب عليه التعزير» انتهى. فان مقتضى إيجابه القضاء تحقق الفساد فى ذلك، و منه يظهر حينئذ وجوب الغسل، و يشعر به استظهارهم من صوم المبسوط القول بوجوب الغسل، لحكمه بالقضاء كما ستعرف.

و كيف كان فالحجه على عدم الوجوب أصاله البراءه السالمه عن المعارض، و استصحاب يقين الطهاره، و قضاء مفهوم

قوله (عليه السلام) (١): (إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل)

و مفهوم ما دل (٢) على قصر الغسل على الانزال من شرط و غيره، كالحصر فى

قوله (صلى الله عليه و آله): (انما الماء من الماء)

و نحوه على الأصح من العموم فى المفهوم، و خروج البعض غير قادح فى الحجه خلافا لظاهر الشيخ فى صوم المبسوط لإبطاله الصوم بوطء البهيمه، و صريح العلامه فى المختلف و الشهيد الثانى فى الروضه، و الأستاذ المعظم الآغا فى شرحه، و شيخنا الفاضل فى الرياض، و قواه الشهيد فى الذكري، و هو المنقول عن المرتضى (رحمه الله) بل يظهر منه دعوى الإجماع عليه و كونه من المسلمات، قال على ما حكاه عنه فى المختلف عند الكلام على وجوبه فى دبر المرأه و ادعائه الإجماع على ذلك: «و أما الأخبار المتضمنه لإيجابه عند

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الجنابه - حديث - ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب الجنابه.

التقاء الختانين فليست مانعه من إيجابه في موضع آخر لا التقاء فيه لختانين، على انهم يوجبون الغسل بالإيلاج في فرج البهيمه، و في قبل المرأه و إن لم يكن هناك ختان، فقد عملوا بخلاف ظاهر الخبر، فإذا قالوا البهيمه و ان لم يكن في فرجها ختان فذلك موضع الختان من غيرها فكذلك من ليس بمختون من الناس» انتهى. و هو ظاهر في دعوى الإجماع، و يؤيده مضافا الى ذلك مفهوم الأولويه في

قوله (عليه السلام): (أ توجبون عليه الحد و الرجم و لا توجبون عليه صاعا من ماء)

بل في المرسل المروى في بعض كتب الأصحاب «ما أوجب الحد أوجب الغسل» و ما يقال في المناقشه في الأول بأنه ظاهر في ان إيجاب الصاع من الماء أولى من إيجاب الحد مع الرجم لا الحد فقط ضعيف، بل المتبادر خلافه، و ذكر الرجم لكونه كذلك في المقام، و إلا فالرجم ليس في جميع أفراد الزنا، فالمقصود منه بحسب الظاهر ان سبب الحد و الغسل متحد، إذ هو مسمى الوطء، فيتحد في الدلاله مع المرسل، و به يظهر ضعف ما يقال في دلالة المرسل من ان كثيرا من أسباب الحد لا توجب غسلا، على انه لو سلم ذلك فأقصاه يكون من باب العام المخصوص، فلا يقدر في حجيته، نعم قد يناقش في الدلاله لو قلنا ان الثابت على وطء البهيمه انما هو تعزير لا حد، و يأتي التحقيق فيه ان شاء الله تعالى، كما في الثاني بأنه لا جابر له في المقام، و فيه ان ما عرفته من إجماع المرتضى كاف في الجبر، و كان العمده في إثبات المطلوب الإجماع، لكنه في استفادته من عبارته المرتضى تأمل و تردد، و إلا فبعد تسليم الدلاله في بعضها لا تصلح للمعارضه، إذ هي ما بين أصل أو عموم مفهوم، لكن الظاهر انه يقتصر في الحكم حينئذ على وطء البهيمه على معنى كون البهيمه موطوءه كما هو المتبادر من إضافه المصدر الواقع في الفتوى، أما لو كانت فاعله فلم أعرف أحدا من الأصحاب نص عليه عدا الشهيد الأول في الذكري، و الثاني في الروضه، فإنه يظهر منهما تساوى الحكم في المقامين، و لعل التمسك بالأصل و استصحاب

الطهاره و غيرها لا يخلو من قوه، فتأمل جيدا.

[تفريع فى وجوب الغسل على الكافر و عدم صحته حال كفره]

تفريع الغسل من الجنابه أو غيرها يجب على الكافر عند حصول سببه على نحو المسلم كسائر الفروع، لعموم ما دل على التكليف بها، و لا- يمنع من ذلك عدم التمكن من الصحيح حال الكفر، لأن ما بالاختيار لا ينافى الاختيار، على ان الأيمان من شرائط الوجود التى يجب على المكلف تحصيلها، فلا مانع من التكليف حال عدمها مع التمكن منها، و خلاف أبى حنيفه ضعيف كما بين فى محله، على ان ما نحن فيه من الأغسال من قبيل خطابات الوضع التى يجب مسببها حيث يصل الإنسان إلى قابليه التكليف، فلا ينبغى الإشكال حينئذ فى وجوبه عليه بعد الإسلام، و عدم صحه الصلاه بدونه، و ان سلمنا عدم وجوبه عليه حال الكفر، فيكون من قبيل وطء الصبى و المجنون و نحوهما، و لعله لما سمعته لم أجد خلافا فيما نحن فيه، بل يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، بل الظاهر تحصيله على الوجوب حال الكفر فضلا عن حال الإسلام.

لكن لا- يصح منه فى حال كفره لعدم التمكن من نيه القربه، و نجاسه محل الغسل، و للإجماع المنقول على شرطيه الايمان فى صحه العبادات، و من الأخير يعلم بطلان عباده المخالف أيضا و ان كانت موافقه لما عند الشيعه، إذ الظاهر ان المراد بالايمان هو المعنى الأخص، و هل يسقط عنه إعادته لو استبصر إذا لم يخل بشىء منه على ما هو عليه من المذهب كغيره من العبادات عدا الزكاه؟ وجهان، من عموم ما دل (١) على عدم وجوب إعادته لو استبصر عدا الزكاه، و احتمال كون الأيمان المتأخر شرطا و لو متأخرا، فيكون حينئذ كاشفا عن صحه ما وقع، سيما إذا كان ما جاء به على مقتضى مذهبه موافقا لما عند الشيعه، و من ان المخالف ليس بأولى من الكافر الأصلى فى التحقيق حتى ورد فى حقه ان الإسلام يجب ما قبله، و مع ذلك

فإذا أسلم وجب عليه الغسل عندنا بلا خلاف أجده فيه و يصح منه لموافقته للشرائط جميعها، إذ الظاهر ان المراد بكونه يجب ما قبله انما هو بالنسبة للخطابات التكليفية البحتة، لا فيما كان الخطاب فيها وضعيا كما فيما نحن فيه، فان كونه جنبا يحصل بأسبابه، فيلحقه الوصف و ان أسلم، فكذا المخالف، و لعل الأول أقوى.

و لو اغتسل ثم ارتد الكافر بعد إسلامه و اغتساله ثم عاد لم يبطل غسله لعدم الدليل على كون الرده ناقضه للغسل كما هو واضح، و لو حذف قوله: (ثم عاد) لكان أخصر و أوضح، و لو كان الارتداد عن فطره فإن قلنا بعدم قبول توبته مطلقا في الظاهر و الباطن فلا إشكال في عدم صحه الغسل منه و ان كان مكلفا به، و لا قبح لأن ما بالاختيار لا ينافي الاختيار، مع احتمال ان يقال: انه لا تتوجه اليه الخطابات، لكنه يعاقب عقاب التارك المختار، و ان قلنا بقبول توبته في الباطن دون الظاهر احتمال القول بصحة الغسل منه كسائر العبادات و ان جرى عليه حكم الكفر بالنسبه إلى غيرها من الأحكام كالقتل و عدمه، و احتمال القول بصحته بالنسبه اليه و ان جرت عليه أحكام الجنب بالنسبه إلينا، و كذلك طهاره بدنه و نجاسته، فتأمل جيدا، و يأتيك التحقيق ان شاء الله في محله.

و إذ قد تقدم منا الإشارة إلى كون غسل الجنابه من قبيل خطابات الوضع و جب التعرض لبعض الكلام في المسأله، فنقول يظهر من جماعه من الأصحاب بل لا أجد فيه مخالفا على القطع كونه كذلك، فيجب على الصبي الغسل بعد بلوغه لو أولج في صبيه، أو أولج فيه من صبي أو بالغ، و تجرى عليه أحكام الجنب الراجعه لغيره كمنعه من المساجد مثلا، و قراءه العزائم، و مس كتابه القرآن ان قلنا بوجوب مثل ذلك على الولي أو عليه و على غيره، و كذا يجرى عليه حكم كراهه سؤره مثلا و نحو ذلك من فوائد النذر و اليمين، و به صرح في المعتمر و المنتهى و الدروس و الروض، و توقف فيه في التذكرة و التحرير و الذكري و الذخير، و كأن وجه الاشكال هو ان خطابات الجنابه

من قبيل الأسباب أو الأحكام.

و منه ينقدح الإشكال حينئذ في وطء المجنون و المجنونه و إنزالهما، و لعل التأمل في الأدله يشرف الفقيه على القطع بكونه من قبيل الأسباب، سيما في مثل الانزال من المجنون، و كيف مع ورود

قوله (صلى الله عليه و آله)(١): (انما الماء من الماء)

و

قوله (عليه السلام)(٢): (فأما المنى فهو الذى يسترخى له العظام، و يفتر منه الجسد، و فيه الغسل)

و

قوله (عليه السلام)(٣) بالنسبه إلى الوطء فى دبر المرأة: (هو أحد المأتين، فيه الغسل)

و

قوله (عليه السلام)(٤): «إذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل»

و نحو ذلك، و ما يقال: ان ظاهر الأدله انها من التكاليف لمكان اشتمالها على الأمر و لفظ الوجوب و نحوهما التى هى من أحكام المكلف مع ظهور كون حصولها عند حصول السبب، و لا يتم ذلك كله إلا فى المكلف يدفعه انا نقول بمقتضى ظاهرها من الوجوب و نحوه، أقصى ما هنالك انه غير مخاطب به فى ذلك الوقت، و تخلف مقتضى السبب لفقد شرط أو وجود مانع لا ينافى السببه شرعا، فيكون من قبيل وطء الحائض و نحوه، على انه لا ينبغي التأمل فى شمول الخطابات المذكوره له حال البلوغ، فيدخل تحت

قوله (عليه السلام): «إذا التقى الختانان وجب الغسل»

و دعوى ان المراد من المكلفين تقييد للأدله من غير مقيد، كدعوى ان المراد وجوب الغسل فى وقت الالتقاء، فحيث لا يحصل وجوب فى ذلك الوقت لم يكن الخطاب شاملا، و هو بديهى البطلان، و الحاصل ان معنى قوله (عليه السلام): (إذا التقى) الى آخره التقاء الختانيين موجب للغسل، و لا ريب فى شمول ذلك لما نحن فيه.

١- ١ كتر العمال- المجلد ٥- ص ٩٠- الرقم ١٩١٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الجنابه- حديث ١٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الجنابه- حديث ١.

لا يقال: انه لا إشكال و لا نزاع فى جريان أحكام الجنب عليه بعد البلوغ مثلا، إنما الإشكال قبله، لأننا نقول انه لا وجه لذلك، إذ جريان الأحكام عليه بعد البلوغ انما هو لحصول وصف الجنابه، و الاتصاف بالجنابه غير موقوف على تحقق البلوغ، و إلا لم يكن سبب الجنابه الانزال و الجماع، بل هو مع البلوغ، و هو خلاف ظاهر النص و الفتوى، و بذلك كله تعرف انه لا وجه لما يقال: انه لا- أقل من الشك فى ان الانزال و الجماع سبب للجنابه مطلقا، أو هو بشرط البلوغ، أو انه ليس من باب الأسباب أصلا، بل من قبيل الأحكام، و الأصل براه الذمه مما عرفته من انقطاع ذلك بظاهر النص و الفتوى، ثم انه قال فى الذكرى: «و فى استباحه ما ذكر من الأحكام بغسله الآن و جهان، و كذا فى اكتفائه به لو بلغ، و الأقرب تجديده» انتهى. قلت: لا ينبغى الإشكال فى صحه غسله و اكتفائه بعد البلوغ به بناء على ان عباده الصبى شرعيه، نعم يتجه الوجهان بناء على كونها تمرينيه، فإنه يحتمل جريان أحكام البالغ على غسله مثلا، و يحتمل العدم، و لعله الأقوى، كما انه لا ينبغى الإشكال فى وجوب تجديده لو بلغ، لعدم رفع الحدث بالغسل الأول بعد كونه تمرينيا، فلا يكون قوله الأقرب فى محله، و لعله بناه على الشرعيه، فإن له وجهها بناء على كون المراد بالشرعيه انه يستحب تشبهه بالبالغ لا- انه تجرى عليه الأحكام، و لذا يجب عليه إعادته الصلاه لو بلغ فى الوقت، و لعل الأقوى خلافه، و فرق بين المثال و ما نحن فيه، هذا كله فى السبب.

[فى أحكام الجنابه]

[فى حرمه قرائنه سور العزائم للجنب]

و أما الحكم فيحرم عليه قراءه كل واحد من سور العزائم كما فى المعتبر و المراسم و غيرهما، و كثير من الأصحاب عبر بلفظ العزائم من دون ذكر لفظ السوره كما فى الهدايه و جمل الشيخ و مبسوطه و الوسيله و السرائر و النافع و المنتهى و التذكره و القواعد و الإرشاد و الذكرى و الدروس و غيرها، و الظاهر ان مراد الجميع سور العزائم كما يشعر به قوله جمله منهم، و أبعاضها لظهور إرادته أبعاض السوره لا آيات العزائم، بل فى

الهدايه و هى الم السجده و حم السجده إلى آخرها، و فى التذكره و هى أربع، سوره سجده لقمان و حم السجده إلى آخرها و فى مجمع البحرين: «و عزائم السجود فرائضه التى فرض سبحانه و تعالى السجود فيها، و هى الم تنزيل و حم السجده و النجم و اقرأ كذا فى المغرب نقلا عنه، و هو المروى أيضا» انتهى. و لعله بما سمعته منه يظهر ان مراد المرتضى فى الانتصار ذلك أيضا لتعبيره بعزائم السجود، على ان فى آخر كلامه ما يشعر بإرادته السور أيضا، و أما ما فى الغنيه و يحرم عليه قراءة العزائم الأربع سجده لقمان و حم السجده و النجم و اقرأ الى ان قال: كل ذلك بدليل الإجماع المشار اليه فلعل مراده السور أيضا، و مثله العلامه فى المنتهى، مع انه قال فيه: يتناول التحريم السوره و أبعاضها، فيكون كاشفا عن إرادته بالأول السوره، و كذلك الشيخ فى الخلاف سور العزائم التى هى سجده لقمان و حم السجده و النجم و اقرأ، فإن ذكره أولا السوره قرينه على المطلوب، و كذا الجامع لابن سعيد، فإنه قال: و عزائم القرآن و هن أربع، سجده لقمان و حم السجده و النجم و اقرأ، و كيف كان فلا ريب ان الذى

يظهر للمتأمل من كلمات الأصحاب ان مراد الجميع انما هو السور لا نفس الآيات، و من هنا نقل الإجماع على السور فى المعبر و التذكره و الروض، و فى المدارك ان الأصحاب قاطعون بتحريم السور كلها، و نقلوا عليه الإجماع، انتهى.

و نسب بعضهم نقل الإجماع على ذلك الى جماعه.

و كذا يحرم قراءة بعضها كما فى المنتهى و القواعد و الإرشاد و الذكري و الدروس و الروض و غيرها، بل فى الذكري و الروض الإجماع عليه، بل قد يستظهر الإجماع من كل من حكاها على حرمة قراءة السوره، إذ الظاهر عدم إرادته شرطيه الإتمام للسوره، و لا- فرق فى الحرمة بين سائر الأبعاض حتى البسملة إذا نوى بها إحداها كما فى القواعد و غيرها، بل فى الروض الإجماع عليه، بل على لفظه (بسم) أيضا، و لعله أخذ من الإجماع المتقدم على حرمة البعض، لأن البسملة بعد

القصد تكون جزء من السوره عندنا، و جزؤها جزء أيضا، فلا إشكال فى الحكم هنا بالنظر الى كلمات الأصحاب و إجماعاتهم، نعم قد استشكله بعض متأخرى المتأخرين بالنظر الى الأخبار، إذ الوارد فيه

موثق زراره و محمد بن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) «الحائض و الجنب يقرأن شيئا؟ قال: نعم ما شاء إلا السجده»

و نحوه حسنته أو صحيحته أيضا قال: و هما مع قصور سندهما لا دلالة فيهما على تحريم ما عدا نفس السجده، فتكون الحرمه مختصه بها، و فى كشف اللثام «ان ذلك محتمل الانتصار و الإصباح و الفقيه و المقنع و الهدايه و الغنيه و جمل الشيخ و مبسوطه و مصباحه و مختصره و الوسيله» انتهى. قلت: قد عرفت منشأ الاحتمال من التعبير بلفظ العزائم و نحوه، لكن قد ظهر لك ان المراد خلافه بقربنه الإجماعات المتقدمه، و أما ما ذكره فى الروايات من الطعن فى السند فالظاهر خلافه كما هو واضح لمن لاحظ أسانيدها، مع انه نقل عن

الصدوق فى علل الشرائع انه روى فى الصحيح (٢) عن زراره قال: قلت: «فهل يقرأن من القرآن شيئا»

الى آخره، و بعد التسليم فهو منجبر بما سمعت، كما ان ما ذكره بالنسبه للمتن كذلك، مع ان الظاهر خلافه أيضا، و ذلك لأنه لا بد من تقدير مضاف، إذ لا يراد السجده التى هى وضع الجبهه قطعاً، و هو إما أن يكون لفظ السوره أو الآيه، و لعل الأول أولى، لاشتغال التعبير عن السور بنحو ذلك من الألفاظ المشهوره كالبقرة و آل عمران و الأنعام و الرحمن، مع انه الموافق لفهم الأصحاب و الإجماعات المتقدمه، و يشهد له أيضا ما فى المعبر، حيث قال:

«يجوز للحائض و الجنب ان يقرأ ما شاء من القرآن إلا سور العزائم الأربع، و هى اقرأ و النجم و تنزيل السجده و حم السجده»، روى ذلك البنزطى فى جامعه عن المثنى عن الحسن الصيقل (٣) عن أبى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه - حديث ٤ - ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه - حديث ١١.

عبد الله (عليه السلام)،

و هو مذهب فقهاءنا أجمع» انتهى. و ما عن الفقه الرضوى (١) إلا سور العزائم و عددها، فلا ينبغي الإشكال فى الحكم المذكور من هذه، نعم لولا- الإجماع المتقدم على حرمة البعض لأمكن تخصيص التحريم بقراءة السوره خاصه لا البعض، لكون السوره اسما للمجموع، و بقراءة البعض لا- يتحقق الصدق، سيما إذا كان المقصود من أول الأمر البعض، و الظاهر صدق قراءة البعض على الكلمات، و أما الحروف فوجهان، سيما إذا كان المقصد من أول الأمر ذكر بعض الحروف لإتمام الكلمه، و لعل التفصيل بذلك- فيقتصر فى الحرمة على ما إذا ذكر بعض الحروف بنيه الإتمام ثم قطع، دون ما إذا كان قصده من أول الأمر البعض من الكلمه الخاصه- لا يخلو من قرب، لعدم صدق اسم القراءة عرفا، و يستفاد من تقييد المصنف حرمة البسملة بما إذا نواها منها عدم الحرمة إذا نوى خلاف ذلك، أو لم ينو كسائر الألفاظ المشتركة بين العزائم و غيرها، و هو كذلك، و به يظهر الفرق بين المختص و المشترك، و لو قرأ لفظه زاعما انها من المشترك ثم فى أثنائها علم انها من المختص فهل له إتمامها لأن الباقي يكون حينئذ من البعض الذى ذكرنا جوازه أو لا؟ وجهان، أقواهما الثانى.

[فى حرمة مس كتابه القرآن للجنب]

و من جمله أحكامه انه يحرم عليه المس بما يتحقق فيه صدق اسم مس كتابه القرآن بلا خلاف أجده فيه، سوى ما نقل عن ابن الجنيد من الحكم بالكراهه، مع احتمال إرادته منها الحرمة، و لذا أو لعدم الاعتناء بخلافه نقل الإجماع عليه جماعه منهم الشيخ فى خلافه، و السيد ابن زهره فى الغنيه، و المصنف فى المعتبر، و العلامه فى المنتهى و التذكره، و الشهيد فى الروض، بل فى المعتبر و المنتهى نسبته الى علماء الإسلام، و مع استثناء داود فى التذكره، و ما فى المدارك من نسبه الكراهه إلى الشيخ فى المبسوط لعله سهو، إذ الموجود فيما حضرني من نسخته الحكم بالحرمة، و كذا ما نقله المقداد عن القاضى، إذ المنقول لنا من عبارته المهذب صريح فى الحرمة، اللهم إلا ان يكون

فى غيره، لكنه لم ينقل عنه أحد غيره ذلك، و يدل عليه مضافا الى ما سمعت جميع ما تقدم فى حرمه المس مع الحدث الأصغر من الكتاب و السنه، فلاحظ و تأمل، لتعرف ذلك و تعرف كثيرا من الأبحاث السابقه مما يتعلق بالمس و بكتابه القرآن و غيرهما، و كذا ما تقدم بالنسبه إلى و جوب منع الصبى و نحوه عن المس مع الجنابه، فإن فيه قولين أيضا كما هناك، و الدليل الدليل، و الترجيح الترجيح، فتأمل جيدا.

أو شىء عليه اسم الله سبحانه كما فى المبسوط و الغنيه و المراسم و الوسيله و المهذب و السرائر و الجامع و المعتبر و المنتهى و الإرشاد و القواعد و التذكرة و التحرير و الذكري و الدروس و غيرها، بل لا أجد فيه خلافا سوى ما يظهر من بعض متأخرى المتأخرين ممن لا يقدح خلافه فى تحصيل الإجماع، و لذا حكاه عليه فى الغنيه، و نسبه فى المنتهى و غيره إلى الأصحاب مشعرا بدعواه أيضا، و عن نهايه الأحكام نفى الخلاف فيه، و يدل عليه مضافا الى ذلك

موثقه عمار بن موسى (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يمس الجنب درهما و لا ديناراً عليه اسم الله»

و يؤيده مع ذلك انه المناسب للتعظيم، و ما يقال:- من الطعن فى الروايه و معارضتها بما رواه المحقق نقلا عن كتاب

الحسن بن محبوب عن أبى الربيع (٢) عن الصادق (عليه السلام) «فى الجنب يمس الدرهم و فيها اسم الله و اسم رسوله (ص) قال: لا بأس به، ربما فعلت ذلك»

و ب

موثقه إسحاق بن عمار عن أبى إبراهيم (عليه السلام) (٣) قال: سألته «عن الجنب و الطامث يمسان بأيديهما الدراهم البيض، قال: لا بأس»

و بما فى المعتبر نقلا من

جامع البزنطى عن محمد بن مسلم (٤) عن الباقر (عليه السلام) قال: سألته «هل يمس الرجل الدرهم الأبيض و هو جنب؟ فقال: و الله انى لأوتى بالدرهم و آخذه و إنى جنب،

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الجنابه - حديث ١.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الجنابه - حديث ٢.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الجنابه - حديث ٣.

و ما سمعت أحدا يكره من ذلك شيئا إلا- ان عبد الله بن محمد كان يعيهم عيبا شديدا، يقول: جعلوا سوره من القرآن فى الدرهم، فيعطى الزانيه و فى الخمر و يوضع على لحم الخنزير»

و من انه لا- دليل على وجوب التعظيم فلذا كان الحكم بالكراهه متجها عند بعض المتأخرين- مما لا ينبغي ان يصغى اليه، أما الطعن فهو على تقدير تسليمه منجبر بما عرفت من الإجماع المنقول الذى يشهد له تتبع لفتاوى الأصحاب، و به يتضح عدم مقاومه الروايه الأولى لها، على انها غير صريحه فى الدلاله على مس الاسم، و كونه فيها أعم من ذلك، مع عدم الجابر لدلائنها، و أما ما سمعته من المنقول عن جامع البزنطى فهو مع ابتناؤه على معروفه نقش الدرهم الأبيض بلفظ الجلاله لا صراحه فيه فى المطلوب، إذ أخذه أعم من ذلك، و أما ما فى ذيله فهو- مع دلالتة على جواز مس كتابه القرآن المنقوشه على الدرهم، و قد عرفت فى السابق ما يدل على فسادة- محتمل لكونه من غير الامام (عليه السلام) و لأمر آخر، بل ينبغي القطع بذلك عند التأمل، و أما ما ذكره من عدم وجوب التعظيم فهو مسلم ان أريد به زياده التعظيم، و كذا يمكن تسليمه فى التعظيم الذى لا يكون تركه تحقيرا، و أما التعظيم الذى يكون تركه تحقيرا فلا ينبغي الإشكال فى وجوبه، بل لعله من ضروريات المذهب بل الدين، و لعل ما نحن فيه فمن هذا القبيل، و ان كان ليس لأهل العرف نصيب فى معرفه التحقير بالنسبه للجنابه و نحوها، إلا انهم يحكمون بذلك من جهه مؤانسه الشرع، كمنعه من دخول المساجد و مس كتابه القرآن و نحوهما، على انه يمكن دعوى وجوب التعظيم الذى لا يكون تركه تحقيرا من قوله تعالى (١) «وَمَنْ يُعْظَمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ» نعم أقصى ما يسلم من عدم وجوبه انما هو زياده التعظيم كوضع القرآن مثلا فى أعلى الأماكن و أرفعها و نحو ذلك، لأصاله البراءه و قضاء السيره به، مع عدم تناهى أفراد زياده التعظيم فتأمل،

و هل يختص الحكم بلفظ (الله) خاصة كما فى الموجز الحاوى، و محتمل بل ظاهر عباره المصنف و كل من عبر بتعبيره، سيما إذا قلنا ان المتبادر الإضافه البيانیه و كذلك الروايه، أو يجرى الحكم فى كل اسم من أسمائه، كما لعله الظاهر من الغنيه و الوسيله و الجامع، لقوله فى الأول أو اسم من أسماء الله تعالى، و فى الثانى كل كتابه معظمه من أسماء الله، و الثالث كل كتابه فيها من أسماء الله، و محتمل عباره المصنف و نحوها على جعل الإضافه لاميه، أو يختص الحكم بلفظ الجلاله و ما يجرى مجراه بالاختصاص به تعالى كالرحمان؟ وجوه، و لعل التعظيم و إجماع الغنيه و الاحتياط تؤيد الأوسط.

و الأولى حينئذ إلحاق سائر الأعلام فى سائر اللغات، كما قيل ان الأولى تعميم المنع لما جعل جزء اسم كما فى عبد الله للاحتياط، و قصد الواضع اسمه تعالى عند الوضع، و احتمال عموم النص و الفتوى، و خصوصا مع بيانیه الإضافه، مع احتمال العدم، بل لعله الأقوى للأصل و الخروج عن اسمه بالجزئيه.

ثم ان ظاهر عباره المصنف و ما مائلها بل الروايه أيضا يعطى تحريم مس الشىء الذى عليه الإسلام و ان لم يمس نفس النقش، لكن ينبغى القطع بعدم إرادته، إذ لا يحرم مس اللوح العظيم مثلا إذا كان مكتوبا فى أحد نواحيه لفظ الجلاله، كما يشعر به بل يدل عليه إطلاق جواز مس أوراق القرآن من دون مس الكتابه، و لذا صرح جماعه بأن المراد بما عليه فى النص و الفتوى نفس النقش، و ظاهر المصنف و غيره و صريح بعض الأصحاب اختصاص الحكم باسم الله دون أسماء الأنبياء و الأئمه (عليهم السلام) للأصل السالم عن المعارض، و لعل الأولى الإلحاق، كما فى المبسوط و الغنيه و الوسيله و المهذب و السرائر و الجامع و الإرشاد و الذكرى و الدروس و اللمعه و جامع

المقاصد و الروضه، مع التقييد فى الأخير بمقصوديه الكاتب، و حكاه فى كشف اللثام عن المقنع و جمل الشيخ و مصباحه و مختصره و الإصباح و أحكام الراوندى و التبصره، و نسبه فى جامع المقاصد

إلى الأكثر و كبراء الأصحاب، و فى الغنيه الإجماع عليه، و هو الحجه، مضافا الى ما سمعته من دعوى تعارف نقش اسم الرسول (صلى الله عليه و آله) على الدرهم، فيدل عليه حينئذ الموثقه، و يتم بعدم القول بالفصل، و ان كان فى ذلك ما فيه، ضروره عدم اقتضاء تعارف نقشه حرمة مسه بعد اقتصار الموثق على لفظ الجلاله، و الى انه المناسب للتعظيم، لكن الأولى قصر الحكم بما قيده به فى الروضه، فلا- يجرى الحكم بالنسبه للأسماء المتعارفه الآين عند الناس و ان كان المقصود التشرف بها، مع احتمال التعميم كما يقتضيه إطلاق الباين و جعله كاسم الله.

[فى حرمة جلوس الجنب فى المساجد]

و يحرم على الجنب أيضا الجلوس فى المساجد كما فى السرائر و القواعد، و لعل مرادهم بالجلوس اللبث و المكث فيها، فيكون عين ما فى الخلاف و المنتهى و الإرشاد و الذكري و الدروس، بل عن سائر كتبه و جامع المقاصد، بل عن سائر تعليقاته، و فى المنتهى انه لا نعرف فيه خلافا إلا من سلار، و فى غيره انه أطبق عليه الأصحاب عدا سلار، و لعل ذلك يكون قرينه على كون المراد باللبث و المكث مطلق الدخول عدا الاجتياز حتى يكون موافقا لما فى الفقيه و المقنع و الهدايه و لما فى المبسوط و الغنيه و الوسيله و الجامع و المعبر و النافع، لقولهم فيها: انه يحرم دخول المساجد إلا اجتازا، و ان أبيت تنزيل الكلمه على ذلك كان الأقوى الأخير، فيحرم الدخول مطلقا إلا ما استثنى للإجماع فى الغنيه، بل لعله ظاهر الخلاف أيضا، و قوله تعالى (١) لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُيَّكَارِي حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَا- جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ) لظهور ان المراد بالنسبه للجنب مواضع الصلاه بقرينه قوله تعالى (إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ).

و ما يقال: من احتمال ان يراد بعبور السبيل السفر فيكون المعنى لا تقربوا الصلاه حال كونكم جنبا إلا فى السفر، فان لكم ذلك مع التيمم ففى غايه الضعف، لمخالفه الظاهر

من الآيه، خصوصا و التيمم سيأتي ذكره بقوله تعالى (١) بعد هذه الآيه (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتِ الْعِصْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) في تفسيرها، ف

في مجمع البيان ان المروى (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) (ان المراد لا تقربوا مواضع الصلاه)

و يقرب منه المرسل (٣) عن علي بن إبراهيم في تفسيره، لا يقال: انه لا يحرم على السكران القرب الى المساجد من حيث كونها مساجد، لأننا نقول قد يكون المراد من الصلاه نفسها بالنسبه إلى السكران و الى الجنب مواضعها على طريق الاستخدام أو غيره، على ان ذلك اجتهاد في مقابله النص.

و مما يدل على أصل الدعوى و على المراد في الآيه

قول الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره و ابن مسلم (٤) قالوا: قلنا له (عليه السلام): «الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين، ان الله تبارك و تعالى يقول وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا»

و

للمروى (٥) عن النبي (صلى الله عليه و آله) في عده من الأخبار «ان الله كره لى ست خصال، و كرهتهن للأوصياء من ولدى و أتباعهم من بعدى، - وعد منها- إتيان المساجد جنبا»

فان الظاهر ان المراد بالكراهه الحرمة بقريته غيره من الأخبار، و يمكن الاستدلال عليه بما ورد (٦)

في عده من الروايات «عن الجنب يجلس في المساجد، قال: لا، و لكن يمر فيها»

فان الاستدراك ظاهر في حرمة ما عدا المستدرک، و الحاصل ان الظاهر من

١- ١ سورة النساء- الآيه ٤٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ٢٠.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ١٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ١٠.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ٩ و ١٥.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ٢ و ٥ و ٦.

ملاحظه الأدله حرمة الدخول مطلقا إلا للاجتياز و غيره مما دل عليه الدليل، فيحرم حينئذ الدخول لا بعنوان الاجتياز و لا المكث، و احتمال القول ان المحرم انما هو المكث و اللبث، فيحل غيره قد عرفت فساده، و ان الظاهر من الأدله ان المحلل الاجتياز خاصه و الأخذ منها كما ستعرف، و كيف كان فما فى المراسم من انه يندب للجنب ان لا يقرب المساجد إلا عابري سبيل ضعيف جدا مخالف للكتاب و السنه و الإجماع المنقول، بل قد يدعى تحصيله، لعدم قدح خلافه فى ذلك، و لعل مستنده

خبر محمد بن القاسم (١) قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) «عن الجنب ينام فى المسجد، فقال: يتوضأ و لا بأس ان ينام فى المسجد و يمر فيه»

و هو مع موافقته للتقيه و مخالفته للكتاب قاصر عن مقاومه غيره من الأدله من وجوه عديده، على انه لا دلالة فيه، نعم قد يظهر من الصدوق العمل به، قال بعد ان ذكر ان الجنب و الحائض لا يجوز أن يدخلوا المسجد إلا مجتازين: «و لا بأس ان يختضب الجنب، و يجنب و هو مختضب- الى ان قال:- و ينام فى المسجد و يمر فيه، و يجنب أول الليله و ينام الى آخره» انتهى. و هو مع عدم انطباقه على تمام مدلول الروايه لعدم ذكر الوضوء ضعيف، كسابقه لما سمعت، مع احتمال تأويل عبارته بما يرجع الى الأصحاب و إن بعد.

و إذ قد عرفت ان المحلل الاجتياز خاصه فلا ريب فى الرجوع الى تحقيق معناه الى العرف كما هو الشأن فى غيره من الألفاظ، قيل و هل يدخل فيه التردد فى جوانبها و المشى من غير مكث و لا جلوس؟ ربما ظهر من بعضهم ذلك، قلت:

لا ينبغى الإشكال فى عدم صدق اسم الاجتياز عليه، و لعل القائل بجوازه منشأه ان المحرم اللبث و المكث لا غير الاجتياز، و هذا ليس لبثا، و فيه ما عرفت سابقا من ظهور الأدله فى حرمة ما عدا الاجتياز، على انا نمنع عدم صدق اسم اللبث و المكث

عليه، إذ لا يراد منه السكون و عدم الحركة كما هو واضح، و ما يقال: من التمسك على جوازه ب

خبر جميل (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «الجنب ان يمشى فى المساجد كلها، و لا يجلس فيها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله)»

ضعيف، لما فيه من الطعن فى السند أولاً، و عدم صلاحيته لمعارضه ما سمعت من الأدله ثانياً، فلا بأس بحمل المشى فيها على المشى الاجتيازى، على انه من قبيل المطلق.

و هل يشترط فى الاجتياز الدخول من باب و الخروج من أخرى، فلا يشمل الدخول و الخروج من باب واحده أو لا يشترط؟ وجهان، أقواهما الأول، و لا أقل من الشك، و قد عرفت عموم الأدله لمنع ما عدا الاجتياز، فيدخل المشكوك تحت العموم، فتأمل. و ليعلم انه نقل عن جماعه إلحاق الضرائح المقدسه و المشاهد المشرفه بالمساجد، و نقله الشهيد فى الذكرى عن المفيد فى العزیه، و ابن الجنيد و استحسنة، و ربما نقله بعضهم عن الشهيد الثانى، و مال اليه بعض المتأخرين من أصحابنا، و لا يخلو من قوه، لتتحقق معنى المسجديه فيها و زياده، و للتعظيم، و لما يظهر من عده روايات (٢) من النهى عن دخول الجنب بيوتهم فى حال الحياه، و حرمتهم أمواتا كحرماتهم أحياء، بل قد يظهر من ملاحظتها المنع من الدخول فضلا عن المكث، و احتمال حملها على الكراهه مناف للأمر فى بعضها بالقيام و الاغتسال، و للنهى فى آخر، بل فى المنقول

عن الكشى (٣) عن بكير قال: «لقيت أبا بصير المرادى فقال أين تريد قلت: أريد مولاك، قال أنا أتبعك، فمضى فدخلنا عليه (عليه السلام) و أحد النظر اليه، و قال:

هكذا تدخل بيوت الأنبياء و أنت جنب، فقال: أعود بالله من غضب الله و غضبك، و قال: أستغفر الله و لا أعود»

ما هو كالصريح فى الحرمة، و اشتمال بعضها على لفظ

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٥.

(لا- ينبغى) ليس صريحا فى الكراهه، على انه قد يكون قال له الامام (عليه السلام) لا ينبغى لأن دخوله كان لتعلم العلم و نحوه من غير مكث.

لكن هل يلحق بالجنب الحائض و النفساء؟ إشكال. و لعل التعظيم و اشتمالها على ما فى المسجد يؤيد الأول، سيما مع اشتراك الحائض مع الجنب فى كثير من الأحكام، و يحتمل العدم لحرمة القياس، بل لعله مع الفارق، بل قيل ان الظاهر ان الحائض و النفساء ربما كن يدخلن بيوتهم للسؤال عن المشكلات التى ترد عليهن، و الله أعلم.

و هل يقتصر فى الحكم حينئذ على نفس الروضه المقدسه أو يلحق بها الرواق و نحوه؟
وجهان، أقواهما الأول.

[فى حرمة وضع شىء فى المساجد للجنب]

و يحرم على الجنب أيضا وضع شىء فى أى المساجد كما فى الفقيه و المبسوط و الجمل و العقود و الغنيه و الوسيله و المهذب و السرائر و الجامع و المعبر و النافع و المنتهى و الإرشاد و القواعد و المختلف و الذكري و الدروس و اللمع و الروضه و غيرها من كتب المتأخرين، بل عليه الإجماع فى الغنيه كما عن جماعه الإجماع عليه مما عدا سلار، بل فى المنتهى انه مذهب علماء الإسلام عدا سلار، و ظاهر الجميع كون الوضع محرما لنفسه، بل صرح بعضهم انه يحرم عليه حتى لو طرح فيه من خارج المسجد، و لعل المستند فى ذلك مضافا الى ما تقدم ما عن العلل من

صحيح زراره و محمد بن مسلم (١) من قوله (عليه السلام) «فى الجنب و الحائض: يأخذان من المسجد و لا يضعان فيه شيئا، قال زراره: قلت: فما بهما يأخذان منه و لا- يضعان فيه، قال: لأنهما لا- يقدران على أخذ ما فيه إلا منه، و يقدران على وضع ما بيديهما فى غيره»

و

صحيح عبد الله بن سنان (٢) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الجنب و الحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه، قال: نعم، و لكن لا يضعان فى المسجد شيئا»

فما فى المراسم من أنه

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الجنابه - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الجنابه - حديث ١.

يندب أن لا يضع ضعيف، و ظاهر الصحيحين جواز الأخذ منها كما هو ظاهر الأصحاب بلا خلاف أعرفه فيه، بل فى المنتهى انه مذهب علماء الإسلام، و فى غيره انه المجمع عليه، بل ظاهر إطلاق النص و الفتوى انه يجوز له ذلك و ان استلزم لبثا طويلا، و ما عساه يظهر- من بعضهم ان المراد بجواز الأخذ من حيث كونه أخذا فى مقابله الوضع، و إلا فلا يحل لأجله ما كان محرما سابقا كاللث فيما عدا المسجدين و الجواز فيهما، بل هما باقيا على حرمتهما و ان حل الأخذ- مخالف لظاهر النص و الفتوى، فتأمل.

و الذى يقوى فى ذهن القاصر أن حرمة الوضع ليست لكونه وضعاً، بل المراد حرمة الدخول للوضع كما يشعر به ذكره فى مقابله جواز الأخذ منها، إذ من المعلوم ان المراد الدخول إليه للأخذ منه، و يشعر به أيضا التعليل المتقدم فى الرواية، و ربما يشير إليه استدلال المصنف فى المعتبر، و نحوه العلامة فى بعض كتبه على حرمة الوضع بقوله تعالى (وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ) و ليس له وجه يحمل عليه سوى ان يكون المراد منه أن المفهوم من الآية انه لا- يجوز الدخول للمساجد لغرض من الأغراض إلا لغرض الاجتياز، فيبقى حرمة الدخول للوضع مشمولاً للآية، و من هنا قال ابن فهد فى المقتصر: «انه لو وضع فيه شيئا من خارج المسجد حل له قطعاً، و قال قبل ذلك: ان المراد بالوضع الوضع المستلزم للدخول و اللبث لا أن الرخصة فى الاجتياز خاصة، فلا يباح الدخول لغير غرض الاجتياز» انتهى. و هو عين ما ذكرنا، و ما أورد عليه بعض المتأخرين من انه قول بعدم حرمة الوضع، لكون اللبث محرماً فى نفسه وضع أو لم يضع ففيه ان ذلك لا- يصح للإيراد به عليه، بل هو بيان لكلامه، فان مراده من حرمة الوضع حرمة الدخول للوضع، و إلا- فلو لم يدخل أو دخل بعنوان الاجتياز أو الأخذ فلا يحرم عليه الوضع، و هو متجه مؤيد بالأصول السالمة عن المعارض سوى ما عرفت، و هو لا- ظهور فيه، و بكثير من الوجوه الاعتبارية، نعم الإنصاف ان عبارات كثير من الأصحاب تأبى

التنزيل على هذا، فتأمل، و طريق الاحتياط غير خفى

[فى حرمه جواز الجنب فى المسجدين دون سائر المساجد]

و يحرم على الجنب أيضا الجواز فى المسجد الحرام و مسجد النبى (صلى الله عليه و آله) خاصة كما هو خير الغنيه و الوسيله و المهذب و السرائر و الجامع و المعبر و المنتهى و القواعد و الإرشاد و التذكرة و الذكرى و غيرها، بل لا أجد فيه خلافا صريحا بل عليه الإجماع فى الغنيه و المدارك، و نسبه فى التذكرة إلى علمائنا، و لعل ذلك يكون قرينه على عدم ظهور الخلاف من المفيد و سلار و الشيخ فى الجمل، كما عن الاقتصاد و المصباح و مختصره و الكيدرى و ان أطلقوا جواز الاجتياز فى المساجد، فيكون مرادهم فى غير المسجدين، و ما نقله فى كشف اللثام عن ظاهر المبسوط بالكراهه لم نتحققه، بل لعل الظاهر منه القول بالحرمه فيه، قال: «و المكروهات الأكل و الشرب- الى ان قال:-

و المسجد الحرام و مسجد النبى (صلى الله عليه و آله) لا يدخلهما على حال، فان كان فى واحد منهما فأصابه احتلام خرج منهما بعد ان تيمم من موضعه، و يكره مس المصحف» فان مقتضى عدم عطفه له على المكروهات بل ذكر النهى عنه بالخصوص الحرمه كما هو واضح.

و كيف كان فيدل عليه مضافا الى ذلك المعبره المستفيضه المشتمله على الرخصه فى الاجتياز فيما عدا المسجدين المعتضده بإطلاق النهى عن المرور فى غيرها، و بذلك كله يقيد إطلاق الآيه و غيرها الداله على جواز الاجتياز فى سائر المساجد، ثم ان ظاهر بعض الأدله المتقدمه و غيرها ك

قول الباقر (عليه السلام) [\(١\)](#) فى خبر أبى حمزه الثمالى فى حديث: «ان الله أوحى الى نبيه ان طهر مسجدك- الى ان قال:- و لا يمر فيه جنب»

و

قول الصادق [\(٢\)](#) (عليه السلام) فى الحسن: «للجنب ان يمشى فى المساجد كلها و لا يجلس فيها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله)»

عدم جواز مطلق الدخول للمسجدين سواء كان للاجتياز أو لأخذ المتاع، و من هنا قال فى الغنيه:

١- ١ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ٤.

انه ليس له دخولهما على حال الى ان قال: كل ذلك بدليل الإجماع، فما يقال:- ان إطلاق الأصحاب بجواز الأخذ من المساجد شامل للمسجدين، و تنصيبهم على حرمة الاجتياز لا يقضى بحرمة- ضعيف، لظهور ان تنصيب الأصحاب على ذلك إنما هو لمكان كون الاجتياز مما لا إشكال في حليته بالنسبة إلى سائر المساجد، و الأخذ و ان كان كذلك لكنه ليس بتلك المكانه من الوضوح، فأرادوا التنصيب على حرمة واضح الحليه بالنسبه إلى غيرهما، ليستفاد غيره بالأولى، سيما بعد اشتمال الروايات عليه، و أيضا قد عرفت ان ابن زهره قال: لا يجوز دخولهما على حال كابن إدريس في السرائر و كذا ابن فهد في موجزه، و أصرح منه عباره ابن البراج في المهذب، فإنها كالصريحه في عدم جواز الدخول للأخذ، و نحوها عباره المصنف في المعبر، و ما عساه يقال:-

ان ما دل على جواز الأخذ شامل بإطلاقه المسجدين، كما ان النهى عن المرور في المسجدين و المشى و نحوهما أيضا شامل للدخول للأخذ و غيره، فيكون التعارض بينهما تعارض العموم من وجه، مع ترجيح الأول بأصاله براءة الذمه و نحوها- مدفوع بأنه لو سلم ذلك لكان الترجيح للثانيه، لصراحتها و كثرتها، مع اعتضاها بإجماع الغنيه و مناسبه التعظيم، بل قد يشعر حرمة الاجتياز فيهما بحرمة غيره بطريق أولى، على انه ما دل على الأخذ إنما سبق لبيان مطلق جواز الأخذ، لا انه مساق لبيان جواز الأخذ من سائر المساجد، كما لا يخفى على من لاحظها.

و لو أجنب فيهما كما في الجامع و القواعد لم يقطعها إلا بالتيمم و ظاهر الثلاثه عدم الفرق بين ان تكون الجنابه فيه بالاحتلام أو غيره، بل قد يظهر من الإرشاد و الدروس و البيان و عن موضع من التذكرة تعميم الحكم للمجنب خارج المسجد إذا دخل اليه عمدا أو سهوا، كما هو نص الشهيد في الذكري، لكن ظاهر الهدايه و الفقيه و المبسوط و السرائر و المعبر و النافع و المنتهى و التحرير الاقتصار على الاحتلام خاصه،

و اختاره بعض المتأخرين من أصحابنا، و كيف كان فلا- ينبغي الإشكال فى وجوب التيمم بالنسبه للمحتلم فى المسجد، لما تسمعه من الصحيح المعتضد بالعمل، بل فى ظاهر المعبر و المنتهى الإجماع عليه، خلافا لابن حمزه من القول بالاستحباب، و هو مع خلوه عن المستند عدا الأصل الذى لا يصلح لمعارضه ما ذكرنا ضعيف، و من هنا نسبه فى المعبر و المنتهى الى علمائنا من غير إشاره إلى خلاف.

نعم وقع ما سمعت من الاختلاف فى عبارات الأصحاب، فمنها فى الجنب فى المسجد احتلاما أو غيره، و منها مطلق الجنب و لو فى خارج المسجد، و منها خصوص الاحتلام، و لعل مستند (الأول)- بعد الفاء الفارق بين الاحتلام فى المسجد و الجنابه فيه-

صحيح أبى حمزه (١) على ما رواه المحقق فى المعبر قال: قال أبو جعفر (عليه السلام):

«إذا كان الرجل نائما فى المسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله) فاحتلم أو أصابته جنابه فليتميم، و لا يمر فى المسجد إلا متيمما»

و المعروف من روايته فى كتب الأخبار و غيرها (فأصابته جنابه) فيخرج حينئذ عن الاستدلال به لذلك، على انه أيضا لا يشمل جميع صور الدعوى بناء على ما هو الظاهر منه من عطفه على قوله (فاحتلم) إذ لا يشمل حينئذ الجنابه فى حال اليقظه، إلا ان روايته بأو أوفق بصحة المعنى من الفاء، فتأمل. و لعل مستند (الثانى)- بعد عدم تعقل الفرق بين الأفراد كلها أى الاحتلام و غيره فى المسجد أو خارجه، بل قد يكون الضمير فى قوله: (و لا يمر) راجعا الى الجنب المستفاد من قوله (عليه السلام): (فأصابته جنابه) لا إلى المحتلم- ان التيمم للخروج على وفق القاعده، فلا فرق حينئذ، و ذلك لمكان الإجماع على الظاهر، و الاخبار على حرمة المرور و المشى للجنب فى المسجدين، و قد علم من خارج عموم بدليه التراب عن الماء، فيجب عليه حينئذ التيمم بدلا عنه للخروج، كما إذا اضطر الى دخولهما،

و لعل مستند (الثالث) الجمود على ظاهر النص، بناء على المعروف من روايته، و ما يقال: من عدم تعقل الفرق فيه انه لو سلم فعدمه بالنسبه إلينا لا- يدل على نفيه فى الواقع، و دعوى الوصول الى حد القطع ممنوعه كل المنع، و كذا ما قيل من الموافقه للقاعده المتقدمه، إذ نمنع كون مقتضاها ذلك، لمكان تعارض حرمه اللبث مع حرمه المرور، و ترجيح الثانيه على الأولى ترجيح من غير مرجح، سيما مع زياده زمان اللبث على زمن الخروج، بل الظاهر إبقاء الحرمتين فى الداخلى عمدا، فىكون كالدخلى فى الدار المغصوبه، نعم إذا أمكن التيمم من غير لبث اتجه القول بوجوبه، لما تقدم.

و مما يرشد الى عدم كونه موافقا للقاعده أيضا انه لو كان كذلك لوجب القول بوجوب التيمم على الجنب فى سائر المساجد، بناء على ان الخروج منه أو الدخول ثم الخروج من باب واحد لا يدخل تحت مسمى الاجتياز، فىكون قطعه حينئذ محرما على الجنب، فىجب التيمم حينئذ له، فلو دخل فيه مثلا جنب عمدا أو سهوا ثم أراد الخروج منه كان الواجب عليه حينئذ التيمم، مع ان المصرح به فى كلام بعضهم بل هو قضيه كلام الجميع بل كاد يكون مقطوعا به عدم الوجوب، بل عدم المشروعيه عدا الشهيد (رحمه الله) فإنه ذكر استحباب التيمم للمحتلم فى غير المسجدين للخروج معللا- ذلك بكونه أقرب حينئذ إلى الطاهر، و أنكر عليه بعض من تأخر عنه مشروعيته فضلا عن استحبابه، و هو كذلك، اللهم إلا ان يقال: ان عدم ذكرهم لإيجاب التيمم لعله من جهه البناء منهم على ان المحرم فى سائر المساجد اللبث و المكث، لا ان المحلل الاجتياز خاصه، فىكون الخروج ليس بمحرم، فلا- يجب التيمم له، نعم لو احتاج الجنب إلى المكث فى المسجد و جب عليه التيمم من غير إشكال، فىكون المكث فى سائر المساجد كالاجتياز بالنسبه للمسجدين، لكن قد عرفت فيما تقدم ان الذى تقتضيه الأدله من الآيه و غيرها حرمه ما عدا الاجتياز، فيتعين عدم ذكرهم الإيجاب للوجه الأول، و هو عدم الوجوب.

و مما يرشد أيضا الى عدم كون التيمم موافقا للقاعده إطلاق النص و الفتوى بوجوبه من غير تقييد بما إذا لم يتمكن من الاغتسال، مع انه لا إشكال فى اشتراط التيمم الذى هو على وفق القاعده بعدم التمكن من الطهاره المائيه، بل صرح بعضهم هنا بوجوب التيمم سواء تمكن من الاغتسال أو لا- بزمان مساو للتيمم أو أقصر أو لا- كما انه صرح بعضهم ان هذا الموضع أى الخروج من المسجدين مما يختص به وجوب التيمم عن الاغتسال، نعم ربما ظهر من الشهيد (رحمه الله) فقط القول بوجوب الاغتسال بشرط مساواه زمانه لزمان التيمم أو أقصر، و ربما تبعه عليه بعض من تأخر عنه معللا ذلك بأن فيه جمعا بين ما دل على وجوب التيمم هنا و بين ما دل على اشتراطه بعدم الماء، مع ان إطلاق الحكم بوجوب التيمم فى الروايه مبنى على الغالب من عدم التمكن من الاغتسال بدون تلويث للمسجد فى النجاسه، سيما مع كون مورد الخبر المحتمل، أو على الغالب من زياده زمان الغسل على زمن التيمم، و ربما يؤيده معرفيه كون التيمم طهاره اضطراريه لا ترتكب إلا مع فقد الماء حتى صار ذلك أصلا بالنسبه للتيمم، فيكون الإطلاق حينئذ منزلا- على القيد المعلوم، و أيضا لا يتصور مانع من جواز الغسل سوى استلزامه للمكث المحرم، و هو إذا جاز للتيمم مع عدم إذهابه لحدث الجنابه فليجز بالنسبه للغسل بطريق أولى، بل هو الموافق لقوله (عليه السلام): (و لا يمر فيه جنب).

و فيه- بعد تسليم عموم الأدله الداله على اشتراط كل تيمم بعدم الماء- انه ينبغى القول حينئذ بوجوب الغسل طال زمانه على زمن التيمم أو قصر، و الاعتذار عن ذلك بعدم وجود القائل به ضعيف، إذ كما انه لم يقل أحد قبل هذا القائل بوجوب الاغتسال مع طولته على زمان التيمم كذلك لم يقل أحد به مع قصره، لإطلاق الأصحاب و جوب التيمم، و تنزيله كالروايه على الغالب يقضى بوجوب الاغتسال و ان طال، بل المتجه

حينئذ وجوبه و ان توقف على مقدمات بعيدة، كاستيجار شخص مثلا- للإتيان بالماء من خارج المسجد و إتيان الماء لإزاله النجاسه حيث يكون محتاجا لذلك على قياس غيره من التيممات، و فوريه الخروج لا ينافى الاشتغال بمقدمات ما توقف الخروج عليه، كما لو فرض احتياج التيمم الى مقدمات من إتيان التراب و نحوه و ان بلغ في زياده المكث على زمن الخروج، و الظاهر انه لا يقول بذلك أحد، بل كان الاحتياج الى التيمم حينئذ من النادر الذي لا ينبغي ان يؤمر به على الإطلاق، و أيضا إيجاب التيمم مع طول زمان الغسل قاض بتحكيم الروايه على ما دل على اشتراط التيمم بفقدان الماء، و حيث تحكم فلتحكم بإطلاقها الشامل لطول الزمان و قصره، لكونها من قبيل الخاص بالنسبه إلى ذلك العام، و إلا فتحكيهما بالنسبه الى بعض مدلولاتها من دون دلالة دليل على ذلك لا وجه له، على انه بعد التسليم المتقدم يكون التعارض بينها و بين غيرها من العمومات تعارض العموم من وجه، و لا ريب في الترجيح لها، لمكان اعتضاها بفتوى الأصحاب و أقلية أفرادها، بل قد يدعى ان الفهم العرفي قاض بتحكيما على العمومات كالخاص بالنسبه للعام، كما يظهر لك من ملاحظه قولنا مثلا يجب التيمم عند فقد الماء و قولنا المحتلم في المسجد يتيمم و يخرج، فإنه لا ريب في ان الفهم العرفي يحكم الثاني على الأول، فيكون المعنى إلا الجنب في المسجد، سيما و اشتراط فقدان الماء في التيمم صار من قبيل الأصول و القواعد التي يكفى في الخروج عنها رائحه الدليل، كما في التيمم للنوم و نحوه، و أيضا فإن أقصى ما يسلم من الاشتراط المذكور انما هو في التيمم الذي يكون بدلا عن الماء، و الكلام فيما نحن فيه انه منه أولا، و دعوى ان الأصل في التيمم ذلك لو سلم يجب الخروج عنه بإطلاق الدليل.

بل في

مقطوعه أبي حمزه (١) المرويه في الكافي بالمتن المتقدم في الصحيحه الأولى

لكن مع زياده «و كذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل ذلك»

ما يعين كونه ليس بدلا عن الماء، و ذلك لأن التيمم بالنسبه للحائض لا يفيدھا شيئا، لمكان استمرار حدثھا، و ھى و إن كانت مقطوعه إلا- انه عمل بها الخصم و بعض الأصحاب كالعلامه و غيره، بل يقوى الظن ان سندھا هو سند الروايه الأولى كما لا يخفى على من لاحظھا، على انها مرويه فى الكافى الذى هو أضبط كتب الأخبار، و فى المنتهى انها مناسبه للمذهب، فما فى المعتمر- من القول بالاستحباب استضعافا للروايه مع كون التيمم لا يفيدھا طهاره- ضعيف، بل فى الذكرى انه اجتهاد فى مقابله النص، و كأنه أراد به قوله:

لا- يفيدھا طهاره، إذ لعل وجوبه من باب التعبّد أو يفيدھا إباحه بالنسبه للخروج فقط، و ربما يلحق بها النفساء أيضا دون باقى الأحداث الكبر، و على كل حال فهو وارد بالنسبه للخصم فى المسأله الأولى، لمكان عمله بهذه الروايه أى روايه الحائض، فالاستشعار منها بكون هذا التيمم ليس بدلا عن ماء فيصح و ان تمكن من الماء متجه بالنسبه إليه، هذا كله مع انا نقول فى أصل المسأله ان إيجاب الغسل مع فرض تساوى زمانه لزمان التيمم أو قصره لا يقضى بكون التيمم على القاعده حتى يجب تسريته لغير المحتلم، إذ قد يكون منشأ وجوب الاغتسال استفادته بطريق أولى، بمعنى انه إذا جاز المكث للتيمم مع كونه غير رافع لصدق اسم الجنب فليجز ذلك المقدار بالنسبه للرافع بطريق أولى، فلا- يكون منشأ قيام التيمم مقام الماء حتى يثبت للخصم مطلوبا من التسريه لغير المحتلم، و لعل هذا هو السبب فى اشتراط الشهيد (رحمه الله) عدم طول زمانه على زمن التيمم، هذا أقصى ما يقال فى ترجيح الثالث.

و الأقوى فى النظر ان يقال: وجوب التيمم لسائر أفراد الجنب عدا المحتلم مع تعذر الاغتسال إذا قصر زمان التيمم عن زمن الخروج، لأنه و ان كان تعارض فيه حرمة المكث للتيمم و حرمة المشى فيه بدونه لكنه مع فرض زياده الزمان ترجح حينئذ

حرمة الخروج بدونه على تلك الحرمة، بل يمكن ان يقال: انه لما دلت الأدلة على حرمة الكون في المسجدين للجنب الصادق في الكون الخروجي و لكون للتيمم فمع تعارضهما و ملاحظه تقديرهما بالزمان و جب التيمم حينئذ للزائد من الكون الخروجي، و أما مع تساويهما فيمكن القول بالخروج بدون التيمم، لأنه مع تعارض الحرمتين و فقد الترجيح يتمسك حينئذ بأصالة البراءة من وجوب التيمم السالمه عن المعارض، كما انه يمكن القول بالتخيير بينه و بين الخروج، و يمكن القول بترجيح الحرمة الخروجيه على الكون للتيمم، لظهور الأدله في النهي عن المرور جنبا، و لروايه المحتمل، فإنه مع كونه أولى من غيره بالعدر و مع هذا أمره بالبقاء للتيمم و عدم الخروج إلا- متيمما فلعلها تصلح حينئذ لترجيح إحدى الحرمتين على الأخرى، و منه ينقذح ترجيحها و ان قصر زمان الخروج على زمن التيمم كالمحتلم، بل لعله لا يخلو من قوه، و كيف لا و قد عرفت فيما مضى من مقطوعه أبي حمزه أمر الحائض بالتيمم و عدم الخروج إلا متيممه مع فرض عدم افاده التيمم لها طهاره، فيعلم من جميع ذلك ان حرمة المرور جنبا أولى بالمراعاة من حرمت المكث للتيمم، و بالتأمل في ذلك كله يظهر لك انه يتجه القول بوجوب الاغتسال على غير مورد الروايه من الجنب مع قصر زمان الغسل على زمن الخروج، سيما إذا كان مع ذلك أقصر زمانا من التيمم أو مساويا له، لما سمعته من مراعاة القاعده في البعض و من الترجيح في آخر، بل قد يتعدى الفقيه الماهر الى مورد الروايه و هو المحتلم، و يجعل حكمه كذلك أيضا، لكن ان أبيت عن ذلك و جب الجمود على ظاهر الروايه في خصوص المحتلم و عدم مراعاة شىء مما تقدم فيه، قصر زمانه على زمن الخروج أو لا، تمكن من الاغتسال أو لا، و الرجوع في غيره الى مقتضى القواعد كما تقدم.

بقي بحث في انه هل يفيد هذا التيمم إباحه لغير الخروج من المشروط بالطهاره

لو صادف عدم الماء فى الخارج أو عدم التمكّن من الاغتسال؟ ربما يظهر من بعضهم العدم، إما لكون هذا التيمم تيمما تعبديا ليس بدلا عن الماء، فلا- يجرى عليه هذه الأحكام، أو لأن استباحه الأمور الأخر به مبنية على التداخل، و الفرض عدم نيه غير الخروج، اللهم إلا أن نقول به من دون نيه، قلت: و كل منهما لا يخلو من نظر، أما أولا فلما عرفت سابقا من كون هذا التيمم انما هو على حسب سائر التيممات حيث يفقد الماء للمشروط سيما بالنسبة الى غير مورد الرواية من أفراد الجنب، نعم مع الشرط المتقدم من قصر الزمان و نحوه للطهاره، فما يقال: انه ليس ببدل عن الماء لا وجه له، و أما ثانيا فلأنه مع فرض كونه سوريا و لكن صادف المحل واقعا يكون من قبيل وضوء الجنب و الحائض ثم بان عدم الجنابه و الحيض فإن الأقوى فيهما صحة الوضوء، لعدم اشتراط نيه الرفع و الاستباحه، بل و لا- يقدر نيه عدمهما، و أما ثالثا فلأن مسأله التداخل خارجه عما نحن فيه، إذ تلك مسببات لأسباب متعدده، بخلاف ما هنا، فإنه من باب تداخل الغايات، فيكون كالوضوء المنوى به استباحه الصلاه مثلا، فإنه

يستطيع به غيرها من الأمور الأخر و ان لم ينوها، فتأمل جيدا. فإنه قد أطال بعض المتأخرين زعما منه بناؤها على ذلك، هذا كله فيمن تيمم و خرج و لم يكن عالما بعدم التمكّن من الاغتسال، أما إذا كان عالما بعدم التمكّن لمرض أو غيره فهل يتعين عليه التيمم للخروج ثم انه يتيمم للدخول أو انه يكتفى بتيمم واحد و لا- يحتاج الى الخروج بل يستطيع المكث و الصلاه و غيرهما بذلك؟ الأقوى الثانى، و ما يقال: ان أقصى ما يستفاد من الأدله جواز المكث بالتيمم الخرجى دون غيره فيه من الضعف ما لا يخفى، سيما بعد البناء على ان الخروج من جمله الغايات المشروطه بالطهاره و ان التيمم له لذلك، و لو اتفق انحصار التمكّن من الغسل فى المسجد فالظاهر جواز استباحه المكث بالتيمم، لكن قد يقال: انه مما يقتضى وجوده عدمه، فلا يجوز، فإنه متى استطيع بالتيمم المكث للغسل

انتقض التيمم للتمكن من الماء، و متى انتقض التيمم حرم الكون للغسل حينئذ، فتأمل.

[في كراهه الأكل و الشرب للجنب]

و إذ قد فرغ المصنف من المحرمات على الجنب شرع في المكروهات فقال:

و يكره مسمى الأكل و الشرب عرفاً بلا خلاف أجده بين الطائفة، بل في الغنية الإجماع عليه، و نسبه في التذكرة إلى علمائنا، و ما في الفقيه و الهداية من التعبير عن ذلك بلفظ (لا يجوز) محمول على الكراهه كما يشعر به تعليهما بمخالفة البرص، و كذا ما في المقنع من النهي عن الأكل و الشرب للتعليل المذكور. و نحوه في النهي ما في المهذب، و يدل عليه مضافاً الى ذلك خبر السكوني (١) عن الصادق (عليه السلام) فان فيه «لا يذوق شيئاً حتى يغسل يده و يتمضمض، فإنه يخاف عليه من الوضوح»

و

صحيح الحلبي (٢) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ»

و ما عن

الفقيه (٣) في باب ذكر جملة من مناهى النبي (صلى الله عليه و آله) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن الأكل على الجنابة»

و هي و ان كان مقتضاها الحرمة إلا انه لما سمعته من الإجماع على الكراهه مع إشعار التعليل في الصحيح الأول بها مع ما

في الموثق (٤) قال: سألت الصادق (عليه السلام) «عن الجنب يأكل و يشرب و يقرأ القرآن، قال: نعم يأكل و يشرب و يقرأ و يذكر الله عز و جل ما شاء»

وجب حملها على الكراهه، و من العجيب ما في المدارك من انه لم يقف على ما يدل على ذلك من الأخبار سوى

صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٥) فان فيه قلت: «أ يأكل الجنب قبل ان يتوضأ قال (عليه السلام): انا لنكسل و لكن ليغسل يده، و الوضوء أفضل»

و

صحيح زراره (٦)

- ١-١ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الجنابه - حديث ٢.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الجنابه - حديث ٤.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الجنابه - حديث ٥.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الجنابه - حديث ٢.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الجنابه - حديث ٧.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب الجنابه - حديث ١.

عن الباقر (عليه السلام) قال: «الجنب إذا أراد أن يأكل ويشرب غسل يده و تمضمض و غسل وجهه و أكل و شرب»

و هما يقتضيان استحباب الوضوء لمريد الأكل و الشرب، أو غسل اليد خاصة، أو مع غسل الوجه و المضمضه، لا على كراهه الأكل و الشرب بدون ذلك، انتهى و أنت خبير بما فيه بعد ما سمعت من الأخبار المنجبره بفتوى الأصحاب، مع انه لا منافاه بينها و بين الروايتين، بل قد يدعى إشعارهما بالكراهه أيضا.

نعم وقع هناك اختلاف في عبارات الأصحاب بالنسبه إلى رافع الكراهه و ما يحصل به خفتها، فقال المصنف و تخف الكراهه بالمضمضه و الاستنشاق و لم أجد من وافقه على ذلك صريحا، لكن عبارته السرائر قد تشعر به كالمقول عن الاقتصاد و المصباح و مختصره و النهايه، بل المعروف عندهم رفع الكراهه بالأمرين، كما هو ظاهر المبسوط و الغنيه و المهذب و الوسيله و الجامع و النافع و التذكره و المنتهى و الإرشاد و القواعد، و نسبه جماعه إلى المشهور، و في ظاهر الغنيه الإجماع عليه، و كذا

التذكره، و لعل ذلك كاف في المستند، و إلا فلم أعر في الروايات على ما يدل عليه، بل ليس فيها تعرض لذكر الاستنشاق، سوى ما عن الفقه الرضوي (١) من ذكرهما مع غسل اليدين كما هو فتوى الفقيه و الهدايه و عن الأمالي، و لعله لذا قال في المعبر بعد ذكر ذلك و نسبه إلى الخمسه و أتباعهم: «و الذي أقوله أنه يكفيه غسل يده و المضمضه، لما رواه زراره عن الباقر (عليه السلام)» الى آخره، و كان عليه زياده غسل الوجه، لاشتمال مستنده عليه، كما في النقليه لكن مع زياده الاستنشاق مع خلو الخبر عنه، و لعله أخذه من جهه تلازم المضمضه و الاستنشاق غالبا، فكان ذكر أحدهما يكفي عن الآخر، و كان الأولى في المستند للمحقق خبر السكوني المتقدم، و خير في المنتهى و الدروس في رفع الكراهه بين الأمرين و الوضوء، و لا- أعرف له مستندا واضحا عدا ما ستسمع،

و ما ذكره من الأخبار دليلاً - لا - يمكن حملها عليه، فتأمل. و عن المقنع «لا تأكل و لا تشرب و أنت جنب حتى تغسل فرجك و تتوضأ» و فى كشف اللثام «انه موافق لقول أحمد، و لم أظفر له بمستند» انتهى. و كان جميع ذلك منهم لاختلاف ما سمعت من الأخبار، و يظهر من بعض المتأخرين العمل بها جميعاً، و انها تزول الكراهه بها كلها لكنها مترتبة بالفضل، فأكمل الجميع الوضوء، ثم غسل اليد و المضمضه و الاستنشاق و غسل الوجه، ثم الثلاثة الأول، ثم الأولان خاصه، ثم الأول خاصه، و هو أدنى المراتب، و كان المستند للأول ما دل على ان الوضوء أفضل كما فى صحيح عبد الرحمن، و للثانى صحيح زراره عن الباقر (عليه السلام) مع زياده الاستنشاق، و للثالث الرضوى، و للرابع خبر السكونى، و للخامس ما فى صحيح عبد الرحمن أيضاً، و لعل التأمل فى الروايات بعد حمل مطلقها على مقيدها و حذف المكرر فيها يقضى بأن رفع الكراهه يحصل بالوضوء الكامل أى الذى معه المضمضه و الاستنشاق، فيدخل حينئذ غسل اليد و الوجه فى الوضوء، إلا أنه يستفاد حصول الخفه بغسل اليد، و لعل المراد بها من الزند كما يظهر منها حيث تطلق، بل يمكن دعوى حصول الخفه بغيرها أيضاً بحمل الروايات المشتمله على ذكر البعض على حصول التخفيف، هذا ان لاحظنا مجموع الأخبار حتى الرضوى من غير نظر الى كلام الأصحاب، و أما معه فلعل ما ذكره فى المنتهى من التخير فى الرفع بين الوضوء و المضمضه و الاستنشاق لا يخلو من قوه، فيكون دليل الأول الأخبار، و دليل الثانى الإجماع المدعى، فتأمل جيداً.

ثم انه صرح جماعه من متأخرى الأصحاب بأنه ينبغى ان يراعى فى الاعتداد بهما عدم تراخى الأكل و الشرب عنهما كثيراً فى العاده بحيث لا يبقى بينهما ارتباط عاده، و تعدد الأكل و الشرب و اختلاف المأكول و المشروب لا يقتضى التعدد إلا مع تراخى الزمان، قلت: و يحتمل قويا انه حيث ترفع الكراهه بالوضوء لا يحتاج الى التعدد بتعدد

الأكل و الشرب و ان تراخى الزمان، كما هو قضيه المفهوم فى

قوله (عليه السلام): (لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ)

نعم متى أحدث بعده احتاج الى تجديده، و احتمال القول بعدم ناقضيه الحدث له لكونه ليس رافعا له ضعيف جدا، لعموم ما دل على ناقضيه الحدث له، و صحه كل وضوء بحسبه، و نحو ما ذكرنا من احتمال عدم التعدد فى الوضوء يجرى أيضا فى نحو المضمضه مما يرفع الكراهه أيضا، إلا انه أضعف من الأول، لظهو

ر قوله (عليه السلام): (إذا أراد ان يأكل و يشرب غسل يده و تمضمض)

الى آخره فى التعدد عند تعدد الإراده.

[فى كراهه قراءه ما زاد على سبع آيات]

و يكره للجنب أيضا قراءه ما زاد على سبع آيات من غير العزائم كما فى المعتبر و النافع و المنتهى و التذكره و الإرشاد و القواعد و التحرير و الدروس و جامع المقاصد و غيرها، و ربما نسب الى المشهور، و يستفاد من المتن و غيره أمور ثلاثه، الأول جواز قراءه الجنب ما شاء، و الثانى عدم الكراهه فى السبع، و الثالث الكراهه فيما زاد.

(أما الأول) فلم أقف فيه على مخالف سوى ما ينقل عن سلار من تحريم القراءه مطلقا، و لعله فى غير المراسم كما حكاه عنه فى الذكرى فى الأبواب، و هو مع ضعفه- و مخالفته للأصول و العمومات و الأخبار التى كادت تكون متواتره، بل هى كذلك الداله على جواز قراءه الجنب و الحائض ما شاء من القرآن إلا السجده، و الإجماع المحصل فضلا عن المنقول فى الانتصار و الغنيه و المنتهى و عن أحكام الراوندى، و ربما نقل عن الخلاف أيضا إلا أن عبارته قاصره عن ذلك، بل ظاهره الإجماع على أصاله الإباحه، نعم قد تشعر به عباره المعتبر- لم أعثر له على مستند صالح لذلك، و أما المروى عن

الخصال عن السكونى عن الصادق عن آبائه عن على (عليهم السلام) قال: «سبعه لا يقرؤون من القرآن الراكع و الساجد و فى الكنيف و فى الحمام و الجنب و النفساء و الحائض»

و المنقول عن

الصدوق عن أبى سعيد الخدرى فى وصيه النبى (صلى الله عليه و آله)

لعلى (عليه السلام) انه قال: «يا على من كان جنبا فى الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن، فإنى أخشى ان تنزل عليهما نار من السماء فتحرقهما»

فإنهما مع قصورهما عن إفاده ذلك من وجوه عديده مع عدم المعارض فكيف مع معارضتهما لما سمعت من الأدله، و موافقتهما للعامه كما يشعر به سند الثانيه، و كذا ما يقال: من معروفه ترك الجنب قراءه القرآن فى ذلك الزمان كما يقضى به المنقول عن عبد الله بن رواحه، حيث رأته امرأته مع جاريتها، فمضت لتأخذ سكيناً، فأنكر عليها ذلك، و احتج عليها بأنه أ ليس نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) ان يقرأ أحدنا و هو جنب، فقالت له: اقرأ فقال:

شهدت بأن وعد الله حق و ان النار مثوى الكافرينا

و ان العرش من فوق طباق و فوق العرش رب العالمينا

و تحمله ملائكه شداد ملائكه الإله مسومينا

فقالت: صدق الله و كذب بصرى، فجاء و أخبر النبى (صلى الله عليه و آله) بذلك، فضحك حتى بدت نواجده، فإن إثبات الحرمة بمثل هذه الأمور مخالف لأصول المذهب، سيما مع المعارضه لما سمعت، و لذا كان هذا القول غير معروف النقل بين أصحابنا، و لم أقف على من نقله غير الشهيد فى الذكرى، نعم المعروف نقله فى لسان الأصحاب تحريم ما زاد على سبع، إذ نقله الشيخ فى الخلاف عن بعض أصحابنا و مثله ابن إدريس فى السرائر، و كذا غيرهما، لكننا لم نعرف القائل به من المتقدمين على الشيخ، نعم هو ظاهر ابن البراج فى المذهب، حيث قال: و لا يجوز أن يقرأ منه أزيد من سبع آيات، و قيل انه قد يظهر أيضا من الشيخ فى كتابى الأخبار، و فيه ان الشيخ فى الاستبصار ذكره احتمالا فى مقام الجمع بين الأخبار كما ذكره غيره، نعم قد يظهر منه فى التهذيب كما يظهر منه فى النهايه، حيث قال فيها: و يقرأ القرآن من أى موضع شاء ما بينه و بين سبع إلا أربع سور، مع احتمال إرادته ثبوت الكراهه فيما

عدا ذلك، كعباره المقنعه أيضا، فإنه قال: لا بأس ان يقرأ من سور القرآن ما شاء ما بينه وبين سبع آيات إلا أربع سور، فان ثبوت البأس أعم منه، إلا ان الظاهر ان الشيخ فهم من عباره المقنعه ثبوت الحرمة فى الزائد.

و كيف كان فهو ضعيف كسابقه مخالف للأصول و العمومات و ما سمعته من الإجماعات المنقوله، مع انه خال عن المستند سوى

الموثق عن سماعه(١)قال: سألته «عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ قال ما بينه وبين سبع آيات»

قال الشيخ: و فى روايه زرعه عنه سبعين آيه، و بذلك عدتهما بعضهم روايتين، مع احتمال ان تكون روايه واحده مضطربه، و هو مع معارضته لما سمعت لا يصلح لأن يكون مقيدا أو مخصصا للأخبار الكثيره التى فيها الصحيح و غيره الداله على جواز قراءته ما شاء إلا السجده، مع انه بعد فرض كونهما روايتين يحتمل قويا فى الثانيه إرادته بيان جواز قراءته ما شاء، و ذلك طريق متعارف فى إفاده هذا المعنى كما ذكر ذلك فى قوله تعالى (٢)«إِنْ تَشْتَعِفْزَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً» بل يحتمل إرادته ذلك أيضا فى الأولى، لكنه ضعيف كما ذكر فى بيان

قوله (صلى الله عليه و آله)(٣): «نزل القرآن على سبعة أحرف»

و مع ذلك فهما متعارضتان، إذ مفهوم الأولى حرمة ما عدا السبع، و مفهوم الثانيه حليته الى السبعين، و مقتضى الجمع بينهما بتحكيم الثانيه على الأولى حرمة الزائد على السبعين، مع ان المنقول من القول انما هو حرمة ما زاد على السبع، بل لم أعرف أحدا قال بحرمة ما زاد على السبعين، و لا نقله أحد عدا العلامة فى المنتهى، فإنه حكاة عن بعض الأصحاب، نعم فى السرائر عن بعض أصحابنا انه قال بحرمة السبع أو السبعين، و كذا قال الشهيد

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه - حديث ٩.

٢- ٢ سورة التوبه - الآيه ٨١.

٣- ٣ البحار - المجلد - ٨ - باب تفصيل مثالب عثمان و بدعه - الطعن السابع - ص ٣٢٧ من طبعه الكمباني.

فى الذكرى: انه يشعر كلام الشيخ فى التهذيب بحرمة السبع أو السبعين، و من المعلوم ان هذا التردد غير ملتئم بحسب الظاهر، اللهم إلا أن يكون القائل بالحرمة مترددا غير جازم بأحدهما، و أما احتمال كون الحرمة مقصوره على السبع أو السبعين، أى فلا يحرم ما دون السبع حتى يبلغ السبع، و لا ما فوقها حتى يبلغ السبعين فضعيف جدا لا يخفى استبشاعه، و أيضا هما لا ظهور فيهما بالحرمة، لمكان حمل الجملة الخبرية فيهما على الأمر الذى أقصى مراتبه الندب، فيكون المفهوم حينئذ انتفاء الندب، و هو أعم من الحرمة بل و من الكراهه، اللهم إلا- ان يقال: إن السؤال فيهما عن مطلق الاذن فى القراءه، فتحمل الجملة الخبرية حينئذ على إرادته ثبوت الإذن بالنسبه الى هذا المقدار، فيكون المفهوم انتفاء الاذن، بل لو كان أمر صريح لكان المتجه حمله على الإباحه، لكونه فى مقام توهم الحظر، فتأمل. و الحاصل لا ينبغى الإشكال فى عدم صلاحيتهما لإثبات الحرمة، و كيف و ستسمع المناقشه من بعض المتأخرين فى إثبات الكراهه فضلا عن الحرمة.

(المقام الثانى) عدم كراهه السبع، و لا أعرف فيه خلافا إلا من ابن سعيد فى الجامع، حيث أطلق كراهه قراءه الجنب القرآن، و سلاى فى المراسم، حيث قال: انه يندب له ان لا يقرأ القرآن، بل قد يظهر من الغنيه دعوى الإجماع عليه، و هو الذى يقضى به الأدله المشتمله على الأمر بقراءه الجنب، فضلا عن عموم ما دل على أصل الأمر بقراءه القرآن، كقوله تعالى (١) (فَأَقْرَأْ مَا تَمْسِرَ مِنَ الْقُرْآنِ) و غيره كتابا و سنه مع عدم المعارض سوى الروايتين الأولتين اللتين ذكرناهما سندا للقول بالحرمة، و هما قاصرتان عن إفاده الكراهه و ان كانت مما يتسامح بها، لمكان ظهورهما فى موافقه العامه، و معارضتهما لفتوى أكثر الأصحاب بعدم الكراهه، بل ظاهرهم البناء على الندبيه كما هو مقتضى بعض أدلتهم، مع ان الاستحباب مما يتسامح فى دليله أيضا،

فلا يصلحان لقطع الأصل و تقييد الأوامر بقراءه القرآن، على انهما معارضتان بمفهوم موثقتى سماعه، إذ ظاهرهما نفى الكراهه فى هذا المقدار، فكان القول بالكراهه حينئذ ضعيفا.

(و أما المقام الثالث) و هو الكراهه فيما زاد فهو المشهور، بل لا أعرف فيه خلافا سوى ما يظهر من صاحبي المدارك و الحدائق من القول بعدمها، و ربما تشعر به عباره الفقيه و الهدايه و كذا عن المقنع، لمكان إطلاق نفى البأس فيها عن قراءه القرآن كله خلا-العزائم، و قد يراد منه الجواز، فلا-خلاف كما يشعر به استثناء العزائم، و قد يشعر بعدم الكراهه أيضا عباره العلامه فى المختلف و غيرها من عبارات القدماء كالانتصار و الخلاف و السرائر، و خص ابن حمزه الكراهه بما فوق السبعين، و ظاهره نفيها فيما دون، و كيف كان فيدل على الكراهه مضافا الى كونه فتوى المشهور ظاهر إجماع الغنيه، و موثقه سماعه المتقدمه بحمل المفهوم فيها على نفى الاذن المحمول على الكراهه بعد عدم صلاحيته للحرمه كما عرفت، و ما يقال: ان سماعه واقفى و الخبر مقطوع فيه انه لا يمنع من ثبوت الكراهه بعد انجباره بفتوى الأصحاب و بإجماع الغنيه، و كذا ما فى الحدائق من احتمال حمله على التقيه و ان لم ينقل عن العامه القول بمضمونه، لعدم اشتراط ذلك فى الحمل عليها، و قد يستدل عليها أيضا بالروايتين السابقتين بعد تقييد النهى فيهما بذلك، و حمله على الكراهه بمعونه ما سمعت من امتناع حمله على ظاهره.

و أشد من ذلك قراءه سبعين كما فى القواعد و الإرشاد و شرح الدروس و الرياض، للجمع بين موثقه سماعه المتقدمه و بين موثقه الأخرى بحمل الأولى على الكراهه و الثانيه على شدتها، و لعل الجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد يقضى بتخصيص الكراهه فيما زاد على السبعين كما هو الظاهر من ابن حمزه، لكنك قد عرفت انه مخالف لفتوى المشهور بل ظاهر إجماع الغنيه، فتعين الجمع الأول حينئذ، إلا ان الذى يظهر من كثير من الأصحاب ان ما زاد على السبع فى مرتبه واحده من الكراهه إلا من حيث

كثره فعل المكروه، لا- انه كراهه مخصوصه، و لعل ذلك منهم لعدم العمل بروايه زرعه عن سماعه، أو انهم فهموا انها روايه واحده، و رجحوا الأولى، أو لغير ذلك.

بقي شىء و هو انهم ذكروا كراهه ما زاد على السبع، و ظاهره عدم الكراهه فيها، و قد عرفت ان الروايه قد دلت على الإذن بقراءه ما بينه و بين سبع، و فى تنقيح دلالتها على ذلك تأمل، لكن لا بأس به لمكان الفتوى به، و هل المراد بالكراهه هنا كراهه العباده بمعنى أقلية الثواب أو المرجوحيه الصرفيه؟ لا يبعد الثانى، فإن الأول لا يرتكب إلا فى الشىء الذى لا يمكن ان يقع إلا عباده، فنلتزم حينئذ بذلك، و دعوى أن قراءه القرآن من هذا القبيل ممنوعه، إلا- انه يظهر من الاستدلال الواقع من جمله من الأصحاب على الجواز بقوله تعالى (١) (فَأَقْرَأْ مَا تَمَسَّرَ مِنْهُ) و نحو ذلك قاض بالأول، و الظاهر ان المراد بالسبع آيات المتميزات، فلا يصدق بتكرير الآيه الواحده، بل الظاهر عدم الكراهه فى تكرير السبع أيضا، لعدم صدق الزيادة حينئذ، و لا فرق فى الآيات بين طولها و قصرها. ثم ان الظاهر ان مراد المصنف بقوله: (و أشد من ذلك قراءه سبعين) كغيره ممن عرفت حصول الشده ببلوغ السبعين، فلو قرأ سبعين إلا آيه بقى على المرتبه الأولى، و تفرد المصنف بثبوت مرتبه ثالثه للكراهه، فقال:

و ما زاد أغلظ كراهيه و لم أعثر على ذلك لغيره، كما ان مدركه لا يخلو من نظر و تأمل.

[فى كراهه مس المصحف للجنب]

و يكره للجنب أيضا مس المصحف عدا الكتابه منه بما يتحقق به مسمى المس، أما الجواز فينبغى ان يكون مقطوعا به للأصل و الاستصحاب، مع عدم الخلاف فيه بين أصحابنا، بل كاد ان يكون مجمعا عليه سوى ما ينقل عن المرتضى (رحمه الله)

من القول بالمنع، لقوله تعالى (١) لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) و

قول أبي الحسن (عليه السلام) (٢) في خبر إبراهيم بن عبد الحميد: «المصحف لا تمسه على غير طهر و لا جنباً و لا تمس خيطه و لا تعلقه، ان الله يقول (لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)»

و ضعفه واضح كاستدلاله، أما بالآيه فلما عرفت من رجوع الضمير فيها الى القرآن، و هو غير المصحف، لأنه عباره عن المقروء، و هو نفس الكتابه، و لعله بذلك يظهر أن المراد بالمصحف فى الروايه أيضا ذلك، كما يشعر به الاستدلال عليه بالآيه سيما على نسخه (و لا خطه) أى كتابته، فيكون عطفا تفسيريا، و من هنا تعجب صاحب الحدائق من ذكر بعض الأصحاب لهذه الروايه سندا للكراهه مع خروجها عن المطلوب، سيما مع ذكرهم لها هناك سندا للمنع عن مس المحدث بالحدث الأصغر. نعم يمكن استفاده الكراهه منها بفحوى النهى عن التعليق و عن مس الخيط على النسخه الأخرى، و لعل وجه استدلال الأصحاب بها هو شمول لفظ المصحف للكتابه و غيرها، إلا انه لما انجبر النهى بفتوى الأصحاب بالنسبه للكتابه و جب القول بالحرمة، و لم ينجبر بالنسبه إلى غيرها، فوجب القول بالكراهه، لعدم صلاحيه الروايه لإثبات الحرمة لما فيها من الضعف. لا يقال:

ان ذلك استعمال للنهى فى حقيقته و مجازة، لأننا نقول لو سلم لا- بأس بارتكاب حمله على عموم المجاز، إذ أقصاه انه مجاز قرينته ما سمعت، هذا على نسخه و لا خيطه بالياء، و أما على نسخه الخط فيحتمل ان يقال حينئذ المراد بالمصحف فى الأول ما عدا الكتابه فيحمل النهى الأول على الكراهه، و الثانى على الحرمة.

و الأولى الاستدلال للمرتضى (رحمه الله) ب

صحيح ابن مسلم (٣) قال: قال

١- ١ سورة الواقعة- الآيه ٧٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الوضوء- حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب الجنابه- حديث ٧.

أبو جعفر (عليه السلام): «الجنب و الحائض يفتحان المصحف من وراء الثياب و يقرآن من القرآن ما شاءا إلا السجده»

إلا انه لما أعرض الأصحاب عن القول بموجبه قوى الظن بحمل الأمر فيه على الاستحباب، سيما مع معارضه

الرضوى (١) المعتضد بالأصل و فتوى المشهور، قال على ما نقل عنه: «و لا تمس القرآن إذا كنت جنباً أو على غير وضوء، و مس الأوراق»

إذ ليس الصحيح مع الإعراض أقوى من الرضوى مع الاعتضاد، و بما سمعته مما تقدم ظهر لك وجه القول بالكراهه مع مناسبه التعظيم و فتوى المشهور و مقتضى الاحتياط، فلا معنى للمناقشه فيها من بعض متأخرى المتأخرين، و لعل المراد بالمصحف مجموع ما بين الدفتين، فلا تتحقق الكراهه بمس ما كتب فيه من الآيه و الآيتين، لكن لا يبعد شمول الحكم لأوراق المصحف و ان كانت مفرده عنه، لمناسبه التعظيم، فتأمل.

[فى كراهه النوم للجنب]

و كذا يكره للجنب النوم حتى يغتسل أو يتوضأ كما صرح به فى المبسوط و الغنيه و الوسيله و الجامع و النافع و المعتبر و المنتهى و التذكره و القواعد و الإرشاد و الدروس و غيرها، و عليه الإجماع فى الغنيه و المنتهى، و علماؤنا كما فى المعتبر و التذكره، فلا ينبغى الإشكال حينئذ فى أصل الجواز، بل الظاهر انه مقطوع به، فما فى المهذب من النهى للجنب عن النوم حتى يتمضمض و يستنشق يراد منه الكراهه قطعاً، و يدل عليه مضافا الى ذلك

صحيح الأعرج (٢) قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «ينام الرجل و هو جنب و تنام المرأة و هى جنب»

و مثله غيره فى الدلاله عليه، كما انه لا ينبغى الإشكال أيضا فى الكراهه، و يدل عليه مضافا الى ما سمعت

صحيح عبد الله الحلبي (٣) قال:

سئل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل ينبغى له ان ينام و هو جنب؟ قال: يكره

١- ١ المستدرک- الباب- ١٠- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الجنابه- حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب الجنابه- حديث ١.

ذلك حتى يتوضأ»

كما انه لا ينبغي الإشكال في ارتفاع الكراهه بالوضوء على ما هو ظاهر من عرفت ممن ادعى الإجماع وغيره كالصحيح المتقدم، إلا انه قال في كشف اللثام: «الظاهر الخفه، ل

قول الصادق (عليه السلام) (١) في صحيح عبد الرحمن «عن الرجل يواقع أهله أ ينام على ذلك؟ قال: ان الله يتوفى الأنفس في منامها ولا يدري ما يطرقه من البليه، إذا فرغ فليغتسل»

و يعطيه كلام النهايه و السرائر» انتهى، و استحسنة الفاضل في الرياض، قال: و يشعر به

الموثق (٢) عن سماعه «سألته عن الجنب يجب ثم يريد النوم، قال: من أراد ان يتوضأ فليفعل، و الغسل أفضل من ذلك، فان نام و لم يتوضأ و لم يغتسل فليس عليه شىء إن شاء الله».

قلت: و لعل الأقوى خلافه، لما عرفت من ظاهر الصحيح المتقدم المعتضد بفتوى الأصحاب، و فيهم من ادعى الإجماع، و لا ينافيه ما ذكر من قول الصادق (عليه السلام)، إذ أقصاه استحباب تعجيل الاغتسال، و هو لا ينافى ارتفاع الكراهه بالوضوء و ان تضمن ترك مستحب، و ما استشعره الفاضل الثانى من الموثق مما أيد به ذلك لا يخلو من نظر و تأمل، نعم قد يؤيد بالمروى فى العلل كما عن

الصدوق عن أبى بصير (٣) عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) قال: «لا ينام المسلم و هو جنب، و لا ينام إلا على طهور، فان لم يجد الماء فليتميم بالصعيد»

لعدم إخراج الوضوء له من وصف الجنابه، لكن فيه انه يجب تقييده بما عرفت، و أيضا قد يدخل الوضوء بما قد ذكره من الطهور، و لذا قال الفاضل فى الرياض: انه ان لم يتمكن الجنب من الطهارتين أى الغسل و الوضوء أمكن استحباب التيمم، للعموم و خصوص

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابه - حديث ٦ - مع اختلاف.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابه - حديث ٣.

الخبر المتقدم، فيعلم منه حينئذ فهم شمول الطهور للوضوء، لكنه لا يخلو من إشكال، إذ الظاهر إرادته التيمم بدل الاغتسال تمكن من الوضوء أو لا، فلا مانع من القول بارتفاع الكراهه بأحد أمرين إما بالوضوء أو بالتيمم بدل الاغتسال.

ثم انه حيث يكون فاقدا لماء الطهارتين يتخير في نيه التيمم بين كونه بدل الاغتسال أو الوضوء، والأول أفضل، لكون مبدله كذلك، وربما يفهم من بعضهم تقييد الكراهه بما إذا لم يرد الجنب معاودة الجماع، و لعله لما ذكره الصدوق (رحمه الله) بعد روايه الحلبي المتقدمه، قال و

في حديث آخر (١): «أنا أنام على ذلك حتى أصبح و ذلك انى أريد أن أعود»

و تكلف له فى الحداثق ان المراد بالعود انما هو العود فى الانتباه، و انه لا يموت فى تلك الليله، فلا كراهه بالنسبه إليه، لأن منشأ الكراهه كما هو مقتضى صحيحه عبد الرحمن احتمال الموت، و هو كما ترى، بل الأولى إما حملة على الأول إلا انه يبعده إطلاق كلام الأصحاب، أو يقال: انه لا دلالة فيه على عدم الوضوء، فقد يكون (عليه السلام) كان يتوضأ و ينام، و لعله الأقرب، فتأمل جيدا.

[فى كراهه الخضاب للجنب]

و كذا يكره للجنب الخضاب و هو ما يتلون به من حناء و غيره كما فى جامع المقاصد و المدارك و الرياض، و قد يناقش فى أخذ التلون فى حقيقته، نعم لا فرق فى ذلك بين الكف و غيره، و كيف كان فلا ينبغى الإشكال فى الجواز و عدم الحرمة، بل عليه الإجماع فى الرياض، و يشعر به أيضا إجماع الغنيه على الكراهه، بل قد يدعى إمكان تحصيله، فما فى المهذب من النهى عنه يراد منه الكراهه قطعاً، كما يرشد اليه تعبيره عن سائر المكروهات بذلك، و من هنا لم ينقل عنه القول بالحرمة، و ما فى عباره المفيد فى المقنعه من التعليل للحكم بالكراهه بمنع الخضاب وصول الماء الى الجسد قيل قد يشعر بالمنع أيضا، لكن قال فى المعبر: لعله (رحمه الله) نظر الى ان اللون عرض

(لا ينتقل) (١) فيلزم حصول أجزاء من الخضاب في محل اللون ليكون وجود اللون بوجودها، إلا انها خفيفه لا تمنع الماء منعا تاما، فكرهت لذلك، على انه لا يلتئم على ظاهره قطعا لأنه يقتضى المنع من الجنابه بعد الخضاب، مع تصريحه انه لا حرج في ذلك مع الأخبار (٢) الداله على نفى البأس عن الاغتسال مع بقاء صفره الطيب و الزعفران.

و على كل حال فيدل على ذلك- مضافا الى الأصل و ما سمعت- الأخبار المتضمنه نفى البأس عن الخضاب حال الجنابه، ك

قول الصادق (عليه السلام) في خبر الحلبي (٣):

«لا بأس أن يختضب الرجل و هو جنب»

لكن قيل انه في بعض نسخ الكافي (يحتجم) (بدل يختضب) فيسقط الاستدلال به حينئذ، و

خبر ابن جميله (٤) عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) «لا بأس بأن يختضب الجنب، و يجنب المختضب، و يطلى بالنوره»

و نحوه غيره في الدلاله على ذلك، و أما الكراهه فقد صرح بها في المقنعه و المبسوط و الغنيه و الوسيله و الجامع و المعبر و النافع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و الدروس و الذكري و غيرها، بل في الغنيه الإجماع عليه، و لعله كذلك، إذ لم أعرثر على مخالف في ذلك و لا من نسب اليه سوى الصدوق (رحمه الله)، فإنه قال: لا بأس كالروايات المتقدمه مع عدم صراحته، لاحتمال إرادته الجواز في مقابله احتمال المنع، و يدل عليها- مضافا الى ما سمعت- الأخبار المشتمله على النهي عن ذلك، ك

قول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر كردين «لا يختضب الرجل و هو جنب، و لا يغتسل و هو مختضب»

و نحوه غيره في النهي عنه، إلا انه يجب حمله فيها على الكراهه، لقصورها عن إفادته سندا،

١- ١ في نسخه الأصل ينتقل و بهامشه يستقل.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الجنابه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب الجنابه- حديث ١ عن أبي جميله.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب الجنابه- حديث ٥.

مع معارضتها بما سمعت، مع ان فى بعضها الجواب عن ذلك بلفظ (لا أحب) المشعر بالكراهه، بل روى الحر فى الوسائل عن الحسن بن الفضل الطبرسى فى مكارم الأخلاق نقلا من

كتاب اللباس للعايشى (١) عن على بن موسى الرضا (عليه السلام) قال:

«يكره ان يختضب الرجل و هو جنب، و قال: من اختضب و هو جنب أو أجنب فى خضابه لم يؤمن عليه ان يصيبه الشيطان بسوء»

و هى مصرحه بلفظ الكراهه حاكمه على غيرها من الروايات بمعونه ما تقدم، و كما دلت على كراهه الخضاب للمجنب كذلك دلت على كراهه الجنابه للمختضب، كما اشتمل غيرها على النهى عنه أيضا، و صرح به غير واحد من الأصحاب، فلا مانع من القول به أيضا، لكن فى بعض الأخبار ما يدل على ارتفاع الكراهه بما إذا صبر حتى أخذ الحناء مأخذه كما فى

خبر أبى سعيد (٢) قال: قلت لأبى إبراهيم (عليه السلام): «أ يختضب الرجل و هو جنب؟ قال: لا، قلت: فيجنب و هو مختضب؟ قال: لا، ثم سكت قليلا، ثم قال: يا أبا سعيد ألا أدلك على شىء تفعله، قلت: بلى، قال: إذا اختضبت بالحناء و أخذ الحناء مأخذه و بلغ فحينئذ فجامع»

و قد تحمل عبارته المقنعه على ذلك، فإنه قال بعد ان ذكر كراهه الاختضاب بعد الجنابه:

«فإن أجنب بعد الخضاب لم يخرج ذلك» و حملها فى المعتبر على وقوع الجنابه اتفاقا لا اختيارا، و كان ما ذكرناه أولى.

و حيث فرغ المصنف من البحث فى سبب الجنابه و أحكامها شرع فى الغسل، فقال:

[و أما الغسل]

اشاره

و أما الغسل

[فى واجبات الغسل]

اشاره

فواجباته المتوقف صحته عليها خمس

الأول النيه إجماعا كما فى كل عباده سيما ما كان منها مثل الغسل، و لا يعتبر فيها سوى القربه و التعيين مع الاشتراك على الأقوى،

١-١ الوسائل-الباب-٢٢- من أبواب الجنابه- حديث ١٠.

٢-٢ الوسائل-الباب-٢٢- من أبواب الجنابه- حديث ٤.

و ان كان الأحوط التعرض فيها لنيه الوجه مع رفع الحدث أو الاستباحه، بل الأحوط التعرض لهما حتى فى مستدام الحدث كالمستحاضه، و ان ذكر بعض المتأخرين الاقتصار فيه على نيه الاستباحه دون الرفع، زاعما الفرق بينهما بأن الأول رفع المنع و هو ممكن، دون الثانى فإنه رفع المنع، و لكن نوقش فيه بأننا لا نعقل معنى للحدث سوى الحاله التى لا يسوغ معها للمكلف الدخول فى العباده، فمتى ساغ علم الزوال و هو معنى الرفع، غايه الأمر أن زوالها قد يكون إلى غايه كما فى المتييم و دائم الحدث، و قد يكون مطلقا، و فيه ان الحدث هو عبارته عن طبيعه المنع المسببه عن ذات الخارج، فلا يتصور حينئذ تبعض رفعها فى الأوقات، إذ مع فرض وجودها فى وقت آخر لم تكن طبيعه مرفوعه، و لا- إشكال فى كون المنع المتأخر مسببا عن الأول، و إلا لزم تحقق الحدث من دون سببه، و تخلف بعض آثار المحدث فى بعض الأوقات لا- ينافى تحقق طبيعه الحدث، فتأمل جيدا. و كالمستحاضه المسلوس و المبطون بناء على فساد الغسل بتخلل الحدث الأصغر، و انه لا فرق بينهما و بين غيرهما فى ذلك، فيجب تجديد الغسل عليهما بالنسبه الى كل صلاه.

[الثانى استدامه حكمها الى آخر الغسل]

و الثانى استدامه حكمها الى آخر الغسل على ما تقدم فى الوضوء من تفسيرها و دليل وجوبها و غير ذلك، و قضيه إطلاق المصنف و غيره انه يكفيه ذلك حتى لو أخل بالموالاه، لعدم وجوبها فيه، فلا يجب عليه تجديد نيه حينئذ، و لعله هو الأقوى، فما عن نهايه الأحكام من إيجاب التجديد مع التأخير بما يعتد به، و ما فى الذكرى من إيجاب ذلك مع طول الزمان لا يخلو من نظر و تأمل، لعدم الدليل على وجوب الزائد على النيه أو استدامتها، و لعل مرادها انه يجب عليه استحضار الإتمام، فلا يكفى وقوعه منه مع الذهول عن أصل الغسل كما كان يكفى ذلك فى الصلاه مثلا و هو كذلك فتأمل جيدا. و المراد بوجوب الاستدامه فيه انه متى وقع بعض الغسل مع عدمها يفسد

ذلك لا- أصل الغسل، فيجب عليه تجديد النية حيثئذ، ثم إعادته ذلك البعض لا الاستيناف إلا ان يحصل مفسد خارجي، و قد تقدم تحقيق كثير من هذه المباحث في الوضوء.

[الثالث غسل البشره]

و الثالث غسل البشره فلا- يجزى غسل غيرها عنها في غير ما استثنى من الجبيره و نحوها بما يسمى غسلا عرفا، و ان كان من الأفراد الخفيه كما إذا كان مثل الدهن، و عليه يحمل

خبر إسحاق بن عمار(١) عن أبي جعفر عن أبيه (عليهما السلام) أن عليا (عليه السلام) قال: «الغسل من الجنابه و الوضوء يجزى منه ما أجزأه من الدهن الذي يبّل الجسد»

جمعا بينه و بين غيره، ك

خبر زراره(٢) عن الباقر (عليه السلام) قال: «الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله و كثيره فقد أجزأه»

و

صحيح ابن مسلم (٣) في اغتسال الجنب «فما جرى عليه الماء فقد طهر»

و غير ذلك، على انه إن أريد بهذه الروايه و شبهها إثبات الاجتزاء بذلك و ان لم يتحقق مسمى الغسل ففيه انه مناف للكتاب و السنه و الإجماع محصلا و منقولا، بل يمكن دعوى ضروريه اعتبار الغسل في الغسل، و ان أريد إثبات كون مثل هذا الفرد من الغسل فهو- مع انه مما لا ينبغي ان يقع النزاع فيه- مناف للوجدان، فتعين الحمل المذكور، و قد تقدم تحقيق ذلك في الوضوء.

[الرابع تخليل ما لا يصل اليه الماء إلا بتخليله]

اشاره

و الرابع تخليل ما لا يصل اليه الماء إلا بتخليله مقدمه لحصول غسل البشره المدلول على وجوب غسلها نفسها في الغسل بالسنه و الإجماع المحصل و المنقول مستفيضا، بل كاد يكون متواترا، فلا يجتزى بغسل الشعر مثلا عنها كما في الوضوء، من غير فرق بين الكثيف و الخفيف، و المراد جميع أجزاء البشره على التحقيق لا التسامح العرفي،

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٢- من أبواب الوضوء- حديث ٥ لكن رواه عن جعفر عن أبيه عليهما السلام.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب الجنابه- حديث ٣.

كما يشعر به - مضافا الى الإجماعات المنقوله -

قول الصادق (عليه السلام) (١) في صحيح حجر بن زائده: «من ترك شعره من الجنابه متعمدا فهو في النار»

على ما هو المتبادر منه من إرادته مقدار شعره من الجسد، و

قول النبي (صلى الله عليه وآله) (٢):

«تحت كل شعره جنابه فبلوا الشعر و أنقوا البشرة»

و

الرضوى (٣) «و ميز الشعر بأناملك عند غسل الجنابه فإنه يروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان تحت كل شعره جنابه، فبلغ الماء تحتها في أصول الشعر كلها، و خلل أذنيك بإصبعيك. و انظر الى ان لا تبقى شعره من رأسك و لحيتك إلا و تدخل تحتها الماء»

و

صحيح على بن جعفر (٤) عن أخيه (عليهما السلام) قال: «سألته عن المرأة عليها السوار و الدمليج في بعض ذراعها لا تدرى يجرى الماء تحتها أم لا كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال:

تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه»

الى آخره. فما في

صحيح إبراهيم بن أبي محمود (٥) قال: «قلت للرضا (عليه السلام): الرجل يجنب فيصيب رأسه و جسده الخلق و الطيب و الشىء اللزق مثل علك الروم و الطراز و ما أشبهه فيغتسل، فإذا فرغ وجد شيئا قد بقى في جسده من أثر الخلق و الطيب و غيره، فقال: لا بأس»

محمول على إرادته الصيغ، أو أثر غير مانع، أو حصل له الشك بعد الفراغ، أو نحو ذلك، ك

خبر إسماعيل بن أبي زياد (٦) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: «كن نساء النبي (صلى الله عليه وآله) إذا اغتسلن من الجنابه يبقين صفره الطيب على أجسادهن، و ذلك

- ٢-٢ كنز العمال- ج ٥- ص ١٣٥- الرقم ٢٧٥٦.
- ٣-٣ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب الجنابه- حديث ٣.
- ٤-٤ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الوضوء- حديث ١.
- ٥-٥ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الجنابه- حديث ١ مع اختلاف يسير.
- ٦-٦ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الجنابه- حديث ٢.

لأن النبي (صلى الله عليه وآله) أمرهن أن يصبين الماء صبا على أجسادهن»

و إلا فمطرح.

و ما فى شرح الدروس - من انه لا يبعد القول بعدم الاعتداد ببقاء شىء يسير لا يخل عرفا بغسل جميع البدن إما مطلقا أو مع النسيان، و يجعل صحيح إبراهيم دليلا عليه لو لم يكن الإجماع على خلافه، لكن الأولى ان لا يجتزى عليه - ضعيف جدا، لما عرفت، كتشكيك المقدس الأردبيلي فى الحكم مما تقدم و مما دل على أجزاء غرفتين للرأس أو الثلاثة، لاستبعاد وصول هذا المقدار من الماء الى تحت كل شعره سيما إذا كان كثيرا كثيفا كما فى النساء و الأعراب و بعض اللحى، فيمكن العفو عما تحت هذه الشعور و الاكتفاء بالظاهر، كما يدل عليه عدم وجوب حل الشعر على النساء، و ما رواه فى

الكافى عن محمد بن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) قال: «الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها أجزأها»

قال: إلا ان يقيد بعلم الوصول الى ما تحت الشعور بالإجماع و نحوه من الأخبار، فلولا الإجماع كان القول به ممكنا، فالسكوت عنه أولى، إلا ان النفس غير مطمئنة فيرشح عنها مثله، مع عدم توجه أحد إلى مثله من المتقدمين و المتأخرين من فحول العلماء، فليس لمثلى النظر فى مثله، لكن النفس توسوس ما لم تر دليلا - تنتفع به فتأمل، انتهى. قلت و أى دليل أعظم من الإجماع و الأخبار سيما مع ما ورد من الأمر للنساء بالمبالغة فى غسل رؤوسهن، كما فى خبر جميل و صحيح ابن مسلم، و بذلك كله يخص عموم

قوله (عليه السلام) (٢): «كل ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه و لا ان يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء»

ان قلنا بشموله لنحو المقام.

ثم إن الظاهر من المصنف كصريح غيره عدم وجوب غسل الشعر مع وصول الماء إلى بشره، ففى المعتبر «لا تنقض المرأه شعرها إذا بل الماء أصوله و هذا مذهب

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الجنابه - حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب الوضوء - حديث ٣.

الأصحاب» و مثله الشهيد فى الذكرى، و لا- نعرف فيه خلافا كما فى المنتهى، و كان مرادهم بوصول الماء إلى أصول الشعر مقدمه إلى نفس بشره، و كذا عبارته التهذيب و الغنيه و موضع آخر من المعبر، قال فى الأخير: «ان الواجب غسل البشره و إيصال الماء إلى أصل كل شعره» انتهى. و إلا فاحتمال إيجابهم غسل الأصول مع البشره بعيد جدا، مع انه لم يحتمله أحد ممن تأخر عنهم فى كلامهم، بل الظاهر من صاحب المدارك و كشف اللثام و غيرهما انهم فهموا من هذه العبارات عدم إيجاب غسل الشعر، و كيف كان فيدل عليه- مضافا الى ذلك و الى الأصل و ما دل على الاجتزاء بغسل الجسد و البدن و الجلد و لا يدخل الشعر فى شىء منها-

خبر غياث (١) عن الصادق عن أبيه عن على (عليهم السلام) قال: «لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت»

و نحوه رواه الحلبي (٢) مرسلا عن الصادق عن أبيه عن على (عليهم السلام) و قد عرفت حمل الصحيح المتقدم المشتمل على التوعد بترك غسل شعره من الجنابه على إرادته المقدار من الجسد، كما يشعر به قوله (من الجنابه)، و أما النبوى الأمر ببيل الشعر و إنقاء البشره فهو- مع قصوره سيما مع مخالفته لما عليه الأصحاب- محتمل للاستحباب، أو إرادته المقدمه لغسل البشره، أو نحو ذلك، و أما ما فى

حسن جميل (٣) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما تصنع النساء فى الشعر و القرون، قال: لم تكن هذه المشطه، إنما كن يجمعنه، ثم وصف أربعة أمكنه، ثم قال يبالغن فى الغسل»

و

صحيح ابن مسلم (٤) عن الباقر (عليه السلام) قال: «حدثنى سلمى خادم رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: كان أشعار نساء رسول الله (صلى الله عليه و آله) قرون رؤوسهن مقدم رؤوسهن، فكان يكفيهن من الماء شىء قليل، فأما النساء الآن فقد ينبغى لهن ان يبالغن فى الماء»

فمع عدم صراحتهما

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الجنابه- حديث ٣.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الجنابه- حديث ٤.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الجنابه- حديث ٢.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب الجنابه- حديث ١.

فى خلاف ذلك، بل و لا ظهورهما، بل لعل الثانى فى المطلوب أظهر يراد منهما المبالغه لإيصال الماء إلى البشره، و مع التسليم فيجب طرحهما أو تأويلهما، سيما مع مخالفتها للأصحاب و موافقتها للمنقول عن الشافعى، فما وقع من بعض متأخرى المتأخرين من الاحتياط فى غسل الشعر كأنه فى غير محله، و لعله لظاهر عباره المقنعه حيث أمر فيها الامراه بحل الشعر ان كان مشدودا، و فيه ان الظاهر إرادته مع توقف الإيصال عليه كما يقتضيه سياقها و فهمه فى التهذيب و غيره منها، أو لما قيل من انه

ورد(١)فى عله الغسل من الجنابه «ان آدم (عليه السلام) لما أكل الشجره دب ذلك فى عروقه و شعره و بشره، فإذا جامع الرجل خرج الماء من كل عرق و شعره فى الجسد، فأوجب الله تعالى على ذريته الاغتسال من الجنابه»

و لعل مراده موضع كل شعره، و إلا فالمنى لا يخرج من الشعر قطعا.

بقى شىء ينبغى التنبيه عليه،

و هو ان الظاهر من بعض متأخرى المتأخرين انه لا فرق فى ذلك بين شعر الرأس و اللحيه و الجسد المستطيل و غيره، و الحاصل انه لا يجب غسل مسمى الشعر مطلقا، و هو لا يخلو من تأمل بالنسبه الى ما يدخل منه فى الأمر بغسل الجسد عرفا، و يشهد له ما ذكره فى باب الوضوء من إيجاب غسل الشعر النابت فى اليدين معللين ذلك بدخوله تحت مسمى اليد عرفا و كونه فى محل الفرض، بل صرح بعضهم بوجوب غسله حتى لو كان مستطيلا جدا، و إبداء الفرق بين المقامين لا يخلو من إشكال، اللهم إلا ان يكون إجماعا كما عساه يظهر من جماعه من المتأخرين كالشهيد و كشف اللثام و غيرهما، إلا انه للتأمل فيه مجال.

ثم انه لا يخفى عليك ان المراد بوجوب غسل البشره انما هو غسل الظاهر منها دون الباطن، كما صرح به غير واحد من الأصحاب، بل نفى الخلاف عنه فى المنتهى

و الحدائق، و يدل عليه مضافا الى ذلك

قول الصادق (عليه السلام) (١) في مرسل أبي يحيى الواسطي إذ سأله عن الجنب يتمضمض فقال له: «لا إنما يجنب الظاهر»

و عن الصدوق روايته في العلل مع زياده «و لا يجنب الباطن، و الفم من الباطن»، و انه قال: و

روى في حديث آخر (٢) ان الصادق (عليه السلام) قال في غسل الجنابه:

«ان شئت ان تتمضمض و تستنشق فافعل، و ليس بواجب، لأن الغسل على ما ظهر دون ما بطن»

انتهى. و في

خبر زراره (٣) «إنما عليك ان تغسل ما ظهر»

و لعل ما في المقنعه و التذكرة من الأمر بغسل باطن الأذنين يراد به هو ما يظهر للرأى من سطح باطنهما عند تعمد الرؤيه لدخوله في الظاهر و ان توقف على التخليل، و قضيه الشغل اليقيني و نحوه وجوب غسل ما شك في كونه من الظاهر أو الباطن على إشكال، فيجب حينئذ غسل الثقب الذى يكون فى الأذن كما عن المحقق الثانى، و فى المدارك كما عن شيخه الجزم بأنه من البواطن إذا كان بحيث لا يرى باطنه، و لعل الأمر كذلك فيما فرضه.

[الخامس من واجبات الغسل الترتيب]

و الخامس من واجبات الغسل الذى يبطل بتركها عمدا و سهوا الترتيب بأن يبدأ بالرأس مقدما على سائر بدنه بلا خلاف أجده، و ما نسب الى الصدوقين من الخلاف فى ذلك كما نسب الى ابن الجنيد لعله وهم، كما يشعر بالأول عبارته والد الصدوق المنقوله فى الفقيه، و بالثانى عبارته المنقوله فى الذكري، و هى و ان كان أولها لا- يخلو من إشعار إلا ان التدبر فيها جميعها يقضى بخلافه، و لذا أمكن دعوى الإجماع عليه محصلا، كالمقول من السيد فى الانتصار، و عن الشيخ فى الخلاف و ابن زهره فى الغنيه و العلامه فى التذكرة و الشهيد فى الذكري كما هو ظاهر المنتهى و الروض و غيرهما،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الجنابه - حديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الجنابه - حديث ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الوضوء - حديث ٦.

و يدل عليه- مضافا الى ذلك و الى ما تسمعه من الترتيب بين الجانبين -المعتبره المستفيضه منها

الحسن كالصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «من اغتسل من جنبه فلم يغسل رأسه ثم بدا له ان يغسل رأسه لم يجد بدا من إعادته الغسل»

و هو و ان لم يكن فيه دلالة على فساد ما ينافي الترتيب من غسل الرأس مع البدن إلا انه بضميمه عدم القول بالفصل -سوى ما عساه يظهر من المنقول عن علي بن بابويه، و هو مع تسليم ظهوره غير قادح، و بالإجماع المتقدم على الترتيب المقتضى لفساد كل ما ينافيه من تقديم غيره عليه، أو غسله معه- يتم المطلوب، مضافا إلى غيره من الأخبار (٢) الدالة على ذلك، لعطفها ما عداه عليه بلفظ ثم، و هي للترتيب بالمعنى المتقدم، ك

قول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم (٣) قال: «سألته عن غسل الجنابه فقال تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك، ثم تصب على رأسك ثلاثا ثم تصب على سائر جسدك مرتين، فما جرى عليه الماء فقد طهر»

و مثله في ذلك غيره، فما في بعض الأخبار مما يشعر بخلافه يجب طرحه أو تأويله، ك

قول الصادق (عليه السلام) (٤) في صحيح زراره بعد ان سأله عن غسل الجنابه فقال بعد ان ذكر جملة من المندوبات: «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك الى قدمك»

و نحوه غيره مما تضمن الأمر بإفاضه الماء على الرأس و الجسد، على انها مطلقة و يجب تنزيلها على المقيد، و تحتمل أيضا الغسل الارتماسى بناء على صحته فى مثل ذلك كما هو مذهب البعض على ما ستسمعه هناك ان شاء الله تعالى، أو الحمل على التقية.

و أما

صحيح هشام بن سالم - (٥) قال: «كان أبو عبد الله (عليه السلام) فيما

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الجنابه - حديث ١.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ١.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٥.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.

بين مكة والمدينة، و معه أم إسماعيل فأصاب من جاريه له فأمرها فغسلت جسدها و تركت رأسها، و قال لها: إذا أردت أن تركبي فاغسلي رأسك، ففعلت ذلك»

الى آخره- فلعل أقرب الوجوه فيه ما قاله الشيخ: من وهم الراوى و اشتباهه، قلت:

و ذلك لأن

هشام بن سالم راوى هذا الحديث قد روى عن محمد بن مسلم (١) خلافة، قال عنه: «دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فى فسطاطه و هو يكلم امرأه فأبطأت عليه فقال: ادنه هذه أم إسماعيل جاءت، و أنا أزعم ان هذا المكان الذى أحبط الله فيه حجها عام أول كنت أردت الإحرام فقلت: ضعوا لى الماء فى الخباء، فذهبت الجارية فوضعت، فاستحفظتها فأصبت منها، فقلت: اغسلى رأسك و امسحيه مسحا شديدا لا تعلم به مولاتك، فإذا أردت الإحرام فاغسلى جسداك و لا تغسلى رأسك فتستريب مولاتك، فدخلت فسطاط مولاتها، فذهبت تتناول شيئا، فمست مولاتها رأسها، فإذا لزوجه الماء، فحلق رأسها و ضربتها، فقلت لها: هذا المكان الذى أحبط الله فيه حجك»

و ربما حمل بعضهم الأولى على التقيه، أو على إرادته غسل الإحرام، و فيهما نظر.

و كيف كان فلا- ينبغى الإشكال فى وجوب تقديم الرأس على البدن، و المراد به فى المقام ما يشمل الرقبه كما هو صريح المقنعه و كافى أبى الصلاح و غنيه ابن زهره و الذكرى و الدروس و اللمه و جامع المقاصد و الروض و الروضه و التحرير و كشف اللثام و الحدائق و شرح المفاتيح للأستاذ الأكبر و الرياض، بل قد يظهر من الغنيه دعوى الإجماع عليه، و فى الحدائق انه كذلك من غير خلاف يعرف بين الأصحاب و لا- إشكال، و فى شرح المفاتيح ان الظاهر اتفاق الفقهاء عليه، و عن غيره مما يقرب الى عصرنا دعوى الاتفاق عليه، قلت: و لعله استنبطه من عبارات الأصحاب كعبارة المصنف و غيرها، لظهور دخول الرقبه فى الرأس دون أحد الجانبين، و بذلك يدخل حينئذ

تحت معقد الإجماعات المتقدمه، و يشعر به مضافا الى ذلك

صحيح زراره(١) في حديث كيفية غسل الجنابه الى أن قال: «ثم صب على رأسه ثلاث مرات ثم صب على منكبه الأيمن ثلاث مرات و على منكبه الأيسر ثلاث مرات»

فإنه ظاهر في إلحاق الرقبه بالرأس، و نحوه غيره في الدلاله على ذلك، فما وقع في إشاره السبق للحلبى من غسل كل من الجانبين من رأس العنق ليس في محله، مع احتمال إرادته أصله، و كذا ما وقع من بعض متأخري المتأخرين- من التشكيك في ذلك، لعدم كون الرأس حقيقه فيما يشمل الرقبه، و ل

قول الصادق (عليه السلام)(٢) في خبر أبي بصير: «ثم تصب الماء على رأسك ثلاث مرات، و تغسل وجهك، و تفيض الماء على جسدك»

لإشعاره بعدم دخول الوجه في مسمى الرأس، و لذا نص عليه- فإنه في غايه الضعف بعد ما سمعت، و كون الرأس ليس حقيقه في ذلك غير قادح بعد ما عرفت المراد منه هنا، و كذلك الروايه، فإنها في الدلاله على المطلوب أولى، فتأمل جيدا.

ثم يبدأ بغسل تمام الجانب الأيمن ثم من بعده الأيسر كما في الانتصار و الخلاف و الغنيه و التذكره و المقنعه و المهذب و المراسم و الوسيله و الكافي و السرائر و الجامع و المعبر و المنتهى و القواعد و الإرشاد و التحرير و الذكرى و الدروس و غيرها، بل في الأربعة الأول الإجماع عليه، و في المعبر انه انفراد الأصحاب، فإنه أفتى به الثلاثة و أتباعهم و فقهاؤنا الآن بأجمعهم عليه، و في المنتهى انه مذهب علمائنا خاصه، و في الذكرى انه من متفرداتنا، و حكى عليه بعضهم الإجماع المركب بعدم قائل بوجود الترتيب في الطهاره الصغرى دون الكبرى، و آخر بعدم القائل بوجود الترتيب في الرأس دون الجانبين، قلت: و يمكن دعوى تحصيل الإجماع، إذ لم أعثر على مخالف

١-١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الجنابه- حديث ٢ مع اختلاف كثير.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ٩.

و لا- من نقل عنه ذلك سوى ما عساه يظهر من الصدوقين و من المنقول عن ابني الجنيد و أبى عقيل، و هو- مع عدم صراحه كلامهم فى الخلاف- غير قادح فيه، و لعل ما فى إشاره السبق- بعد ذكره الترتيب فان لم يعم الماء صدره و ظهره غسلهما و كذا ما فى الغنيه و كافى أبى الصلاح بعد إيجاب الترتيب أيضا فإن ظن بقاء شىء من صدره و ظهره لم يصل الماء اليه غسله، مع قوله فى الكافى: «و يختم بغسل الرجلين»- يراد به إرادته الغسل مع مراعاة الترتيب. فلا- يكونون مخالفين فيه، و يحمل قوله فى الكافى على إرادته الختم بالرجلين بالنسبه الى كل من الجانبين، و كذا ما عن جمل السيد بعد ترتيب غسل الأعضاء الثلاثة قال: ثم جميع البدن، و فى المراسم بعد ذلك ثم يفيض الماء على جسده فلا يترك منه شعره أو يراد به الاستحباب كما صرح به فى الوسيه، فإنه قال بعد ان ذكر الترتيب:

و ان أفاض الماء بعد الفراغ على جميع البدن كان أفضل، أو يقال: انهم و ان أوجبوا الترتيب فى الأعضاء الثلاثة لكنهم لم يحصروا البدن فيها، فجوزوا غسل شىء من الصدر و الظهر مما لا يدخل فى مسمى أحدهما بعد الفراغ.

و يدل عليه- مضافا الى ذلك و الى استصحاب بقاء الحدث و ان الشغل اليقيني محتاج إلى البراءه اليقنيه- ما دل على وجوب الترتيب فى غسل الميت من الأخبار(١) و الإجماع منضمنا الى بعض المعتبره(٢) الداله على انه كغسل الجنابه، بل يظهر من بعضها(٣) معروفه كونه كذلك حتى سئل الأئمه (عليهم السلام) عن سبب ذلك أى انه لم يغسل الميت غسل الجنابه، بل فى بعضها(٤) الجواب عنه ان عله ذلك خروج النطفه التى خلق منها، و أيضا كما أن الوضوء كيفيته واحده ففى أى مقام أطلق لفظ الوضوء انصرف الى هذه الكيفيه الخاصه فكذلك الغسل، فلو كان غسل الميت كيفيته

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب غسل الميت.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب غسل الميت حديث- ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب غسل الميت حديث- ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب غسل الميت حديث- ٣- ٤- ٥.

مخالفه لغسل الجنابه لوجب في كل مقام أمر فيه بالغسل كالحيض وغيره من الواجب و المندوب الاستفصال عنه انه كغسل الميت أو غسل الجنابه، بل يظهر منهم في بحث تداخل الأغسال بداهه اتحاد الهيئه في جميع الأغسال، على انه من المستبعد جدا بل قد يقطع بعدمه انه لا ترتيب بين الجانبين، و مع ذلك قد خفي على الشيعة علمائهم و أعوامهم في جميع الأعصار و الأمصار مع تكرار الغسل منهم في كل آن، و قد يشعر به أيضا

حسنه زراره(١)قال: «قلت له كيف يغتسل الجنب؟ قال: ان لم يكن أصاب كفه شىء غمسها في الماء، ثم بدأ بفرجه فأنقاه، ثم صب على رأسه ثلاث أكف، ثم صب على منكبه الأيمن مرتين، و على منكبه الأيسر مرتين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه»

و لعل إضمامها غير قادح كما عرفت غير مره، على انه رواها في المعتبر عنه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، و وجه دلالتها على المطلوب انه يستفاد منها كون الجسد في الغسل ثلاثه أجزاء، الرأس و المنكب الأيمن و المنكب الأيسر، و لا أحد ممن يقول بذلك إلا- و هو قائل بالترتيب، إذ القائل بعدمه يدعى انه جزءان، الرأس و الجسد، أو يقال: ان المنساق الى الذهن من هذه العبارة مع قطع النظر عن قاعده الواو الترتيب كما لا- يخفى، هذا كله ان لم نقل ان الواو للترتيب، و إلا- فلا- إشكال كما هو المنقول عن جماعه من اللغويين، و لئن سلمنا كونها حقيقه في مطلق الجمع فما سمعت من الإجماعات و غيرها قرينه على إرادته الترتيب منها هنا و لو مجازا، بل يمكن الاستدلال عليه ب

بعض الروايات العاميه(٢)«كان النبي (صلى الله عليه و آله) إذا اغتسل بدأ بالشق الأيمن ثم الأيسر»

ان قلنا بحججه مثل ذلك بعد الانجبار بالشهره بين الأصحاب.

و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في وجوب الترتيب، فما وقع من بعض

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الجنابه - حديث ٢.

٢- ٢ صحيح البخارى - باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل - من كتاب الغسل.

متأخرى المتأخرين من الاستشكال فى ذلك بل الفتوى بعدمه تبعا لذلك الشاذ من ظاهر بعض القدماء ليس فى محله، و ان كان هو ظاهر جملة من الروايات (١) فيها الصحيح وغيره، إلا انه- مع إعراض الأصحاب عنها و اشتغال جملة منها على عدم الترتيب بين الرأس و الجانبين، مع انه لا- يقول به الخصم، و موافقتها للعامة- لا ينبغى الركون إليها، على ان كثيرا منها من المطلق الذى يجب تنزيهه على المقيد من الإجماعات المتقدمة و غيرها، لا أقل من الشك بعد تعارض الأدله، فيجب الترتيب تحصيلًا لليقين.

ثم لا- يخفى ان ظاهر التثليث فى حسنه زواره (٢) و أكثر عبارات الأصحاب مع عدم التعرض فيها للعووره و السره يقضى بأن العورتين و السره داخله فيهما، بل الظاهر منهما ان دخولهما على حسب التنصيف كما صرح به بعضهم، فاحتمال كون العوره عضوا مستقلا لا مدخله له فى أحدهما ضعيف، إلا انه قد يظهر من ملاحظه أخبار (٣) غسل الميت، لكن ما ذكرناه أحوط، و لعل الأحوط غسلهما مع الجانبين تخلصا من الاحتمالات الأربعة، إذ هى إما ان تكون من الجانب الأيمن أو الأيسر أو على التوزيع أو خارجه عنهما، و لا يأتى عليها كلها إلا ذلك، أو غسلها تماما بعد الفراغ من الجانب الأيمن مع غسل نصفها مع الجانب الأيسر، فتأمل جيدا. و الظاهر من عباره المصنف و غيرها من عبارات الأصحاب التى حكوا الإجماع عليها عدم وجوب الترتيب فى نفس أجزاء الأعضاء، فلا يجب الابتداء بالأعلى فى شىء منها، و يؤيده مضافا إلى الأصل

قول الصادق (عليه السلام) (٤) فى صحيح ابن سنان: «اغتسل أبى من الجنابه، فقليل

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الجنابه- حديث ٤ و الباب ٢٦- حديث ٧ و ١٠ و ١١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الجنابه- حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب غسل الميت حديث ٢ و ٣ و المستدرک كذلك.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤١- من أبواب الجنابه حديث ١.

له: قد بقيت لمعه في ظهر ك لم يصبها الماء، فقال (عليه السلام): ما كان ضر ك لو سكت، ثم مسح تلك اللمعه بيده»

قيل و نحوه روى عن النبي (صلى الله عليه و آله) و لا ينافى العصمه، إذ ليس فيه انه نسيه، أو ان القائل أصاب، نعم يمكن القول باستحباب الابتداء بالأعلى فالأعلى كما استظهره الشهيد (رحمه الله) في الذكرى و ربما يشعر به

حسنه زراره المتقدمه «ثم صب على منكبه الأيمن مرتين، و على منكبه الأيسر مرتين»

بل هو المنساق الى الذهن من ملاحظه الأدله المتعارف في الغسل، لكن لا يبعد عدم استحباب التدقيق في ذلك، و يعلم أيضا ان مقتضى إيجاب الأصحاب الترتيب بين الأعضاء الثلاثة انه متى بقيت لمعه أغفلها المغتسل و جب الإعادة عليها و على ما بعدها إلا إذا كانت في الجانب الأيسر، فالواجب غسلها حينئذ فقط، لعدم إيجاب الترتيب في نفس أجزائه، و بذلك كله صرح جماعه، بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، و عليه يحمل

قول الصادق (عليه السلام) (١) في صحيح أبي بصير:

«اغتسل أبى من الجنابه، فقيل له: قد بقيت لمعه من ظهر ك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمعه بيده»

فإنه يحتمل ان تكون اللمعه في الجانب الأيسر أو في الجانب الأيمن و لما يشرع في الجانب الأيسر، فيراد من قوله:

(اغتسل) أى في حال الغسل، و نحوه

الخبر المروى عن نوادر الراوندى (٢) مسندا عن الكاظم عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال على (عليه السلام): «اغتسل رسول الله (صلى الله عليه و آله) من جنابه، فإذا لمعه من جسده لم يصبها ماء، فأخذ من بلل شعره فمسح ذلك الموضع ثم صلى بالناس».

و أما ما رواه في

الصحيح (٣) عن الباقر (عليه السلام) قال: «قلت له: رجل

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الجنابه - حديث ١.

٢- ٢ المستدر ك - الباب - ٣٠ - من أبواب الجنابه - حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الجنابه - حديث ٢.

ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابه، فقال: إذا شك و كان به بله و هو فى صلاته مسح بها عليه، و ان كان استيقن رجوع فأعاد عليهما الماء ما لم يصب بله، فإن دخله الشك و قد دخل فى صلاته فليمض فى صلاته و لا شىء عليه، فأما إذا استيقن رجوع فأعاد عليه الماء، و إن رآه و به بله مسح عليه و أعاد الصلاة باستيقان، و ان كان شاكا فليس عليه فى شكه شىء فليمض فى صلاته»

فهو مع ما تراه فى متنه قابل للحمل على أدله الترتيب أيضا، إذ أقصى ما فيه ترك الاستفصال، و هو و ان كان عقيب السؤال يفيد العموم إلا انه غير صالح لمعارضه تلك الأدله كما هو واضح، و ما عساه يقال:

انه يمكن استثناء ذلك من الترتيب سيما مع عدم صراحه أدلته فى شمول مثل هذه الصوره فيه ما لا يخفى، و مثله ما احتمله بعضهم من الاكتفاء بالمسح لمثل اللمعه أخذا بظاهر ما تقدم من قوله: (و مسح) و نحوه، و فيه انه لا وجه للخروج عن أخبار الباب و فتاوى الأصحاب بمجرد ذلك، و قد عرفت صحه إطلاق لفظ المسح مع تحقق أقل مسمى الغسل الحاصل بإمرار اليد الذى هو كالدهن.

و يسقط ما تقدم من الترتيب بارتماسه واحده للإجماع المحصل و المنقول، و

قول الصادق (عليه السلام) [\(١\)](#) فى صحيحه زراره: «و لو ان رجلا- جنبا ارتمس فى الماء ارتماسه واحده أجزاء ذلك و ان لم يدلك جسده»

و ل

قوله (عليه السلام) فى حسن الحلبي [\(٢\)](#): «إذا ارتمس الجنب فى الماء ارتماسه واحده أجزاء ذلك من غسله»

و نحوه

مرسله [\(٣\)](#) قال: حدثنى من سمعه يقول (عليه السلام): «إذا اغتمس الجنب فى الماء اغتماسه واحده أجزاء ذلك من غسله»

و بذلك كله يقيد ما دل على وجوب الترتيب فى غسل الجنابه ان سلم الشمول فيها لنحو المقام، و إلا فلا معارضه حينئذ أصلا، و من العجيب ما فى الاستبصار من احتمال الجمع بينها بأن المرتمس يترتب حكما و ان لم

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ١٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ١٥.

يترتب فعلا قال: لأنه إذا خرج من الماء حكم له أولا- بطهاره رأسه ثم جانبه الأيمن ثم جانبه الأيسر، و كان مراده بالتعليل التفسير لنفس الدعوى، و لعل تخصيصه ذلك بالخروج انما هو لمكان ظهور ثمره الطهاره حيثنذ دون ما إذا كان تحت الماء، فلا يراد التخصيص على سبيل الحقيقه، بل المراد انه متى حصل الارتماس حكم له أولا- بطهاره رأسه ثم الأيمن ثم الأيسر، و ما يقال: انه يحتمل ان يكون مراده انه لا يحكم له بالطهاره حتى يخرج، فإذا خرج حكم له بالترتيب المذكور، لمكان خروج رأسه مقدما على سائر بدنه فبعيد جدا بل لا معنى له، فإنه- مع انه لا يسمى مرتما بعد الخروج و عدم تعليقه الحكم على خروج الرأس مقدما بل على مطلق الخروج- لا- يتم فى الجانبين، لمكان خروجهما دفعه، و لعل هذا الاحتمال بناء على ما ذكرنا من التفسير هو القول الذى نقله الشيخ فى المبسوط و ابن إدريس فى السرائر و غيرهما عن بعض أصحابنا ان الارتماس يترتب حكما، و المراد به على ما فسره بعض أصحابنا انه تجرى عليه جميع أحكام الترتيب، فيكون حيثنذ بمنزله المترتب، حتى انه فرع عليه مسأله النذر و اليمين و ما لو بقى من بدنه لمعه، فإنه يغسلها فقط ان كانت فى الأيسر، و هى مع الأيسر ان كانت فى الأيمن على حسب ما ذكرنا فى الترتيب، و لا يخفى عليك مخالفه ذلك كله للأصل مع عدم الدليل، بل ظاهر أدله الارتماس عدمه، و من هنا نقل الإجماع على بطلان الترتيب الحكمى، و ما يقال: انه جمع بين الأدله فيه انه بعد تسليم تعارضها لا يصلح ذلك جمعا لها من غير شاهد، و كذا ما يقال: انه أقرب الى الترتيب الحقيقى أى بمعنى ان الترتيب هو الأصل فى الغسل، فيقتصر على مقدار الضروره فى مخالفته، كما انه لا يخفى عليك ما فى التفريع المذكور، أما فى النذر و اليمين فلأنه يتبع القصد، و مع فقدته لا ينصرف الإطلاق إلى مثل ذلك قطعا، و أما مسأله اللمعه فلأن الترتيب الحكمى بعد القول به متفرع على صدق الارتماس، و لا ريب فى عدم صدقه مع بقائها فكيف يجعل

كالترتيب حكما، فلعل الأقوى حينئذ انه لا ثمره في ذلك، و انما ارتكبه لتخيل المنافاه بين الأدله، فذكروا ذلك لرفعها بتقريب ان المرتمس في الماء لمكان اختلاف سطوح الماء عليه و تعدد جريانها عليه كان بمنزله الغسل المتعدد، فيجعل الأول للرأس، و الثاني للأيمن، و الثالث للأيسر، فسموا ذلك ترتيبا حكما.

و أما ما وقع لبعضهم و ربما أشعرت به عباره المصنف في المعتبر من أن المراد بالترتيب الحكمى نيه المرتمس و اعتقاده الترتيب فهو مما لا- ينبغى ان يصغى إليه، فإنه- مع فساده في نفسه من وجوه غير خفيه و مخالفته للأصل و غيره- ياباه ظاهر المنقول في المبسوط و غيره انه يترتب حكما بصيغه الفعل اللازم لا- المتعدى، و ليعلم ان أدله الارتماس و ان كان موردها الجنابه إلا ان الظاهر جريانه في جميع الأغسال واجبها و مندوبها كما صرح به جماعه من الأصحاب، بل نسبه في الحدائق إلى ظاهر الأصحاب، و في الذكرى انه لم يفرق أحد بين غسل الجنابه و غيره في ذلك، قلت: و يؤيده ما دل (١) على ان غسل الحيض و الجنابه واحد و تتبع كلمات الأصحاب، فإنه يظهر منها ان الغسل هيئه واحده كالوضوء و ان تعددت أسبابه و غاياته، و لذا تراهم لا يستشكلون في جريان كثير من أحكام غسل الجنابه في غيره مع ثبوتها فيه من عدم اشتراط الموالاه و غيره، و لو لا ذلك لأمكن المناقشه في ثبوت وجوب الترتيب في كثير من الأغسال، لعدم الدليل عليه إلا في غسل الجنابه، و عند التأمل ترى الصوم و الصلاه و الحج و غيرها من هذا القبيل، فلم يفرقوا فيما يرجع فيها إلى الكيفيه بين المندوب و الواجب منها كما هو واضح، فقد يدعى حينئذ ان الأصل ذلك حتى يثبت خلافه، و ربما ظهر من بعضهم إلحاق غسل الميت أيضا لما ذكرنا، و لما ورد (٢) انه كغسل الجنابه، و هو لا يخلو

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب الجنابه- حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب غسل الميت.

من قرب و ان كان الجزم به لا يخلو من إشكال سيما بعد انصراف التشبيه الى الترتيب فى غسل الجنابه لكونه المتعارف، فتأمل.

و هل المراد بالارتماس هو استيلاء الماء على جميع أجزاء البدن أسافله و أعاليه المحتاج الى التخليل و غيره فى آن واحد حقيقه، فتجب النيه حينئذ بناء على انها الصوره المخطرته بالبال، و انه يجب مقارنتها حقيقه لأول العمل عند حصول الانغماس التام، أو يراد به توالى غمس الأعضاء بحيث يتحد عرفا كما عن المشهور، بل يظهر من بعضهم نسبتته إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، فتكون النيه حينئذ عند أول جزء لاقى الماء لأنه من أجزاء الغسل، أو انه لا يعتبر فيه شىء من ذلك، حتى إذا نوى فوضع رجله مثلا- ثم صبر ساعه بحيث نأفى الدفعه العرفيه فوضع عضوا آخر هكذا الى ان ارتمس أجزاءه كما اختاره بعض متأخرى المتأخرين، فتكون النيه كسابقه أيضا؟ أوجه بل أقوال، و ربما كان هناك وجه رابع، و هو ان الارتماس مأخوذ من الرمس، و هو التغطيه و الكتمان، و منه رمست الميت إذا كتّمته و دفتته، فيراد به تغطيه البدن بالماء، فأوله أول آتات التغطيه، و آخره آخر جزء انغسل فى تلك التغطيه، فلا- عبره بما يغسل قبلها، كما لا عبره بما يغسل بعدها، فلا مانع حينئذ من التخليل و نحوه فى أثنائها، بل يمكن القول بصدق الارتماس عرفا و ان لم يحصل التخليل، و انما أوجبناه لما يظهر من إيجاب استيعاب البشره فى تلك الغطه.

و قد وقع للأستاذ فى شرح المفاتيح كلام ظاهر التدافع إلا على وجه بعيد جدا، فإنه قال فيه: «ان الارتماس هو إدخال مجموع الجسد من حيث المجموع تحت الماء دفعه واحده عرفيه، فأول الغسل هو شمول الجميع بالدفعه العرفيه، فالأجزاء التى تلاقى الماء أولا- ليست من الغسل فى شىء، الى ان قال: فالارتماس شىء واحد عرفى ليس له ابتداء و انتهاء، و لا- يتصور وقوع الحدث فى أثنائه، ثم أورد على من ادعى

ان أوله الأجزاء التي تلاقى الماء بأن ذلك يستلزم ان يكون ترتيبا على خلاف المعهود من الترتيب، لأنه غالبا يكون الابتداء بالرجل بل بباطن الرجل، و يتصور وقوع الحدث حينئذ في أثنائه و غير ذلك من ثمرات الترتيب الحقيقي، و الفقهاء يتحاشون عن مثل ذلك» انتهى. و قال في مقام آخر: «انه يشكل حينئذ أمر النيه بناء على كونها الصورة المخطوره بالبال، و انه يجب مقارنتها لأول العمل إذ الارتماس ليس له أول، بل هو شمول الجميع و لا زمان له معين، و التزم حينئذ جواز وقوع النيه سابقه عند أول جزء لاقى الماء و ان لم نقل بأنه من الأجزاء، لكنه من المقدمات الواجبه شرعا أو عقلا، فهي أولى من المستحبات التي جوزوا وقوع النيه عندها كغسل اليدين مثلا في الوضوء و الغسل» انتهى. و فيه انه لا يلتزم دعوى اعتبار الدفعه العرفيه مع دعوى انه ليس له بدايه و لا- نهايه، و انه لا يتصور وقوع الحدث في أثنائه، و أيضا ما ذكره من أمر النيه فيه ان تجوزهم لها عند تلك المستحبات باعتبار أنها أجزاء مستحبه، فليست المقدمات الخارجه عن العمل بأولى منها حينئذ، و كيف كان فلعل أقوى الوجوه و أحوطها الرابع، ثم الثاني، أما الأول فينبغي القطع بفساده من وجوه كثيره، و ما أحسن ما قاله المحقق الثاني فيه: «انه مخالف لإجماع المسلمين، و انه لا- يوافقه شىء من أصول المذهب، و لكن لا- داء أعيب من الجهل» انتهى. و أما الثالث فقد يدعى انصراف الأدله إلى غيره لا- أقل من الشك، و استصحاب الحدث محكم، ثم انه هل يشترط بناء على المختار توالى الأعضاء بالدفعه العرفيه أو يكفى و لو مع التراخي ما دام الغمر فى الماء؟ وجهان.

و كيف كان فعليه متى بقيت لمعه لم تغسل حتى خرج و جب استيناف الغسل كما هو المنقول عن والد العلامه، و اختاره جماعه من متأخري المتأخرين، و قيل يكتفى بغسلها، و جعله فى القواعد أقوى الاحتمالات، و ظاهره عدم الفرق بين طول الزمان

و قصره، وربما احتتمل جريان حكم الترتيب عليها، فان كانت فى الأيمن غسلها و أعاد الأيسر و ان كانت فى الأيسر اكتفى بغسلها، و يظهر من المحقق الثانى و غيره التفصيل بين طول الزمان و قصره، فيجب الإعادة فى الأول دون الثانى، و لعل الأقوى الأول، أما مع عدم صدق الارتماسه الواحده كما إذا كانت اللمعه واسعه و طال الزمان فواضح، و أما مع صدق مسمى الارتماسه ان سلم تصور الصدق مع إغفاله كما لو كانت قليله جدا كتخليل ما بين بعض الأصابع مثلا. فلأن المفهوم من أدله الارتماس انه متى غسل جميع جسده أى ما كان يغسله فى حال الترتيب بارتماسه واحدہ أجزاءه، و فى الفرض و ان صدق عليه انه ارتمس ارتماسه واحدہ لكن لا يصدق عليه انه غسل جميع بدنه بارتماسه واحدہ كما هو واضح، و يشعر به ترتب الأجزاء على الارتماسه.

و ما يقال فى الاستدلال للوجه الثانى: انه بعد سقوط الترتيب فى حقه و قد غسل أكثر بدنه أجزاءه حينئذ ما غسله عنه، ل

قول أبى عبد الله (عليه السلام) (١): «فما جرى عليه الماء قليله و كثيره فقد أجزاءه»

يدفعه ظهوره فى الترتيب كما هو صريح غيره مما ورد بهذه العبارة، لكونه الفرد الشائع المتعارف من الغسل، و نحوه

قوله (عليه السلام) (٢): «و كل شىء قد أمسسته الماء فقد أنقىته»

و يشعر به قوله (عليه السلام): (جرى) و كذا (قليله و كثيره) على ان الظاهر إرادته الأجزاء عن الدلك، و هو انما يكون فى الترتيب، و أيضا لو أريد به إطلاقه لنافى اشتراط الوحده العرفيه الثابت اشتراطها بالنص و الإجماع، فتأمل. مع ما فيه من المنافاه لمفهوم

قوله (عليه السلام) (٣): «إذا ارتمس»

الى آخره. و من انه يكون حينئذ كالترتيبى بل هو

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الجنابه - حديث ٣ لكن رواه عن أبى جعفر عليه السلام.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الجنابه - حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب الجنابه - حديث ١٢.

ترتيب بالعكس، على ان ما يظهر - من أدله الارتماس من اشتراط صحه غسل كل جزء غسل الجميع بارتماسه واحده - كاف في تقييدها، فتأمل جيدا. و أما الوجه الثالث فقد عرفت ان مبناه الترتيب الحكمي، و فيه ما تقدم، و أما الوجه الرابع فصدق مسمى الارتماس، و فيه انه مبني على التفسير الثالث للارتماس، و هو مع إمكان منعه كما

عرفت محتمل لإرادته توالى الأعضاء بالهيئة العرفيه للارتماس، كأن تتوالى للانغماس فى الماء أو فيه لعدم صدقه بدون ذلك، و قد وقع فى كشف اللثام فى المقام فى تفسير القول الذى اخترناه ما هو محل للبحث و النظر، من إرادته فليراجعه.

ثم ان الظاهر من النص و الفتوى عدم توقف صدق الارتماس على خروج البدن خارج الماء، بل يمكن الاكتفاء باستمرار مغموريته فى الماء لو نوى الغسل هناك ما لم يكن قد قصد بابتدائها غسلا آخر لعدم صدق التعدد عرفا، مع احتمال الاكتفاء به أيضا، كل ذلك للصدق العرفى سيما فى الأول، فما وقع فى كلام بعض متأخرى المتأخرين من الاشكال فيه فى غير محله، سيما مع مكث القليل من بدنه فى الماء، بل عن ابن فهد فى المقتصر ما نصه انه لو انغمس فى ماء قليل كحوض صغير أو إجانه و نوى بعد تمام انغماسه فيه و إيصال الماء الى جميع البدن ارتفع حدثه إجماعا، و منه يعلم عدم اشتراط الكثرة فى الارتماس كما هو قضيه إطلاق النصوص و الفتاوى، فما وقع للمفيد فى المقنعه انه لا ينبغى له ان يرتمس فى الماء الراكد، فإنه ان كان قليلا أفسده، و ان كان كثيرا خالف السنه فيه انها دعوى عاربه عن الدليل، كتعليقه فى التهذيب ذلك بأن الجنب حكمه حكم النجس الى ان يغتسل، فمتى لاقى الماء الذى يصح فيه قبول النجاسه فسد، و لعل حمل كلامهما على إرادته الإفساد لغير المستعمل بمعنى سلب طهوريته كما هو المنقول عنهما فيما يرفع الحدث الأكبر أولى من ذلك، لما فيه من المخالفه لما عليه الإماميه، و قد يشعر به قوله: (و لا ينبغى) أو يراد بالإفساد فى عبارته المقنعه مع تلوث الجنب

بالنجاسه، أو يراد حصول النفره، أو غير ذلك، و احتمال التمسك لهما بما فى الذكرى من الروايه له الارتماس فى الجارى أو فيما زاد على الكر من الواقف لا فيما قل كالمروى

عن النبى (صلى الله عليه و آله)(١) انه قال: «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم، و لا يغتسل فيه عن جنباه»

يدفعه مع فقدهما لشرائط الحجيه انه لا دلالة فيهما على الإفساد المتقدم، و لعل ذلك دليلهما على سلب الطهوريه، و فيه ما تقدم سابقا، و لو لا التسامح فى دليل الكراهه كان للنظر فى إثباتها بهما مجال سيما الثانى.

و ظاهر المصنف هنا و المعتبر كظاهر كثير من القدماء عدم سقوط الترتيب بغير الارتماس من الجلوس تحت المطر و نحوه، و هو المنقول عن ابن إدريس، و اختاره جماعه ممن تأخر عنه، خلافا للشيخ فى المبسوط فألحق بالارتماس الجلوس تحت المجرى و المطر، و تعدى فى التذكره فألحق الميزاب و شبهه، و عن بعضهم إلحاق الصب بالإناء، و لعل مستند الأول بعد الأصل و استصحاب حكم الحدث عموم أو إطلاق ما دل (٢) على وجوب الترتيب فى الغسل، و مفهوم

قوله (عليه السلام)(٣): «إذا ارتمس فى الماء ارتماسه واحده أجزاءه»

و لعل مستند الثانى- بعد دعوى صدق اسم الارتماس عليه لكونه شمول الماء للبدن دفعه عرفيه- إطلاق الأمر بالاغتسال كإطلاق

قوله (عليه السلام)(٤): «ما جرى عليه الماء فقد أجزاءه»

و نحوه

صحيح على بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام)(٥) قال: «سألته عن الرجل يجنب هل يجزيه غسل جنباه أن يقوم فى المطر حتى يغسل رأسه و جسده و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ قال: ان كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك»

و

مرسله محمد بن أبى حمزه(٦) عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل أصابته جنباه.

١- ١ كنز العمال- ج ٥- ص ٨٥- الرقم ١٧٩٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنباه- حديث ٢٠.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنباه- حديث ١٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنباه- حديث ٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنباه- حديث ١٠.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنباه- حديث ١٤.

فقام فى المطر حتى سال من جسده أ يجزيه ذلك من الغسل؟ قال: نعم»

بل ربما يتمسك بالأخبار التى أشرنا إليها سابقا فى الترتيب، ك

قوله (عليه السلام) فى صحيح زواره(١): «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك الى قدميك»

و

فى آخر(٢)«ثم أفض على رأسك و جسدك»

و نحوه غيره، قلت: و لعل الأقوى الأول كما انه أحوط لما تقدم، مع ضعف مستند الثانى، بل ينبغى القطع بفساد الأول منه أى صدق الارتماس، و يقرب منه فى ذلك الثانى بعد ثبوت الحقيقه الشرعيه، و قد عرفت ان قوله (عليه السلام):

(ما جرى) الى آخره وارد فى الترتيبى، و أما الصحيح فلعله فى خلاف المطلوب أظهر، لاشتراط الاجزاء بمشابهه الاغتسال بالماء، و هو غير ممكن إلا- فى الترتيبى، على انه يجب تنزيهه على ما دل على وجوب الترتيب، بل الظاهر انصرافه إلى الترتيبى لكونه المتبادر و الفرد الشائع، و الارتماس رخصه يجزى عنه، و منه يعرف الجواب عن المرسله مع الغض عن إرسالها، و كذا الأخبار الأخيره، بل قد عرفت سابقا دعوى ظهور الإجماع على خلاف ظاهرهما، و لذا لم أجد أحدا استند إليها فى المقام، مع معارضتها ب

قوله (عليه السلام)(٣): «ثم تصب على رأسك ثم تصب على جسدك»

و غيره مما دل على الترتيب، فتأمل جيدا.

ثم انه هل يشترط فى صحه الغسل بنوعيه إزاله النجاسه عن محل الغسل عينيه أو حكميه قبل الشروع فى أصل الغسل، أو يعتبر جريان ماء الغسل على محل طاهر فيكفى إزالتها قبل غسل المحل التى هى فيه بأن ما أو يعتبر عدم بقاءه نجسا بعد الغسل فيكفى بغسل واحد لهما، أو يفرق فى ذلك بين الاغتسال بالماء الكثير كالارتماس فيه و ما إذا كانت فى آخر العضو و بين ما لم يكن كذلك فيكفى بالغسل الواحد فى الأولين

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ١.

دون الثاني، أو انه لا يشترط شىء من ذلك، نعم يعتبر ان لا تمنع عين النجاسه وصول الماء إلى البشره، وإلا فيكتفى و ان بقى المحل نجسا؟ وجوه بل أقوال، إلا أن الأول و ان كان يظهر من عباره بعض الفقهاء كالحلبى فى إشاره السبق و العلامه و غيرهما، و يؤيده مضافا الى الاحتياط الأخبار(١) المستفيضه جدا الأمره بانقاء الفرج قبل الشروع فى الغسل و غسل ما أصاب من البول ثم الغسل، مع عدم قائل بالفصل بين الفرج و غيره، بل فى

صحيح حكم بن حكيم (٢) «ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى، ثم اغسل فرجك و أفض على رأسك و جسدك فاغتسل»

و فى

خبر يعقوب بن يقطين (٣) عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن غسل الجنابه فيه وضوء أم لا فيما نزل به جبرئيل (عليه السلام)؟ قال: الجنب يغتسل يبدأ بغسل يديه الى المرفقين قبل ان يغمسهما فى الماء، ثم يغسل ما أصابه من أذى، ثم يصب على رأسه و على وجهه»

الى آخره. و ربما يظهر من الغنيه الإجماع عليه. حيث قال: «و أما الغسل من الجنابه فالمفروض على من أراد الاستبراء بالبول- الى أن قال:- و غسل ما فى بدنه من نجاسه ثم النيه- الى أن قال:- كل ذلك بدليل الإجماع». و عن الصدوق فى الأمالى انه من دين الإماميه، و فى شرح المفاتيح «انه هو الظاهر من فتاوى الأصحاب، لأنهم حين يبينون الغسل يذكرون كذلك، و اتفقوا فى ذكر غسل الفرج مقدما على الغسل» انتهى. إلا- ان الذى يظهر من ملاحظه جمله من عبارات الأصحاب ان ذلك ليس محل خلاف، نعم الإشكال فى وجوب إزاله النجاسه قبل محلها، و من هنا قال فى جامع المقاصد: انه ربما أوهم قول المصنف وجوب إزاله النجاسه قبل غسل الاغتسال، و ليس كذلك قطعاً، و فى كشف اللثام ان تقديم غسل الفرج من باب

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الجنابه - حديث ١.

الأولى قطعاً، و في الحدائق انه لا يعقل لوجوب التقديم على أصل الغسل وجهه.

قلت: و ربما يؤيده مضافاً الى الإطلاقات ما في

صحيح حكم بن حكيم (١) عن الصادق (عليه السلام) في حديث كيفية غسل الجنابه، قال: «فان كنت في مكان نظيف فلا يضر ك ان لا تغسل رجلك، و ان كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل رجلك»

فإنه لا يخلو من دلالة على عدم وجوب إزالة النجاسة مقدماً على أصل الغسل، لكن مع ذلك فالإنصاف ان القول به لا يخلو من قوه لما سمعت، و إلا- فمع الاعراض عن ذلك يشكل إثبات إيجاب الجريان على محل طاهر و ان قال في جامع المقاصد: انه الشائع على ألسنة الفقهاء إذ أقصى ما استدلووا به لذلك انهما سببان، فوجب تعدد حكمهما، فان التداخل خلاف الأصل، و بأن ماء الغسل لا- بد أن يقع على محل طاهر، و إلا- لأجزأ الغسل مع بقاء عين النجاسة، و بانفعال القليل، و ماء الطهارة يشترط ان يكون طاهراً إجماعاً.

و الكل لا يخلو من نظر، أما (الأول)- فبعد تسليم ان الأصل عدم التداخل- قد يقال: انه في المقام مما علم ذلك من الأدله، لما يظهر منها ان المدار في إزالة النجاسات على تحقق ماهية الغسل بماء طاهر من غير اشتراط لشيء آخر، على ان ذلك لا يقضى إيجاب سبق الإزالة، و ما عساه يقال:- ان السبق لا بد أن يتحقق هنا شرعاً، و ذلك لأنه يستفاد من الشارع ان جريان الماء على المحل النجس سبب تام في تطهيره، فحيث يوجد لا بد من وجود مسببه، و إذا وجد مسببه امتنع حصول التطهير به من الحدث لأصالة عدم التداخل، و لا فرق في ذلك بين النسيان و غيره- مدفوع بأن فيه مع إمكان القلب تقييد لأدله الغسل، ك

قوله (عليه السلام) (٢): «الجنب ما جرى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٧- من أبواب الجنابه - حديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب الجنابه - حديث ٣.

عليه الماء فقد أجزأه»

و نحوه بما إذا لم يكن ما جرى عليه نجسا من غير دليل، بل ظاهر الأدله خلافه، إذ

(لكل امرئ ما نوى) (١)

و نحوه ينافى صرف الغسل الذى نوى به المكلف انه لرفع الحدث إلى إزاله النجاسه دون ما نواه من غير مقتض له، على انه لا معنى لأصاله عدم التداخل سوى ما يظهر من الخطابات من التعدد، و لا شك فى ان الظاهر من ملاحظتها فى خصوص المقام خلاف ذلك، فإنه ان ارتمس حينئذ فى ماء كثير و كان فى بدنه نجاسه لا تمنع وصول الماء إلى البشره حصلت الطهارتان معا حينئذ فتأمل.

و أما (الثانى) فهو مصادره واضحه، و ما ذكره من اللازم تمنع بطلانه، فلو فرض انه كان على بدنه نجاسه لا تمنع وصول الماء إلى البشره ثم ارتمس فى ماء كثير و لم تزل عين تلك النجاسه حصلت الطهاره من الحدث دون الخبث، و كذا لو فرض ان بدنه نجس نجاسه تحتاج الى غسلتين، فيرتفع الحدث بالغسله الأولى و يبقى الخبث موقوفا على الثانية.

و أما (الثالث) فهو- مع عدم جريانه فى الاغتسال بالماء الكثير و نحوه و ابتناؤه على نجاسه ماء الغساله قبل الانفصال- انا نمنع الإجماع على اشتراط الطهاره بحيث يشمل المقام، إذ أقصى ما يمكن تسليمه اشتراط الطهاره قبل تحقق الغسل به، و لعله لذلك كله قال الشيخ فى المبسوط: «و ان كان على بدنه نجاسه أزالها ثم اغتسل، فان خالف و اغتسل أولا فقد ارتفع حدث الجنابه، و عليه ان يزيل النجاسه ان كانت لم تزل بالغسل، و ان زالت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها» انتهى، فان ظاهره عدم اشتراط الجريان على محل طاهر مع القول بالتداخل، لكن يظهر منه إيجاب الإزاله أولا، و كأنه لما سمعت من الأخبار السابقه، و لعله فهم منها الوجوب التعبدى لا الشرطى، و لذا لم يحكم بفساد الغسل عند المخالفه، و فيه انه بعد العمل بتلك الأخبار لا ريب فى ظهورها فى الوجوب الشرطى، و بالتأمل فى جميع ما ذكرنا يظهر لك وجه كل واحد

من الأقوال المتقدمة عدا القول بالتفصيل المتقدم، فإنه ليس له وجه ظاهر سالم عن التأمل والنظر، والاحتياط لا ينبغي ان يترك بحال سيما في مثل المقام، لمكان توقيفه العباده، و استصحاب الحدث، و اشتهاه اشتراط طهاره ماء الغسل و الجريان على محل طاهر، حتى انه يمكن ادعاء تنزيل إجماع الغنيه و نحوه عليه، فينبغي ان يغسل النجاسه أولا ثم يجرى الماء لرفع الحدث، و أحوط منه إزاله النجاسه سابقا على الشروع فى الغسل.

و ظاهر المصنف عدم وجوب الموالاه فى الغسل بمعنيها كما هو المصرح به فى عبارات الأصحاب من غير خلاف يعرف، بل ادعى عليه الإجماع جماعه، كما هو ظاهر آخرين، و يدل عليه- مضافا الى ذلك و الى الأصل و الإطلاقات و ما تقدم من قصه أم إسماعيل-

خبر إبراهيم بن عمر اليماني (١) عن الصادق (عليه السلام) قال:

«ان عليا (عليه السلام) لم ير بأسا ان يغسل الجنب رأسه غدوه، و يغسل سائر جسده عند الصلاه»

و

صحيحه حريرز (٢) السابقه فى باب الوضوء قال: قلت: «و كذلك غسل الجنابه، قال: هو بتلك المنزله، و ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسديك، قلت: و ان كان بعض يوم قال: نعم»

و ما عن

الفقه الرضوى (٣) «و لا- بأس بتبعض الغسل تغسل يديك و فرجك و رأسك، و تؤخر غسل جسديك الى وقت الصلاه، ثم تغسل إن أردت ذلك»

و قضيه الإجماعات المتقدمه على نفى وجوبها كما هو قضيه الأصل و الإطلاق انه لا- فرق فى ذلك بين الأعضاء و العضو الواحد، و لعل أخبار اللمعه تشعر به أيضا، و المراد بعدم وجوبها انما هو فى أصل الغسل، أما إذا عرض لوجوبها بمعنى المتابعه عارض خارجى فلا- إشكال فى الوجوب، كما لو نذرنا بناء على استحبابها على ما صرح به بعضهم، أو ضاق الوقت أو غير ذلك، و قيل انه منه ما لو خيف فجأه

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب الجنابه- حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب الجنابه- حديث ٢.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٢٠- من أبواب الجنابه- حديث ١.

الحدث كالسلس و المبطون و المستحاضه، و هو مبنى على فساد الغسل بعروضه فى أثائه و يأتى التحقيق فيه، مع احتمال عدم الوجوب أيضا كما انه لا يجب عليهم مراعاة زمان القله، أما إذا خاف عروض الحدث الأكبر فربما احتل الوجوب محافظه على سلامه العمل من الابطال، و فيه بعد تسليم حرمه الإبطال فى مثله انه بطلان لا إبطال، نعم يجب الاستيناف، أما إذا كان مستمرا فليل انه يجب فيه الموالاه، لعدم العفو عن القدر الضرورى كما تقدم مثله فى الوضوء، و فيه تأمل يعرف مما سبق.

[سنن الغسل]

إشاره

و سنن الغسل

[تقديم النيه]

تقديم النيه بناء على انها الاخطار، و قد يتأتى ذلك على الداعى فى وجه عند غسل اليدين كما فى المبسوط و السرائر و التذكرة و عن الإصباح و نهايه الأحكام، و المراد بغسل اليدين المستحب فى الغسل على ما سيأتى التعرض له، و لعل وجه استحباب التقديم كونه أول أجزاء الغسل المندوبه، و فى المعتمر و القواعد و غيرها انه يجوز تقديم النيه عند ذلك، و قد يظهر من بعضهم التردد فى الجواز فضلا عن الاستحباب لعدم ثبوت الجزئيه، و فيه نظر لما يظهر من ملاحظه الأخبار من إدخاله فى كيفية الغسل حتى ان فى بعضها كالخبر المنقول عن

مجالس الصدوق (١) التصريح بذلك، حيث روى عن الصادق (عليه السلام) انه قال: «لا بأس بتبعض الغسل، تغسل يديك و فرجك و رأسك، و تؤخر غسل جسدك الى وقت الصلاه»

الى آخره، اللهم إلا ان يقرأ بفتح الغين، فيخرج عن الاستدلال حينئذ، نعم ربما يناقش فى اقتضاء ذلك استحباب التقديم، لكن يمكن ان يقال: انه متى أريد الإتيان باستحباب غسل اليدين يتعين إتيان النيه، إذ تأخيرها عند غسل الرأس يستلزم حصولهما بغير نيه، أو أفرادهما بنيه مستقلة، و فى الأول ما لا يخفى، كما ان الثانى لا يخلو من إشكال، و إلا لجاز أفراد أول الأجزاء الواجبه بذلك، و أيضا الغسل ماهيه شامله للكامل و غيره، فمتى

أريد التقرب بالأول مثلا كان ابتداءه غسل اليدين، فهو أحد أفراد الواجب المخير و أفضلها، و لعله لذلك قال في المنتهى: «ان وقتها عند غسل اليدين، لأنه بدء أفعال الطهارة» انتهى. فيراد بمقابل المستحب حينئذ انه يترك غسل يديه و يجعل النية عند غسل الرأس، لا انه يغسل يديه مؤخرا لنيته، لكنه خلاف الظاهر جدا، و على كل حال فتتضيق عند غسل الرأس و لعل الأحوط فعلها عند غسل اليدين ثم تجديدها عند غسل الرأس.

[من سننه إمرار اليد على الجسد]

و من سننه إمرار اليد على الجسد إذا لم يتوقف عليه إيصال الماء إلى البشرة و لم يختار المكلف الغسل به، و إلا كان واجبا معينا على الأول و مخيرا على الثاني، و بدون ذلك لا إشكال في عدم وجوبه، بل حكى عليه الإجماع جماعه، و هو الحجج، مضافا الى الأصل و صدق الغسل بدونه، و خلو كثير من الأخبار المبينه لكيفية الغسل عنه، و لما دل على الاجتزاء بجريان الماء كما في صحيح زراره و غيره (١) و في

خير إسماعيل بن زياد (٢) «كن نساء النبي (صلى الله عليه و آله) إذا اغتسلن من الجنابه يبقين صفرة الطيب على أجسادهن، و ذلك لأن النبي (صلى الله عليه و آله) أمرهن أن يصبين الماء صبا على أجسادهن»

و في أخبار الارتماس التصريح بالاجتزاء بارتماسه واحده و ان لم يدلك جسده، بل لعل ثبوت الاستحباب بالنسبه إلى الغسل الارتماسي محل نظر، سيما إذا أريد استمرار اليد على سائر الجسد، للأصل مع عدم المعارض، مع تعسره في غالب الأوقات، و إطلاق الأصحاب منزل على الترتيبي، لأنه هو الشائع من الغسل، و كان مستنده في الترتيبي مضافا الى الإجماع في المعبر و غيره عليه ما في المروى

عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) (٣) في السؤال

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الجنابه- حديث ٢ عن ابن أبي زياد.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ١١.

عن الاغتسال بالمطر قال: «ان كان يغسله اغتساله بالماء أجزاءه إلا انه ينبغي له أن يتمضمض و يستنشق و يمر يده على ما نالت من جسده»

و ما عن

الفقه الرضوى (١) بعد ذكر صفه الغسل ترتيباً. ثم قال: «تمسح سائر بدنك بيديك»

و التعليل بالاستظهار فى وصول الماء إلى البشره كما وقع من جماعه، لكن قد يناقش بأنه لا معنى له بعد حصول العلم، و قبله يكون واجبا لعدم الاكتفاء بالظن.

و من هنا ظهر من بعض متأخرى المتأخرين القول فيه بالاستحباب التعبدى للإجماع المنقول من غير مدخله للاستظهار، قلت: قد يدفع بأنه معقول و لو مع حصول العلم، لتفاوت مراتب العلم كالظن، نعم قد يتجه ذلك بالنسبه الى بعض الجسد، لوصول العلم بتحقيق الغسل فيه الى حد غير قابل للزياده، أو يقال: ان المستحب له اختيار الغسل بإمرار اليد، فيكون أفضل أفراد الواجب المخير لما فيه من الاستظهار، نعم لو لا سهوله أمر الاستحباب لأمكن المناقشه فى ثبوته بالنسبه إلى سائر البدن سيما إذا كان المنشأ الاستظهار، لكن ربما يؤيد التعبد

خبر عمار بن موسى الساباطى (٢) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن المرأه تغسل و قد امتشطت بقرامل و لم تنقص شعرها كم يجزيها من الماء؟ قال: مثل الذى يشرب شعرها، و هو ثلاث حفنا على رأسها، و حفتان على اليمين، و حفتان على اليسار، ثم تمر يدها على جسدها كله»

فإنه لو أريد الاستظهار لكان ينبغي فعله بعد كل عضو لا بعد تمام الغسل، إذ لو كان فى الجانب الأيمن مثلاً شىء لم يكن غسل الأيسر صحيحاً، و على كل حال فالأمر سهل.

[و من سننه تخليل ما يصل اليه الماء استظهاراً]

و منه يظهر لك انه يستحب تخليل ما يصل اليه الماء استظهاراً.

[و من سننه البول أمام الغسل و الاستبراء]

و من سننه البول أمام الغسل و الاستبراء و ظاهره استحبابهما معا من غير

فرق بين تقديم كل منهما على الآخر، و لم أعرف له دليلاً- كما انى لم أعرف من عبر به غيره من القائلين بالاستحباب إلا ابن فهد فى الموجز، بل و لا هو فى غير هذا الكتاب، نعم يقرب منه ما فى البيان، و يستحب تقديم الاجتهاد على الأصح بالبول ثم الاجتهاد، و نحوه ما فى الروضه، مع انه لا دليل عليه أيضاً، إذ استحباب الاجتهاد بعد البول انما هو من آداب التخلّى لا من آداب الغسل، و لعل وجه ما فى المتن هو التخلص من شبهه خلاف الجعفى على ما نقل عنه من إيجابهما معا ان قلنا بصحة مثل ذلك منشئاً لمثله، و فى السرائر و القواعد تقييد الثانى بما إذا لم يتيسر الأول، كما انه اقتصر على الثانى أعنى الاستبراء بالخرطاط فى النافع و التحرير، و أطلق الاستبراء فى الإرشاد و اللمعه.

و كيف كان فالظاهر ان المشهور بين المتأخرين كما حكى ذلك بعضهم عدم وجوب شىء منهما فى صحه الغسل، و هو المنقول عن المرتضى (رحمه الله) للأصل و خلو كثير من الأغسال البيانيه عنه. و مفهوم

قول أبى جعفر (عليه السلام) فى خبر محمد بن مسلم (١): «من اغتسل و هو جنب قبل ان يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض غسله»

و ما يستفاد من فحوى غيره من الأخبار (٢) من تعليق إعادة الغسل لمن لم يبيل على خروج البلل المشتبه مع إشعارها بتركه قبل الغسل، خلافاً لظاهر الهدايه و المهذب و الاستبصار و إشاره السبق من إيجاب البول، و للمقنعه و الوسيله و الجامع من إيجاب البول، فان لم يتيسر فالاجتهاد، و للمراسم و عن الجعفى من إيجابهما معا مع التصريح فى الأول بالاكْتفاء بالاجتهاد مع تعذر البول، و للمبسوط و الغنيه من التخيير بينهما مع زياده الثانى إيجاب الاستبراء من البول، و للكافى من إلزام مريد الغسل الاستبراء بحيث يتيقن الاستنجاء على كل حال، و ما عن الكامل و المصباح و مختصره و الإصباح و الجمل و العقود و الكيدرى من الوجوب، لكن لم تنقل لنا عباراتهم لنعرف كيفيته، و فى الذكرى انه لا بأس بالوجوب محافظه من

١-١ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه حديث ٧.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه.

طريان مزيله، و مصيرا الى قول معظم الأصحاب و ربما مال إليه في جامع المقاصد كالدروس.

و كيف كان فقد احتج عليه بما دل (١) على إعادة الغسل مع الإخلال به لو خرج منه بلل مشتبته، و هو خلاف المدعى، بل قد عرفت ان تلك الأخبار في الدلالة على المطلوب أظهر من وجوده. و الأولى الاستدلال عليه - مضافا الى الشغل اليقيني في وجهه و إجماع الغنيه ب

صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر (٢) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الجنابه، قال: تغسل يدك من المرفقين إلى أصابعك، و تبول ان قدرت على البول، ثم تدخل يدك الإناء»

إلى آخرها. و

ضعيفه أحمد بن هلال (٣) قال: «سألته عن رجل اغتسل قبل ان يبول، فكتب ان الغسل بعد البول إلا ان يكون ناسيا فلا يعيد منه الغسل»

و ما فيها من الضعف منجر بإجماع الغنيه و بذهاب معظم الأصحاب كما في الذكرى و جامع المقاصد، قلت: و لا ريب ان الأول أقوى، بل يمكن ادعاء الإجماع على الصحة لما في المختلف بعد نقل القولين «انهم اتفقوا على انه لو أخل به حتى وجد بللا بعد الغسل فان علم انه منى أو اشتبه عليه وجب الغسل، و ان علم انه غير منى فلا غسل» انتهى. و نحوه غيره في استظهار ذلك، و منه يعلم حينئذ إرادته الوجوب التعبدى فى كلامهم، فيسقط الاستدلال بالشغل و بالضعيفه الأخيره، مضافا الى اشتمالها على التفصيل الذى لم يعلم به قائل، بل يمكن دعوى ان النزاع لفظى، و ان مراد الموجبين انما هو اشتراط عدم إعادة الغسل مع خروج المشتبته بذلك، كما

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الجنابه - حديث ٣ لكن رواه عن الرضا عليه السلام و فى تنقيح المقال للمامقانى عن النجاشى « ان أحمد بن محمد بن أبي نصر البنزطى لقى الرضا و الجواد عليهما السلام» و عن الشيخ « انه كان من أصحاب الكاظم و الرضا عليهما السلام» و عن الفهرست « أنه لقى الرضا عليه السلام» و عن الخلاصه « ان له اختصاص بأبى الحسن الرضا و أبى جعفر الجواد عليهما السلام».

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه - حديث ١٢.

يشعر به استدلاله عليه في الاستبصار بالأخبار المتضمنه لهذا الحكم، و تفرع هذا الحكم عليه في المبسوط و المراسم و المهذب و الجامع، فتحمل باقى العبارات عليه، و لذا قال في كشف اللثام: «و يمكن انتفاء النزاع لاتفاق الكل على ان الخارج من غير المستبرئ إذا كان منيا أو اشته به لزوم إعادته الغسل، و لا شبهه في بقاء أجزائه في المجرى إذا لم يستبرئ، فإذا بال و ظهر منه بلل تيقن خروج المنى أو ظنه فوجب إعادته الغسل، و لعله الذى أراد الموجدون» انتهى. و هو جيد سوى ما يظهر منه من إيجاب الغسل بالبول لما فيه من خروج المنى أو مظنونه، فإنه- مع إمكان منع لزوم خروج شىء مع البول إذ قد يكون بولا محضا أو يعلم أنه مذى أو وذى أو غير ذلك- فرق بين الاشتباه فى البلل بعد القطع بخروجه و بين الاشتباه فى أصل الخروج، فقله: إذا بال يتيقن أو يظن خروج المنى فيه ما لا يخفى، فإنه مع تسليم حصول الظن غير مجد، فتأمل جيدا.

و أما الصحيحه المتقدمه فهى مع كون الأمر فيها بالجمله الخبريه غير صريحه، لو رודה فى سياق الأمر المستحب، مضافا الى عدم صلاحيتها للاستدلال لما يظهر من بعض العبارات المتقدمه، إذ لم تقيده بالقدره على البول، و قد يشعر بالاستحباب

النبوى (١) أيضا «من ترك البول على أثر الجنابه أو شك تردد بقيه الماء فى بدنه، فيورثه الداء الذى لا دواء له»

و مما عرفت يظهر لك ضعف الظن بإجماع الغنيه، على انه منقول على وجوب البول و الاجتهاد فيه ثم الاستبراء من البول، مع ان ما سمعت من عبارات الأصحاب تشهد بخلافه.

ثم ان المتبادر من النص و الفتوى اختصاص استحباب الاستبراء بالمجنب بالإنزال، و به صرح جماعه، و نسب الى المشهور، لظهور ان الحكمه فى الاستبراء المشار إليها فى الروايات (٢) من إخراج أجزاء المنى هى فى المنزل خاصه، و ما فى الذخير- من الإيراد

١- ١ المستدرک- الباب- ٣٦- من أبواب الجنابه- حديث ١ مع اختلاف فى اللفظ.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب الجنابه.

على ذلك بمنافاته لعموم الروايات، و منع انتفاء الفائدة، إذ عسى ان ينزل و لم يطلع عليه أو احتبس شىء في المجارى لكون الجماع مظنه لنزول الماء- ضعيف، لعدم الانصراف لمثل ذلك بعد تسليم إمكان وقوعه سيما مع ملاحظه علامات المنى، نعم احتمال فى الذكري استحباب الاستبراء مع احتمال خروج المنى أخذًا بالاحتياط، و لا بأس به، لكن لا يجب عليه الغسل بخروج البلل منه قطعاً، كما انه لا يجب على المرأه بذلك و ان كانت مجنبه بالإنزال استصحاباً ليقين الطهاره، مع ظهور اختصاص أدلته بالرجل خاصه، مضافاً الى ما فى صحيح سليمان بن خالد(١) من انها لا- تعيد الغسل له معللاً بأن ما يخرج منها انما هو من ماء الرجل، و منه مع الأصل يعلم انه لا استبراء عليها كما هو المشهور بين الأصحاب. لظهور أن فائدته ذلك، و هى منتفيه، و كأنه لاختلاف المخرجين، و لعل ما فى نهايه الشيخ- من ثبوت الاستبراء لها بالبول، فان لم يتيسر فالاجتهاد، و المقنعه من انه ينبغى لها ان تستبرئ بالبول، فان لم يتيسر فلا شىء عليها- لا يلزم منه إثبات حكم البلل المشتبه على الخارج منها، بل هو نزاع فى أصل ثبوت الاستبراء لها بالبول أو الاجتهاد، فما احتمله بعضهم من احتمال جريان حكم البلل على الخارج منها مطلقاً أو إذا لم تستبرئ ضعيف لا يلتفت اليه، و لعل الحكم بالاستحباب للاستظهار- و لأن المخرجين و ان تغايراً يؤثر خروج البول فى خروج ما تخلف ان كان و خصوصاً مع الاجتهاد- لا يخلو من وجه، أما الوجوب فينبغى القطع بعدمه، و قد أتى للمسأله تتمه ان شاء الله تعالى. و أما الخنثى المشكل فلا يبعد إلحاقه بالرجل فى الاستبراء و البلل حيث يحصل الإنزال منه بآله الذكر مع حصول الجنابه بذلك على تأمل و نظر، و من التأمل فيما تقدم يعلم الحكم فى الرجل المعتاد إنزال المنى من غير المعتاد، فان الظاهر عدم جريان الحكم على بلله كعدم ثبوت الاستبراء بالنسبه إليه.

و كفيته أى الاستبراء من البول و المنى أن يمسح من المقعد إلى أصل القضيب ثلاثا، و منه الى رأس الحشفه ثلاثا، و يتره ثلاثا فيكون المجموع تسعا على الترتيب الظاهر من العبارة، كما هو صريح الصدوق فيه و فى التسع أيضا، و كذا المنتهى و القواعد و التحرير و التذكرة و الذكري و الدروس و الروض و الروضه، و ربما كان هو أى اعتبارها ظاهر المبسوط و النهايه و غيرهما خلافا للمفيد، فاكفى بمسح ما تحت الأثنين إلى أصل القضيب مرتين أو ثلاثا، و يمر المسبحة و الإبهام باعتماد قوى من أصله الى رأس الحشفه مرتين أو ثلاثا، و لأبى الصلاح فى الكافى لاكتفائه بحلب القضيب من أصله الى رأس الحشفه دفعتين أو ثلاثا و يعصرها، و للصدوق فى الفقيه لاكتفائه بالمسح من عند المقعده إلى الأثنين ثلاث مرات ثم يتر ذكره ثلاث مرات، و هو ظاهر الوسيله و المراسم و النافع و كذا الغنيه و السرائر و غيرها، و محتمل المبسوط و النهايه و إشاره السبق، و للمنقول من علم الهدى لاكتفائه بتر الذكر من أصله إلى طرفه ثلاث مرات.

و كيف كان فقد عرفت انا لم نقف على ما يدل صريحا على استحباب هذا القسم من الاستبراء فى خصوص ما نحن فيه أى الجنابه، فضلا عما يدل على كفيته، و لعله لأنه لا فرق بينه و بين المذكور فى البول كما يظهر من كلمات الأصحاب، فنقول حينئذ لعل مستند الأول- بعد كونه أبلغ فى الاستظهار و أقرب الى العلم بحصول البراءه الذى هو معنى الاستبراء- الجمع بين الأخبار من الأمر بتره ثلاثا، ثم ان سال حتى بلغ الساق فلا يبالى فى خبر حفص بن البختري (١) و من الأمر بعصر الذكر من أصله الى رأسه ثلاث عصرات و بتر طرفه كما فى حسن ابن مسلم (٢) و عن مستطرفات السرائر

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب نواقض الوضوء- حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب أحكام الخلوه- حديث ٢.

انه رواه عن كتاب حريز، و من

قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الملك بن عمرو^(١): «إذا بال فخرط ما بين المقعده و الأنتيين ثلاث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ الساق فلا يبالى»

على ان يكون ضمير بينهما راجعا إلى الأنتيين للقرب و نحوه. و أما احتمال رجوعه إليهما مع المقعده- على إرادته غمز ما انتهى إليه خرط المقعده فإن ذلك بينهما حقيقه و لغمزه زياده مدخليه في إخراج المتخلف كما هو مشاهد- يبعده انه لم يقل أحد بوجوبه، و

قول النبي (صلى الله عليه و آله) في خبر الكاظم مسندا له عن آبائه (عليهم السلام) كما عن نوادر الراوندى^(٢): «من بال فليضع إصبعة الوسطى في أصل العجان ثم يسلمها ثلاثا»

و

بهذا الاسناد قال: «كان النبي (صلى الله عليه و آله) إذا بال نثر ذكره ثلاث مرات»^(٣)

فإن ملاحظه جميع هذه الأخبار بعد تحكيم منطوق بعضها على مفهوم الآخر و مقيدتها على مطلقها يفيد إثبات التسع، هذا.

مع ان احتمال ان يكون ذلك أيضا مقتضى الأصل، لإجمال لفظ الاستبراء المعلق عليه عدم الالتفات الى البلل الخارج بعده.

نعم لا يستفاد من الأخبار إيجاب الثلاثه المتوسطه أن تكون مسحا كما هو ظاهر المصنف و غيره، بل يكتفى بالعصر و الغمز و نحوهما، و لعل ذكره في كلامهم غير مقصود به التعيين، و احتمال الجمع بين هذه الأخبار- بان المستحب الاستظهار بحيث لا يتخلف شىء من أجزاء البول و ذلك قابل للشده و الضعف و يتفاوت بقوه المثانه و ضعفها- ضعيف لا محصل له، كالجمع بان مدارها حصول العلم و الاطمئنان ببراءه المجرى من المقعده الى رأس الذكر من أجزاء البول، فيدور مداره وجودا و عدما من غير فرق فى العدد زياده و نقيصه، فإنه لا شاهد له، بل ظاهر الأخبار يقضى بخلافه، و كيف لا

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب نواقض الوضوء- حديث ٢.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ١٠- من أبواب أحكام الخلو- حديث ٣.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١٠- من أبواب أحكام الخلو- حديث ١.

و ظاهرها حصول الاكتفاء بالمسحات المذكوره بالنسبه الى عدم اعتبار البلبل المشبهه حصل الاطمئنان ببراءه المجرى أو لا، على انه متى يحصل العلم وقد يكون هذه الكيفيه لها مدخله في قطع دريره البول مع براءه المجرى، و كذا ما يقال: من الجمع بالتخير في مضامين تلك الروايات، و هو كأنه خرق للإجماع المركب، و لم نعر على ما يدل على ما سمعته من المفيد و أبى الصلاح، بل فيما سمعت من الروايات ما يدل على خلافه.

و أما مختار الصدوق و من تابعه فقد يستدل له مع الأصل في وجه بصحيح حفص المتقدم منضمًا الى حسن عبد الملك بن عمرو مع حمل الغمز فيه على التثليث الذي في الصحيح مع عدم القول بالفصل و إعادته ضمير التثنيه فيه الى الأنثيين، و فيه انه طرح لحسن ابن مسلم المتقدم عند التأمل، لكن قال في الرياض تبعًا لكشف اللثام: انه لا فرق بين هذا القول و القول بالتسع، و كأنهما فهما منه إرادته الجمع بين مسح القضيب من أصله الى رأسه مع نثره كذلك بأن يضع مسبحته تحت القضيب و إبهامه فوقه مثلاً، و يمسح باعتماد قوى من الأصل إلى الرأس ناترا له في هذا الحال من أصله الى رأسه، و لا يخفى ما فيه من التكلف، مع ان التأمل في عباراتهم ياباه أيضا سيما ما اشتمل منها على لفظه (ثم) المفيده للترتيب، على ان حسن ابن مسلم المتقدم (و ينتر طرفه) يشعر بخلافه أيضا، كما ان ظاهر كلام أهل التسع العمل به، لتعبيرهم بنتر الذكر الصادق بنتر طرفه، و لا يشترطون نتر الذكر من أصله، نعم لا يبعد في النظر الاكتفاء بالطريق المذكور و ان كان الأحوط مراعاة التسع منفصله غير مفصول بين آحادها، و الظاهر عدم إيجاب ما وقع في عبارات بعضهم من مسح ما بين المقعده بالوسطى و كذا وضع المسبحه و الإبهام في الثلاثه المتوسطه، للأصل مع إطلاق الأدله السالمه عما يصلح للحكم عليها، و ما في خبر الراوندى محمول على الاستحباب، و كأن هذا التقدير في كلام الأصحاب انما هو لكونه أمكن في حصول الاستظهار، و مما سمعت تعرف ضعف مستند المرتضى من

الصحيح المتقدم لمعارضته بغيره من الأخبار، مع ان كلامه محتمل للتزويل على المختار، فتأمل. و كذا ما نقل عن علي بن بابويه من الاكتفاء بمسح ما تحت الأنثيين ثلاثا لحسن عبد الملك بن عمرو، و قد عرفت ان الأولى فيه إرجاع الغمز إلى الأنثيين، فيخرج عن الاستدلال به له، و ربما زاد بعضهم في الاستبراء التنحج ثلاثا، و لا دليل عليه.

و فائده الاستبراء بالنسبه للبول الحكم بعدم ناقضيه الخارج من البلل المشتبه بعده، بخلاف ما إذا كان قبله بلا خلاف أجده فيهما، كما نفاه عنه فيهما ابن إدريس، و ما عساه يظهر من الاستبصار من الخلاف في الثاني ضعيف جدا، و يظهر من بعضهم دعوى الإجماع على خلافه، و يدل عليه مضافا الى ذلك السنه (١) و يستفاد منها أيضا خبثته كحدثته للأمر فيها بالاستنجاء منه و غير ذلك، و بها ينقطع أصله الطهاره و قاعده اليقين، و ما في بعضها مما ينافى ذلك محمول على ضرب من التأويل، و حكم المرأه في استحبابه لها و أمر البلل الخارج منها ما تقدم سابقا في الخارج منها بعد الانزال، و ربما ألحق بعض مشايخنا بالاستبراء طول المده و كثره الحركه بحيث لا يخاف بقاء شىء في المجرى، و هو لا يخلو من وجه بعد حصول القطع بذلك، و إلا فإطلاق الأدله ينافيه، بل يمكن المناقشه حتى في صوره القطع، لاحتمال مدخلية الكيفيه الخاصه في قطع دريره البول، لكنها ضعيفه، و لعل الظاهر عدم سقوطه بقطع الحشفه، بل و لا ثلاثه التتر، نعم لو كان الذكر مقطوعا من أصله أمكن الاجتزاء بثلاثه المقعده، و الظاهر عدم اشتراط المباشره في الاستبراء، فيجزى التوكيل، بل و التبرع، و هل يدور الحكم في البلل مدار اشتباهه عند من خرج منه البول، فحيث لا يعلم منه ذلك لم يحكم بنجاسته مثلا، كما لو خرج بلل من غير المستبرئ و كان مجنوننا أو كان نائما لا يعلم به و علم به الغير و نحو ذلك، أو لا؟ الأقرب الثاني، لما عساه يظهر من الأدله ان الأصل في البلل

الخارج قبل الاستبراء إلحاقه بالبول، و عليه حينئذ فلو خرج من غير المستبرئ بلل و كان بحيث لا يمكن اختباره إما لظلمه أو غير ذلك و جب عليه إجراء حكم البول من حديثه و خبثيه، بل يمكن إلحاق الأخير بالمشتبّه، إذ هو أعم من الاشتباه بعد الاختبار.

[و من سنن الغسل غسل اليدين ثلاثا قبل إدخالهما الإناء]

و من سنن الغسل أيضا من غير خلاف يعرف فيه بل حكي عليه الإجماع بعضهم غسل اليدين ثلاثا قبل إدخالهما الإناء لكن هل هو من الزندين كما عساه يظهر من إطلاق لفظ اليدين في النص (١) و الفتوى، و صريح كثير من الأخبار (٢) بالكفين، و صريح الرضوى (٣) و قضيه جمعه مع الغسل من حدث النوم و الغائط (٤) كما تقدم في الوضوء، أو من نصف الذراع كما لعله يظهر من مرسل يونس (٥) و ربما يرجع إليه في وجه

موثقه سماعه (٦) «فليفرغ على كفيه فليغسلهما دون المرفق»

أو من المرفق كما في صحيحه يعقوب بن يقطين و غيرها (٧) و جمع بينها بعض المتأخرين بتفاوت مراتب الفضيله، فأفضلها من المرفق، ثم من نصف الذراع، ثم من الزندين، و هو بعيد جدا، بل كاد يكون كلام الأصحاب صريحا بخلافه، كموثقه سماعه المتقدمه في احتمال ان يراد بقوله (عليه السلام): (دون المرفق) غسل المرفق لا- التحديد للمسافه، و لذا لم ينقل الفتوى باستحباب الغسل من المرفق و النصف إلا- عن الجعفي، لكن أمر الاستحباب هين، و لو لا- مخافه الخروج عن كلام الأصحاب لأمكن دعوى انه يتحصل من الأخبار ان استحباب غسل الكفين انما هو من حيث مباشره ماء الغسل لمكان توهم

-
- ١- ١ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب الجنابه- حديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه.
 - ٣- ٣ المستدرک- الباب- ١٧- من أبواب الجنابه- حديث ٢.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الوضوء- حديث ٢.
 - ٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب الجنابه- حديث ١.
 - ٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ٨.
 - ٧- ٧ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الجنابه- حديث ١ و ٣.

النجاسه، و لذا كان

فى بعضها(١)«انه ان لم يكن أصاب كفه شىء غمسها فى الماء»

الى آخره. و أما الغسل من المرفق فهو مستحب من حيث الغسل فيكون كالمضمضه مثلا.

و كيف كان فظاهر المصنف كظاهر غيره من الأصحاب اشتراط التثليث فى ذلك، بل فى المعتر و عن الغنيه الإجماع مع التعبير بعبارة المصنف كالرضوى، و خبر حريز(٢)و

مرسل الفقيه(٣)«اغسل اليد من حدث الجنابه ثلاثا»

و فى الصحيح المتقدم(٤)سابقا فى باب الوضوء

عن الصادق (عليه السلام) انه قال: «واحد من حدث البول، و اثنتان من الغائط، و ثلاث من الجنابه»

و به يقيد الإطلاقات، فلا يجتزى بالمره و المرتين حينئذ إلا- ان القول بالا-جزاء لا- يخلو من قوه، و ان التثليث مستحب فى مستحب، لضعف نحو هذا المفهوم بحيث يصلح للتقييد المذكور.

ثم ان ظاهر عباره المصنف اختصاص الاستحباب المذكور فيما إذا كان الاغتسال بالاعتراف من إناء لا ما إذا كان من الماء الكثير، أو كان الغسل ارتماسيا أو تحت المطر، خلافا للمنقول عن العلامة فأثبتته مطلقا، و قد يشهد له ما يظهر من بعض الأخبار(٥)من استحباب ذلك للغسل مطلقا، و لعله لا يخلو من قوه، و تقدم فى الوضوء ما له نفع فى المقام، فلاحظ و تأمل.

[و من سننه المضمضه و الاستنشاق]

و كذا يستحب المضمضه و الاستنشاق بلا خلاف أجده فيهما هنا، بل حكى عليه الإجماع جماعه، و يدل عليه مضافا الى ذلك الأخبار الكثيره(٦)و ما فى بعضها(٧)مما يعارض ذلك لتضمنها كونهما ليسا من الغسل محمول على انه ليس من واجباته

- ١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ٢.
- ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الوضوء- حديث ٣.
- ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الوضوء- حديث ٤.
- ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الوضوء- حديث ١.
- ٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ١.
- ٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الجنابه.

كما هو المنقول عن كثير من العامه، و كذا ما فى بعضها(١) ليستا من السنه أى مما وجب بالسنه، و فى الوسيله و السرائر و التحرير و الذكري كما عن غيرها استحباب ذلك ثلاثا ثلاثا، و لم نقف لهم على ما يدل عليه سوى ما ينقل من عباره

الفقه الرضوى (٢) «و قد نروى أن يتمضمض و يستنشق ثلاثا و روى مره مره تجزيه و قال: الفضل الثلاث و ان لم يفعل فغسله تام»

الى آخرها. و تقدم فى الوضوء ما له نفع فى المقام. فلاحظ و تأمل.

ثم ان الظاهر من بعض الأخبار(٣) هنا ترتيب المضمضه و الاستنشاق على غسل اليدين و ان كان لا ترتيب بينهما، و مقتضاه عدم حصول الاستحباب ان خالف ذلك، لكنه لا يخلو من إشكال.

[و من سننه ان يكون الغسل بصاع]

و يستحب ان يكون الغسل بصاع إجماعا محصلا و منقولا خلافا للمنقول عن أبى حنيفه فأوجهه، و لذا وجب حمل

قول أبى جعفر (عليه السلام) (٤) فى صحيح زراره ان «من انفرد بالغسل وحده فلا بد له من صاع»

على ضرب من التأويل كالحمل على الاستحباب، و اشتراط تحصيل هذه الوظيفه بالصاع أو غير ذلك، لما عرفت من الإجماع، و لما دل من الاجتراء بحصول مسمى الغسل و لو كالدهن و غيره، و أما ما يقضى به مفهومه حينئذ - من عدم الاستحباب مع الاشتراك كما هو ظاهر

صحيح معاويه بن عمار(٥) قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يغتسل بصاع، و إذا كان معه بعض نسائه يغتسل بصاع و مد»

و

صحيح محمد بن مسلم (٦) عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله)

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الوضوء - حديث ٦.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الجنابه - حديث ١ و ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الجنابه - حديث ٣.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الجنابه - حديث ١.

يغتسل بخمسه أمداد بينه وبين صاحبه»

و

صحيح زراره (١) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «اغتسل رسول الله (صلى الله عليه وآله) هو وزوجته من خمسه أمداد من إناء واحد، فقال زراره كيف صنع، فقال: بدأ هو فضرب بيده الماء قبلها، فألقى فرجه - إلى ان قال -: و كان الذى اغتسل به رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثلاثة أمداد و الذى اغتسلت به مدين، و انما أجزأ عنهما لأنهما اشتركا فيه جميعا، و من انفرد بالغسل»

الى آخره. و نحوها غيرها - فهو و ان كان معارضا لظاهر كلام الأصحاب بل الإجماع على الظاهر كما فى المعتبر و المنتهى و غيرهما لكن يمكن تقييده بغير صورته الاشتراك لمكان هذه الأخبار، و لذا قال فى الجامع: انه يستحب الغسل بصاع، و الرجل و المرأة معا يغتسلان بخمسه أمداد، إلا ان ظاهره الاقتصار على الرجل و المرأة، و لعل الأولى خلافه، لعدم ظهور الخصوصية، بل التعليل بالشركه و مفهوم قوله (عليه السلام): (من انفرد) يدلان على خلافه، هذا. و يمكن ان يقال:

انه لا صراحه فيها بعدم الاستحباب عند الاشتراك، و فعل النبي (صلى الله عليه وآله) أعم من ذلك، سيما مع ما ستعرف ان الصاع منتهى غايه الاستحباب فى الإسباغ لا انه أول مراتبه. و التعليل فى الروايه الأخيره يراد بها انه مع الاشتراك اجتزيا لأنهما يتحفظان على الماء غير حاله الانفراد، فتأمل جيدا.

و قد يظهر مما سمعت من الأخبار ان الصاع منتهى الغايه فى الاستحباب كما استظهر من المقنعه و النهايه و المبسوط و السرائر و الخلاف، بل فى الأخير الإجماع، و يقضى مع ذلك به

المرسل عن الفقيه (٢) قال (ص): «الوضوء بمد و الغسل بصاع، و سيأتى أقوام من بعدى يستقلون ذلك، أولئك على خلاف سنتى، و الثابت على سنتى معى فى حظيره

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الجنابه - حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب الوضوء - حديث ٦.

إلا انه فى الوسيله و المهدب و المعتبر و المنتهى و عن غيرها انه يستحب الغسل بالصاع فما زاد، بل فى الأخير الإجماع عليه كما فى سابقه نفي الخلاف فيه عندنا، و لعل ذلك يكفى فى إثبات استحباب مثله، و لا صراحه فيما نسب إليها الخلاف فى ذلك كالمقنع و غيرها، لأن الإسباغ لا يقضى بان الزائد ليس إسباغاً، فكان الأقوى حينئذ حصول الاستحباب بالزائد، نعم ينبغى تقييده بما قيده فى الذكرى بعدم حصول السرف، و لعل المرسل يحمل على أهل الوسواس، و الظاهر مما تقدم من الأخبار دخول ماء غسل الفرج بالصاع، و ربما يلحق به مستحبات الغسل من المضمضه و الاستنشاق و تثليث غسل الأعضاء، و المراد بالصاع على المشهور بل كاد يكون لا خلاف فيه و ربما حكى الإجماع عليه و هو الأصح أربعة أمداد، و المد رطلان و ربع بالعراقى، و رطل و نصف بالمدنى، فهو تسعه بالأول، و سته بالثانى، و الرطل العراقى على المشهور كما قيل أحد و تسعون مثقالاً، و هو نصف المكى ثلثا المدنى، و المثقال الشرعى هو الدينار، و هو عباره عن درهم و ثلاثه أسباع، فيكون كل عشره دراهم سبعة مثاقيل شرعيه، و هو على ما قيل ثلاثه أرباع المثقال الصيرفى، و الدرهم سته دوانيق، و الدانق على المشهور كما قيل وزن ثمان حبات من أوسط حب الشعير، و قد ضبطه الأستاذ الأكبر فى كشف الغطاء بالعيار العطارى النجفى، فبلغ حقتين و أربعة عشر مثقالاً و ربعاً، و ذلك لأنك بعد ان عرفت ان الرطل أحد و تسعون مثقالاً شرعياً، و هى ثمانيه و ستون مثقالاً صيرفياً و ربع، لما تقدم ان الشرعى ثلاثه أرباع الصيرفى فينقص حينئذ عن الأوقيه العطاريه النجفيه سبعة مثاقيل إلا ربعاً، لأنها خمس و سبعون مثقالاً صيرفياً، فيكون الصاع عباره عن ستمائه مثقال صيرفى و أربعة عشر مثقالاً و ربع و عن حقتين بالعطارى و أربعة عشر مثقالاً و ربع، فتأمل.

ثم ليعلم انه قد زاد بعض الأصحاب على ما ذكر المصنف من السنن، فذكر الموالاه

بمعنى المتابعه، و الدعاء حال الاغتسال و بعد الفراغ منه، و التسميه عند الغسل، و تكرار الغسل ثلاثا فى كل عضو كما فى الميت، و تحليل ما يصل اليه الماء بدون التحليل كالشعر الخفيف استظهارا، بل ذكر الأستاذ فى كشف الغطاء أضعاف ذلك من المستحبات، من أراد فليراجعها، و الأمر سهل، و لعل الظاهر عدم خصوصيه فيما ذكرنا من المستحبات لغسل الجنابه إلا ما ظهر من الدليل اختصاصه، كغسل اليدين من حدث الجنابه، لما عرفت سابقا ان ما يرجع الى نفس الغسل و ان كان مورده الجنابه مثلا فالظاهر شموله لجميع أفراد الغسل.

[مسائل ثلاث]

إشاره

مسائل ثلاث:

[المسأله الأولى إذا رأى المغتسل عن الجنابه بالإنزال بللا بعد الغسل]

إشاره

الأولى إذا رأى المغتسل عن الجنابه بالإنزال بللا- بعد الغسل فان علم انه منى فلا إشكال فى وجوب الغسل، بل عليه الإجماع محصلا فضلا عن المنقول، خلافا لبعض العامه، و ان علم انه بول خالص فلا إشكال أيضا كذلك فى وجوب الوضوء خاصه، و كذا لو علم انه غيرهما فلا إشكال فى عدم وجوب شىء عليه، و أما إذا لم يعلم شيئا من ذلك فان كان المغتسل قد بال ثم استبرأ بعد البول فلا إشكال أيضا فى عدم وجوب شىء عليه من الغسل و الوضوء، بل حكى عليه الإجماع جماعه نضا و ظاهرا، و يؤيده التتبع لكلمات الأصحاب، و يرشد اليه- مضافا الى ذلك و الى ما دل على عدم نقض اليقين بالشك- ما تسمع من الصحاح (١) المستفيضه حد الاستفاضه الداله على سقوط الغسل عن من استبرأ بالبول، و للأخبار (٢) المعتمره الداله على عدم الالتفات لما يخرج من الذكر بعد الاستبراء بالاجتهاد و ان بلغ الساق، فما فى

صحيح ابن عيسى (٣) من انه «كتب اليه رجل هل يجب الوضوء عما يخرج

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب الجنابه- حديث ١ و ٥ و ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب نواقض الوضوء- حديث ٢ و ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب نواقض الوضوء- حديث ٩.

من الذكر بعد الاستبراء؟ فكتب نعم»

فهو مع إضماره و كونه مكاتبه محمول على العلم بكونه بولا أو على الاستحباب أو التقيه أو غير ذلك، كإطلاق الأخبار(١)الداله على الأمر بالوضوء من البلل الخارج بعد البول للاستبراء من المنى كما ستسمعها، فإنه يجب تنزيلها على عدم حصول الاستبراء من البول بالاجتهاد، كما لعله الظاهر منها جمعا بينها وبين ما دل (٢)على عدم المبالاه مع ذلك و ان بلغ الساق من غير فرق بين ان يكون البول للاستبراء من المنى و عدمه، و ما يقال: ان بينهما تعارض العموم من وجه يدفعه انه بعد التسليم فالترجيح للأخيره، للأصل و الإجماع محصلا و منقولا و غيرها.

و مما سمعت تعرف انه يتجه وجوب الوضوء خاصه لو ترك الاستبراء بالاجتهاد بعد البول و هى الصوره الثانيه من صور المسأله، أما عدم وجوب إعاده الغسل فلأصل و للإجماع المحصل و المنقول، و ما تسمعه من الصحاح (٣)المستفيضه الداله على سقوط الإعاده مع البول، و أما وجوب الوضوء فهو المعروف بين الأصحاب، بل يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه كما هو صريح بعضهم، و يظهر من السرائر و عن غيرها نفى الخلاف فيه فى باب الاستنجا، و لعله كذلك، إذ لم أقف على من يظهر منه ذلك أو نقل عنه سوى الشيخ فى الاستبصار و التهذيب، و عساه يظهر أيضا من الصدوق أيضا بالأولى لما تسمع من خلافه. و كيف كان فهو ضعيف جدا لا يلتفت اليه، و يدل عليه مضافا الى ما سمعت

صحيح الحلبي (٤)قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللا و قد كان بال قبل ان يغتسل قال: يتوضأ، و ان لم يكن بال قبل ان يغتسل فليعد الغسل»

و نحوه فى ذلك صحيح محمد بن مسلم (٥)

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه - حديث ١ و ٧ و ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه - حديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٧.

و موثقه سماعه(١)و خبر معاويه بن ميسر(٢)كل ذلك مضافا الى ما يفهم من الروايات (٣)المستفيضة المذكوره فى باب الاستنجا، و من ذلك كله تعرف انه يجب تنزيل

صحيح ابن أبى يعفور(٤)قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل بال ثم توضأ و قام إلى الصلاة فوجد بللا قال: لا يتوضأ انما ذلك من الحبائل»

و نحوه إطلاق الصحيح الآخر(٥)على ان ذلك قبل الاستبراء(٦)لما عرفت.

و أما إذا استبرأ بالاجتهاد و لم يبيل فظاهر المصنف انه لا غسل عليه كالبول، لقوله أو استبرأ لم يعد كظاهر المبسوط و النافع، و قيد ذلك فى المقنعه بما إذا تعذر البول كما فى المراسم و السرائر و الجامع و التذكرة و المدروس و البيان و المذكرى و جامع المقاصد و غيرها، بل نسبه فى الأخيرين إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و ربما ظهر من التهذيب كما عن النهايه عدم الإعادة مع تعذر البول مطلقا أى مع الاستبراء و عدمه، خلافا لما يظهر من بعضهم كالشيخ فى الخلاف و غيره، لإطلاقهم وجوب إعادة الغسل مع خروج البلل ان لم يبيل، بل فى الأول الإجماع، و اختاره جماعه من متأخري المتأخرين، و لعله الأقوى فى النظر، لإطلاق المعبره(٧)المستفيضة حد الاستفاضه المتقدم بعضها على وجوب الإعادة على من لم يبيل المعتضده بما سمعته من إجماع الخلاف و بالاعتبار، فإنه من المستبعد كون الاستبراء بالاجتهاد مع إمكان البول لا يصلح لازاله أجزاء المنى بخلافه مع التعذر، و بذلك كله ينقطع مستند ما تقدم من الأصل، و كذا ما يقال: انها أى الأقوال المتقدمه قضيه الجمع بين هذه الأخبار

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه - حديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه - حديث ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب نواقض الوضوء.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٠.

٦- ٦ فى نسخه الأصل « قبل الاستبراء » و الصحيح « بعد الاستبراء ».

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه - حديث ٥.

و بين ما دل على عدم وجوب إعادته شىء بخروج البلل الشامله بإطلاقها ما قبل البول، منها

خبر عبد الله بن هلال (١) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجامع أهله ثم يغتسل قبل ان يبول ثم يخرج منه شىء بعد الغسل، قال: لا شىء عليه ان ذلك مما وضعه الله عنه»

و

خبر زيد الشحام (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال:

«سألته عن رجل أجنب ثم اغتسل قبل ان يبول ثم رأى شيئاً، قال: لا يعيد الغسل ليس ذلك الذى رأى شيئاً»

بحمل الأولى على عدم الاستبراء بالاجتهاد، و الثانيه عليه كما هو مقتضى القول الأول، و عليه مع قيد التعذر و عدمه كما هو مقتضى القول الثانى، و على التعذر و عدمه كما هو مقتضى الثالث، و ذلك لأنهما - مع الطعن فى سنديهما بعبد الله ابن هلال فى الأولى، و أبى جميله فى الثانيه، و احتياج مثل هذا الجمع الى شاهد لعدم إشاره فى اللفظ اليه - غير صريحه فى المخالفه، لكون الجماع و الجنابه أعم من الانزال، و الشىء أعم من البلل، و لعلهما محمولان على نفى الوسوسه، كما لعله يشعر به الخبر الثانى.

و ما عساه يقال فى تأييد القول الثانى: ان الضعف سندا و دلالة منجبر بالشهره العظيمه بين الأصحاب التى كادت ان تكون إجماعا يدفعه انه لا يحصل للفقيه بملاحظه ذلك الظن بالمراد بهما، و إذ يكون الأمر كذلك نمنع الاعتماد عليها، و كذا ما يقال فى التأييد للقول الأول بروايات الاستبراء من البول، لشمولها تخلل الجنابه بين البول و الاستبراء، فيدخل نحو ذلك تحت مدلولها، و فيها انه لا يلتفت و ان بلغ الساق، و ذلك لأن الظاهر من ملاحظتها الاختصاص أى ان ذلك ينفى احتمال البوليه خاصه، و كذا ما يقال من التأييد الثالث بما نقل من

الفقه الرضوى (٣) «إذا أردت الغسل من الجنابه فاجتهد ان تبول حتى يخرج فضله المنى من إحليلك، و إن جهدت و لم تقدر

فلا

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه - حديث ١٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الجنابه - حديث ١٤.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ١٧ - من أبواب الجنابه - حديث ٢.

شىء عليك»

لعدم ثبوت حجيته، مع احتمال انه المراد نفى الإثم.

ثم انه لا فرق فيما ذكرنا من المختار بين الناسى وغيره، لكون ذلك من باب الأسباب التي لا يفرق فيها بين الناسى وغيره، و لذا لم أجد أحدا من الأصحاب فرق في ذلك سوى ما عساه يظهر من الشيخ في الاستبصار، مع انه ذكره احتمالا في

خبر أحمد بن هلال (١) قال: «سألته عن رجل اغتسل قبل ان يبول، فكتب ان الغسل بعد البول إلا ان يكون ناسيا»

فهو مع إضماره و ضعفه جدا لا دلالة فيه على شىء مما نحن فيه، نعم هو دال على اشتراط صحه الغسل بتقديم البول عليه، و قد عرفت الكلام عليه سابقا، و أما

خبر جميل بن دراج (٢) قال: «سألته أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصيبه الجنابه فينسى أن يبول حتى يغتسل، ثم يرى بعد الغسل شيئا أ يغتسل أيضا؟ قال: لا قد تعصرت و نزل من الحبائل»

فهو- مع ان فى السند على بن السندی و عموم الجنابه فيه للمنزل و غيره، و الشىء للبلل و غيره- لا يصلح لمعارضه غيره من الأدله، على انه ليس فى الجواب إشعار بتقييد ذلك بالنسيان، بل قد يظهر منه خلافه، فيكون حينئذ مخالفا لما ستعرف من الإجماع المحكى و غيره، هذا كله فيما إذا خرج البلل و كان قد استبرأ و لم يبيل أو بالعكس.

أما إذا تركهما معا و هو الذى أشار إليه المصنف بقوله و إلا كان عليه الإعادة بلا خلاف أجده إلا من الفقيه فالوضوء خاصه، و ربما مال اليه بعض متأخرى المتأخرين كالأردبيلي و الكاشاني، و هو ضعيف، بل عن العلامة الإجماع على بطلانه كما هو الظاهر من الشيخ و غيره، و فى السرائر نفى الخلاف فيه، و يدل عليه مضافا الى ذلك ما سمعته من المعتبره (٣) السالفه الداله منطوقا و مفهوما على وجوب الإعادة لمن لم يبيل،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه- حديث ١٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه- حديث ١١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه- حديث ٥.

و بذلك كله ينقطع الأصل، و يظهر عدم صلاحية مرسل الفقيه للمعارضه، قال فى الفقيه بعد روايه الحلبي الداله على وجوب الإعادة: ما هذا لفظه، و روى فى

حديث آخر(١)«ان كان قد رأى بللا و لم يكن بال فليتوضأ و لا يغتسل انما ذلك من الجبائل»

قال مصنف هذا الكتاب: «إعادة الغسل أصل، و الخبر الثانى رخصه» انتهى.

و لا يخفى عليك ما فيه، مع ان قضيه التعليل بكونه من الجبائل عدم الوضوء، فتأمل جيدا.

ثم انه هل يحكم بجنابه من هذا حاله بمجرد البول أو انه يوقف على خروج بلل مشتبه؟ ربما يظهر من بعض الأصحاب و كذا الأخبار(٢)الأول، معللين ذلك بأنه لا بد من بقيه أجزاء المنى فى المخرج، فبخروج البول تخرج فيجب عليه الغسل، و لعل الأقوى فى النظر الثانى، ترجيحاً للأصل على الظاهر، و قد يشعر به تصفح كلماتهم سيما فرضهم فى أول المسأله الخارج خالصا مما يدل على الانفكاك، و هل يتوقف وجوب الغسل فى المقام و غيره من مقامات البلل على خروج بلل اختير فاشتبه، أو على مجرد خروج البلل، و تظهر الثمره فى الخارج فى الظلمه و غيرها؟ لا يبعد الثانى، لتعليق الحكم فى الروايات على خروج البلل، و تعليق الحكم فى بعض كلمات الأصحاب على البلل المشتبه ان لم تنزل على المختار لا يلتفت اليه بعد معارضه الأدله، نعم لو شك فى الخارج انه بلل أو غيره من ریح أو غيرها فالظاهر عدم الإعادة للأصل من غير معارض، و ما فى بعض الأخبار(٣)من التعليق على الشىء فهو مع معارضته بغيره لا يلتفت اليه سيما بعد تعليق الأصحاب الحكم على البلل.

ثم ليعلم انا حيث نوجب الإعادة فى المقام و غيره من مقامات خروج البلل مرادنا إعادة الغسل خاصه، فلا يعيد ما وقع منه من صلاه و غيرها قبل خروج البلل، و ذلك

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الجنابه - حديث ١٠.

لأن الحدث عبارته عن الخروج لا التحرك عن محله من غير فرق في ذلك بين الأصغر والأكبر، وكذلك الكلام لو حبسه حتى صلى مثلاً- بلا- خلاف أجده في ذلك بين أصحابنا، بل قد يظهر من بعضهم الإجماع عليه، و به صرح الحلبي و المصنف و العلامة و الشهيد و المحقق الثاني و غيرهم، نعم نقل في المنتهى قولاً عن بعض علمائنا بالإعادة و لم نعرفه، و لعل مستنده ما في

صحيح ابن مسلم (١) المشار اليه سابقاً «عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شىء، قال: يعيد الغسل و يعيد الصلاة»

و لا- دلالة فيها على كون الصلاة قبل الخروج حتى ترك الاستفصال لعدمه في السؤال، فوجب تنزيلها على ما يوافق المختار، فتأمل جيداً.

بقي شىء ينبغى التنبيه عليه،

و هو انه لا إشكال عندهم بحسب الظاهر في كون هذا الغسل الذى أعيد للبلل المشتبه غسل جنابه، و يجرى عليه حكم غسل الجنابه من الاجتزاء عن الوضوء و غيره كما انه يجرى على المكلف أحكام الجنابه قبل فعله، و عساه الظاهر من الأخبار (٢) لأمرها بإعادة الغسل الأول، و لم يتضمن شىء منها أمراً بالوضوء لاحتمال البوليه. لكن هل ذلك مخصوص بما كان مشتبهاً من كل وجه كما هو الغالب، أو انه شامل لكل ما احتمل فيه انه منى و ان قطع بدورانه بينه و بين البول؟ يحتمل الأول، فيبقى غيره على مقتضى القواعد، و هى تقتضى فى نحو ما ذكرنا من المقطوع بكونه إما منياً أو بولاً إيجاب الغسل و الوضوء، لأن الشغل اليقيني محتاج الى الفراغ اليقيني، لكن يشكل ان مقتضى ذلك الحكم بالدائر بين المنى و المذى عدم الالتفات، للأصل و قاعده اليقين و نحو ذلك. و منه ينقدح قوه القول بان المستفاد من الأدله كون الأصل فى الخارج قبل الاستبراء بعد الجنابه منياً حتى يعلم الخلاف، من غير فرق بين ان يكون مجهولاً من كل وجه أو من بعضها، كما انه ينقدح ان الأصل يقضى بكون

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه - حديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابه.

الخارج بعد الاستبراء بالبول مثلا ان لا يكون منيا حتى يعلم الخلاف من غير فرق كذلك، فيكون الحاصل ان المقطوع بكونه إما منيا أو بولا- إما ان يكون خارجا قبل الاستبراء أو بعده، فان كان الأول حكم بالجنابه و اكتفى بالغسل، و ان كان الثانى وجب الوضوء خاصه، و هو لا يخلو من وجه بل من قوه، و منه يعرف ما فى كلام الشهيد فى التمهيد من إيجاب الغسل و الوضوء مما قطع بكونه إما منيا أو بولا على إطلاقه، نعم يتجه ذلك فى المستبرئ من الجنابه بالبول، و من البول بالخرطات، ثم خرج منه ما يقطع بكونه أحدهما، فإنه لا مرجح لأحدهما فيجبان معا، و مما ذكرنا تعرف حال الخارج بعد الاستبراء من البول و قبله.

[المسأله الثانيه فى وجوب إعاده الغسل على من أحدث فى الأثناء و عدمه]

المسأله الثانيه إذا غسل بعض أعضائه لرفع الجنابه ترتيبا أو ارتماسا ان قلنا بإمكان تخلل الحدث فيه ثم أحدث فإن كان بجنابه أيضا أعاد اتفاقا كما فى كشف اللثام، و لعله لا ريب فيه أيضا بالنسبه الى كل حدث تخلل فى أثناء رافعه، إذ لا إشكال فى إيجاب المتخلل مقتضاه، لعموم ما دل عليه، و لا وجه للإتمام و التكرير، لعدم تصور التبويض فى المتجانس على ما هو الظاهر، و بذلك ينقطع استصحاب الصحه فيما غسل، نعم يستثنى من ذلك المستحاضه و غيرها، فإنه لا يقدر حدوث كل قسم فى أثناء رافعه لأنه كالمسلوس، بخلاف حدوث الوسطى أو الكبرى فى أثناء رافع الصغرى، لتضمن الأكبر الأصغر فيكون كحدوث الأصغر فى أثناء رافعه فلا يكتفى حينئذ بالوضوء الأول، و كذا كل أكبر عرض فى حدوث رافع الأصغر كالمس فى أثناء الوضوء مثلا، و كذا لو حدثت الكبرى فى أثناء رافع الوسطى فإن الأقوى نقض الغسل أيضا، إذ ليس هما من قبيل الحدثين المتميزين ليجرى فيهما ما تسمع، و أما إذا كان العارض فى أثناء رافع الأكبر غير المرفوع و كان غير حيض كحدوث المس فى أثناء غسل الحيض مثلا فلعل الأقوى عدم النقض فى غير غسل الجنابه، لما عرفت سابقا انها أحداث متميزه

لا- تداخل قهري فيها، فيكون من قبيل المحدث بالحدثين و قصد رفع أحدهما، و أما فيه فالظاهر جريان الوجوه الثلاثة التي ستسمعها في تخلل الأصغر في أثناءه ان قلنا بكفايه غسل الجنابه عن الوضوء مع اجتماعه مع أحدها، و ذلك لجريان ما تسمعه من الوجوه فيه، نعم لو قلنا بعدم الاكتفاء اتجه عدم النقض، أما لو عرضت الجنابه في أثناء رافع غيرها فالظاهر عدم النقض للاستصحاب من غير معارض، و ما وقع من بعضهم من دعوى الإجماع على فساد غسل الجنابه لو تخلل في أثناءه حدث أكبر قد يراد به في المجانس منه دون غيره، لاستبعاد دعوى الإجماع فيه، و أما إذا كان العارض الحيض فالظاهر من كثير من الأصحاب النقض، بل صرح به بعضهم بالنسبة إلى غسل الجنابه، و لعله ل

قوله (عليه السلام)(١): «قد جاءها ما يفسد الصلاة»

و نحوه، إلا انه قد يقال:

لا- دلالة فيه عليه، بل الظاهر منه إرادته الإرشاد لمكان عدم الفائدة في الغسل حينئذ، لاشتراك الحائض مع الجنب في كثير من الأحكام ان لم نقل بكلها، و إلا فلا فرق بين جواز الغسل للجنب مع بقاء حدث الحيض بعد انقطاع الدم و جوازه كذلك قبل الانقطاع، لكنه لا يخلو من تأمل و نظر، لتوقفه على ثبوت الخطاب من الشارع و لو ندبا برفع حدث الجنابه مثلا، و هو مشكل، و لا يدخل تحت ما دل على الكون من طهاره لعدم تيسرها، و لعله بذلك يفرق بين حال انقطاع الدم و عدمه، فتأمل جيدا، و يأتي تمام الكلام فيه في باب الحيض، هذا كله إذا كان المعروض فيه غير غسل الاستحاضه المبيح و أما فيه فقد يقال: انه ينتقض بمجرد عروض المس فيه مثلا و ذلك لوجوب تقديم غسله عليه و تأخير غسل الاستحاضه عنه، لمكان وجوب المبادره بعد غسل الاستحاضه إلى الصلاة، فتأمل جيدا.

و أما إذا كان حدثه بالأصغر في أثناء الأكبر فإن كان في غير غسل الجنابه

فالظاهر عدم النقض، بناء على عدم الاكتفاء بشيء منها عن الوضوء من غير فرق في ذلك بين تقدم الوضوء و تأخره عنها، و تخيل إمكان جريان ما تسمعه من الوجوه الثلاثة في غسل الجنابه لكون الوضوء جزءا رافعا ضعيف جدا كما هو واضح و ان كان غسل جنابه، فليل يعيد الغسل من رأس كما في الهدايه و الفقيه و المبسوط، و اختاره العلامة و الشهيد و غيرهما، بل عن المحقق الثاني في حاشيه الألفيه نسبته إلى الأكثر، و اختاره جماعه من متأخري المتأخرين استصحابا للحدث و للشغل مع توقيفيه العباده، و لأنه لو تأخر عن تمام الطهاره لأبطل إباحتها الصلاه، فللبعض بطريق أولى، و لضعف القول بالإتمام مع الاجتراء لما فيه من منافاه ما دل على إيجاب

الأصغر الطهاره، و القول بالإتمام ثم الوضوء لمنافاته لما دل على ان غسل الجنابه يجزى عن الوضوء، لظهور انه متى تحقق غسل الجنابه أجزأ عن الوضوء، فتعين الثالث، لعدم القول بالفصل، و لاستبعاد الاجتراء بالغسل مع وقوع الأحداث الكثيره في أثنائه و لو بقاء جزء يسير من البدن، و لما روى عن

الفقه الرضوى (١) «فإن أحدث حدثا من بول أو غائط أو ريح بعد ما غسلت رأسك من قبل ان تغسل جسدك فأعد الغسل من أوله»

و هو عين عباره الصدوق في الهدايه كما نقله في الفقيه عن رساله والده، فتكون هي مع ما نقل من فتوى الشيخ في النهايه مؤيده له لأنهما على ما قيل متون أخبار حتى كانوا إذا أعوزتهم النصوص رجعوا إليهما و أمثالهما، مضافا الى ما في الذكرى و المدارك، ففي الأول قيل انه مروى عن الصادق (عليه السلام) في كتاب عرض المجالس للصدوق، و في الثاني أنه

روى الصدوق في كتاب عرض المجالس (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بتبويض الغسل، تغسل يدك و فرجك و رأسك، و تأخر غسل جسدك الى وقت الصلاه،

١- ١ المستدرک- الباب- ٢٠- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب الجنابه- حديث ٤.

ثم تغسل جسدك إذا أردت ذلك، فإن أحدث حدثاً»

الى آخر ما تقدم عن الفقه الرضوي، و في الوسائل انه رواه الشهيدان و غيرهما من الأصحاب.

وقيل: يقتصر على إتمام الغسل كما هو خيره ابن إدريس، و وافقه المحقق الثاني و غيره من متأخري المتأخرين، و ربما مال إليه في الذخيره، و هو المنقول عن ابن البراج استصحاباً لصحة الغسل و عدم قابليه تأثير الحدث، و للإجماع على ان ناقض الصغرى لا يوجب الكبرى، و لقوله تعالى (١) (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا) الى آخره.

و لإطلاق ما دل على الغسل ك

قوله (عليه السلام) (٢): «كل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته»

و نحوه، بل كاد ما دل على جواز تفریق الغسل كخبر أم إسماعيل (٣) و الخبر الوارد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٤) في جواز التفریق و لو الى الظهر أو بعده يكون كالصريح في عدم البأس بالحدث، لاستبعاد عدم التخلل في مثل ذلك، فلاحظ.

و حيث ثبت ان مثل ذا داخل تحت مسمى الغسل لم يكن للوضوء عقبه وجه، لما علم من السنه و غيرها انه مجز عن ذلك (٥) و انه بنفسه طهاره، بل في بعضها (٦) ان الوضوء معه بدعه.

وقيل: يتمه و يتوضأ للصلاه و هو الأشبه كما هو خيرته في المعتبر و النافع، و وافقه عليه الشهيد الثاني في المسالك و الروضه، و سبطه في المدارك، و الفاضل الهندي و المقدس الأردبيلي و الكاشاني في مفاتيحه، و البهائي و والده على ما نقل هو عنه، و اختاره العلامة الطباطبائي في منظومته، و قواه في كشف الرموز، و هو المنقول

١- ١ سورة المائدة- الآيه ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب الجنابه- حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب الجنابه- حديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الجنابه.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الجنابه- حديث ٥.

عن علم الهدى، و لعله الأقوى جمعا بين ما دل على صحه مثل هذا الغسل من الاستصحاب و الإطلاقات و غيرها و بين ما دل على إيجاب الأصغر الوضوء، و لم يثبت أخذ الاجزاء فى طبيعه الصحيح منه، كما لم يثبت أجزاءه حتى عن المتخلل فى أثائه، و ملاحظه الأخبار لا

يستفاد منها ذلك، و لا هى مسافه فى بيان ما هنالك، على انه ليس من الأفراد المتعارفه حتى يكون مشمولا لإطلاقها، كما ان ما نقل من روايه المجالس - مع عدم ثبوتها كما نقل عن جماعه من المتأخرين عدم العثور عليها فى هذا الكتاب، و يشعر به نسبه الشهيد له الى القيل - فاقده لشرائط الحجيه، و لا شهره محققه حتى تجبرها، مع ظهور عدم كونها منشئا لفتوى كثير منهم، و لذا لم تقع الإشاره إليها قبل الشهيد، مع مخالفتها الاحتياط فى نفى الوضوء، فتكون كالقولين الأخيرين من نفى الإعاده، فلا يقين فراغ بواحد من الأقوال، و به يظهر فساد دعوى حصول الفراغ اليقيني بالأول، اللهم إلا ان يقال: انه بنيه الابطال للغسل يبطل، فيكون غسلا جديدا مستأنفا فيجزى و هو لا يخلو من إشكال و تأمل، لأن أقصى ما فى نيه القطع انما هو فوات الاستدامه و هى ليست شرطا فى صحه ما سبق فلا- يقدر، نعم هى شرط فى صحه اللا-حق خاصه، على ان الاستصحاب و حصول الامتثال للتكليف بغسل الجزء مثلا يقضى بذلك أيضا.

ثم انه بناء على عدم الإفساد فهل يصح له غسل إذا أعاد و لو بالتلفيق فى الأجزاء من الفعل الأول و الثانى، أو يلتزم بالإعاده على النيه الأولى حتى يصدق انه جاء بالعمل بنيه واحده؟ وجهان، أقواهما الاجتراء، إذ لا دليل على شرطيه ما زاد على تعقب غسل الأ-جزاء اللاحقه بنيه فى صحه السابقه، فتأمل جيدا فإنه دقيق، و لعلك فى التأمل فى جميع ما ذكرنا تستغنى عن التعرض لفساد جميع ما ذكرنا من المرجحات للقولين السابقين.

نعم بقى شىء لم نذكره سابقا و هو انه لا إشكال فى رافعيه غسل الجنابه لما تقدمه

من الأحداث الصغر و لما تضمنه حدث الجنابه من ذلك، فحينئذ يتوجه ان يقال:

انه حيث يتخلل فى أثناءه فهل يبقى على الحال الأول أو لا؟ فان كان الأول اتجه كلام ابن إدريس، إذ لا يتصور التبعض فى رفع الأصغر، و ان كان الثانى خالفت ما سلمته أولاً، و لعل التحقيق فى الجواب عنه اختيار الثانى و عدم تسليم ذلك على إطلاقه، لا يقال: انه بعد تسليم رافعيه الغسل للأصغر فتخلل الحدث فى أثناءه ينقضه لكونه من قبيل تخلل الحدث فى أثناء رافعه، لأننا نقول: أما أولاً- فبمنع الرافعيه، بل هو من باب الاسقاط، و أما ثانياً فبعد التسليم نخص البطلان فى رافعيه الأصغر، و دعوى تلازمهما ممنوعه، فتأمل جيداً.

بقى الكلام فى مقارنة الحدث لحصول الغسل تماماً كما يتصور فى الارتماس بالدفعة الحكميه، أو الجزء الأخير كما يتصور فى الترتيبى عند غسل آخر أجزاءه، و لعله لا إشكال فيه بناء على المختار من الصحه مع إيجاب الوضوء، نعم قد يكون فيه تأمل و نظر بالنسبه للقولين الأخيرين، و لعل الأحوط إعادة الغسل ثم الحدث بعده و الوضوء، و أحوط منه إيجاد مفسد قهرى لما تقدم من الغسل بجنابه جديده أو غيرها، و ذلك لما فى الاجتزاء بالإعاده من دون ما ذكرنا من الاشكال بعدم تأثير نيه القطع فى إفساد ما تقدم، مع عدم قابليه إتمامه بالمتجدد، لكون نيته غير النيه الأولى، لا يقال: انه يتم الاحتياط بإتمام الغسل الأول ثم استقباله من رأس ثم الوضوء، لأننا نقول: ان فيه احتمال عدم الاجتزاء من جهه عدم وجود الجزم بالنيه، كما تخيله بعض متأخرى المتأخرين و ان كان فى غايه الضعف، فتأمل جيداً.

[المسأله الثالثه لا يجوز ان يغسله غيره مع الإمكان]

الثالثه لا يجوز ان يغسله غيره مع الإمكان على ما قدمناه فى الوضوء، إذ لا فرق على الظاهر بينهما كما يستفاد مما تقدم، و نحوه انه يكره ان يستعين فيه فلاحظ و تأمل.

[الفصل الثاني فى الحيض]**إشاره**

الفصل الثانى من الفصول الخمس:

فى الحيض و هو يشتمل على بيانه و ما يتعلق به، أما الأول

[تعريف الحيض]

فالحيض لغه على ما صرح به كثير من الأصحاب هو السيل من قولهم حاض الوادى إذا سال، و ربما اعتبر فيه السيل بقوه، و فى القاموس حاضت المرأة تحيض حيضا و محيضا و محاضا سال دمها، كما هو الظاهر من الجوهري أيضا، و فى المغرب و مجمع البحرين إذا سال دمها فى أوقات معلومه، و إذا سال فى غير أيام معلومه من غير عرق المحيض، قلت: استحيضت فهى مستحاضه، و كيف كان فالذى يظهر بعد إمعان النظر و التأمل فى كلمات أهل اللغه و غيرها أن الحيض اسم لدم مخصوص مخلوق فى النساء لحكم أشارت إلى بعضها الأخبار(١) منها تغذيه الولد و غيره يعتاد النساء فى أوقات مخصوصه، فهو حينئذ كلفظ المنى و البول و الغائط من موضوعات الأحكام الشرعيه التى يرجع فيها الى غيره، و كان معروفا بهذا الاسم فى السابق قبل زمان الشرع على ما قيل، و يشير اليه قوله تعالى (٢) (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) و غيره كالطمث و القرء و غيرهما، و كان لخروجه أحكام أيضا مترتب عليه عند بعض الأمم السابقه حتى ان منهم من كان يهاجر الحائض مهاجره تامه، نعم قد يحصل الاشتباه فى بعض أفراده، فميزه الشارع بأشياء تعرفها ان شاء الله تعالى، و ليس له نقل شرعى إلى معنى جديد، و احتمال كاحتمال ان الحيض فى اللغه اسم من أسماء المعانى هو السيل، أو سيل دم مخصوص، و هو الذى رتب الشارع على خروجه الأحكام ضعيفان، و ان كان الثانى أقوى من الأول، و ما فى بعض العبارات مما

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الحيض - حديث ٣- و الباب ٣٠- حديث ١٣ و ١٤.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ٢٢٢.

يوهم الأول لا بد من تأويله كما يشهد به ملاحظه ما ذكره له من التعاريف، أو الاعراض عنه (منها) ما ذكره المصنف من انه هو الدم الذى له تعلق بانقضاء العده، و لقليله حد و ان كان ليس بجار على قياس التعاريف التى تذكر لكشف المعرف بقريته ذكر الأحكام الموقوفه على معرفه كونه حيضا فيه، و لكن لفظ الدم فيه بمنزله الجنس، لشموله لسائر الدماء الخارجه من الفرج، و ما بعده بمنزله الفصل، لخروج ما عدا النفاس به، فإنه لا تعلق لشيء منها لا لظهوره و لا

لانقطاعه بالعده، و بالأخير يخرج النفاس، فان له تعلقا بانقضاء العده فى الحامل من زنا لا احتسابه بحيضه إلا انه ليس لقليله حد، و منه يعرف ما فى تعريف التذكرة و أحد تعريفى المبسوط و المنتهى حيث اقتصر على ما عداه، و كان ما ترك أولى فى الاقتصار عليه لسلامته طردا و عكسا. و (منها) ما فى الوسيه من انه الدم الأسود الغليظ الخارج عن المرأه بحراره و حرقه على وجه له دفع، و فيه انه قد لا يكون كذلك، اللهم إلا ان يريد الغالب كما فى السرائر. و (منها) ما فى الكافى من انه الدم الحادث فى أزمان عاديه، أو الأحمر الغليظ فى زمان الالتباس، و ما فى المهذب من انه دم أسود حار يخرج من المرأه بحراره على وجه يتعلق بظهوره أو انقطاعه على الخلاف فى ذلك انقضاء عده المطلقات، و ما فى المراسم من انه دم غليظ يضرب الى السواد بحرقه و حراره، و ما فى التحرير من انه الدم الأسود الغليظ الذى يخرج بحرقه و حراره غالبا، و لقليله حد يقذفه الرحم مع بلوغ المرأه، ثم يصير لها عادته فى أوقات متداوله بحسب مزاجها لحكمه تربيته الولد، فإذا حملت صرفه الله تعالى إلى غذائه، فإذا وضعت أزال الله عنه صوره الدم، و كساه صوره اللبن ليغتنى به الطفل مده رضاعه، فإذا خلت من الحمل و الرضاع بقى الدم لا مصرف له فيستقر فى مكان، ثم يخرج غالبا فى كل شهر سته أيام أو سبعة أو أقل بحسب قرب مزاجها من الحراره و بعده، الى غير ذلك مما يظهر ان مرادهم به كشف المعنى بعبارة

أوضح، و الإشارة إلى الدم المخصوص المعروف عند سائر النساء، و ليس المقصود التعريف الحقيقي الكاشف عن الحقيقة، فلا حاجة إلى التطويل بالتعرض لانتقاضها طردا و عكسا و عدمه، فتأمل جيدا.

[صفات دم الحيض]

و إذ قد عرفت ان دم الحيض دم معروف فيما بين النساء إلا انه قد يقع الاشتباه في بعض أفراده فاحتج إلى التمييز ببعض صفاته الغالبة، لحصول المظنه به عندها، و اكتفى الشارع بها كما في غير ذلك من المقامات، و من هنا قال المصنف انه في الأغلب يكون أسودا غليظا حارا يخرج بحرقه كما صرح به جماعه، بل لا أجد فيه خلافا، بل قد عرفت ان منهم من أخذه في تعريف الحيض، و يدل عليه أيضا

الصحيح أو الحسن عن حفص البختری (١) قال: «دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) امرأه فسألته عن المرأه يستمر بها الدم، فلا تدري أحيض هو أو غيره؟ قال: فقال لها:

ان دم الحيض حار عييط أسود له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه، قال: فخرجت و هي تقول: و الله لو كان امرأه ما زاد على هذا»

و

صحيح معاويه (٢) عن الصادق (عليه السلام) «ان دم الاستحاضه و الحيض ليس يخرجان من مكان واحد، ان دم الاستحاضه بارد، و ان دم الحيض حار»

و

موثق إسحاق بن جرير (٣) قال: «سألني امرأه منا ان أدخلها على أبي عبد الله (عليه السلام)، فاستأذنت لها فأذن لها، فدخلت - إلى أن قال -:

فقلت له: ما تقول في المرأه تحيض فتجوز أيام حيضها؟ فقال: ان كان أيام حيضها

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض - حديث ٢ لكن رواه عن حفص ابن البختری كما هو الصحيح و لعل عدم ذكر لفظ ابن من سهو النساخ إذ هو قدس سره نقل روايه في التعليقه ١ من الصحيفة ١١٣ عن حفص بن البختری.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض - حديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض - حديث ٣.

دون عشره أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضه، قالت: فان الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثه كيف تصنع بالصلاه؟ قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين، قالت له: ان أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثه و يتأخر مثل ذلك، فما علمها به، قال: دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار له حرقة، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد، قال: فالتفتت الى مولاتها فقالت:

أ تراه كان امرأه» و فى الوسائل «و رواه فى السرائر من كتاب محمد بن على بن محبوب إلا انه قال أ ترينه كان امرأه»

انتهى. و

خبر يونس بن عبد الرحمن (١) عن غير واحد سألوا أبا عبد الله (عليه السلام)، و الحديث طويل، و فيه «ان الحيض أسود يعرف»

و

فى آخر (٢) «إذا رأيت الدم البحرانى فدعى الصلاه، ثم قال: و انما سماه أبى بحرانيا لكثرتة و لونه»

و فى السرائر كما عن المعتمر و التذكرة انه الشديد الحمره و السواد، و فى كشف اللثام «ان البحرانى كما فى كتب اللغه الخالص الحمره شديدها منسوب الى بحر الرحم أى قعره» انتهى. و منه - مع ما فى بعض الأخبار المرسله ك

قوله (عليه السلام) (٣) فى الحبلى: «ان كان دما أحمر كثيرا فلا تصل، و ان كان أصفر فليس عليها إلا الوضوء»

و

قوله (عليه السلام) فى آخر (٤): «إذا بلغت المرأة خمسين سنه لم تر حمره»

الخبر - يظهر أغلبه كونه أحمر أيضا، فكان على المصنف ان يقول: أسود أو أحمر كما فى النافع، و لعل مراد المصنف بالأسود ما يشمل الأحمر كما قد يدعى ظهور ذلك من الأخبار المتقدمه، و يشعر به مقابلته بالأصفر، لكنه بعيد، و لعل

١-١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض - حديث ١٦.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

الظاهر ان الغالب فيه ان يكون أحمر شديد الحمرة جدا بحيث يميل الى السواد، فصح وصفه بهما.

و كيف كان فقد قال فى المدارك تبعا لجده فى الروض: انه يستفاد من هذه الروايات ان هذه الأوصاف خاصة مركبه، فمتى وجدت حكم بكون الدم حيضا، و متى انتفت انتفى إلا بدليل من خارج، و إثبات هذا الأصل ينفع فى مسائل متعدده من هذا الباب، و تبعهما على ذلك بعض من تأخر عنهما كصاحبى الذخير و الحدائق، و اعترضه فى الرياض تبعا لشرح المفاتيح بما حاصله انه لا دلالة فى هذه الأخبار على ذلك، بل المستفاد الرجوع إليها عند الاشتباه بينه و بين الاستحاضه خاصه، و من هنا تراهم عند الاشتباه بينه و بين العذره أو القرحة مثلا لم يذكروا شيئا من ذلك، على انك قد عرفت ان منشأ هذه الأوصاف انما هو مجرد الغلبه، و إلا- فقد تتخلف، فكيف تكون خاصه، و ستعرف ان الصفرة و الكدره فى أيام الحيض حيض، و من هنا قيد بالأغلب، كما انك قد عرفت ان دم الحيض من الموضوعات التى لا مدخلية للشرع فيها، و انه دم معروف كالمنى و البول و غيرهما، فلو قطع بكون مسلوب الصفات حيضا ما كان لئفيه معنى و الحكم له بغيره.

قلت: هو متجه، لكنه لا ريب فى كون المستفاد منها تمييزه عن الاستحاضه بذلك و ان كانت أغلبيه، و هو مناف لما ستعرفه من الأصحاب من ان كل ما أمكن كونه حيضا فهو حيض، و تظهر الثمره بينهما فى عده مقامات، منها ما لو رأت المبتدأه دما ليس فى صفات الحيض، فإنه بناء على الاعتداد بها لا يحكم بحيضيته ابتداء بخلافه على الثانيه، و كذا لو رأت ذات العاده الوقتيه دما كذلك قبل العاده، و لعل الأقوى فى النظر البناء عليها بالنسبه الى هذه المقامات و ما أشبهها، و قد يكون ذلك مرادهم و ان قصرت عبارتهم عنه، و تعرف فيما يأتى إن شاء الله زياده تحقيق له، و أما دعوى اختصاص

التمييز بهذه الصفات في صورته استمرار الدم خاصة فهو في غايه البعد مناف للظاهر المتبادر منها، و ما في أسؤله بعضها لا يصلح للحكم على ما في أجوبتها كما هو مقرر في محله.

ثم انه حينئذ هل يشترط اجتماع ما سمعته من الصفات أو يكفي وجود الواحد منها ان قلنا بانفكاكها؟ لا يبعد اعتبار المظنه، فيدور الحكم مدارها وجودا و عدما، و هو مختلف بالنظر الى الصفات لا ضابطه له، فتأمل جيدا.

و على كل حال فالصفات المذكوره انما هي للتمييز بينه و بين الاستحاضه، أما غيرها فإنه قد يشبهه بدم العذره أى البكاره كما لو افتضت البكاره فسال الدم ثم طرأ الاشتباه إما لكثرتة أو استمراره أو نحوهما ان ذلك لحدوث دم الحيض و انقطاع دم العذره، أو انهما اختلطا، أو انه دم عذره فقط، و كذا فيما إذا وقع الشك ابتداء، و احتمال التمسك في الأول بالاستصحاب و سقوط وجوب الاختبار ضعيف بعد ظهور الروايه فيه، فيعتبر ب إدخال القطنه و نحوها فان خرجت مطوقه فهو العذره و ان خرجت منغمسه فهو الحيض كما في المبسوط و المهذب و الوسيله و السرائر و الجامع و المنتهى و الذكري و غيرها، بل لا أجد فيه خلافا في الأول، بل لعله متفق عليه كالثاني، سوى ما يظهر من المصنف هنا و النافع و المعبر كظاهر القواعد من عدم الحكم بالحيض إذا خرجت مستنقع لاحتقال غيره، و هو ضعيف جدا لما تسمعه من الأخبار (١)المعتبره المعمول بها بين الطائفه، على ان مفروض المسأله فيما كان الاشتباه في العذره خاصه، فحيث تنتفى، يتعين الثاني، و لو سلم فرض المسأله فيما هو أعم فلا يتجه بناء على ما عندهم من ان كل ما أمكن كونه حيضا فهو حيض، سيما و قد نقل عن المصنف دعوى الإجماع عليها، اللهم إلا ان يكون المراد من هذه القاعده غير ما هو المتبادر منها كما ستعرف إن شاء الله.

و كيف كان ففرض المسأله ان الاشتباه فى خصوص دم العذره، و هو مما لا ينبغى الإشكال فيه، ل

صحيح خلف بن حماد(١) عن أبى الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) فإنه بعد ان سأله عن ذلك و ذكر له اختلاف القوابل فيه قال: «فالتفت يمينا و شمالا فى الفسطاط مخافه ان يسمع كلامه أحد، ثم نهى إلى، فقال: يا خلف سر الله فلا تذيعوه، و لا تعلموا هذا الخلق أصول دين الله، بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال، قال: ثم عقد بيده اليسرى تسعين، ثم قال: تستدخل القطنه ثم تدعها مليا ثم تخرجها إخراجا رفيقا، فان كان الدم مطوقا فى القطنه فهو من العذره، و ان كان مستنقعا فى القطنه فهو من الحيض»

الحديث. و مثله فى ذلك صحيح زياد بن سوجه(٢) و ما نقل عن الفقه الرضوى (٣) و قضيه الحكم بكونه دم العذره مع التطويق و ان كان بصفات الحيض كالعكس مع الانغماس و ان لم يكن بالصفات بعد فرض انحصار الاشتباه، فما عساه يظهر من الأردبيلي من الخلاف فى ذلك و ان العمده الصفات لا ينبغى ان يصغى اليه.

هذا كله فيما افتضت البكاره ثم بقى الدم سائلا- فلم يعلم على حسب ما ذكرنا، أما لو كانت حائضا سابقا ثم افتضت البكاره و بقى الدم سائلا ثم شك فقد يظهر من بعض مشايخنا الحكم بأصالة الحيض و استصحابه و لا يرجع للاختبار المذكور، و فيه منع ظاهر، لظهور الأدله فى اعتبار هذا الوصف فى نفسه بامتياز الحيض عن العذره، و منه يظهر قوه اعتباره أيضا حتى فيما لو شككت فى أصل افتضاض البكاره، و ان كان الأقوى عدم الوجوب لكون المعلوم من النص و الفتوى و جوب ذلك فى صورته العلم بالافتضاض.

ثم اعلم انه قد ذكر الشهيد الثانى فى كيفية إدخال القطنه انها تستلقى على ظهرها و ترفع رجليها ثم تستدخل القطنه و تصبر هنيهة، و ليس فيما عثرنا عليه من الروايات

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٢ - من أبواب الحيض.

التعرض لغير الاستدخال و الصبر كما اعترف بذلك جماعه أيضا، و لعله (رحمه الله) لم يرد بذلك على سبيل الوجوب، أو ان منشأه ما تسمعه من الأخبار فى المسأله الثانيه فتأمل جيدا، و ليعلم ان ظاهر الأصحاب و الأخبار وجوب الاختبار المذكور، فلو فعلت بدوننه لم يكن عملها صحيحا إلا ان يقع على وجه معذوره فيه، أما إذا لم تتمكن من الاختبار المذكور لكثرة الدم أو غيره فيحتمل البناء على الحيضيه لأصالتها عندهم و عدمها، و الأقوى الفرق بين الصور بسبق الحيض أو العذره، و حيث لا سبق فالظاهر وجوب العمل عليها ثم الاختبار بعد ذلك، فتأمل جيدا.

[فى اشتراط أن يكون الحيض بعد البلوغ]

و كل ما تراه الصبيه من الدم و ان كان فى صفات الحيض قبل بلوغها تسعا من حين الولاده فليس بحيض للأصل و الإجماع بقسميه و الأخبار، منها

موثقه عبد الرحمن بن الحجاج (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «ثلاث يتزوجن على كل حال- الى ان قال:- و التى لم تحض و مثلها لا تحيض، قلت: و متى يكون كذلك؟ قال: ما لم تبلغ تسع سنين، فإنها لا تحيض و مثلها لا تحيض»

و نحوها صحيحه عبد الرحمن (٢) و غيرها (٣) و

فى بعضها (٤) «إذا كمل لها تسع سنين أمكن حيضها»

و الظاهر ان المراد بما قبل التسع تحقيقا لا تقريبا كما صرح به بعضهم لأصالة الحقيقه، كما ان الظاهر ان المراد بالسنة حصول الدور الى ذلك الوقت من اليوم التى ولدت فيه من الشهر المعين، كأن ولدت مثلا عند الظهر من اليوم الخامس من رجب، فإذا دار الدور الى خصوص ذلك الوقت من ذلك اليوم فتلك سنة، و هكذا، و لا يقدر فى ذلك التلقيق كما لا يقدر نقيصه الأشهر و زيادتها، و المحكم فى ذلك العرف، فتكون

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب العدد- حديث ٥ من كتاب الطلاق.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب العدد- حديث ٤ من كتاب الطلاق.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب العدد من كتاب الطلاق.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٤- من كتاب الوصايا- حديث ١٣ مع الاختلاف، و لم نعر على هذا النص بعد التتبع فى كتب الأخبار.

حينئذ كلها هلاليه، لأن ذلك هو الأصل في الشهر و السنه، لقوله تعالى (١) (يَسْتَلُوْنَكَ عَنِ الْاَهْلِ) و غيره، و أما احتمال جعل هذا المنكسر شهرا عدديا دون باقى الأشهر كاحتمال جعل السنه كلها عدديه بسبب ذلك فضعيفان، و مثله فى ذلك احتمال عدم جريان التليفق فى اليوم، فلا- يحتسب أو يحتسب أو يفرق بين القليل و الكثير فى الاحتماب أو التليفق، و التحقيق ما ذكرناه، نعم قد يقال فى المقام و نحوه ان المراد الحكم بعدم بلوغها حتى تتحقق صدق تسع سنين حقيقه، و حينئذ يكون المنكسر كله خارجا عن التسع، فلا يحكم بالبلوغ إلا بالتسع بعد المنكسر، نحو ما يقال فى ثلاثه الخيار و عشره الإقامه بل و ثلاثه الحيض و عشرته و عشره الطهر و أجل المتوفى عنها زوجها، بل يكون ذلك ضابطا فى نحو ذلك فى الخطابات الشرعيه، إلا انى لم أجده لأحد من الأصحاب، فتأمل. هذا كله فى مطبوطه تاريخ الولاده، أما مجهوله ذلك فلعل الظاهر كما عن جماعه من الأصحاب الحكم بحيضتها مع خروج الدم فى الصفات، أو مطلقا بناء على قاعده الإمكان، و به يظهر ثمره جعلهم الحيض من علامات البلوغ، و ينقطع أصله عدم البلوغ تسعا، فلا منافاه حينئذ و لا دور، و بشهاده أغلب النساء، فإنه يعرفنه كما يعرفن البول و الغائط و ان لم يعرفن مبدأ الولاده، و إلا لو اشترط فى الحكم بالحيضيه العلم بإكمال التسع لم يكن لذلك وجه و ثمره للاكتفاء بالتسع حينئذ، و ما يقال: انه يحكم بالحيضيه بالخروج بعد التسع و ان قلنا ان البلوغ العددي عشر سنين فيه انه لا- يلتئم على ما هو المعروف من انه بلوغ تسع، مع ما فيه من الاشكال من الحكم بالحيضيه قبل البلوغ مع التصريح من بعضهم انه شرط فى الحيض، هذا. و ربما ظهر من بعضهم ان حاصل البحث ان الأدله دلت على ان الخارج قبل التسع ليس بحيض، فيكفى فى إثبات ذلك قاعده الإمكان أو جامعيه صفات الحيض، و فيه

ما لا- يخفى، بل التحقيق انه لا- يحكم بالحيضيه مع الجهل لقاعده الإمكان و نحوها، لعدم ظهور ما تسمعه من أدلتها فى نحو ذلك، و كيف لا مع جعل بعض الأصحاب البلوغ أحد شرائط التمسك بها مضافا الى ما سمعته من الخبر فى اشتراط الإمكان بالإكمال، فالأولى حينئذ ان يقال: ان جعلهم الحيض من علامات البلوغ لا ينافى ما ذكره هنا من عدمه فيما تراه الصبيه، إذ هو مبنى على العلم بالحيضيه، و دعوى توقفه على العلم بإحراز التسع ممنوعه و ان كانت هى لازمه لتحقيقه لا العلم به، فيتوقف على العلم بحصولها كما هو واضح.

[فى أن خروج الدم من الأيسر كاشف عن الحيض]

و كذا أى و كالدّم الخارج قبل التسع فى عدم الحيضيه قيل و هو المشهور نقلا و تحصيلا فيما يخرج من الجانب الأيمن عند اشتباهه بدم القرحة بعد العلم بأصل وجودها و الجهل بمكانها، كما هو الظاهر لما تسمعه من الخبر فإنه يختبر بأن تستلقى على قفاها، ثم تستدخل إصبعها فإن كان من الأيمن فهو ليس بحيض، و ان كان من الأيسر فهو حيض، كما هو خيره الفقيه و المقنع و المبسوط و النهايه و المهذب و السرائر و الوسيله و الجامع و القواعد و الإرشاد و جامع المقاصد و غيرها، عملا بما رواه

الشيخ فى التهذيب عن محمد بن يحيى رفعه عن أبان (١) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام):

فتاه منا بها قرحة فى جوفها و الدم سائل لا تدرى من دم الحيض أم من دم القرحة، فقال: مرها تستلق على ظهرها و تستدخل إصبعها الوسطى، فان خرج الدم من الجانب الأيمن فهو ليس من الحيض، و ان خرج من الأيسر فهو من الحيض»

و يؤيده بعد انجبار سنده و غيرها بالشهره المحصله و المنقوله، بل نسبه فى جامع المقاصد إلى الأصحاب، و بفتوى مثل الصدوق ناقلا- له عن رساله والده اليه، و فتوى الشيخ فى النهايه التى قيل انها متون أخبار كرساله على بن بابويه، فإنه على ما قيل انهم كانوا إذا أعوزتهم

النصوص رجعوا إليها و أمثالها، و المنقول عن الفقه الرضوى (١) فإنه كالخبر المتقدم فى ذلك، قيل و بما

روى (٢) «ان الحائض إذا أرادت أن تستبرئ ألصقت بطنها الى جدار و رفعت رجلها اليسرى»

فإنه يشعر بان الحيض فى الأيسر، و فيه ان الموجود فى مرسله يونس (٣) فى كفيته انها ترفع رجلها اليمنى، و من هنا كان المتجه تخيرها فى ذلك كما يأتى فى محله، و بما ينقل من شهاده النسوه بذلك، و بذلك كله يظهر ان الروايه المتقدمه أضبط مما

فى الكافى (٤) «ان كان من الأيمن فهو من الحيض، و ان كان من الأيسر فليس بحيض»

كما عن ابن الجنيد الفتوى به.

و ربما توقف بذلك جماعه كظاهر المصنف، بل قد يظهر من بعضهم الميل اليه مرجحا له بقدم الكلينى و حسن ضبطه على ما يشاهد من كتابه الذى لم يوجد مثله، عكس الشيخ فإنه قد عثر له على كثير من الخلل، كل ذا مع نقل الشهيد فى الذكرى ان كثيرا من نسخ التهذيب موافقه لروايه الكلينى، بل فيها ان ابن طاوس نسب كون الحيض من الأيسر الى بعض نسخ التهذيب الجديده، و قطع بأنه تدليس، و من هنا قال المصنف فى المعتبر: ان الروايه مقطوعه مضطربه لا أعمل بها، و يؤيده الاعتبار فإن القرحة تكون فى كل من الجانبين، و يدفع ذلك كله انه لو سلم أضبطه الكلينى إلا ان الظاهر ان الشيخ فى خصوص المقام أضبط لما عرفت، و به يندفع الاضطراب، إذ لا وجه له مع وجود المرجح بل المرجحات، و ما نقله الشهيد عن كثير من نسخ التهذيب

كالظاهر من ابن طاوس من نسبه إلى القديمه لم نتحققه، و ينافيه فتوى الشيخ فى المبسوط و النهايه بما سمعت، و عدم ذكر أحد من المحشين على التهذيب لها على ما نقل،

١- ١ المستدرک- الباب- ١٤- من أبواب الحيض- حديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الحيض- حديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الحيض- حديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب الحيض- حديث ١.

مع ان ديدنهم التعرض لمثل ذلك و ان كانت نادره، و من هنا نقل عن بعض المحققين انه قال: اتفقت نسخ التهذيب على المشهور، و لعل خلقه النساء إذا استلقين على القفا يميل الرحم على وجه لا- يخرج دم القرحة إلا- من الأيمن، كما لا يخرج الحيض إلا من الأيسر، و الله هو العالم بذلك، بل المحكى عن كثير من النساء العارفات ان الحيض مخرجه من ذلك، و بذلك كله يندفع ما سمعت من الاعتبار، و ما عساه يحتمل من الرجوع الى الصفات أو قاعده الإمكان ضروره كون الخارج من الأيمن حينئذ كالدّم قبل التسع لا يمكن ان يكون حيضا و ان جمع الصفات، و لكن مع ذلك طريق الاحتياط غير خفى.

ثم انه بناء على اعتبار الجانب فهل يعتبر ذلك فى الحيض مطلقا أو فى خصوص الاشتباه بالقرحة؟ و تظهر الثمره على المختار فى الخارج من الأيمن حال عدم وجودها، فإنه لا- يحكم بالحيضيه على الأول بخلاف الثانى، و لعل الأولى كما هو الظاهر من المصنف و صريح غيره الأول أخذا بظاهر الروايه المتقدمه، و احتمال اختصاصها بذات القرحة بعيد، و كون السؤال فيها عن ذلك لا- يقضى بالاختصاص، لمكان ظهورها فى كون ذلك من لوازم الحيض فى نفسه، و بما سمعت ينقطع الرجوع الى الصفات أو قاعده الإمكان كما عرفت، و ما يقال:- لعل هذه الصفه كغيرها من الصفات منشأها الغلبه بل هى أولى منها، لوضوح ما تقدم سابقا من أدلتها دونها، و مع ذلك لا يقدح تخلفها فى الحكم بالحيضيه لقاعده الإمكان- يدفعه- بعد تسليم تحكيم قاعده الإمكان فى مسلوب الصفات فى غير ما دل الدليل عليه- انه ثبت تخلفها لما ورد من الحكم بكون الصفه و الكدره حيضا فى أيام الحيض، بخلاف ما نحن فيه، نعم الظاهر انه لا يجعل ذلك مميزا لغير دم القرحة، فإنه ليس فى الأدله ما يدل على عدم خروج غير الحيض من الجانب الأيسر، فيكون الحاصل انه لا يقطع على الخارج من الأيسر من حيث كونه

كذلك بحيضيته، نعم لو كان الاشتباه منحصرا في القرحة خاصة كان التمييز بذلك متجها، و بالتأمل فيما ذكرناه في المسألة المتقدمه يظهر لك جريان جمله مما ذكرناه هناك في المقام، منها إمكان جريان اعتبار هذا التمييز مع الشك في أصل وجود القرحة كما ذكرناه في العذره، خلافا لما يظهر من بعض مشايخنا فتأمل، و الظاهر ان المدار في مخرج الحيض هو ما تقدم في مخرج سائر الأحداث، و يجرى فيه الكلام من التفصيل بالاعتیاد و عدمه، و يشهد له في جمله أخبار السلفيه (١) و هي التي تحيض من دبرها.

[في أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشره]

و أقل الحيض ثلاثة أيام فلا يحكم بحيضيه الناقص عنها و أكثره عشره فلا عبره بالزائد إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا كاد يكون متواترا كالسنه (٢) و ما في بعض الأخبار (٣) ان أكثر ما يكون الحيض ثمان لا يلتفت اليه، سيما مع نقل الشيخ في التهذيب و الاستبصار إجماع الطائفة على خلافه معتصدا بنقل غيره أيضا ذلك ممن تقدمه و تأخر عنه، و بالأخبار الكثيره المعتبره التي فيها الصحيح و غيره، (منها)

صحيح يعقوب بن يقطين (٤) عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «أدنى الحيض ثلاثة، و أقصاه عشره»

و نحوه غيره، فوجب حمل الأ-كثريه فيه حينئذ على العاده و الغالب لا- في الشرع، أو على من استمر بها الدم و كانت عاداتها الثمان، أو يطرح. و كذا أقل الطهر إجماعا كما في الانتصار و الخلاف و المنتهى و التذكرة و الذكري و الروض و غيرها، و يدل عليه مضافا الى ذلك الأخبار المعتبره، (منها)

صحيح محمد بن مسلم (٥) عن الباقر (عليه السلام) قال: «لا يكون القراء في أقل من العشر فما زاد، و أقل

١- ١ المستدرک- الباب- ٣٧- من أبواب الحيض- حديث ١٠ و ١١ و ١٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الحيض- حديث ١٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الحيض- حديث ١٠.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الحيض- حديث ١.

ما يكون عشره من حين تطهر»

و نحوه غيره فى إفاده ذلك.

فما فى

صحيح يونس بن يعقوب (١) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام):

المرأه ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه أيام، قال: تدع الصلاه، قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعه أيام، قال: تصلى، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أو أربعه، قال:

تدع الصلاه، قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعه، قال: تصلى، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه، قال: تدع الصلاه، تصنع ما بينها وبين شهر، فان انقطع عنها، وإلا فهى بمنزله المستحاضه»

و

خبر أبى بصير (٢) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأه ترى الدم خمسہ أيام، و الطهر خمسہ أيام، و ترى الدم أربعه أيام و الطهر ستہ أيام، فقال: ان رأته الدم لم تصل، و ان رأته الطهر صلت ما بينها و بين ثلاثين يوما، و إذا تمت ثلاثون يوما فرأته دما صبيا اغتسلت و استغفرت و احتشت بالكرسف فى وقت كل صلاه، فإذا رأته صفره توضأت»

فهما- مع قصورهما عن مقاومه ما ذكرنا لوجوه غير خفيه- قد حملها الشيخ فى الاستبصار على امرأه اختلطت عادتها فى الحيض، و تغيرت عن أوقاتهما، و كذلك أيام أفرائها، و اشتبهت عليها صفه الدم و لا يتميز لها دم الحيض عن غيره، فإنه إذا كان كذلك ففرضها ان تترك الصلاه عند رؤيه الدم، و تصلى عند النقاء الى ان تعرف عادتها، و كأن مراده ان مثل هذه المرأه المتحيره التى لا- طريق لها إلى معرفه دم الحيض من غيره، فتحتمل فى كل دم تراه ان يكون حيضا فرضها ذلك، فليس ذا طهر يقينا، و لذا استجوده المصنف فى المعتبر، و عليه يحمل ما فى الفقيه و المبسوط و عن المقنع و النهايه من الفتوى بذلك، و لعله لم يفهم العلامه من الاستبصار ما ذكرنا، بل تخيل انه استثناء من الحكم بأن أقل الطهر عشره، و لذا توقف فيه فى المنتهى، أو لأن القاعده تقتضى فى مثل

١- ١ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب الحيض- حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب الحيض- حديث ٣.

ذلك التحيض بالدم الأول و كل ما أمكن من غيره إلى العشرة، و ما عداه استحاضه.

لكن لا يخفى عليك انه لا وجه للاعتماد عليها بعد معارضتها لما سمعته من صريح الصحيح المعمول به عندهم، فتأمل جيدا. و بذلك كله يظهر لك ما فى الحدائق من اختيار جواز أقل الطهر أقل من عشره فى مثل مفروض سؤال الخبرين و نحوه، نعم هو لا يجوز أن يكون أقل فى نحو الحيضتين المستقلتين إلا بعد إكمال العدد، و كأن الذى دعاه الى ذلك ما تسمعه ان شاء الله فى المسأله الآتية من اشتراط التوالى فى الأيام التى هى أقل الحيض، فإنه اختار عدم الاشتراط و اكتفى بكونها فى جملة العشره، وفاقا للشيخ فى النهايه، و ظن ان القائل بذلك يلتزم بكون أيام النقاء المتخلله فيما بينها أيام الدم طهر، و هو أقل من عشره، و هو اشتباه فى اشتباه تبع به غيره كما ستعرفه ان شاء الله، على انه لا- يخفى عليك ما فى قوله: انه يشترط ذلك فى الحيضيتين المستقلتين دون الواحده، و عليه نزل الروايات، لأن صحيح يونس مما لا يمكن فيه جعل سائر الدم حيضه واحده، لزيادته على أكثر الحيض، و كذلك قضيه الجواب فى خبر أبى بصير، فتأمل.

و كيف كان فلا ينبغى الالتفات اليه بعد ما سمعت من الإجماعات و غيرها. ثم انه مما تقدم فى صحيح ابن مسلم المتقدم من قوله (عليه السلام): (فما زاد) يظهر لك انه لا حد لأكثر الطهر كما هو المشهور بين الأصحاب، بل حكم العلامه عليه الإجماع، كما نفى عنه الخلاف ابن زهره، و لعل الأمر فيه كما ذكر، و ما ينقل عن أبى الصلاح من تحديده بثلاثه أشهر فلعل ذلك بناء منه على غالب العاده كما استظهره منه فى المختلف و جزم به فى التذكرة، و الأمر سهل و ان كان فيه ما فيه.

و حيث عرفت ان أقل الحيض ثلاثه فلا- يحكم بحيضيه الناقص عنها، لكن هل يشترط التوالى لرؤيه الدم فى الثلاثه فلا يحكم بحيضيه ما تراه من اليوم الأول ثم الرابع و السابع مثلا، فضلا عن قدر الثلاثه فى الساعات مثلا كما هو المشهور

نقلا- و تحصيلا، بل قد يظهر من إطلاق الجامع نفى الخلاف عنه، قال فيه: «و لو رأيت يومين و نصفا و انقطع لم يكن حيضا بلا خلاف بين أصحابنا، و خيره الهدايه و الفقيه ناقلا له عن رساله والده، و المبسوط و الجمل و العقود و إشاره السبق و السرائر و الجامع و المعبر و النافع و المنتهى و القواعد و المختلف و التحرير و الإرشاد و الذكرى و الدروس و اللمعه و البيان و جامع المقاصد، بل عن سائر تعليقاته، و الروضه و المدارك و الذخيره و شرح المفاتيح و الرياض و غيرها، بل عساه يظهر من الوسيله كالغنيه و كافي أبي الصلاح، و هو المنقول عن علم الهدى و ابن الجنيد، لأصالة عدم الحدث، و قاعده اليقين، و عموم ما دل على التكليف بالصلاه و الصوم و نحوهما من الكتاب و السنه، و استصحاب أحكام الطاهره من المكث فى المساجد و جواز المس و قراءه العزائم و نحوها، و استصحاب بقاء قابليتها للتكليف بالصلاه مثلا، و ربما استدل أيضا بما فى

الفقه الرضوى (١) «فإن رأيت الدم يوما أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر الدم ثلاثه أيام متواليات»

الى آخره بعد انجباره بالشهره العظيمه، بل فى الرياض انه لا دليل سواه، قال: و ما زعم- من ثبوت الصلاه فى الذمه بيقين فلا يسقط التكليف إلا- مع تيقن السبب، و لا يقين مع عدم التوالى، و أصالة عدم تعلق أحكام الحائض- ضعيفان، أما الأول فبمنع ثبوتها فى الذمه فى المقام، كيف لا و هو أول الكلام، مع ان مقتضى الأصل عدمه، و التمسك بدليل الاستصحاب- فى صورته رؤيتها الدم المزبور بعد دخول الوقت و مضى مقدار الطهاره و الصلاه و إلحاق ما قبله به لعدم القائل بالفرق- معارض بالتمسك به فى صورته رؤيتها إياه قبل الدخول، و يلحق به ما بعده بالإجماع المزبور، هذا. مع ضعف هذا الأصل من وجوه آخر لا تخفى على من تدبر. و أما الثانى فبمعارضته بأصالة عدم التكليف بالعبادات المشروطه بالطهاره» انتهى.

و لا- يخفى عليك انه لا يرد شىء مما ذكره على ما ذكرناه من الأصول و القواعد و العمومات، مضافا الى ما فى منعه الأول و دعوى ان الأصل عدم الشغل، و معارضه ما ذكره من الاستصحاب أولا بالاستصحاب فى صورته رؤيتها الدم قبل الوقت، و ثانيا بأصله عدم التكليف بالعبادة المشروطة بالطهارة، و ذلك لأن المراد من ثبوتها فى الذمه انما هو بالخطاب التعليقى المتحقق التكليف به قبل دخول الوقت، إذ ليس قوله: (صل ان دخل الوقت) مجرد إخبار كما عساه يتخيل، بل هو خطاب و تكليف بالفعل عند دخول الوقت، و من هنا يصدق على العبد الذى أمره سيده بفعل معلق انه مكلف و مخاطب، و لذا يجب على المكلف فى بعض الصور حفظ ما يتوقف عليه الفعل قبل دخول الوقت إذا علم عدم وجوده بعده، على ان التمسك باستصحاب البراءة قبل دخول الوقت فى نفي الشغل بعده لا- يخلو من تأمل و نظر، كيف لا مع اننا نعلم ان براءتها قبل الوقت انما هو لعدم دخول الوقت الذى ينقطع بمجرد دخول الوقت، نعم لو كان الشك

فى كون الآن الثانى من الوقت مشغلا لها بنفسه و كانت بريئه قبله أمكن جريان هذا الاستصحاب، و منه يعلم فساد ما ذكره أخيرا من التمسك بأصله العدم، على انه كيف يتصور جريانه مع استصحاب الطهارة، فتأمل جيدا.

فان قلت: كيف لا- يتجه الاستدلال بما ذكرت أولا مع دوران الأمر بين الحيض و الاستحاضه، إذ كما ان الأصل عدم الحيض فالأصل عدم الاستحاضه أيضا.

قلت: أما أولا نمنع الحكم بالاستحاضه بمجرد انتفاء الحيض، بل نقول: ان الأصل عدمهما كما يشعر به

مرسل يونس الآتى (١) حيث قال (عليه السلام) فيه: «انما كان من عله إما قرحة فى جوفها و إما من الجوف»

و أما ثانيا فدعوى ان الاستحاضه من الأمور المرتبه على عدم الحيض، فيكون حينئذ شرطها عدميا، فلا مانع حينئذ من

التمسك بأصالة عدم الحيض مع الحكم بالاستحاضه، ولعله الظاهر من تصفح كلماتهم و أخبار الباب للحكم بالاستحاضه بمجرد انتفاء الحيض، و لم نعهد أحدا منهم عارض أصالة عدم الحيض بأصالة عدم الاستحاضه لا فى المقام و لا فى غيره، و من هنا تعرف ان الاستحاضه أصل بعد انتفاء الحيض حتى يعلم انه من قرحه أو نحوها، و أما ثالثا فبعد التسليم فلا ينقطع جملة مما ذكرنا كاستصحاب بقاء قابليتها للتكليف و العمومات و نحوها، إذ الاستحاضه لا ترفع ذلك بخلاف الحيض، على انه يمكن التمسك بأصالة البراءة من الزائد عند اختبار الدم و رؤيته قليلا بحيث لو كان استحاضه لكان صغرى، لكون الغسل تكليفا زائدا، و أما رابعا فالمتعين عليها حينئذ الاحتياط بترك المكث فى المساجد و نحو ذلك من أفعال الطاهره، بل الظاهر انه حينئذ يجب عليها الاغتسال و الصلاه و الصوم ثم الصوم بدله.

لا يقال: ان الاحتياط غير ممكن بالنسبه للصلاه و الصوم لكون تركها عزيمة على الحائض، لأننا نقول: أولا نمنع الحرمة الذاتيه. و انما هى تشريعيه ترتفع بالاحتياط، و ثانيا ان الظاهر من الأصحاب ترجيح الفعل هنا على الترك كما فى نظائر المقام، و لعله لأن مراعاة الوجوب فى نحو الصلاه أهم من مراعاة الحرمة أو لغير ذلك، و مع التنزل عن ذلك كله فالقاعده تقتضى التخيير، مع انه لا يلتزم أحد من الأصحاب بشىء من ذلك لا القائلين بالتوالى و لا بعدمه، و كيف كان فلا ريب فى صحه ما ذكرنا من الأصول و القواعد، نعم لا يتجه الاستدلال على ما نحن فيه بتبادر التوالى من

قوله (عليه السلام) (١): (أدنى الحيض ثلاثه أيام)

كما وقع من صاحب المدارك و غيره، أما أولا فلمنع ذلك كما يوضحه تعلق النذر و اليمين. و أما ثانيا فلأنه إنما يتجه ان لو قلنا بكون المتخلل من النقاء بناء على عدم اشتراط التوالى طهرا، و هو غير معلوم بل المعلوم

عدمه كما سيجيء، لما عرفت من الإجماعات على أن أقل الطهر عشر، فتعين أن الجميع حيض، فليس الاستدلال في محله، إذ الكلام حينئذ يرجع إلى اشتراط التوالى في الثلاثة الأول من أكثر الحيض مثلا أم لا، وإلا فالأقل لا بد فيه منه إجماعا، لا يقال:

أن

قوله (عليه السلام): (أدنى الحيض ثلاثة أيام)

ظاهر في إرادته وجود الدم، فلا عبره بالمحكوم بكونه حيضا كالبياض المتخلل، لأننا نقول: بعد التسليم أنه مخصوص بالأقل ولا كلام لنا فيه، إذ نحن نشترط في الأقل ذلك، فتأمل. على أن قوله بعده:

(و أكثره عشره) يشعر بخلافه، لعدم اشتراط توالى الدم فيها قطعا.

و كيف كان فهل يشترط في الحيض ذلك لما ذكرنا أم يكفي كونها في جملة العشره كما في النهايه والاستبصار والمهذب و ظاهر مجمع البرهان و صريح كشف اللثام و الحدائق ناقلا له عن بعض علماء البحرين و الحر في رسالته، لأصالة عدم الاشتراط، و إطلاق النصوص، و أصل البراءة من العبادات، و قاعده الإمكان سيما مع جمعه الصفات، و الاحتياط، و

قول الصادق (عليه السلام) في مرسل يونس بن يعقوب (١):

«و إذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلاة، فإذا استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض، و ان انقطع الدم بعد ما رآته يوما أو يومين اغتسلت وصلت و انتظرت من يوم رأت الدم إلى عشره أيام، فإن رأت في تلك العشره من يوم رأت الدم يوما أو يومين حتى يتم له ثلاثه أيام فذلك الذى رآته مع هذا الذى رآته بعد ذلك فى العشره فهو من الحيض، و ان مر بها من يوم رأت عشره أيام و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذى رآته لم يكن من الحيض، انما كان من عله إما قرحه فى جوفها و إما من الجوف فعليها ان تعيد الصلاة تلك اليومين التى تركتها، لأنها لم تكن حائضا، فيجب ان تقضى ما تركت من الصلاة فى اليوم و اليومين، و ان تم لها ثلاثه أيام فهو من الحيض،

و هو أدنى الحيض، و لم يجب عليها القضاء، و لا يكون الطهر أقل من عشره أيام، و إذا حاضت المرأة و كان حيضها خمسه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و صلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام فذلك من الحيض تدع الصلاة، و ان رأت الدم من أول ما رأت الثانى الذى رأتة تمام العشره أيام و دام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثانى عشره أيام، ثم هى مستحاضه تعمل ما عمله المستحاضه، و قال: كل ما رأت المرأة فى أيام حيضها من صفره أو حمره فهو من الحيض، و كل ما رأتة بعد أيام حيضها فليس من الحيض»

و إطلاق

الصحيح أو الحسن (١) عن الباقر (عليه السلام) «إذا رأت المرأة الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و ان كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبله»

و نحوه غيره.

و فى الكل نظر، لرجوع الأول الى الثانى، و الثانى قد عرفت ما فيه ان أريد بها نصوص الثلاثه، و ان أريد بها إطلاق أخبار الحيض و الصفات فقد عرفت سابقا ان المراد بالحيض انما هو دم معروف لا- كل دم سائل، فمع الشك فيه فالأصل عدمه، و أخبار الصفات- مع معارضتها بفاقدتها و بناء الاحتجاج بها على الرجوع إليها مطلقا لا فى خصوص الاستمرار- قد عرفت ان منشأ الاستناد إليها انما هو حصول الظن لمكان الغلبه، و هو مفقود فى المقام سيما بعد كون الشهره العظيمه المنجبره بما سمعت على ان التوالى من جمله الأوصاف اللازمه له التى لا تفارقه، فكان الظن بالعكس، و عرفت أيضا ما فى التمسك بأصل البراءه و كذا قاعده الإمكان، مع ان الظاهر عدم جريانها فى نحو المقام مما شك فى أصل إمكان حيضيته، لعدم الدليل عليها فى نحو ذلك، و الاحتياط معارض بمثله، و أما الخبر- فمع إرساله و جهاله حال بعض رجاله كما قيل و هو إسماعيل ابن مرار، و عدم الجابر له، و رجوع الشيخ عنه فى غير النهايه، و هو أبصر به من

ابن البراج، مع ان النهايه لم يعلم كونها كتاب فتوى، و اشتماله على ما لا يقول به الأصحاب من الحكم بحيضيه العشره لذات العاده إذا تجاوزها الدم، و عدم سلامته من التناقض، للتصريح فيه بأن الطهر لا يكون أقل من عشره مع ظهور بعضه فيه، الى غير ذلك- لا- ينبغى ان يقطع به ما سمعت، و يجترئ به على مخالفه هذه الشهره العظيمه التى كادت تكون إجماعاً، مع اعتضادها بفتوى مثل الصدوقين و ابن الجنيد و علم الهدى على ما نقل عنهما، و أما الصحيح المتقدم فلا دلالة فيه على شىء من المدعى، إذ كون اليوم أو اليومين حيضاً حتى يلحق به ما تراه قبل مضى العشره أول الكلام.

و لذلك كله قال المصنف الأظهر الأول و ان كان الاحتياط لا ينبغى ان يترك بحال، سيما مع ملاحظه قوه المرسله من جهه كون المرسل يونس، و هو على ما قيل ممن أجمعت العصابه على

تصحيح ما يصح عنه، و لعل إسماعيل بن مرار الذى روى بالجهاله يقرب إلى الوثاقه، لعدم استثناء القميين ممن يروى عن يونس غير محمد بن عيسى العبيدى على ما حكى، لكن الأقوى الأول، لما تقدم، هذا كله ان لم نقل ان القائلين بعدم الاشتراط يجعلون النقاء المتخلل بين الأيام الثلاثه طهراً، و إلا فإن كان كذلك كما زعمه فى الروض و عن شرح الإرشاد للفخر و الهادى و صرح به فى الحدائق بعد ان اختار عدم الاشتراط فهو من الفساد حينئذ بمكانه، لمخالفته مع ذلك ما دل على ان أقل الطهر عشره من الإجماع و السنه حتى المرسل السابق، و ان أشعر صدره بخلافه مع عدم صراحته، لاحتمال إرادته أدنى الدم لا مع المحكوم بحيضيته، و غير ذلك، و ما فى الحدائق- من الجمع بين صدره و ذيله و الأخبار الداله على ان أقل الطهر عشره بحمل الطهر فيها على ما كان بين حيضتين مستقلتين لا الحيضه الواحده، فإن النقاء فيها طهر، مستشهداً لذلك بصحيح ابن مسلم (١) و غيره (٢) مما دل على إلحاق ما رأته قبل

١- ١ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الحيض- حديث ٣.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٩- من أبواب الحيض- حديث ١.

العشره بالحيضه الأولى، و إن كان بعدها فهو من الحيضه الثانيه، إذ المراد بالعشره انما هو من حين انقطاع الدم لا أول رؤيته، و إلا لزم ان يراد بالعشره الثانيه كذلك، لظهور اتحاد مبدئهما، و هو فاسد كما هو واضح، فتعين الأول، و هو يقضى بكون النقاء المتخلل طهرا، و إلا لزم ان يكون أكثر الحيض أزيد من عشره- في غايه الضعف، لما فيه من تقييد إطلاق الأخبار(١)الصحيحه التي كادت تكون كالنص المعتضده بإطلاقات الإجماعات التي هي كذلك، بل بصريح كلام الأصحاب فيما يأتي ان شاء الله تعالى، لحكمهم فيمن رأت ثلاثه أيام دما فانقطع ثم رأت العاشر أو قبله يوما و نظائره بحيضيه الجميع، بل حكى الشيخ في الخلاف الإجماع فيما لو رأت دما ثلاثه أيام و بعد ذلك يوما و ليله نقاء، و يوما دما الى تمام العشره على حيضيه الجميع النقاء و الدم، مع التصريح في المرسل بكون مبدأ العد من أول رؤيه الدم في بعض الصور مع عدم الشاهد المعبر له على هذا التصرف.

و ما في مرسل أبي المعزى العجلي (٢) من ظهور ذلك لا يلتفت اليه، لفقده شرائط الحجيه، ثم انه كيف ساغ له الاقدام على تخصيص هذه القاعده و لم يسغ له الاقدام على نقض قاعده أكثريه الحيض حتى جعل لزوم بطلانها شاهدا له على ما ادعاه، مع ان منشأهما واحد، فالأولى ارتكاب التصرف في هذه الأخبار إما باختلاف مبدأ العشريين أو يكون المبدأ فيها أول الدم و الحكم بحيضيه ما أمكن منها لا الزائد على العشره، كما يظهر من المرسل أو نحو ذلك، و قد تقدم لك جمله من الكلام سابقا في صحيح يونس المتقدم في مسأله أقل الطهر، فظهر لك من ذلك كله ان الأقوى ما ذكرنا من اشتراط التوالى و ان القول بالعدم ضعيف، كالقول المحكى عن الراوندى بالتفصيل بين الحامل فالثاني،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحيض - حديث ١ و المعزى بالقصر و قيل بالمد.

و غيرها فالأول، و لعله للجمع بين خبر يونس و الأدله بحمل المتقدم على الحامل، ل

خبر إسحاق بن عمار (١) انه «سأل الصادق (عليه السلام) عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم و اليومين، قال: ان كان دما عبيطا فلا تصل ذينك اليومين، و ان كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين»

و هو كما ترى.

ثم انه بناء على المختار فهل يراد بالتوالى استمرار الدم و لو فى باطن الرحم بحيث كل ما وضعت الكرسف تلوث كما هو ظاهر الكافى و الغنيه و السرائر و صريح جامع المقاصد و عن المحرر لابن فهد، و قواه فى الرياض، و قد يظهر من الجامع نفى الخلاف فيه، قال: لو رأته يومين و نصفاً و انقطع لم يكن حيضاً لأنه لم يستمر بلا خلاف من أصحابنا، كما يظهر من المبسوط و المنتهى انه لا إشكال فيه بناء على الاشتراط، و لعل الأمر فيه كما ذكرنا، لظهور عباراتهم فيه، كالنصوص الداله على ان أقل الحيض ثلاثه أيام، إذ هو المتبادر من ذكر الظرف مجرداً عن حروف الجر، أو يكفى وجوده فى كل يوم أنا ما كما نسب الى ظاهر الأكثر، و مال اليه بعض متأخرى المتأخرين متمسكا بصدق رؤيته ثلاثه أيام لأنها ظرف له، و لا يجب المطابقه بين الظرف و المظروف، و لعله بهذا الاعتبار نسبه الى ظاهر الأكثر، و يؤيده ما عن التذكرة و النهايه من ان لخروج الدم فترات معهوده لا تخل بالاستمرار، مع نقل الإجماع فى الأول عليه، أو انه يشترط رؤيته فى أول الأول و آخر الثالث و أى وقت من الثانى، كما عن السيد حسن ابن السيد جعفر معاصر الشهيد الثانى، و ربما مال إليه البهائى فى حبله؟ و لا ريب ان الأقوى الأول، لكثير من الأصول و القواعد و العمومات المتقدمه سابقاً، مضافاً الى ما سمعته هنا، و منه تعرف ما فى نسبه الثانى إلى الأكثر و الاستدلال عليه بظاهر النصوص، و لذا قال فى جامع المقاصد: «ان المتبادر إلى الأفهام من كون الدم ثلاثه

أيام حصوله فيها على الاتصال بحيث متى وضعت الكرسف تلوث به، وقد يوجد في بعض الحواشى الاكتفاء بحصوله فيها في الجملة، وهو رجوع الى ما ليس له مرجع» انتهى. وهو جيد جدا، و يؤيده- مضافا الى ما تقدم و إلى ما قد يدعى انه الغالب في النساء- انه لو اكتفى بذلك لم يصدق ان أقل الحيض ثلاثه بل يوم و ساعتين مثلا، و لعل هذا منشأ القول الثالث، فإنه به تكون جميع الثلاثه حيضا و ان لم يحصل الاستمرار، لكنه في غايه الضعف، بل قد يدعى الإجماع على خلافه، و لا ينافى المختار ما سمعته عن التذكرة و النهايه من فترات الدم، إذ لعل الظاهر بقريته الإجماع عدم الخروج خارجا لا عدم بقاء شىء حتى فى باطن الرحم، و يمكن دعوى اشتراط ما ذكرنا حتى على القول بعدم اشتراط التوالى، إذ الاكتفاء بكونها فى جملة العشره لا- ينافى ذلك، كما ان ما فرعه فى المبسوط و غيره- من جريان التلقيق عندهم فيما لو رأت ساعه طهرا و ساعه دما و هكذا الى تمام العشره- لا- ينافيه أيضا، بل يؤكد، إذ حاصله تليفق ثلاثه أيام كامله من المجموع، و ان كان المتبادر من ثلاثه أيام فى ضمن العشره خلاف هذا التليفق، فكان الأقوى عدمه بناء عليه، نعم لا يبعد جريان التليفق الذى يعده أهل العرف كالحقيقى

حتى على المختار، كأن يكون قد جاءها الدم عند الظهر و انقطع فى الثالث عنده و نحو ذلك، و منه تعرف انه لا وجه للتليفق بالمخالف كتليفق النهار بالليل لعدم مساعده العرف له، بل قد عرفت سابقا الاشكال فيما ذكرناه من التليفق، فلاحظ و تأمل.

ثم الظاهر انه لا عبره بالليله الأولى و الثالثه فى صدق الثلاثه، كما فى سائر مقامات التحديد بنحو ذلك فى أكثر الحيض و أقل الطهر و الاعتكاف و الإقامة و نحوها، و اختاره جماعه من متأخرى المتأخرين، و لعل ما فى المنتهى و التذكرة من ان الأقل ثلاثه أيام بلياليها، بل فى الثانى انه لا خلاف فيه بين فقهاء أهل البيت (ع) ليس خلافا فيما

نحن فيه و ان حكاه بعضهم عنهما هنا، و إلا للزم ان يكون أقل الحيض أربعة أيام و ثلاثه ليالى لو فرض رؤيتها الدم صباح يوم الخميس، لعدم صدق الأيام بلياليها بدون ذلك، لأن المفروض كون ليله الخميس بياضا، أو يجعل يوم الخميس ليلته ليله الجمعة، و يوم الجمعة ليلته ليله السبت، و يوم السبت ليلته ليله الأحد، و هما معا كما ترى، بل مراده ان الأقل ثلاثه أيام مبدؤها صباح يوم الخميس مثلا، و لياليها ليس إلا الليلتين المتوسطتين فى مقابله ما نقله من خلاف العامه العمياء، كأحد قولى الشافعى ان أقله يوم و ليله، و على ذلك يحمل نفي الخلاف فى كلامه، و كذا يحمل ما فى جامع المقاصد و الروض من ان الليالى معتبره فى الأيام إما لكونها داخله فى مسمى اليوم، أو للتغليب على إرادته المتوسطتين كالمقول عن ابن الجنيد، و لا يلزم من ذلك نفي حقيقه اليوم الذى هو لغه و عرفا من الصبح الى الغروب، و يشهد له قوله تعالى (١) (سَبْعَ لَيَالٍ وَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) فلو سلم إرادته ما شمل الليل منه فى المتوسطات فى الإقامه و الاعتكاف و أقل الحيض و الطهر و غير ذلك للقربنه و نحوها لا يقتضى تغير حقيقته فى غيرها، ضروره معلوميه عدم اطراد المجاز، كما هو واضح. فيرتفع الخلاف من البين، و من ملاحظه ما ذكرنا سيما نفي الخلاف الذى فى التذكرة مع العرف يظهر انه لا ينبغى التوقف فى دخول الليلتين المتوسطتين كما فى نظائره، فما عساه يظهر من بعض مشايخنا من التوقف فى ذلك فى غير محله، و كأنه لصدق حقيقه اللفظ إلا انه كما ترى.

ثم الذى يظهر من تتبع كلمات الأصحاب و فحواويهم و ان لم ينصوا عليه بالخصوص مع جملة من الأصول السابقه ان المراد بالثلاثه المتواليه فى كلامهم انما هى أول الحيض، فلا يكفى وجودها فى ضمن العشره فى تحيض ما تقدمها من الدم و ان قل، كأن يكون رأت ساعه دما من اليوم الأول ثم رأت السابع و الثامن و التاسع فيحكم بحيضيه الجميع

لذلك، كلا و ان تخيله بعض المحصلين من المعاصرين، و أعجب منه التمسك له بقاعده الإمكان، و هى ان سلمت لا تجرى فى غير معلوم الإمكانية سيما بعد ملاحظه كلام الأصحاب، بل كاد يكون كالصريح من بعضهم، فإنه لا إشكال عندهم بناء على اشتراط التوالى فى انه متى انقطع

الدم لأقل من ثلاثه قطعت انه ليس بحيض كما نص عليه فى المبسوط و غيره، و لعله نشأ الاشتباه مما فى كشف اللثام من الإجماع على ان أقل الحيض ثلاثه أيام متواليات، و من المعلوم ان ذلك منه مبنى على حيضيه الأيام المتخلله عند القائلين بعدم اعتبار التوالى، ضروره كون الفرض عندهم من أكثر الحيض لا من أقله الذى هو بمعنى ان الامراه لم تر غيره أصلا، فإنه لا بد ان يكون ثلاثه قطعاً، ضروره عدم حيضيه الأقل منه، و من ذلك تعرف ما فى استدلال سيد المدارك على اعتبار التوالى بدعوى التبادر من

قوله (عليه السلام) (١): (أدنى الحيض ثلاثه)

ضروره عدم الخلاف فى اعتباره فى الأقل بالمعنى المزبور، بل هو عندهم من المستحيل لا انه من المتبادر، نعم بناء على ان الأيام المتخلله بين الثلاثه فى ضمن العشره طهر عند القائلين بعدم اعتبار التوالى كما سمعت ترجيحه من بعضهم، بل لعله ظاهر المرسل الذى هو مستندهم يتجه الاستدلال بتبادر التوالى من الإطلاقات فى غيره، فيقع التعارض بينه حينئذ و بينها، على انه مناف لقاعده أقل الطهر عشره المصرح بها فى المرسل، بل و للإجماع على حيضيه النقاء المتخلل بين الثلاثه و ما بقى من العشره لو انقطع عليها، اللهم إلا- ان يلتزموا اختصاص أقلية الطهر بين الحيضتين لا- الحيضه الواحده التى هى مجموع الثلاثه، و اختصاص حيضيه النقاء المتخلل بين الثلاثه و ما بقى من العشره لا الثلاثه نفسها، إلا ان الجميع كما ترى مناف لظاهر الأدله فتأمل.

[فى حد اليأس]

و ما تراه المرأة من الدم بأى لون كان بعد يأسها و انقطاع رجائها

من الحيض و لو بالقرائن المفيده لذلك عند جهل مبدأ ولادتها لا يكون حيضا إجماعا محصلا و منقولا و تياس المرأه أمه كانت أو حره ببلوغ ستين سنه من مبدأ ولادتها كما عن العلامه فى بعض كتبه، استصحابا لبقاء قابليتها فيما دونها، و لقاعده الإمكان، و لأخبار الصفات، و ل

خبر عبد الرحمن بن الحجاج (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت: التى يئست من المحيض و مثلها لا تحيض، قال: إذا بلغت ستين سنه فقد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض»

و

مرسل الكافى (٢) انه «روى ستون سنه»

و قيل ببلوغ خمسين مطلقا أيضا، كما هو خيره السرائر و طلاق الكتاب و المدارك و عن الجمل و النهايه و ابن البراج، و ربما مال إليه فى النافع و المنتهى، للأصل بل للأصول و العمومات التى تقدمت الإشاره إليها فى مسأله التوالى، و

قول الصادق (عليه السلام) فى الصحيح (٣): «حد التى يئست من المحيض خمسون سنه»

و نحوه صحيحه الآخر على كلام فى سهل (٤) و مرسل أحمد بن محمد بن أبى نصر (٥) المروى فى الكافى و التهذيب بطريق فيه سهل أيضا، لكن رواه المحقق فى المعتمد من كتاب أحمد.

و قيل كما فى الفقيه و المبسوط و المعتبر و الوسيله و الجامع و التذكره و القواعد و الإرشاد و الذكري و البيان و الدروس و غيرها، بل هو المشهور نقلا و تحصيلا فى غير القرشيه أى المنتسبه الى النضر بن كنانه بالأبوين أو بالأب وحده لا الأم وحدها و ان احتمال بل مال اليه بعضهم، لكون المعتبر فى الحيض تقارب الأمزجه، و من ثم اعتبر العمات و الخالات و بناتهن فيما يأتى، لكن الأوجه خلافه لعدم الدليل، نعم لا فرق فى ذلك بحسب الظاهر بين النسب الشرعى و غيره و لا بين ما يثبت به الأول

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ٦.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

من الإقرار و الشيع و القرعه و غيرها على إشكال فى البعض، كما انه لا- فرق فى القرشيه بين الهاشميه و غيرها و ان كان لا يعرف فى هذا الزمان سوى الأول، بل خصوص من انتسب الى أبى طالب و العباس، نعم لا- يبعد إلحاق الحكم على القبيله المعروفه الآن بقريش. و ألحق فى الوسيله و ما بعدها بل نسبه فى جامع المقاصد إلى الأصحاب تاره و الى الشهره أخرى النبطيه بل ستسمع ما فى المقنعه من نسبتها إلى الروايه، و المراد منها المتسبه الى النبط، و هم كما عن مروج الذهب ولد نبطه بن ماس بن آدم ابن سام بن نوح، و قيل هم قوم كانوا ينزلون سواد العراق كما عن العين و المحيط و الديوان و المغرب و التهذيب للأزهري، و فى الصحاح و القاموس و عن النهايه قوم ينزلون البطائح بين العراقين، و فى جامع المقاصد ان الذى كثر فى كلام أهل اللغه أنهم جيل كانوا ينزلون البطائح بين الكوفه و البصره، و فى كشف اللثام قال السبعانى: انهم قوم من العجم، و قيل من كان أحد أبويه عربيا و الآخر عجميا، و قيل عرب استعجموا أو عجم استعربوا، و عن ابن عباس نحن معاشر قريش حى من النبط، و قال الشعبى فى رجل قال لآخر: يا نبطى: لا حد عليه، كلنا نبط، و عن المصباح المنير انه: «قيل انهم قوم من العرب دخلوا فى العجم و الروم، و اختلطت أنسابهم و فسدت ألسنتهم، و ذلك لمعرفتهم بانباط الماء أى استخراجهم لكثرتهم فلاحتهم» انتهى. و فى الصحاح فى كلام أيوب بن القريه أهل عمان عرب استنبطوا، و أهل البحرين نبط استعربوا، و لعل الأقوى فى النظر الثانى، و قد يشعر به بعض الأخبار المنقوله فى المصباح المنير، و كيف كان فقد صرح بعض الأصحاب انهم لا يعرفون فى هذا الزمان، و فيه تأمل بناء على ما ذكرنا، ثم المدار على تحقق النسبه و ان لم يكونوا فى ذلك المكان مع احتمال الاقتصار عليه، بل كون السكنى فيه هى المدار حتى ان الخارج عنه الذى قد أعرض و سكن بنيه التوطن غيره لا يجرى عليه الحكم، و الداخلى فيه بنيه التوطن يجرى عليه ذلك ببلوغ خمسين سنه.

و أما فيهما فبلوغ ستين، و لعله الأقوى للجمع بين ما سمعته من الأخبار بشهاده

مرسل ابن أبي عمير(١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا بلغت المرأة خمسين لم تر حمرة إلا ان تكون امرأه من قریش»

و هو يجرى عندهم مجرى الصحيح سيما في المقام، لانجباره بما سمعت من الشهره المحصله و المنقوله، بل عن التبيان و المجمع نسبه في القریشيه إلى الأصحاب مؤذنين بدعوى الإجماع عليه كما سمعته من جامع المقاصد في النبطيه، و مع ذلك كله فهو قضيه ما فهمه البعض من قاعده الإمكان. لا يقال:

لا- صراحه في المرسل بالستين كما لا صراحه فيه بالحیضيه، على انه خاص بالقریشيه، لأننا نقول: أما الأول فيدفعه عدم القائل بغيرها، مع انه قال

في المقنعه(٢) «و قد روى ان القرشيه و النبطيه من النساء تريان الدم الى الستين».

و بذلك مع انجباره بما تقدم يندفع ذلك كالثالث أيضا مع التأيد بقاعده الإمكان، و بما دل على التحيض للمرأة بمجرد رؤيه الدم و نحوه، و ان كان الاحتياط فيها لا- ينبغي ان يترك بحال، و أما الثاني فلا ريب في ظهور الروايه بذلك، و هو كاف في المطلوب، و عساک بالتأمل فيما ذكرنا تستغنى عن التعرض لإبطال القولين المتقدمين سيما الأول منهما، فإنه في غايه الضعف لضعف دليله مع قله القائل به، و كذا احتمال الجمع بين النصوص بالتفصيل بين العده و العباده، فالستون للأولى مطلقا، و الخمسون للثانيه كذلك، إذ هو كما ترى لا يرجع الى حاصل، و الله العالم.

[في قاعده الإمكان]

و كل دم تراه المرأة جامعا للصفات أو لا و كان دون ثلاثه أيام فليس بحيض إجماعا ان لم يحصل به ما يتمها في ضمن العشره، و على الأقوى فيه أيضا كما عرفت مبتدأه كانت أو ذات عاده أو غيرهما، و مما تقدم تعرف التفصيل. و أما ما تراه المرأة من الدم من الثلاثه إلى العشره مما يمكن ان يكون حيضا فهو

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الحيض - حديث ٩.

حيض تجانس أو اختلف إجماعا كما فى المعبر و المتهى مع التعليل فيهما بعد الإجماع بأنه زمان يمكن ان يكون حياضا فيكون حياضا، و يستفاد منه قاعده، و هى ان كل دم تراه المرأه و كان يمكن ان يكون حياضا فهو حياض كما صرح بها فى القواعد و البيان و غيرهما، و كادت

تكون صريح المبسوط و السرائر و غيرهما، بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليها، كما انها عند المعاصرين و من قاربهم من القطعيات التى لا تقبل الشك و التشكيك، حتى انهم أجروها فى كثير من المقامات التى يشك فى شمولها لها ككون حد اليأس مثلا- ستين سنه، و عدم اشتراط التوالى فى الثلاثه و نحو ذلك من المقامات التى وقع النزاع فى إمكان كونه حياضا عند الشارع و عدمه، و هو لا يخلو من تأمل، إذ الظاهر على ما هو المستفاد من بعضهم كالشهيد فى الروضه و غيره انه بعد تسليمها تختص بما علم إمكان حياضه عند الشارع، كأن تكون المرأه مثلا بالغه غير آيسه و رأت الدم ثلاثه أيام متواليات، و لم يكن مسبوقا بما يمنع من الحكم بحياضه، و لم تكن حبلى عند من اختار ان الحبلى لا تحيض، فإنها تحكم حينئذ بالحياضيه، لأنه زمان يعلم صلاحيته للحياض شرعا، أما ما وقع الشك فى أصل صلاحيته كاشتراط التوالى و حد اليأس و الحبلى و نحو ذلك فليس للمثبت التمسك بها فى مقابله النافى، كما انه يشكل التمسك بها أيضا فى حال عدم إحراز ما علم شرطيته فى الحياض واقعا، و مانعيته منه كذلك، كبلوغ التسع مثلا، و عدم بلوغ ما ثبت من حد اليأس كالخمسين و الستين، و ان كان الثانى لا يخلو من وجه، و نحوه التمسك بها قبل استقرار الإمكان، كما إذا رأت المبتدأه دما و لم تعلم انه يستمر إلى ثلاثه فيكون ممكن الحياضيه، أو ينقطع فلا- يمكن، و من هنا قام النزاع بينهم فى تحيض المبتدأه برؤيه الدم حتى ان من نقل الإجماع على تلك القاعده كالمصنف فى المعبر اختار عدم التحيض، و نحوه ابن إدريس، و لعله لذلك قيد بعض متأخرى المتأخرين الإمكان بكونه إمكانا مستقرا غير معارض بإمكان حياض آخر،

و كيف كان فأقصى ما يمكن من الاستدلال عليها- بعد أصاله الحيض في دم النساء بمعنى الغالب إذ هو الدم الطبيعي المخلوق فيهن التغذية الولد و تربيته، بخلاف الاستحاضه و غيرها فإنه لآفه، و إجماعى المعتبر و المنتهى المتقدمين مع اعتضادهما بالشهره المدعاه فى المقام، و الأخبار(١)المستفيضة الداله على جعل الدم المتقدم على العاده حيزضا معلله ذلك بأنه ربما تعجل بها الوقت، مع التصريح فى بعضها بكونه بصفه الاستحاضه، و الأخبار(٢)الداله على ترتب أحكام الحائض بمجرد رؤيه الدم منها- ما فى الخبر(٣)«أى ساعه رأت الصائمه الدم تظفر»

و

فى آخر(٤)«و انما فطرها من الدم»

و إطلاق أخبار الاستظهار لذات العاده(٥)إذا رأت ما زاد عليها الشامل لغيرها بطريق أولى، و الأخبار(٦)الداله على إلحاق ما تراه قبل العشره بالحيضه الأولى، منها

الموثق «إذا رأت الدم قبل العشره فهو من الحيضه الأولى»

و مثله الحسن، و الأخبار(٧)المتقدمه سابقا فى الاشتباه بالعدره و القرحة من الحكم بالحيضيه مع الاستنقاع و خروجه من الأيمن أو الأيسر على الخلاف، إذ لو لم يعتبر الإمكان لم يحكم بكونه حيزضا، لعدم اليقين، و الأخبار(٨)الداله على حيزضيه ما تراه الجبلى معلله ذلك بان الجبلى ربما قذفت الدم، و الأخبار(٩)الداله على ان الصفرة و الكدره فى أيام الحيض حيزض سيما على ما فسره

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الحيض و الباب ١٣- حديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب الحيض- حديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب الحيض- حديث ٧.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الحيض.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الحيض- حديث ١١ و الباب- ١١- حديث ٣ و الباب- ١٣- حديث ١.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢ و ١٦- من أبواب الحيض.

٨- ٨ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الحيض- حديث ١ و ١٠ و ١٧.

٩- ٩ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الحيض.

فى المبسوط من ان المراد بأيام الحيض الأيام التى يمكن فيها ذلك، من غير فرق بين أيام العاده و غيرها، مع نقله الإجماع على ذلك فى الخلاف، و منه يظهر ان التمييز بالصفات مبنى على هذه القاعده أيضا، لما عرفت من جواز انتفائها، و لأنه لو لم يعتبر الإمكان لما حكم بحيض لعدم اليقين، و الصفات انما تعتبر عند الحاجة لا مطلقا، للنص و الإجماع على جواز انتفائها.

و فى الكل نظر، أما الأول فبعد تسليمه و تسليم اعتباره شرعا مداره حصول الظن بذلك للغلبه، و تحققه فى جميع صور هذه القاعده ممنوع، كما فى المبتدأه مثلا إذا رأت الدم بصفات الاستحاضه و كذلك المعتاده إذا رأتها متقدما على عاداتها بكثير، كيف و قد عرفت ما دل (١) على الصفات من الأخبار المعتبره المشتمله على الاعجاز، لا- أقل من ان يكون منشأها الغلبه التى تعارض تلك و ترجح عليها، و أما الإجماعان فأقصى مفادهما حيضيه ما تراه من الثلاثه إلى العشره، و لعلنا نسلمه بعد معرفه كون الثلاثه الأول حيضا، لدلاله بعض الروايات (٢) عليه كما ستمع، فيكون ذلك حينئذ مورد الإجماعين كما يشعر به استدلاله فى المعتبر و المنتهى على هذا الحكم بعد دعوى الإجماع بما دل على إلحاق ما تراه قبل العشره بالحيضه الأولى، و يشعر به أيضا ما فى الذكري فإنه قال: «و ما بين الأقل و الأكثر حيض مع إمكانه لاستصحابه، و ل

خبر سماعه (٣) عن الصادق (عليه السلام) «تستدخل الكرسف، فان خرج الدم لم تطهر»

و كذا لو لم تر هذه العاشر أو رأتها متفرقا بعد الثلاثه، ل

خبر محمد بن مسلم (٤) عن الصادق

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض - حديث ٢ و ٣.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الحيض - حديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الحيض - حديث ٤.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الحيض - حديث ١١.

(عليه السلام) (إذا رأتها قبل عشرة أيام فهو من الحيضه الأولى)

انتهى. فإنه كالصريح في ان محل هذه القاعده بعد إحراز الحيضيه في الثلاثه و نحوها، و أين هذا من التعميم المدعى سابقا، و أما أخبار تقدم الدم العاده- فمع عدم اشتمال الكثير منها على التعليل المتقدم، بل لم أعثر عليه إلا في خبر سماعه (١) و لا صراحه فيه بكون الدم في غير صفات الحيض، بل ظاهر لفظ الدم فيه يقتضى خلافه لتعارف إطلاقه في الروايات في مقابله الصفرة و الكدره، مع اشتماله أيضا على ما عساه ينافى هذه القاعده، للحكم فيه «إذا رأتها أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتتربص ثلاثه أيام بعد ما تمضى أيامها ثم هي مستحاضه» إذ قد يفرض ذلك في غير المتجاوز للعشره كاشتمال غيره (٢) من هذه الأخبار من اشتراط الحيضيه بتقدمه على العاده بقليل أو في العاده، و الحكم

في بعضها (٣) بأن «ما تراه من الصفرة و الكدره بعد أيام حيضها ليس من الحيض»

على ما استفاضت به الأخبار، بل كادت تكون متواتره، و

في بعضها (٤) أنها «لا غسل عليها من صفرة تراها إلا في أيام طمثها، فإن رأت صفرة في أيام طمثها تركت الصلاة كترتها للدم»

الخبر. ان أقصى ما يستفاد منها حيضيه الدم أو الصفرة مع تقدمه على العاده بقليل كالיום و اليومين أو فيها، و هو لا يصلح مستندا لتلك القاعده العظمى، كالأخبار الداله على التحيض بمجرد رؤيه الدم، نحو ما

في الخبر المتقدم «أى ساعه رأت الصائمه الدم تفر»

فإنها- مع عدم صراحتها في شمول الفاقد بل يظهر منها خلافه لما عرفت- ظاهره في إرادته الحيض من لفظ الدم، كما عساه يشعر به تعريفه باللام مع كونه مساقا لبيان ناقضيه الحيض في كل وقت لا لبيان ان كل دم تراه فهو حيض، كما هو ظاهر لكل

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب الحيض - حديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض - ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض - حديث ٨.

من أعطى النظر حقه، و من هنا رد في المعتمد من استدلال بها على تحيض المبتدأه بمجرد رؤيه الدم قائلا- ان الظاهر منها إرادته الدم المعهود.

و أما أخبار الاستظهار لذات العاده فهى بالدلاله على خلاف المطلوب أولى، لما فى بعضها(١) من الرجوع الى التحيض بأيام العاده عند التجاوز، مع ان قضيه القاعده العشره حينئذ، و فى بعضها(٢) الحكم بأنها تعمل عمل المستحاضه بمجرد التجاوز، و فى آخر(٣) الأمر بانتظار يوم، الى غير ذلك مما يقضى بخلافها، بل فى

مرسل يونس(٤) «ان كل ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض»

و أما ما دل (٥) على إلحاق ما تراه قبل مضي العشره بالحيضه الأولى كما فى الموثق و الحسن - فمع احتمالاه أو ظهوره فى الجامع للصفات التى علمت انه حيض، إلا انه لا يحكم بكونه حيضا مستقلا لعدم مضي أقل الطهر، و لذا حكمت به كذلك بعد مضييه، و يشعر به كونه مساقا لبيانه- انه يمكن ان يسلم مقتضاها كما هو قضيه إجماعى المعتمد و المنتهى، و لا يستفاد منه تلك القاعده، و من العجيب الاستدلال عليها بأخبار العذره و القرحة، مع ما فيه أولا من فرض انحصار الاشتباه فيهما، فعند نفي العذره مثلا يتعين الثانى من غير نظر الى القاعده، و ثانيا انه لو كان البناء على قاعده الإمكان المقرره عندهم لكان المتجه الرجوع إليها من غير اختبار بالتطوق و نحوه، و أيضا فقد عرفت ان المحقق (رحمه الله) ناقل الإجماع على هذه القاعده قد توقف فى الحكم بالحيضيه مع الاستتفاع، و هو ينافى ذلك و يقضى ان

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الحيض - حديث ١١ و الباب ١١ حديث ٣ و الباب ١٢ حديث ١.

ليس مقصوده منها ما عند المتأخرين من أصحابنا، و أما أخبار الحامل (١) فملاحظه كثير منها يقضى بخلاف هذه القاعده كما لا يخفى على من أعطاها حق النظر، فلا نزيل بذكرها مع ابتناء الاستدلال بها على مجامعه الحيض للحمل، و أما ما دل (٢) على ان الصفره فى أيام الحيض حيض فلا تقضى بتلك إلا على تفسير الشيخ الذى تقدم سابقا، و لعل ذلك منشأ اشتهاى هذه القاعده عند من تأخر عنه، و هو ممنوع، بل الظاهر منها إرادته أيام عادتها، كما كاد يكون صريح ما فى

مرسل يونس (٣) حيث قال (عليه السلام) فى المضطربه: «انها لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفه لون الدم، لأن السنه فى الحيض ان تكون الصفره و الكدره فما فوقها فى أيام الحيض إذا عرفت حيضا»

الى آخره. و كذلك غيره كما لا يخفى على من لاحظها.

و يشير إليه أيضا استدلالهم فيما يأتى على حيضيه الصفره المتقدمه على أيام الحيض بمثل هذه الروايات (٤) على ان

فى بعضها «ان الصفره قبل أيام الحيض و فى أيام الحيض حيض، و بعد أيام الحيض ليست بحيض»

و هى لا تنطبق على تفسيره، و لذلك كله اعترف فى الذكرى بظهور إرادته أيام العاده فى

خبر محمد بن مسلم (٥) «عن المرأه ترى الصفره فى أيام حيضها»

و من هنا يضعف الظن بإجماعه الذى ادعاه فى الخلاف، لأن الظاهر انه حصله من الروايات بعد ان فهم منها ذلك، و إلا فما وصل إلينا من كلام المتقدمين عليه من أهل الفتاوى خال عن ذلك، و لا نقله أحد ممن يتعاطى نقله، و لجميع ما ذكرنا توقف جماعه من متأخرى المتأخرين كالمحقق الثانى و صاحب المدارك و غيرهما فى هذه القاعده، و استوجه بعضهم الرجوع الى الصفات فى غير ما دل الدليل

١-١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الحيض.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض - حديث ٦.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض - حديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض - حديث ١.

عليه كالصفرة و الكدره فى أيام الحيض، و هو لا- يخلو من وجهه، لما عرفت من ظهورها و اشتغالها على الاعجاز، مع موافقتها للأصول القاضيه بعدم الحيضيه، و كثره الشواهد فى الأخبار على ما ينافى عموم تلك القاعدة على الوجه الذى فهموه، بل قد يقطع بعدمه.

لكن ينبغى استثناء ما تراه قبل ان يمضى أقل الظهر بعد الحيض مما أمكن ان يكون حيضا، فإنه ملحق بالحيض الأول للموثق و الحسن المتقدم (١) و إجماعى المعبر و المنتهى، و قد ينزل عليه إجماع الشيخ فى الخلاف، و ان أمكنت المناقشه فيما تراه من الصفرة و الكدره بعد أيامها بل فى سائر الدم الذى تراه بعد العاده و أيام الاستظهار، للأخبار (٢) الداله على نفى الحيض فى ذلك، لكن الأقوى ما ذكرنا و استثناء ما تراه قبل العاده بيوم أو يومين من الصفرة و الكدره للأخبار (٣) أيضا، و أين هذا من تلك القاعدة المجمله أى إجمال، لكن الجراء على خلاف ما عليه الأصحاب سيما بعد نقلهم الإجماع نقلا مستفيضا معتضدا بتبع كثير من كلمات الأصحاب لا يخلو من إشكال، و خصوصا بعد ما سمعت من الإشارات المتقدمه فى الروايات، إلا انه ينبغى القطع بعدم إرادته العموم منها على الوجه الذى فهمه بعض متأخرى المتأخرين حتى تمسك بها فى نفى الشرائط حيث تدعى كالتوالى و نحوه و فيما يرى من الدم قبل إحراز ما علم شرطيته و نحو ذلك، لعدم الدليل حتى الإجماع المدعى، فالأولى حملها حينئذ على إرادته ما علم إمكانيه حيضه، كأن تراه البالغه غير الآسسه مثلا ثلاثه أيام و لم يكن معارضا بإمكان حيض آخر فإنه حيض، و أما ما لم يعلم حاله انه ممكن أو مستحيل لعدم العلم بإحراز الشرط فلا يحكم بحيضيته، و قد يدعى ان هذا هو معنى القاعدة، إذ ليس المراد ان الإمكان مجرد الاحتمال الناشئ من جهل الشخص مثلا، بل المراد انه بعد العلم باتصاف

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب الحيض- حديث ١١ و الباب- ١١- حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الحيض.

الدم بصفه الإمكان، و فى مثل الفرض المذكور لم يكن كذلك، فتأمل جيدا.

[فى بيان العاده الوقتيه و العدديه]

و تصوير المرأه ذات عاده بتكرر الحيض منها على الوجه الذى تسمعه مرتين فصاعدا لا بالمره الواحده إجماعا محصلا و منقولاً كما عن أكثر العامه، خلافا لبعضهم فاجتزى بها، و ربما نقل عن بعض أصحابنا أيضا، و هو مع منافاته لمبدأ اشتقاق العاده باطل عندنا لما سمعت، و للأخبار (١)المعتبره، كاشتراط الثلاثه، فإنه لا يشترط باتفاقنا كما فى الذكرى، و منه يظهر انه لا وجه لاحاله ذلك على العرف كما فى غير عاده الحيض، مضافا الى الروايات، (منها) ما فى

مرسل يونس (٢)عن الصادق (عليه السلام) حيث قال فى المبتدأه: «فإن انقطع فى أقل من سبع أو أكثر فإنها تغتسل ساعه ترى الطهر و تصلى، فلا- تزال كذلك حتى تنتظر ما يكون فى الشهر الثانى، فإن انقطع الدم لوقته فى الشهر الأول سواء حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن ان ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه و تدع ما سواه- الى ان قال:- و انما جعل الوقت ان توالى عليها حيضتان أو ثلاث لقول رسول الله (صلى الله عليه و آله) للتي تعرف أيامها: دعى الصلاه أيام أقرائك، فعلمنا انه لم يجعل القرء الواحد سنه، فيقول لها:

دعى الصلاه أيام قرئك، و لكن سن لها الأقرء، و أدناه حيضتان فصاعدا»

الى آخره.

(و منها)

موثق سماعه بن مهراڤ (٣)«إذا اتفق شهران عده أيام سواء فتلك أيامها».

فتحصل منهما مع الإجماع السابق ان المرأه تكون ذات عاده بالمرتين، و ذلك بان ترى الدم دفعه ثم ينقطع على أقل الطهر فصاعدا ثم تراه ثانيا بمثل تلك العده فإن كان ذلك مع اتحاد الوقت كأن يكون فى أول الشهر مثلا كانت وقتيه عدديه، و إلا كانت عدديه فقط، و قد تكون وقتيه كذلك فيما إذا رآته مع اتحاد الوقت و اختلاف العدد، لكن لا تدخل هذه فى عباره المصنف إلا ان الأقوى ثبوتها و جريان حكم التحيض

١- ١ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الحيض- ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الحيض- ١.

بمجرد رؤيه الدم فيه عليها، نعم لا- يجرى عليها حكم الرجوع الى أيام العاده مع تجاوز الدم العشره كما كان يجرى ذلك فى العدديه، نعم هما معا يجرىان على الوقتيه العدديه، و لذا كانت أنفع الأقسام الثلاثه.

و ما عساه يظهر من بعضهم بل كاد يكون صريح السرائر من حصر العاده فيها ضعيف جدا، لمنافاته إطلاق اسم العاده و أخبارها الوارده فيها و خصوص الخبرين المتقدمين و كلام

الأصحاب، كاحتمال قصر ذات العاده على العدديه فقط من غير نظر الى الوقت، و انه يدور عليه حكم التحيض بمجرد الرؤيه و نحوه من أحكامها، كما عساه يظهر من المصنف و غيره، و يشهد له إطلاق الروايه السابقه، و عدم انضباط وقت خاص للعاده، إذ هى قد تتقدم و تتأخر، و ذلك لأنه يؤول إلى الترام أحد أمرين، إما ثبوت عاده فى الوقت من غير تكرير، و هو كما ترى مخالف لصدق اسم العاده، و لصريح كلام الأصحاب، و لما عساه يظهر من الأخبار، سيما مرسل يونس الطويل كما لا يخفى على من لاحظته بتمامه، و إما عدم ثمره لذلك بأن يقال إن أقصاها التحيض برؤيه الدم فى ذلك الوقت، و نحن نقول به و ان لم يتكرر الوقت، كما إذا جاءها الدم فى أول الشهر مثلا عددا معيناً، ثم فى وسط الشهر الثانى كذلك، فانا نحكم بتحيزها فى الثالث بمجرد الرؤيه و ان كان فى الآخر، لصيروره الشهر لها مثلا أو مضى أقل الطهر فصاعدا كالوقت، و لأنها ليست من المبتدأه قطعاً و لا من المضطربه.

و فيه انه مع التسليم لا تنحصر الفائده فى ذلك و ان ذكرها بعضهم ثمره هنا، بل لها فوائد آخر لا تقوم عاده العدد مقامها، (منها) انه لو تجاوز الدم فى المرأه و رجعناها الى مقدار من العدد فإنه حيث لا تكون لها عاده فى الوقت كانت مخيره فى وضعها أين ما شاءت من أيام الدم، بخلاف ما إذا كانت لها عاده فى الوقت، فانا نوجب عليها مراعاه الوقت، و (منها) تعارض العاده مع التمييز، كما لو فرض كون الجامع

للصفات متقدما مثلا- على معتادها من الوقت، فإنه يجىء الخلاف في تقديم التمييز عليها و عدمه، الى غير ذلك، فظهر أن الأقوى ثبوت الأقسام الثلاثة كما صرح به جماعه من المتأخرين، و يظهر من مطاوى كلمات غيرهم كما انه يظهر ذلك من فحاوى كثير من أخبار الباب، و ان مدارها على التكرار مرتين، ان وقتا فوقتا و ان عددا فعددا، مضافا الى صدق اسم العاده و أيام أقرائها، و نحو ذلك من إطلاق الأدله.

و منه ينقدهح إمكان إثبات عادات آخر كتكرار آخر الحيض مثلا مرتين، كأن ينقطع فى السابع من الشهر، ثم ينقطع فى الشهر الثانى كذلك و ان اختلف العدد، إذ لا- فرق بين انضباط أول الحيض و انضباط آخر الحيض، و كذلك بالنسبه إلى وسط الحيض إلا أنى لم أعثر على أحد من الأصحاب أثبت ذلك أو رتب حكما عليه مع تصور بعض الثمرات له، فتأمل جيدا. نعم لا يثبت الوقتيه عدديه كانت أيضا أو لا إلا بحصول التكرار مرتين فى الشهرين فصاعدا هلاليين، إذ لا يمكن اتحاد الوقت فى الشهر الواحد بخلاف العدديه، فإنها تثبت بالشهر الواحد، كما لو رأت فى أوله خمسه مثلا ثم مضى أقل الطهر و رأت خمسه و انقطع، فإنها تثبت بذلك، و ما ذكر فى الروايتين من الشهرين فخارج مخرج الغالب فى النساء، و كل ما كان كذلك من قيد أو صفه أو غيرهما لا عبره بمفهومه، و لذا يحكم بحصول العاده برؤيه الدمين المتساويين فيما يزيد على شهرين، فما ينقل عن بعضهم من اشتراط الشهرين الهلاليين فصاعدا فى تحقق العاده لظاهر الخبرين المتقدمين ضعيف، لصدق اسم العاده و تصريح كثير من الأصحاب به، و مثله فى ذلك ما عساه يظهر من آخر من الاجتزاء بالشهر الواحد فى مطلق أقسام العاده، لما عرفت من عدم إمكان تماثل زمانى الدم إلا بالشهرين الهلاليين فصاعدا، و ما يقال: ان المراد بالشهر فى النص و الفتوى انما هو الشهر الحيضى أى ثلاثه عشر يوما لا الهلالى يدفعه انه ارتكاب للتجاوز من غير قرينه، بل مع ظهور خلافها، لما عرفت

من ان الغالب فى النساء انما هو فى كل شهر حيضه كما هو المعروف، و أشارت إليه بعض الأخبار(١) و يشهد له الحكم بتحيز المتحيره فى كل هلالى مره، و غير ذلك، على انه ينبغى انحصار الوقتيه مثلا فى من رأت أول الشهر الحيزى مرتين، أما لو رأت فى أول هلالين أو غير ذلك فلا، و هو كما ترى يمكن تحصيل الإجماع على خلافه، و احتمال القول ان المراد بالشهر الأعم من الهلالى و الحيزى يدفعه انه لو جاز مثل ذلك على عموم المجاز لكنه موقوف على القرينه، و هى مفقوده.

و لعل الأقوى فى النظر ارتفاع النزاع فى المقامين على ان يكون مراد المانع من حصول العاده بالشهر الواحد انما هو الوقتيه، و مراد المثبت انما هو العدديه كما لا يخفى على من أعطى النظر حقه فى كلماتهم، و منه يظهر لك كثير خبط و خلط فى كلام جملة من متأخرى المتأخرين، نعم قد يظهر من الشيخ فى المبسوط ثبوت العاده الوقتيه بتساوى الحيز و الطهر مرتين من دون النظر إلى الهلالى، فإنه قال: «إذا رأت المبتدأه دم الحيز خمس أيام و عشره أيام طهرا بعد ذلك، ثم رأت خمس أيام دم الحيز، ثم رأت عشره أيام طهرا، ثم استحيزت فقد حصل لها عاده فى الحيز و الطهر، تجعل أيام حيزها خمس أيام و أيام طهرها عشره أيام، و كذلك إن رأت دم الحيز خمس أيام و خمس و خمسين يوما طهرا، ثم رأت خمس أيام حيزا و خمس و خمسين يوما طهرا، ثم استحيزت تجعل حيزها فى كل شهرين خمس أيام، لأن ذلك صار عادتها» انتهى.

و فيه مع إمكان تأويله ان المستفاد من الأدله كالخبرين السابقين و غيرهما ان تكرر الحيز مرتين مثبت عاده فيه، و أما ان ذلك يثبت عاده فى الطهر أيضا لو فرض تساويهما كالحيز فممنوع لا دليل عليه، و كيف مع أن أقصى عاده وقت الحيز انما هو إثبات حيزيه ما فيها، و انها مقدمه على غيرها عند التعارض، و إلا فهى لا تنفى حيزيه ما أمكن

من غيرها، فحينئذ ترجع من استمر بها الدم فيما فرضه من المثال الثاني بعد أن تحكم بحيضيه خمسه و مضى أقل الطهر الى ما يقتضيه الأدله من الأوصاف أو غيرها، فتأمل جيدا.

لكن الإنصاف انه مع تكرر ذلك أى الطهر المتساوى و الحيض لها زمانا كثيرا.

يحصل به الاعتياد العرفى لا أرى مانعا من الالتزام به، إذ يصدق عليها حينئذ انها تعرف أيامها و وقتها و أقرائها، بل قد تكون هذه أقوى من غيرها فى معرفه ذلك، كما إذا مضى عليها السنون المتعدده فى هذا الحال، و حينئذ يحمل ما فى الروايات على إرادته الاعتياد الشرعى، و هو التكرر مرتين، و ذلك مخصوص بالحيض، و إلا فالاعتياد العرفى لا ينضب، فلا يكون حينئذ فيها دلالة على نفي ذلك، فتأمل فإنه نافع جدا.

و كيف كان فهل يشترط فى تحقق الوقتيه تكرر الطهرين متساويين وقتا كما عساه يظهر من الشهيد فى الذكرى، و مقتضاه عدم ثبوتها إلا بالدور الثالث، فان انتهى الطهر الثانى بانتهاء الطهر الأول ثبتت، و إلا فلا؟ الأقوى عدمه، لصدق معرفه الوقت و انضباطه بدونه، و هو الظاهر من ملاحظه الأخبار^(١) أيضا، و قال فى الذكرى بعد ان نقل عن العلامة ما اخترناه من عدم الاشتراط: «و تظهر فائدته لو تغاير الوقت فى الثالث، فان لم يعتبر استقرار الطهر جلست لرؤيه الدم، و ان اعتبرناه فبعد الثلاثه أو حضور الوقت، هذا إن تقدم، و لو تأخر أمكن ذلك استظهارا، و يمكن القطع بالحيض، لأن تأخر وقته يزيده انبعاثا» انتهى. و تبعه فى ذلك شيخنا فى الرياض، و فيه ان إثبات الوقتيه بما ذكرناه لا يستلزم تحيضها برؤيه الدم و لو فى غير الوقت، بل أقصاه ثبوت ذلك فيه، و أما فى غيره فهى كالمبتدأه أو المضطربه كما يقتضيه ظاهر بعض كلمات الأصحاب، و صرح به فى جامع المقاصد و غيره، كما انه هو أى الشهيد لا يحيضها بالرؤيه فى غير الوقت فى الدور الرابع مثلا و ان تكرر الطهر متساويا و صارت به وقتيه.

نعم تظهر الثمره بين القولين بالنسبه للتحيض فى الرؤيه بما إذا رأت بعد الدور الثالث الذى فرض فيه الاختلاف دما فى وقت الحيضتين الأولتين، فانا نحيضها بمجرد الرؤيه و ان لم يستقر الطهر بخلافه هو، و هناك ثمرات آخر لا تخفى على المتأمل، هذا.

مع احتمال ان يكون مراد الشهيد باشتراط تساوى الطهرين وقتا انما هو بالنسبه للتحيض بمجرد الرؤيه فى الدور الثالث، فإنه بدون ذلك كما لو انتهى الطهر الثانى قبل انتهاء الأول بأن رأت الحيض قبل وقته مثلا لا يحكم بالتحيض، بل يجب عليها الصبر إلى ثلاثه إن أوجبناه فى المبتدأه، فحينئذ يرتفع الخلاف، بل لعله الظاهر من كلامه كما لا يخفى على من تأمل عبارته الذكري حق التأمل، فإنها فى المقام فى غايه الإشكال تركنا التعرض لها خوف الإطاله، و كأن الذى حداه على ذلك مع انه لا محصل له هو ما ظنه من العلامه من انه لا- يشترط فى الوقتيه تساوى الطهرين وقتا بحيث يحيضها بمجرد رؤيه الدم الثالث و ان لم يكن فى الوقت، و هو و ان كان اشتباها فى كلام العلامه لكنه يرتفع به خلافه حينئذ، و ليتأمل جيدا فان كلامهم فى المقام لا يخلو من اضطراب، و التحقيق ما ذكرنا.

ثم ان الظاهر من الخبرين (١) المتقدمين سيما مرسل يونس انه يشترط فى العاده وقتيه كانت أو عدديه توالى الحيضتين المتحدتين بحيث لا يفصل بينهما حيضه تنافى ذلك، و به صرح غير واحد من الأصحاب، فحينئذ لا يتم ما ذكره فى المنتهى و غيره من ثبوت العاده بتكرر المختلف، كأن ترى الدم مثلا فى شهر ثلاثه و فى آخر خمسه و فى الثالث سبعة، ثم ترى ثلاثه أشهر على هذا الترتيب، لعدم تحقق التوالى فى حيضتين منها، و تحققه بالنسبه للمجموع غير مجد، نعم لو تكرر ذلك منها مرارا متعدده بحيث يثبت بها الاعتياد العرفى أمكن ان يدعى ذلك كما ذكرناه سابقا فى كلام الشيخ المتقدم،

إذ يصدق عليها انها تعرف وقتها و أيام أقرائها، و يحمل حينئذ ما فى الروايات على إرادته ضبط الاعتياد شرعا، و إلا فالعرفى موكول الى العرف، و لا يكون المقصود منها نفى هذا الضبط العرفى، فتأمله جيدا فإنه نافع جدا فى مثل هذه المقامات.

و هل يثبت أقل العدد المتكرر كما فى كل ما كان من هذا القبيل من تكرر العدد المختلف كأن رأت مثلا خمسة أيام ثم رأت سبعة؟ وجهان، أفواهما العدم، لعدم صدق الاستواء و الانقطاع لوقته الموجود فى الروايتين المتقدمتين المؤيد بما يظهر من غيرهما من الروايات، خلافا لما عساه يظهر من بعضهم من الاكتفاء بذلك، للتكرر و عموم خبر الأقرء (١) و هما كما ترى، و كذلك لا- يثمر فى أقوى الوجهين تكرر بعض الوقت فى ثبوت الوقتيه إذا لم يحصل الاتحاد فى الأول، بأن يكون رأت مثلا فى أول شهر سته ثم رأتة فى آخر سابقا على أوله بثلاثه، فإنه لا يجدى فى صيروره الثلاثه التى اتفقن فيهما عاده فى أول الشهر، نعم لا عبره فى ثبوت كل من أقسام العاده باختلاف لون الدم بعد فرض انقطاعه عن العشره و الحكم بحيضيته، كما لا عبره بالكسور زياده و نقيصه فى وجه، بل و لا- بالنقاء المتخلل بعد الحكم بحيضيته و ان كان الأقوى عدم احتسابه فى أيام العاده، لظهور نصوص العاده فى الدم الحيضى لا فى التحيض الشرعى.

ثم هل تثبت العاده فى مستمره الدم التى يدور تحيضها على الأوصاف برؤيتها للجامع مثلا فى أول الشهرين عده أيام سواء؟ وجهان، يظهر من بعضهم الأول، فىكون المدار حينئذ على تكرر ما تثبت حيضيته من المستمر باعتبار الأوصاف، إما لجامعيته مع سلب غيره أو لأ- كثريته أو لاشتماله على الأشد أو نحو ذلك، بل يكفى وجوده فى أول هذا الشهر أسود و فى الآخر أحمر أو أشقر أو نحو ذلك مع فرض عدم معارضته

غيره، و فيه من الاشكال ما لا يخفى، لعدم تناول الخبرين السابقين له، مع ظهور غيرهما في عدمه، كالأخبار(١) الأمره بالرجوع إلى الأوصاف، إذ هي متناوله بإطلاقها ما لو تكرر الجامع مثلا مرتين ثم اختلف محله أو عدده في الدور الثالث، فإنه يجب اتباع الأوصاف أين ما كانت تكررت أولا، و منه تعرف ضعف التفصيل بين الجامع و غيره، فتثبت العاده بالأول دون غيره، لمكان حصول الظن بالحضيه من جهته بخلاف غيره، و فيه- مع منع انحصار الظن به فقط لحصوله في الأشد و الأكثر أيضا و ان كان في الأول أقوى- انا نمنع ابتناء أمر العاده على الظنون بالموضوع، بل انما هي حكم تعبدى يدور مدار الدليل، و هو في المقام مفقود، بل الظاهر انه على عدمه موجود، لكن نقل عن العلامة في المنتهى نفى الخلاف عن ثبوت العاده بالتمييز، فان تم إجماعا و إلا- فللنظر فيه مجال، مع انه لو ثبت العاده بمثل ذلك لوجب ثبوتها أيضا بالرجوع إلى عاده نساؤها مرتين، بحيث لو حصل لها التمييز بعد ذلك لا تلتفت إليه، و فيه ما لا يخفى. اللهم إلا ان يقال: ان ذلك من التحيض الشرعى لا الحيض الحقيقي و أخبار العاده في الثانى لا الأول، و هو شامل بإطلاقه و لو بضميمة نفى الخلاف المزبور الحيض الحاصل بالتمييز، و الله العالم.

[مسائل خمس]

اشاره

مسائل خمس:

[المسألة الأولى في حكم ذات العاده العديده و الوقتيه]

(الأولى) ذات العاده وقتا و عددا تترك الصلاة و الصوم برؤيه الدم في وقت العاده إجماعا كما في المعتبر و المنتهى و التذكرة و غيرها، و ل

صحيح ابن مسلم (٢) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة ترى الصفرة في أيامها فقال: لا تصلى حتى تنقضى أيامها»

و

مرسل يونس (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «كل ما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض»

و نحوهما

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الحيض- حديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الحيض- حديث ٣.

غيرهما، حتى انه قال

فى جامع المقاصد: «قد تواترت الأخبار(١) عن النبى (صلى الله عليه وآله) و الأئمه (عليهم السلام) بوجوب الجلوس برؤيه الدم أيام الأقرء»

قلت: و يؤيده أن المعتاد كالمتيقن، و منه يظهر ان مثلها فى هذا الحكم معتاده الوقت دون العدد كما صرح به بعضهم. و يستفاد من إطلاق بعض الأخبار(٢) بل قد يدعى دخولها فى معقد إجماع المنتهى و غيره، حيث قال: و تترك ذات العاده الصلاه و الصوم برؤيه الدم فى وقت عاداتها، و هو قول كل من يحفظ عنه العلم، على انه من المعلوم انه لا مدخله لانضباط العدد فى تحيض المتقدمه، بل ليس إلا انضباط الوقت كما هو واضح.

نعم يقع الإشكال فى معتاده العدد، فان ظاهر المصنف دخولها فى هذا الحكم، بل قد عرفت ان عبارته الأولى سابقا كالصريحه فى كون مدار العاده على انضباط العدد، مع ان المتجه فيها كما هو ظاهر بعض و صريح آخر ان تكون كالمبتدأه و المضطره، بل هى قسم من الثانيه بالنسبه للوقت على بعض التفاسير لها، كما انها بالنسبه للأولى كذلك أيضا، اللهم إلا ان يستأنس له بعد الإجماع المدعى فى العبارة، و صدق اسم ذات العاده عليها بما دل على التحيض بمجرد الرؤيه فى معتاده الوقت لو رأت ذلك قبل وقتها، ك

خبر على بن أبى حمزه(٣) قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر عن المرأه ترى الصفرة، فقال: ما كان قبل الحيض فهو من الحيض، و ما كان بعد الحيض فليس منه»

و

مضمرة معاويه بن حكيم(٤) قال: «قال: الصفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، و بعد أيام الحيض ليس من الحيض، و هى فى أيام الحيض حيض»

و

موثقه أبى بصير(٥) عن الصادق (عليه السلام) «فى المرأه ترى

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٦.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

الصفرة فقال: ان كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، و ان كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض»

و

خبر سماعه (١) قال: «سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها، قال: فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجل بها الوقت»

بتقريب ان يقال:

انه لو كان مدار التحيض بالرؤية على الوقت لما حكم في هذه بذلك و ان لم تره فيه.

ثم انه يستفاد منها أيضا التحيض لذات العادة الوقتية بمجرد الرؤية و ان تقدم على العادة، قيل و مثله لو تأخر، بل هو أولى لأن تأخره يزيده انبعاثا، فيكون الحاصل حينئذ تحيض ذات العادة العددية بمجرد الرؤية، و كذا الوقتية عددية كانت أو لا لو رأتها متقدما على وقتها أو متأخرا من غير فرق بين جامعيه الدم للصفات و عدمها، و سواء قلنا بتحريض المبتدأه و المضطربة بمجرد الرؤية أو لم نقل، و هو لا يخلو من نظر بالنسبة للقسم الأول ان لم يثبت إجماع كالثالث أيضا. و ما يقال: ان تأخره يزيده انبعاثا فيه انه لا يصلح لأن يكون مدركا لحكم شرعى مناف للأصول و القواعد القاضيه بعدم الحيضيه سيما بعد ما ورد ان الصفرة و الكدره في غير أيام الحيض ليست بحيض، ك

قول الصادق (عليه السلام) (٢): «ان رأيت المرأة صفرة في غير أيامها توضأت و صلّت»

و نحوه غيره في إفاده ذلك، و يشهد له مفهوم

مرسل يونس (٣) «إذا رأيت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلاة، فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض»

و منه يظهر ان الاشكال في إطلاق القسم الثاني فيما لم يكن مشمولاً للأدلة السابقة من المتقدم على العادة بكثير، فإنه و ان كان بعضها مطلقا لكن منها ما يشك في شموله للصفرة كالخبر الأخير، و منها ما ليس كذلك كبعض أخبار الصفرة (٤) إلا ان الظاهر منه بقريته غيره إرادته

١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١.

١-٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٢-٣ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

ما كان قبل الحيض بقليل، لا أقل من أن يكون من المطلق و المقيد، بل احتمال في جامع المقاصد حمل هذا المطلق على إرادته ما إذا رأته قبل وقتها و علمته حيضاً أو مضى ثلاثه أيام، و حمل المقيد على الإخبار عن الغالب، أى ان كان قبل الحيض بيومين ففي الغالب هو من الحيض، فلا دلالة حينئذ فيهما على ترك العباده، على انه يحتمل في كثير منها إرادته قبل انقضاء الحيض، نعم يتم ذلك كله ان قلنا في المبتدأه بالتحريض عند رؤيه الدم، إما لقاعده الإمكان أو لإطلاق بعض الأخبار أو غير ذلك، و الكلام هنا الآن في الحكم بالتحريض و ان لم نقل بالتحريض هناك كما هو المفروض في كلمات بعض الأصحاب، فما وقع من بعضهم من الاستدلال عليه بأدله المبتدأه ليس في محله.

و كيف كان فلم نجد دليلاً تختص به المعتاده العديده فقط أو الوقتيه إذا تقدم رؤيه الدم بما لا يدخل تحت مضمون الأخبار المتقدمه مما يتسامح فيه ذوات العاده كاليوم و اليومين و نحوهما، أو تأخر كذلك عن المبتدأه بحيث يثبت الحكم فيها و ان لم نقل بالثانيه، نعم هما يشتركان فيما ستسمعه من الأدله، فلا يتجه حينئذ الحكم بالتحريض في الأولى و التردد في الثانيه، بل المتجه إحالتها عليها كما صرح به بعضهم لكن كان عليه استثناء اليوم و اليومين و نحوهما في التقدم و التأخر مما يتعارف في ذوات العادات، بل لعل مثله يدخل فيما دل على العاده إذ المراد بأيام حيضها و بوقته أوانه و حينه.

و في تحيض المبتدأه بمجرد رؤيه الدم مطلقاً أو حتى يمضى ثلاثه أيام كذلك أو يفصل بين الجامع و غيره أو بين الأفعال و التروك أقوال، منها و من أدلتها يكون الفقيه في تردد كما في النافع، و يظهر الأول من الهدايه و المبسوط و الجامع و عن الإصباح كما هو صريح غيرها، بل نسبه في الرياض إلى الشهره تبعاً للمولى الأعظم شارح المفاتيح، كما ان الثاني صريح الكافي و السرائر و المعبر و التذكره و جامع المقاصد، و هو المنقول عن ابن الجنيد و علم الهدى و سلار، و قد يظهر الثالث من بعض عبارات

المقنعه و من المختلف و المنتهى و صريح المدارك و الكفايه و عن الذخير و المفاتيح، بل فى المدارك ان محل النزاع فى الجامع دون غيره، و قد يظهر من المختلف ذلك، فإنه بعد ان ذكر محل النزاع فيما تراه المبتدأه و لم يقيده و اختار التحيض استدل عليه بأخبار الصفات لكن يحتمل ذلك منه انما هو لإرادته إثبات بعض المطلوب، و تتميمه بعدم القول بالفصل.

و كان الرابع يظهر من الشهيد فى البيان و الدروس و غيره، و لعل الأقوى فى النظر التحيض بالرؤيه فى الجامع للصفات أخذاً بأخبارها، فإنها كالصريحه فى ذلك، و ما يقال:

انها ظاهره فى مستمره الدم يدفعه ان ذلك انما وقع فى أسؤله بعضها، فلا يصلح لأن يحكم على ما فى الجواب عنه فضلاً عن غيره، و لذا استدل بها العلامه و غيره، و كذا ما يقال: انها محموله على ذات العاده أو مستمره الثلاثه، فإن ملاحظتها ينفى ذلك و أما الفاقد فالظاهر فيه وجوب الانتظار إلى ثلاثه، للأصول و القواعد القاضيه بنفى الحيضيه، و مفهوم

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح حفص (١): «ان دم الحيض حار عبيط أسود، له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه»

و نحوه غيره، و مفهوم

قوله (عليه السلام) فى مرسل يونس فى وجه: «فإذا رأته المرأة الدم فى أيام حيضها تركت الصلاه، فإن استمر بها الدم ثلاثه أيام فهى حائض»

الى آخره. و لظهور كثير من الروايات فى عدم جريان أحكام الحيض على ما تراه المرأة من الصفرة ك

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح ابن مسلم (٢):

«ان رأته الصفرة فى غير أيامها توضأت و صلّت»

و

خبر إسحاق بن عمار (٣) قال:

«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجبلى ترى الدم اليوم و اليومين، قال: ان

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الحيض- حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الحيض- حديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الحيض- حديث ٦.

كان الدم عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين، و ان كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين»

الى غير ذلك من الأخبار(١)بل يظهر من بعضها(٢)عدم دخول الصفرة تحت إطلاقات الدم، لمقابلته بها فى بعضها.

و منه تعرف ما فى استدلال كثير منهم للقول الأول بما دل على الإفطار و نحوه برؤيه الدم، ك

قول الباقر (عليه السلام)(٣)فى الموثق و قد سئل عن المرأة التى ترى الدم فى النهار فى شهر رمضان غدوه أو ارتفاع النهار أو الزوال قال: (تفطر)

و نحوه ما

فى آخر(٤)عنه (عليه السلام) أيضا و فيه «انما فطرها من الدم»

الى غير ذلك من الأخبار ك

قوله (عليه السلام)(٥)«أى ساعه ترى المرأة الدم فهى تفطر الصائمه إذا طمشت»

و ربما استدل أيضا ب

موثقه سماعه(٦)قال: «سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض تقعد فى الشهر يومين، و فى الشهر ثلاثه، يختلط عليها لا يكون طمشتها فى الشهر عده أيام سواء، قال: فلها ان تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم تجز العشره، فإذا اتفق شهران عده أيام سواء فتلك أيامها»

و

موثقه ابن بكير(٧)عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا رأته المرأة الدم فى أول حيضها و استمر الدم تركت الصلاة عشره أيام»

إلى آخرها. و

موثقه الأخرى(٨)قال: «فى الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم، فتكون مستحاضه، إنها تنتظر بالصلاه، فلا تصلى حتى يمضى أكثر ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك و هو عشره أيام فعلت ما تفعله المستحاضه»

إلى آخرها و بقاعده الإمكان، و بأخبار التمييز(٩)مع التتميم بعدم القول بالفصل.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٨.

- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب الحيض - حديث ٤.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب الحيض - حديث ٧.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب الحيض - حديث ٣.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب الحيض - حديث ١.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٦.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٥.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض.

و فى الكل نظر، أما الأولى فمع الإشكال فى دخول الصفره تحت إطلاق الدم ان المساق منها إرادته الحيض كما يقضى به تعريف الدم، بل لعله المنساق و المتبادر كما يشهد له ملاحظه العرف فى هذا الزمان، كقولهم جاء المرأه الدم و انقطع الدم عنها و نحو ذلك، و يشعر به أيضا انها مساقه لبيان ان الحيض يفطر الصائمه فى سائر أوقات النهار، على ان الاستدلال فى جملة منها انما هو بترك الاستفصال عن كون الدم جامعا أو لا، و كونها ذات عاده أو لا، و لا يخفى على من لاحظ السؤال ظهور كون المراد ان الحيض يفطر الصائمه فى أى وقت رأته من النهار، بل كاد يكون ذلك مقطوعا به، فمن العجيب ما وقع لبعضهم من الاستدلال بها سيما بالروايه الأخره مع قوله (عليه السلام) فيها: (إذا طمئت) الى آخره. و أما موثقه سماعه فهى مع جريان ما قدمنا فيها ظاهره فى ان الجاربه عارفه بكونه طمئا، لكنها لما لم ينضب عدد أيامها لم تعرف مقدار ما تقعد و تترك الصلاة، فأجاب (عليه السلام) (أنها تجلس) الى آخره، على انها محتمله لأن تكون ذات عاده وقتيه و ان لم تضبط عددها، كما لعله يشير إليه السؤال. و أما موثقه ابن بكير فهى بالدلاله على خلاف المطلوب أولى، لما فيها من اشتراط الترك بالاستمرار، و قوله (ع): (أول حيضها) و كذلك الموثقه الأخرى، على انه ليس فيها بيان ابتداء ترك الصلاة، و الحاصل انه لا ينبغى الإشكال فى عدم دلاله شىء من هذه الروايات على ما نحن فيه سيما الروايات الأخره كما لا يخفى على من لاحظ ذيولها، فانا لم ننقله خوف الإطاله. مضافا الى معارضتها بما سمعت من الأخبار و غيرها، لا أقل من ان يكون لفظ (الدم) و (الحيض) فيها منصرفا الى الغالب، و هو الجامع دون غيره، و أما التمسك بقاعده الإمكان فقد عرفت سابقا ان أقصى ما يمكن تسليمها انما هو بعد استقرار الإمكان و معرفه كونه متصفا به لا مع احتمال كونه مستحيلا.

لا يقال: ان قضيه ذلك عدم الحكم بالحيضيه حتى لو تمت الثلاثه، لاحتمال تجاوزه

عن العشرة، و رؤيتها للجامع للصفات بعد ذلك فتحيض به، بل مقتضاه أيضا عدم الحكم حتى فى المنقطع قبل العشرة، لاحتمال رؤيتها أيضا قبل ذلك ما تتيح به. لأننا نقول: أما أولا فإمكان التزم ذلك لو لم يكن الإجماع على خلافه. و أما ثانيا فبما أوجب به المصنف فى المعتبر، و حاصله ان المقتضى لصلاحه كونه حيضا من توالى الثلاثة قد تحقق، و احتمال وجود ما ينافيه من التجاوز منفى بأصالة عدمه سيما بعد حصول الانقطاع.

و ما يقال: انه حسن لكنه لا يفيد اليقين بالحيض الذى هو مدار استدلاله على عدم التحيض باستصحاب شغلها بالعبادة، و لا يسقط إلا بيقين المسقط ضعيف، للاكتفاء باليقين الشرعى، و الحاصل ان التوالى شرط فلا يحكم بالحيض بدونه، و التجاوز مانع يمكن نفيه بالأصل. و أما ثالثا فبالفرق، و ذلك لأن النقصان عن الثلاثة كاشف عن استحاله كونه حيضا، بخلاف التجاوز و ان حكم شرعا بكون الزائد على العاده مثلا ليس بحيض من جهته، لكن ذلك لا ينافى إمكانه، إذ هو حكم شرعى ظاهرى، و إلا ففى الواقع ممكن ان يكون حيضا إلى العشرة ثم امتزج به دم الاستحاضه بخلاف النقصان، فتأمل. و أما الاستدلال بأخبار الصفات مع التميم المذكور فقد عرفت انه لا يرد على المختار، للالتزام بالقول بمضمونها، و ما يقال: من عدم القول بالفصل ممنوع، و كيف يدعى مثل ذلك فى مثل هذه المسألة و هى مما يقطع بعدم حصول رأى المعصوم (ع) فيها بشىء، مع انه يمكن حمل كلام العلامة فى المختلف و المنتهى عليه، لاستدلاله على المطلوب بأخبار الصفات، و احتمال إرادته إثبات بعض المطلوب معارض باحتمال عدمه، مع انك قد عرفت ان صاحب المدارك صرح ان محل النزاع بينهم انما هو فى الجامع ناسبا له الى صريح المختلف و غيره، و انا و ان لم نقف على ذلك لكن كاد يكون صريحه فى آخر كلامه، و كذلك العلامة فى المنتهى، بل يمكن حمل عبارات الأصحاب عليه، لانصراف لفظ الدم اليه، و بعد ذلك كيف يمكن دعوى القطع بشىء من ذلك،

فظهر لك حينئذ من جميع ما ذكرناه انه لا وجه لإطلاق الثانى، أى الحكم بعدم التحيض حتى فى الجامع، لما عرفت من ظهور الروايات فيه، بل كادت تكون صريحه بحيث لا- تقبل التأويل بإرادته تركها الصلاة و نحوها بعد الثلاثه أيام، و ان احتمله فيها بعض متأخرى المتأخرين، لكنه بعيد جدا، و كذلك تعرف ما فى القول الرابع من الفرق بين الأفعال و التروك، و مرجعه الى الاحتياط، و لا يخفى عليك ما فيه ان أريد به الوجوب فى كل منهما، لعدم الدليل عليه فى غير ما ذكرناه من المختار.

و إذ قد عرفت ذلك كله كان الأظهر انها يجب عليها ان تحتاط للعباده فى غير الجامع حتى تمضى لها ثلاثه أيام بخلاف الجامع و إن أمكن القول بأولويه الاحتياط فيه خروجا من شبهه الخلاف على إشكال ينشأ من كون الترك عزيمه على الحائض، و من انه لم يعلم كونها حائضا قبل حصول التوالى أيضا و ان ألزمتها بأحكام الحائض عند الرؤيه، و من ظهور ان النزاع هنا فى الوجوب و عدمه، و الأقوى فى النظر انه لا يتجه لها الاحتياط بعد حصول الظن للفقيه بكونها حائضا برؤيه الجامع، و سيما بعد اشتمال أخبار الصفات على الأمر بالترك عند وجودها الذى هو حقيقه فى الوجوب، فما يظهر من الفاضل المعاصر فى الرياض من مشروعيه ذلك لها على هذا التقدير لا يخلو من نظر، ثم ان الظاهر إلحاق المضطربه بالمبتدأه فيما ذكرناه من المختار، لتناول ما عرفته من الأدله فى كل من قسمى المختار، و يأتى التنبيه عليه من المصنف، و ربما فرق فى البيان و الدروس بينها و بين المبتدأه، فجعل تحيضها بما ظنته انه حيض و ان قلنا بالتربص للمبتدأه، و هو ضعيف.

و عرفت من ذلك كله حكم من لم يعرف لها عاده فى الوقت، بل قد تدخل هذه فى اسم المضطربه فى بعض التفاسير أو عرفت و لم تره فيها بل كان متقدما عليها بما لم يتسامح فيه أو متأخرا عنه كذلك، لما ظهر لك انه لا دليل على شىء منها يختص به

عنها، بل قد يظهر من بعض الأخبار خلافه، (منها) ما تقدم، و (منها) مفهوم

قول الصادق (عليه السلام) في خبر الحسن بن نعيم الصحاف^(١): «إذا رأَت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضه»

فكان المتجه فيها ما تقدم من المختار، و لا ينافى ذلك ما ذكره الأصحاب فيما يأتى، بل ادعى بعضهم عليه الإجماع من انها لو رأَت ذات العاده المستقره وقتا و عددا ذلك العدد متقدما على ذلك الوقت تحيضت بالعدد و ألغت الوقت، لأن العاده قد تتقدم و تتأخر، إذ لسنا نخالف فى ذلك، انما الكلام فى تحيضها بمجرد الرؤيه أو الانتظار إلى الثلاثه حيث تراه متقدما أو متأخرا بما لا تسامح فى مثله، و فرق واضح بين المسألتين فتأمل جيدا، فان كلام الأصحاب فى المقام لا يخلو من تشويش و اضطراب.

[المسأله الثانيه فى حكم النقاء المتخلل]

المسأله الثانيه لو رأَت المرأه معاده كانت أو غيرها ثلاثه ثم انقطع فلا إشكال فى كونه حيضا، و قد قطع به فى التذكره، و يدل عليه

صحيح يونس بن يعقوب^(٢) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): المرأه ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه، قال: تدع الصلاه»

الحديث. و لا فرق بين كونه جامعا أو لا بناء على الكليه السابقه. و كذا لو رأَت بعد ذلك قبل العاشر أو العاشر نفسه من أول يوم ما رأَت الدم ثم انقطع كان الكل من الدمين و النقاء حيضا بلا خلاف أجده بين الأصحاب، بل يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، كما هو صريح آخر من غير فرق بين الجامع و غيره، و لا بين ذات العاده و غيرها، ففى التذكره «إذا رأَت

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الحيض - حديث ٣ لكن رواه عن الحسين ابن نعيم الصحاف و ما ذكر الحسن بن نعيم

فى الرجال و الصحيح هو الحسين كما انه «قدس سره» نقل روايه عن الحسين فيما يأتى قريبا.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الحيض - حديث ٢.

ثلاثه أيام متواليات فهو حيض قطعاً، فإذا انقطع و عاد قبل العاشر و انقطع فالدمان و ما بينهما حيض» و فى الخلاف «الإجماع على حيضه الجميع من الدم و النقاء فيما لو رأت دماً ثلاثه أيام، و بعد ذلك يوماً و ليله نقاءاً، و يوماً دماً الى تمام العشره» و ربما استدل عليه مضافاً الى ذلك بالكلية المدعاه سابقاً القاضيه بكون الدمين حيضاً، فيتعين حينئذ حمل ما بينهما من النقاء عليه، لما دل (١) على ان الطهر لا يكون أقل من عشره، و هو لا يخلو من تأمل، و الأولى الاستدلال عليه بما فى

الصحيح أو الحسن (٢) عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا رأت المرأة الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و ان كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبليه»

و نحوه غيره (٣) فى إفاده ذلك، و قد عرفت سابقاً ضعف ما فى الحدائق مما ينافى بعض ما نحن فيه، كدعوى كون مثل هذا النقاء طهراً، و كذا ما عساه يقال أيضاً من الاشكال فيما إذا كان الدم الثانى أصفر و كان بعد أيام العاده، لما دل (٤) على ان الصفرة بعد أيام الحيض ليست بحيض، بل و فيما تراه من الدم و ان لم يكن صفره بعد الاستظهار لذات العاده بيوم أو يومين أو قبله، كل ذلك لما عرفت من انه لا مجال للشك عند الأصحاب فى جريان الكليه المذكوره فى مثل المقام، و قد سمعت دعوى الإجماع عليها من جماعه، مضافاً الى ما سمعته من الصحيح المتقدم، و نحوه غيره مما يدل على بعض ذلك، لكن ذلك كله إذا لم يستمر الدم مجاوزاً للعشره، أما لو تجاوز العشره رجعت الى التفصيل الذى نذكره إن شاء الله.

و لو انقطع للعشره أو ما دونها و لما يفصل أقل الطهر ثم رأت بعد انقضاء العشره

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الحيض - حديث ١١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض.

دما فالظاهر من إطلاق الأصحاب هنا بل إجماعهم المدعى انه يحكم باستحاضته، و لا ينتقض ما حكمنا بحيضيته من الدم الأول و ان كانت الامراه مبتدأه أو مضطربه و الدم الأول غير جامع و الثانى جامعاً، و يدل عليه مضافاً الى ذلك

قول أبى الحسن (عليه السلام) فى خبر صفوان بن يحيى (١) قال: «قلت: إذا مكثت المرأه عشره أيام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثه أيام طاهراً ثم رأت الدم بعد ذلك أ تمسك عن الصلاه؟ قال: لا، هذه مستحاضه»

الى آخره. و لولاه لأمكن التأمل فى مثل المبتدأه مع فرض كون الثانى جامعاً و الأول غير جامع، إذ قاعده الإمكان معارضه بمثلها، فلا ترجيح للأول على الثانى.

و أما لو تأخر بمقدار عشره أيام التى هى أقل الطهر ثم رأت كان الأول حيضاً منفرداً و الثانى يمكن ان يكون حيضاً مستأنفاً إذا توالى ثلاثه أيام على المختار من محل القاعده المتقدمه، و فى تحيضها حينئذ بمجرد رؤياه و عدمه التفصيل الذى قد تقدم، فتأمل جيداً.

[المسأله الثالثه فى استبراء الحائض إذا انقطع الدم قبل العشره]

المسأله (الثالثه) إذا انقطع ظهور دم الحيض فى المعتاده و غيرها لدون عشره لا بعد تمامها، فإنه لا تجب عليها الاستبراء لكونها أكثر الحيض، و كانت مع ذلك تحتل بقاءه فى داخل الرحم ف الواجب عليها حينئذ بلا خلاف أجده سوى ما عساه يظهر من المنقول عن الاقتصاد للتعبير بلفظ (ينبغى) المشعر بالاستحباب الاستبراء أى طلب براءة الرحم ب إدخال القطنه و نحوها كما فى الفقيه و الهدايه و المقنعه و المبسوط و الوسيله و الجامع و المعتبر و القواعد و المنتهى و جامع المقاصد و غيرها، بل نسبه فى الذخيره إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، و فى الحدائق الظاهر انه لا خلاف فيه، ل

صحيح ابن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا أرادت

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب الحيض - حديث ١.

الحائض ان تغتسل فلتستدخل قطنه، فان خرج فيها شىء من الدم فلا تغتسل، و ان لم تر شيئاً فلتغتسل، و ان رأت بعد ذلك صفره فلتتوضأ و لتصل»

و نحوه غيره (١) في الأمر لها بذلك، و منه مع اعتضاده بفتوى الأصحاب يعرف ضعف ما سمعته عن الاقتصاد، إلا ان الظاهر قصره كغيره على احتمال وجود الدم، إذ احتمال التعبد المحض بعيد جداً، بل المستفاد منها خلافه، نعم قد يشكل الاعتماد على عاداتها من الانقطاع ان لم يفدها ذلك قطعاً.

ثم ان الظاهر من الصحيح المتقدم كالعبارة و غيرها من عبارات الأصحاب بل صرح به جماعه عدم إيجاب كيفية خاصه لوضع القطنه، و يؤيده مع ذلك الأصل مع اختلاف ما فى ذلك من الأخبار و قصور بعضها عن الحجية، ف

فى مرسل يونس (٢) عن الصادق (عليه السلام) «انها تقوم قائماً، و تلزق بطنها بحائط، و تستدخل قطنه بيضاء، و ترفع رجلها اليمنى، فان خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر، و ان لم يخرج فقد طهرت تغتسل و تصلى»

و فى

خبر شرحيل الكندى (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً «انها تعمد برجلها اليسرى على الحائط، و تستدخل الكرسف بيدها اليمنى»

و نحوه فى رفع اليسرى ما عن الفقه الرضوى (٤) و فى

خبر سماعه (٥) عنه (عليه السلام) أيضاً ان «المرأه ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشىء فلا تدرى أطهرت أم لا؟ قال: فإذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطنها إلى الحائط، و ترفع رجلها كما رأيت الكلب يصنع إذا أراد ان يبول، ثم تستدخل الكرسف»

فكان الأخذ بإطلاق الصحيح المتقدم هو المتجه، و ما عساه يظهر من المنقول عن المقنع من الفتوى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ١٧ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

بمضمون خبر سماعه مع زياده تقييد الرجل باليسرى ضعيف، و كذا ما يظهر من الفقيه من الجمع بين الأخبار بحمل الصحيح الأول على ما إذا لم تر صفره، و ما فى خبر سماعه من الكيفيه المخصوصه على ما إذا رأت الصفره، و الأولى حمل هذه الأخبار على الاستحباب و زياده الاستظهار مع تأكده إذا رأت الصفره و نحوها مما تحصل به الريبه.

و كيف كان فهل هذا الاستبراء شرط فى صحه الغسل فلا يقع بدونه حتى لو استبرأت بعد ذلك و رأت النقاء ما لم تعلم تقدمه بل و لو علمت، لاحتمال كونه شرطاً تعبدياً أو لا؟ لم أعر على كلام صريح للأصحاب فى ذلك، إلا انه قد يظهر الأول من ملاحظه عباراتهم، و يؤيده استصحاب أحكام الحائض، و ما يظهر من النص و الفتوى، و لعله الأقوى، كما أنه يؤيد الثانى إطلاق ما ورد فى كيفيه الغسل، لكن ينبغى القطع بصحه الغسل مع فرض وقوعه على وجه تعذر فيه، كنسيان الاستبراء و نحوه ثم استبرأت بعد ذلك فوجدت النقاء و علمت مع ذلك تقدمه، إذ احتمال الشرطيه التعبديه حتى بالنسبه الى ذلك بعيدة جداً، ثم انه على تقدير توقف صحه الغسل عليه فهل يسقط مع التعذر كعمى مع فقد المرشد و نحوه؟ وجهان أيضاً، و يحتمل إيجاب الغسل عليها ثم العباده احتياطاً حتى تقطع بحصول النقاء فتعيد الغسل، فتأمل جيداً.

فان خرجت القطنه نقيه من الدم و الصفره اغتسلت وجوباً لما يجب فيه ذلك إجماعاً فى صريح المدارك و ظاهر غيره، و هو الحجه، مضافاً الى ما تقدم من الصحيح و غيره، و الى ما دل على وجوب المشروط به، فلا- استظهار هنا قطعاً، و ما يظهر من السرائر من وجود القائل بذلك بل عن الشهيدين توهمه من عبارته المختلف لا يلتفت اليه، نعم يمكن القول به مع ظن العود كما فى الدروس، مع ان الأقوى خلافه، إلا ان يكون لها اعتياد فى هذا النقاء المتخلل بحيث تطمئن نفسها بعود الحيض فان تكليفها بالغسل حينئذ مع ذلك لا يخلو من تأمل بل منع، للشك فى شمول الأدله لمثلها.

و إن كانت القطنه متلطخه و لو بمثل رأس الذباب بالدم أو الصفره قطعاً في الأول و على الأظهر في الثانيه كما صرح به في الروض و غيره، و هو المنقول عن صريح سلار، و قد يكون مراد من عبر بالدم أيضاً، لاستصحاب أحكام الحائض و غيره، و احتمال اقتصار الاستظهار الآتى على خروج الصفره و الكدره مثلاً ظاهراً فلا يدخل فيه نحو ما يخرج على رأس القطنه، للشك في شمول أدلته له، كاحتمال اقتصاره على الدم العبيط، فلا يلتفت للصفره مثلاً مطلقاً حتى لو خرجت بنفسها ظاهراً سيما إذا كان بعد انقضاء أيام العاده ضعيفان، لما عرفته من الاستصحاب، و إطلاق الأدله مع الحكم بحيضيه ما تراه من الصفره في هذا الحال لقاعده الإمكان، و ل

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح سعيد بن يسار(١)قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تحيض ثم تطهر و ربما رأت بعد ذلك الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها، فقال: تستظهر بعد أيامها بيوم أو يومين، أو ثلاثه، ثم تصلى»

و لتعليق الاغتسال فى

صحيح ابن مسلم (٢)المتقدم على عدم رؤيه شىء، و لا ينافيه قوله (عليه السلام) فيه بعده «و ان رأت بعد ذلك صفره فلتتوضأ و لتصل»

لإمكان تنزيله على معلوميه عدم الحيض و غير ذلك، كما انه لا ينافيه أيضاً ما فى مرسل يونس (٣)المتقدم سابقاً من تعليق وجوب الغسل على (خروج شىء) (٤)من الدم العبيط على القطنه، إذ قد تدخل الصفره فيه و لو مجازاً، أو ينزل على الغالب، أو غير ذلك، مع كونه غير جامع

١ - ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٨ - و لا يخفى ان لفظه بيوم ليس فى الوسائل و لكنه موجود فى الاستبصار فى باب الاستظهار للمستحاضه حديث ٢.

٢ - ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٣ - ٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٤ - ٤ كذا فى نسخه الأصل و الصحيح عدم خروج شىء لأن وجوب الغسل فى المرسل معلق على عدم الخروج.

لشرائط الحجية، نعم قد ينافيه ما فى جملة من الأخبار(١)التي مر بعضها ان الصفرة التي بعد الحيض ليست بحيض، لكن يحتمل تنزيلها على إرادته مضى أيام الحيض مع أيام الاستظهار، و لذا قال فى الرياض: انها مخالفة للإجماع بسيطا أو مركبا، و لأخبار الاستظهار، فكان المتجه حينئذ حملها على ما ذكرنا.

و كيف كان فإنه متى خرجت القطنه متلطخه صبرت المبتدأه عن الاغتسال و فعل العباده حتى تنقى أو تمضى عشره أيام كما فى القواعد و التحرير و الإرشاد و المدارك و كشف اللثام و الرياض، و هو الظاهر من السرائر و المعبر و غيرهما، بل فى المدارك انه إجماع، و فى الدروس انه ظاهر الأصحاب فى الدور الأول، و يدل عليه- مضافا الى ذلك و الى قاعده الإمكان ان أجريناها فى مثل هذا المقام لأصالة عدم التجاوز، و الى أخبار الصفات (٢)فى الجامع مع عدم القول بالفصل هنا- خصوص

قول الصادق (عليه السلام) فى موثق ابن بكير(٣): «إذا رأَت المرأة الدم فى أول حيضها و استمر الدم تركت الصلاة عشره أيام»

و فى

موثقه الآخر(٤) قال فى الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضه: «إنها تنتظر بالصلاه فلا تصلى حتى يمضى أكثر ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك و هو عشره أيام فعلت ما تفعله المستحاضه»

و قد يلحق بالمبتدأه من لم يستقر لها عاده فى العدد، و ربما فسرت بما يشملها، و قد يشير الى الحكم فيها مضافا الى بعض ما تقدم

موثق سماعه (٥)قال:

«سألته (عليه السلام) عن الجارية البكر أول ما تحيض تقعد فى الشهر يومين و فى الشهر

١- ١ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٥.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب الحيض - حديث ١.

ثلاثه يختلط عليها لا يكون طمثها فى الشهر عده أيام سواء، قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى الدم ما لم تجز العشره»

الى آخره. ثم انه هل يختص الحكم المذكور بالمبتدأه مثلا بالدور الأول أو يشمله و الدور الثانى، فيجب عليها الصبر حتى تنقى أو تمضى عشره؟ وجهان، يؤيد الأول ما سمعته من الدروس ان ظاهر الأصحاب الدور الأول، مضافا الى ما عساه يظهر من أخبار المستحاضه(١) أى المستمر بها الدم، كما أنه يؤيد الثانى قاعده الإمكان و غيرها.

و أما ذات العاده عددا و قتيه كانت أو لا فل تغتسل عند النقاء أو مضى العشره ان كانت عاداتها بلا خلاف أجده، بل الظاهر انه إجماع، و هو المستفاد من

قول الصادق (عليه السلام) فى مرسل عبد الله بن المغيره(٢): «إذا كانت أيام المرأه عشره لم تستظهر، فإذا كانت أقل استظهرت»

و نحوه غيره (٣) و منه يستفاد كغيره من الأخبار بل كاد يكون متواترا مضافا الى الإجماع محصلا و منقولا ثبوت الاستظهار لها بترك العباده، و تأخير الغسل ان كانت أيامها أقل من عشره، لكن هل تغتسل حينئذ بعد مضى يوم واحد، ل

قول الصادق (عليه السلام) فى موثق إسحاق بن جرير(٤): «إن كان أيام حيضها دون عشره أيام استظهرت بيوم واحد»

و نحوه مرسل داود(٥) مولى أبى المعزى، أو بيومين كما رواه زراره فى الحسن كالصحيح(٦) مضمرا فى الكافى و مسندا الى الباقر (عليه السلام) عن التهذيب، أو بثلاثه كما عن الصدوق، و رواه سماعه(٧) فى الموثق مضمرا، و محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا (عليه السلام)(٨)، أو بعد مضى يوم أو يومين من عاداتها

١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١٣.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٨-٨ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١٠.

كما فى النهايه و النافع و القواعد و التحرير و المختلف و ظاهر الوسيله و عن الصدوق و المفيد، بل قيل انه المشهور ل

قول الباقر (عليه السلام) فى خبر زاراه(١): «و المستحاضه تستظهر بيوم أو يومين»

و فى

خبره الآخر(٢)قال: «سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هى مستحاضه»

و

قوله (عليه السلام) أيضا فى صحيح محمد بن مسلم (٣)المروى فى المعبر من كتاب المشيخه للحسن بن محبوب فى الحائض إذا رأت دما بعد أيامها التى كانت ترى الدم فيها: (فلتقعد عن الصلاه يوما أو يومين)

و

قوله (عليه السلام) أيضا فى خبر إسماعيل الجعفى(٤): «المستحاضه تقعد أيام قرئها، ثم تحتاط بيوم أو يومين»

أو مع زياده الثلاثه كما فى السرائر و عن التذكره و غيرها، و رواه سعيد بن يسار فى الصحيح (٥)عن الصادق (عليه السلام) و أحمد بن محمد بن أبى نصر فى الصحيح (٦)عن الرضا (عليه السلام)، أو انها تنتظر العشره كما هو ظاهر المقنعه و عن المرتضى و أبى على و ظاهر الجمل، و رواه عبد الله ابن المغيره(٧)مرسلا عن الصادق (عليه السلام)، و

يونس بن يعقوب فى الصحيح (٨)قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «امرأه رأت الدم فى حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغى لها أن تصلى؟ قال: تنتظر عدتها التى كانت تجلس، ثم تستظهر بعشره أيام»

و كذا رواه يونس عنه (عليه السلام) أيضا فى الصحيح (٩)فى النفساء، و المراد إلى عشره كما فهمه الشيخ منها وجوه، بل ما عدا الأول منها أقوال.

و لعل الأقوى فى النظر فى الجمع بين الأخبار المتقدمه بعد تحكيم بعضها على بعض

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الحيض- حديث ١٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الحيض- حديث ١٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الحيض- حديث ١٥.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الحيض- حديث ٧.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الحيض- حديث ٨.

- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٩.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١٢.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٣.

ثبوت الاستظهار إلى عشره أيام لصلاحه كل من الأخبار المتقدمه لإثبات ما اشتملت عليه، إذ هي بين موثق معتضد بغيره و صحيح كذلك، وقد يؤيد باستصحاب أحكام الحائض، و بقاعده الإمكان التي قد عرفت نقل الإجماع عليها بما يشمل المقام، و بما دل عليه

الموثق و الحسن (١) من ان (كل ما تراه قبل العشره فهو من الحيضه السابقه)

و بأصالة الحيض في دم النساء، و بإطلاق الاستظهار في جملة من الأخبار، فإن المراد به بحسب الظاهر طلب ظهور الحال من الحيض و عدمه، و ذلك لا يحصل إلا بالانتظار إلى العشره، و ربما في

مرسل يونس (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا حاضت المرأة و كان حيضها خمسه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و صلّت، فإن رأت بعد ذلك و لم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام فذلك من الحيض، فلتدع الصلاه»

الى آخره.

الى غير ذلك من المؤيدات الكثيره كأخبار الصفات (٣) مع التتميم بعدم القول بالفصل و غيرها، و بذلك كله يظهر لك ما في الرياض من التنظر فيه بقصور سند أدلته و قله عدده و العامل به، مع احتمالها الورود مورد الغالب، و هو كون العاده سبعة أو ثمانية، فتتحد مع غيرها من الأخبار، و ذلك لما عرفت من عدم القصور في غير المرسل المتقدم، و هو مع اعتضاده بغيره من الصحيحين السابقين غير قاذح كدعوى قله العدد، و كيف و المتحد حجه فضلا عن المتعدد المعتضد بما سمعت، و أما قله العامل فقد عرفت انه ظاهر المفيد (رحمه الله)، و قد يظهر من الصدوقين و غيرهما، و هو المنقول عن المرتضى و أبي على و الشيخ، و قد أجاز المصنف في المعتبر، و الشهيد في الدروس و الذكرى و البيان و ان احتاط بقول المشهور في الأول، و اشترط ظن الحيض في الأخيرين،

١-١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الحيض - حديث ١١ و الباب - ١١ - حديث ٣ و الباب - ١٢ - حديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض.

و قد يظهر أيضا من المحقق الثاني فى جامع المقاصد، و الشهيد فى الروض، و المقدس الأردبيلى و الفاضل المحدث البحرانى فى الحدائق و غيرهم، و قواه فى الذخير، و أما احتمال ورودها مورد الغالب فهو معارض بمثله بالنسبه إلى تلك الأخبار، و ما عساه يقال:- انه يخلو ما عدا الغالب حينئذ عن النص بالاستظهار إلا ان إلحاقه بالإجماع المركب كاف فى ثبوته فيه، و الإجماع لا يتم إلا فى الناقض عن الثلاثه، فتبقى هى كالأئند عليها إلى العشره خاليه عن الدليل، فيرجع حينئذ إلى مقتضى الأصل، و هو عدم مشروعيه الاستظهار، فتعين القول بالأول- ففيه ان المراد بالحمل على الغالب إبقاء ما دل على العشره على إطلاقه، و حمل أخبار الثلاثه مثلا- على الغالب فى أيام العاده فلا تنفى غير الغالب، فتبقى حينئذ داخله فيما دل على الأول، على انه يكفى فى ثبوت الاستظهار فى غير الغالب الأخبار المطلقه الآمره به، و ما عرفته سابقا من الاستصحاب و الأصل و قاعده الإمكان و نحو ذلك مما تقدم، و به يظهر لك ما فى دعوى ان الأصل عدم مشروعيه الاستظهار، فتأمل جيدا، فكان الأظهر حينئذ ثبوت الاستظهار للعشره.

و كيف كان فهل الاستظهار على أى تقدير واجب كما صرح به فى السرائر، و نقل عن ظاهر الأكثر، و يشهد له التبع، أو مندوب كما صرح به بعض المتأخرين، بل نقله فى المدارك عن عامتهم و ان لم نتحققه، أو انه مباح كما يظهر من المصنف فى المعبر، و اختاره فى الذخير؟ و يشهد للأول- مضافا الى كثير مما تقدم سابقا و الاحتياط فى ترك العباده لكونه عزيزه على الحائض- ظاهر الأمر به فى المعبره المستفيضه حد الاستفاضه، و لا يقدح فيه كونه فى بعضها بالجمله الخبريه بعد ظهورها فى ذلك، كما يشهد للثانى انه قضيه الجمع بين أخبار الاستظهار و بين ما دل على حيضيه أيام العاده فقط ك

قوله (صلى الله عليه و آله)(١): (تحيضى أيام أقرائك)

و

قول الصادق (٢)(عليه السلام):

١- ١ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب الحيض- حديث ٢ مع اختلاف فى اللفظ.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ١.

«المستحاضه تنظر أيامها فلا تصلى فيها ولا يقربها بعلمها، فإذا جازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر- الى ان قال:- و ان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلّت كل صلاه بوضوء، و هذه يأتيها بعلمها إلا في أيام حيضها»

الى غير ذلك من المعتبره المستفيضه^(١)الداله على تحييضها بها دون غيرها، مضافا الى ما فى أخبار الاستظهار من التريد الذى ينافى الوجوب، مع ان اختلافها ذلك الاختلاف الذى لا يرجى جمعه، و اشتغال بعضها على لفظ الاحتياط أقوى شاهد على إرادته الاستحباب، لا أقل من تعارض الأخبار من الجانبين، فتبقى أصاله البراءه سالمه عن المعارض فى البين، و يشهد للثالث أن أوامر الاستظهار و إرادته فى مقام توهم الحظر فى ترك الصلاه مثلا التى هى عماد الدين و من ضروريات شريعته سيد المرسلين (ص)، فلا تفيد إلا الإباحه، على انها معارضه بما سمعت من الأوامر بتحريضها أيام العاده، فينتفى بذلك و بالأصل الوجوب كالاستحباب، مع انه لا وجه له فى ترك العباده لكون الرجحان من مقوماتها.

و لعل الأقوى فى النظر الأول، فيتحصل حينئذ من المختار هنا و فى المسأله السابقه وجوب الاستظهار للعرشه، و اختاره الفاضل الطباطبائى فى منظومته، كما هو قضيه الاستصحاب و أصاله الحيض، و لكثير مما تقدم من أدله قاعده الإمكان من الإجماعات و غيرها و لنفس القاعده أيضا، و لما فى الموثق و الحسن و مرسل يونس التى تقدمت الإشاره إليها، و غيرها مما دل على حيضيه ما قبل العشره، و للأمر بالاستظهار من غير تقييد، إذ المراد به ظهور الحال، و هو لا يكون إلا بالعرشه، و ما يقال:

ان الاستظهار لا ينافى فعل العباده مثلا فى أيامه مدفوع بأنه غير خفى على من لاحظ أخبار الباب و كلام الأصحاب كون المراد بالاستظهار ترك العباده لظهور الحال لا فعلها.

لا- يقال: انه بناء على ذلك لم يظهر وجه لما وقع في بعض المعتمره(١) من التفصيل بين من كانت عاداتها عشره و بين ما كانت أقل، فنخصت الاستظهار بالثانيه دون الأولى.

لأننا نقول: انه لا فرق في ذلك بناء على المختار، بل الفرق ان الأولى لا استظهار لها باعتبار ان عاداتها عشره، فلا يظهر باستمراره انها ليست بحائض، بخلاف الثانيه التي تستظهر بانقطاعه و باستمراره، و من هنا أمرها بالاستظهار، و إلا فهي مشتركه معها في سائر أحكام الحائض، و مما يؤيده أيضا غايه التأييد ما ستمعه من ظهور أخبار الاستظهار(٢) بالحكم باستحاضه ما بعدها، و هو لا- يتجه إلا- على ذلك على ما ستعرف، بل يؤيده أيضا اختلاف الأخبار بالأمر باليوم في بعض(٣) و باليومين في آخر(٤) و بالثلاثه في ثالث(٥) و بالعشره في رابع(٦) إذ المراد منها- بعد تأليفها و جعلها كالكلام الواحد فإنهم (عليهم السلام) بمنزله ذلك و ان تعددوا- استظهار حالها باليوم الواحد، و إلا فباليومين، و إلا فبالثلاثه، و إلا فبالعشره، ثم هي مستحاضه، و هو أولى من حملها على إرادته الواجب التخييري كما عساه يشهد له الترديد بين اليوم و اليومين في بعض(٧) و الثلاثه في آخر(٨) لما فيه من المجاز في الأمر فيها، مع انه لا يتجه في

قول الصادق (عليه السلام)(٩) في صحيح الحسين بن نعيم الصحاف: «و ان لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما تمضى الأيام التي كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشى»

الى آخره. لظهور كون الترديد فيه على حسب الترديد في غيره، و هو لا- يقبل الحمل على التخيير، بل لعله ظاهر فيما قلنا، فكان الأولى حينئذ حمل الترديد في تلك الأخبار

- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٢.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٢ و ٣ و ٤.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٣.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٧.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١.
- ٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ١٢.
- ٧- ٧ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٧.
- ٨- ٨ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٩.
- ٩- ٩ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٧.

على إرادته ما ذكرناه، و لعله الذى أرادته العلامة فى المنتهى، قال بعد ان استوجه عدم إرادته التخيير: «بل المراد التفصيل اعتمادا على اجتهاد المرأه فى قوه المزاج و ضعفه الموجبين لزياده الحيض و قلتها».

قلت: لم أعر على أحد ممن قال بالوجوب صرح بدعوى الوجوب التخييرى، بل هو شىء تخيله المتأخرون من الترديد فى كلام القائلين بالوجوب كالأخبار، و من المحتمل بل لعله الظاهر إرادته المردد منهم ما ذكرناه فى الأخبار، على ان الحمل على الوجوب التخييرى لا يصلح إلا- على إرادته التخيير فى الحيض و الاستحاضه، و يتبعهما حينئذ ما يترتب عليهما، و إلا فلا معنى للتخيير بين الواجب و عدمه، و لا يخفى ما فيه من البعد عن مدلول الأخبار، بل يمكن دعوى القطع بعدمه، لعدم الإشاره إليه فى شىء منها، بل قد يظهر منها خلافه، إذ قضيتها جواز الترك لها فى اليوم و اليومين مثلا، و قضيه هذا التخيير تحقق الوجوب عليها، و الإثم بمجرد اختيارها الطهاره، كحرمه العباده بمجرد اختيارها الحيض، على انه لم يعلم حينئذ انها هل تجرى عليها جميع أحكام الطاهره من المواقعه و الطلاق و دخول المساجد و قراءه العزائم و نحو ذلك بمجرد الاختيار المذكور، أو انه فى خصوص العباده الى غير ذلك من الأحكام الكثيره اللازمه لهذا الوجه مع عدم الإشاره فى شىء من الأدله إليها، على انه كيف يتجه الترديد على إرادته التخيير فيما يظهر به حالها الذى هو مفاد الأمر بالاستظهار مع كون المظهر هو تجاوز العشره و عدمه عندهم كما يشير اليه تفصيلهم الآتى فيه.

و من ذلك كله تعرف ما فى حملها على الاستحباب التخييرى، لاشتراكه مع القول بالوجوب فى جميع ما ذكرناه مما يرد عليه، و عرفت ما فى تأييده بما تقدم من اشتمال الأخبار على الترديد الذى لا يجامع الوجوب، لما ظهر لك ان المراد به على المختار

بالنسبة إلى ظهور الحال لا- بالنسبة للوجوب، مع انه وارد بالنسبة للاستحباب، إذ لا- يرتفع الإشكال بالنسبة للصلاه و عدمها بدعواه، نعم انما يرتفع بدعوى التخيير المذكوره، و هي مشتركه بينهما، و كذلك تأييده باختلاف الأخبار، و هو غير صالح لذلك، سيما بعد ما عرفت انه المنقول عن ظاهر الأكثر، و باشتمال بعض أخبار الاستظهار على لفظ الاحتياط الظاهر فيه، لمنع ظهوره في ذلك بعد ان كان واقعا بصيغه الأمر التي هي مقتضى الوجوب، و أما ما يقال: من ان القول بالاستحباب هو

مقتضى الجمع بين أخبار الاستظهار(١) و الأخبار(٢) الأمره بالرجوع لأيام العاده الداله على حيضه ما فيها و استحاضه الزائد عليها، ففيه مع انها موافقه للعامه عدا ما حكاه في المنتهى ان ظاهر جمله منها(٣) بل كاد يكون صريحها إرادته المستمره الدم التي تجاوز دمها العشره كما اعترف بها المولى الأعظم في حاشيه المدارك و شرح المفاتيح، و تسمى بالدميه و المستحاضه، بل لعل الناظر في الأخبار يقطع بأن المراد بالمستحاضه إذا أطلقت الدميه، نعم قد يأتي تنزيل بعض هذه الأخبار على ذلك بالنسبه للدور الأول، لكن لا تأباه بالنسبه للدور الثاني، فحينئذ لا تعارض في شىء من الروايات، على انه قد يقال:

انها مخصصه بغير أيام الاستظهار قطعاً، لكونه لازماً للقائلين بالوجوب و الاستحباب.

و من العجيب ما في الرياض من ان الأقوى الاستحباب لا لما ذكر (بل) (٤) لتصادم الأخبار من الطرفين مع عدم المرجح في البين، بل للأصل السليم عن المعارض حينئذ، و فيه مع ما عرفت من ان الأصل و القاعده و الاستصحاب و غيرها تقتضى الاستظهار،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض.

٤- ٤ كذا في نسخه الأصل و الصحيح زياده لفظ بل لأنه محل بالمعنى مع انه ليس موجود في الرياض.

فظهر لك من ذلك كله قوه القول بالوجوب، و ضعف القول بالندب كالإباحه أيضا، فإنها- مع قله القائل بها و عدم وجود ما يدل عليها سوى ما عرفته من توهم الحظر، و انه لا وجه لاستحباب العباده و للوجوب بعد المعارضه بما تقدم من الأخبار، و فى الأول مع إمكان المنع، و قيام مثله بالنسبه للأخبار المعارضه- ان مقتضاه كون العباده مباحه، فيقع فيما فر منه من القول بالاستحباب، اللهم إلا ان يدعى مرجوحه الاستظهار، فيراد حينئذ بالأمر بالاستظهار المرجوحه أى الكراهه، و هو كما ترى، و قد عرفت ان الثانى لا نقول به، كما انه لا تعارض بين الأخبار، هذا. و ربما تسمع ما يؤيد المختار أيضا فيما يأتى.

و كيف كان فان استمر الدم الى العاشر و انقطع ظهر بذلك ان كله كان حيضا و قضت ما فعلته من صوم بعد اليوم أو اليومين للاستظهار ان لم يكونا تمام العشره، لتبين فساده بلا خلاف أجده عندهم فى ذلك، و به صرح المصنف و العلامه و الشهيدان و المحقق الثانى و غيرهم، بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه كما عن صريح آخر، و يدل عليه مضافا الى ذلك قاعده الإمكان، و ما دل عليها مما تقدم من الإجماع و

الموثق و الحسن «إذا رأَت المرأة قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى»

و المرسل السابق، و استصحاب أحكام الحائض الى غير ذلك مما مرت إليه الإشاره عن قريب، و مع ذلك كله فقد توقف فيه فى المدارك، و تبعه بعض من تأخر عنه كصاحب المفاتيح و الحدائق قائلا انه لا دليل عليه، بل ظاهر أخبار الاستظهار الحكم باستحاضه ما بعدها حتى لو انقطع على العشره، و اعترف به فى الرياض، بل ادعى وضوحها فى ذلك، لكن قال: ان قوه احتمال ورودها مورد الغالب يوجب

ظهورها فى انتهاء أيام الاستظهار إلى العشره و انقطاعها عليها، و على هذا يحمل لفظ (أو) على التنوع و بيان ما هو الغالب من الأفراد كما فعله فى المنتهى، لا التخيير كما هو المشهور، فلا تشمل حينئذ المقام، و لا يخفى عليك ان هذا المقام مما يؤيد ما اخترناه سابقا، فإنه لا إشكال بناء على ان نهايه أيام الاستظهار العشره، إذ يتجه حينئذ الحكم فيها بان ما بعدها استحاضه، فيخرج حينئذ هذا الظهور الذى فى أخبار الاستظهار كما اعترفا به و هو كذلك أيضا شاهدا على ما ادعينا، و ان المراد بأو التنوع لا التخيير كما تقدم الكلام فيه مفصلا، بل هو من أقوى الشواهد عليه. فان اتفاق هذه الأخبار على الأمر بالاستظهار مع عدم التعرض فى شىء منها لذكر الانقطاع على العشره و انها يجب عليها إعادته ما فعلته بعده كالصريح فى كون المراد بأيام الاستظهار إلى العشره، فتأمل جيدا.

و كأن الذى أوقعهم فى الاشكال ما اختاروه فى أيام الاستظهار، و لذا صدر من صاحب الرياض ما سمعت مما يوافق المختار، و كيف كان فلا- ينبغى التوقف فى الحكم المذكور بعد ما عرفت مع عدم ما يصلح للمعارضه سوى ما يظهر من الأخبار الآمره بالرجوع للعادة، و ان الزائد عليها استحاضه، و قد عرفت فيما مضى ظهورها فى المستحاضه الدميه التى قد استمر دمها و تجاوز العشره، و بعد التسليم فهى محموله على ما عدا أيام الاستظهار، لما عرفت من الإجماع و غيره على ثبوته، على انه لا تقاوم ما ذكرناه من الأدله، سيما بعد ظهور الإجماع المعتضد بصريح المحكى منه فى المقام، و يشهد له ما تقدم عند قول المصنف: (لو رأت ثلاثه ثم انقطع) الى آخره.

هذا كله فيما إذا انقطع الدم على العشره فما دون و أما إن تجاوز و لو قليلا كان ما أتت به بعد الاستظهار ان قلنا بانتهائه قبل العشره من الصوم و الصلاه مجزئا لتبين كونها طاهره، و على المختار لا تأتى بشىء حتى يكون مجزئا، و على كل

حال فالظاهر انه يجب عليها قضاء ما تركته فى أيام الاستظهار من الصلاه كما فى المنتهى و الذكرى و الدروس و البيان و جامع المقاصد و الروض و غيرهم، و هو المشهور نقلا و تحصيلا بل لعله لا خلاف فيه سوى ما عساه يظهر من المنقول عن العلامة فى النهايه، حيث استشكل فى وجوب القضاء لمكان عدم وجوب الأداء، بل حرمة بناء على وجوب الاستظهار، و من صاحب المدارك حيث توقف بل استظهر عدمه، و تبعه بعض من تأخر عنه، لظهور أدله الاستظهار فى عدم وجوب قضاء ما فاتها فيه و انها كالحيض، و إليه مال الفاضل فى الرياض، لكن قد يستدل للمشهور بلفظ الاستظهار الوارد فى الأخبار فإن المراد منه طلب ظهور الحال و انكشافه فى كون هذا الدم الزائد حيضا أو استحاضه، فيلحقه حكم كل منهما، و لا مظهر و لا كاشف سوى ما ذكره الأصحاب، على ان الأخبار كادت تكون صريحه فى كون الكشف بأيام الاستظهار انما هو بحالتي القطع و الاستمرار مع الحكم بكونها مستحاضه فى الحاله الثانيه و الحاصل بناء على ما ذكره من إلحاق أيام الاستظهار بالحيض لم يكن له معنى محصلا سيما على المختار من الوجوب إلى العشره أو الجواز، على انه قد اعترف فى الرياض بكون أخباره محموله على ذلك لمكان الغلبه، فكيف يتجه له معنى الاستظهار، و أيضا قد يدعى ان لفظ الاستظهار من موضوعات الأحكام الشرعيه التى يرجع فى مثلها الى الفقهاء كالأقعاء و نحوه، هذا، مع إمكان أن يستدل عليه أيضا

بما دل على الرجوع الى العاده عند التجاوز و التحيض بالاقراء و جعل ما عداه استحاضه، كمرسله يونس (١) الطويله و غيرها (٢) كما انه يمكن الاستدلال عليه أيضا بما دل (٣) على ان ما بعد أيام العاده ليست بحيض، أقصى ما خرج منها ما قام الإجماع على خلافه، و هو الزائد إذا انقطع على العشره، و يبقى غيره، و بما دل (٤) على ان المستحاضه تجلس أيام حيضها

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض - حديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض - حديث ٥.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

فحسب بضميمه ما دل (١) على ان المستظهره و لما ينقطع الدم مستحاضه، و بذلك كله يظهر لك ما فى المستند السابق لهم، إذ عدم وجوب الأداء أو حرمة لا يقتضى سقوط القضاء لكونه بفرض جديد، و كذا ما فى دعوى ظهور أدله الاستظهار فى ذلك، فإن أقصاها عدم التعرض، و لا- دلالة فيه، كما انه لم يتعرض فيها لقضاء ما فات من الصوم فيها، مع انه من المقطوع بوجوب قضائه، و كأن ترك ذلك اعتمادا على الأدله الخارجيه. فبان لك حينئذ صحه ما عليه الأصحاب من التفصيل، و يؤيده الاعتبار، فإنه بانقطاعه على العشره يظن كونه حيضا لكونها أكثره، بخلاف ما إذا تجاوز، فإنه يقطع بعدم الحيضيه فى الزائد، و منه ينقذ الظن بعدم حيضيه ما قبله، لمكان اتصاله و كونه دما واحدا، فإنه يستبعد انه عند تمام العشره حدث سبب الاستحاضه.

بقى شىء و هو ان الظاهر من النص و الفتوى اختصاص الاستظهار المتقدم بالدور الأول دون الدور الثانى، كما إذا فرض استمرار الدم فيها اليه، و لعله كذلك لما دل (٢) على التحيض للمستحاضه بأقراءها و بأيام حيضها، لكن لا يعد استحباب ذلك لها باليوم و اليومين، لما عساه يظهر من بعض الأخبار (٣) كما انه يمكن دعوى استحباب الاستظهار بيوم للمبتدأه عند الرجوع الى عادته نسائها مع القول بعدم انتظارها العشره فى الدور الثانى، ل

قوله (عليه السلام) فى روايه محمد بن مسلم و زراره (٤):

«يجب للمستحاضه تنظر بعض نسائها فتتقدي بأقراءها، ثم تستظهر بيوم»

و ظاهر الشهيد فى الذكرى العمل به، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

[المسأله الرابعه فى كراهه الوطء قبل الغسل مع الانقطاع]

المسأله (الرابعه) إذا طهرت المرأه أو الأمه من حيضها طهرا كاملا- جاز لزوجها و سيدها و طؤها قبل الغسل بلا خلاف متحقق أجده، بل عليه الإجماع

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

فى الخلايف و الانتصار و الغنيه و ظاهر السرائر و عن التبيان و مجمع البيان و أحكام الراوندى، و يشهد له التبع لكلمات الأصحاب عدا ما عساه يظهر من الصدوق فى أول كلامه، و لذا نسب اليه ذلك، لكنه قال بعده: «ان كان الزوج شبقا و أراد وطؤها قبل الغسل أمرها ان تغسل فرجها ثم يجامعها» قيل و هو يعطى إرادته شده الكراهه، كما انه يحتمل قصره الجواز على ذلك، و كيف كان فيدل عليه- مضافا الى ما تقدم و الى الأصل و عموم أو إطلاق ما دل على إباحه الوطء من الكتاب (١) و السنه (٢) و ما يشعر به (فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ) (٣)-

قول الصادق (عليه السلام) فى موثق ابن بكير (٤):

«إذ انقطع الدم و لم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء»

و نحوه رواه على بن يقطين (٥) عنه (عليه السلام) أيضا، كما انه

روى عن الكاظم (عليه السلام) أيضا فى الموثق (٦) «سألته عن الحائض ترى الطهر أيقع عليها زوجها قبل ان تغتسل؟ قال: لا بأس، و بعد الغسل أحب إلى»

و

مرسل عبد الله بن المغيرة (٧) عن العبد الصالح (عليه السلام) «فى المرأه إذا طهرت من الحيض و لم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل، و ان فعل فلا بأس به، و قال: تمس الماء أحب إلى»

و قد يدل عليه فى الجملة

قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح محمد بن مسلم (٨): «إذا أصاب زوجها شبق فليأمرها فلتغسل فرجها ثم يمسها إن شاء قبل ان تغتسل»

و لعله مستند الصدوق فيما تقدم من التقييد إلا انه لا يخفى عليك قصوره عن مقاومه ما ذكرنا من وجوه متعدده سيما بعد كون الغالب عدم الشبق، فيبعد حمل تلك المطلقات على تقييد هذا الخبر، فاتجه حمل مفهومه على

١- ١ سورة البقره- الآيه ٢٢٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧٩- من أبواب مقدمات النكاح و آدابه من كتاب النكاح.

٣- ٣ سورة البقره- الآيه ٢٢٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الحيض- حديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الحيض- حديث ٣.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الحيض- حديث ٥.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٨-٨ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض - حديث ١.

الكراهه أو شدتها بدون ذلك، كالنهي في موثق أبي بصير(١) وسعيد بن يسار(٢) عن الصادق (عليه السلام)، مع احتمالهما النفي للإباحه بالمعنى الأخص، والتقيه، واستفاده الكراهه من غيرهما، مع ظهور الاتفاق عليها كما في كشف اللثام، ولذا قيد المصنف الجواز بقوله على كراهيه.

وبذلك كله يظهر لك دلالة قوله تعالى (٣) (حَيْتَى يَظْهَرْنَ) في قراءه التخفيف على الجواز أيضا المؤيده بما يشعر به لفظ (الْمَحِيضِ) في السابق، وعدم ثبوت الحقيقه في لفظ الطهر بالنسبه للكتاب، وبما ورد ان غسل الحيض سنه في مقابله الواجب من الكتاب، و هي و ان كانت معارضه بقراءه التشديد المؤيده بقوله تعالى (٤) (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ) و بإمكان إرجاع قراءه التخفيف إليها بإرادته الطهاره الشرعيه سيما على القول بثبوت الحقيقه الشرعيه، لكن ارتكاب التأويل في الثانيه أرجح لما عرفت، فتحمل عليه، لمجىء (تفعل) بمعنى (فعل)، نحو تطعمت بمعنى طعمت، قيل و منه المتكبر في أسماء الله بمعنى الكبير، و ربما أولت بحمل النهى فيها على الكراهه على ان يراد النهى عن المباشره بعد انقطاع الدم لسبق العلم بتحريمها حاله الحيض من صدر الآيه، أو يراد مطلق المرجوحه التى هي أعم منها و من الحرمة على عموم المجاز، بل لعله أولى لما فيه من المحافظه على توافق القراءتين، و يراد بالمعلق فى قوله تعالى (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) الإباحه بالمعنى الأخص، و ان أبيت عن ذلك كان المتجه التخيير، لكونها بمنزله الخبرين و هو موافق للمطلوب، و ربما حملت قراءه التشديد على إرادته غسل الفرج، و هو مبنى على اشتراط حليه الوطء بذلك، كما هو صريح الغنيه و ظاهر الخلاف و المبسوط و غيرهما، بل نقل فى كشف اللثام عن ظاهر الأكثر، و ربما استظهر من الأول الإجماع

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض - حديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الحيض - حديث ٧.

٣- ٣ سورة البقره - الآيه ٢٢٢.

٤- ٤ سورة البقره - الآيه ٢٢٢.

عليه، لكن الذى صرح به فى المعتبر و المنتهى و التحرير و الذكرى و البيان و الروض الندب، بل فى الأخير انه مذهب أكثر المجوزين، و لعله الأقوى، للأصل و خلو أكثر الأخبار عنه، مع إشعار مرسل ابن المغيرة و موثق إسحاق المتقدمين بعدم الوجوب، فيحمل الصحيح المتقدم الذى هو مستند الأول على الاستحباب، و ظاهر السرائر حمله على رفع الكراهيه، و هو غير بعيد، و طريق الاحتياط غير خفى، و عن ظاهر مجمع البيان و التبيان و أحكام الراوندى توقف حليه الوطء على غسل الفرج أو الوضوء، بل فى الأول انه مذهبنا، و لم نعر له على دليل.

ثم ان المتجه بناء على وجوب الاغتسال للوطء إيجاب التيمم عند فقد الماء لعموم البدليه، و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى عبيده (١) فى فاقده الماء: «إذا غسلت فرجها و تيممت فلا بأس»

كقوله (عليه السلام) أيضا فى خبر عمار الساباطى (٢) «عن المرأه إذا تيممت من الحيض هل تحل لزوجها؟ قال: نعم»

و فيهما شهاده سيما الأول على وجوب الاغتسال للوطء، كما انه فى الأول شهاده على غسل الفرج، بل قد يشهد أيضا على ما نقلناه عن مجمع البيان، إلا انها لا ينبغي الالتفات إليهما فى شىء من ذلك بعد ما سمعت، سيما بعد الطعن فى السند و الدلاله و الموافقه للمنقول عن أبى حنيفه فى الجملة، نعم يمكن تنزيلهما على رفع الكراهه بذلك، حيث يقع لغير الوطء مع احتمالاه فيه ان قلنا بتوقف رفعها على الاغتسال، و عن العلامه أنه استقرب عدم وجوب التيمم للوطء عند فقد الماء و ان قلنا بوجوب الاغتسال له، و هو بعيد، نعم يمكن القول بجواز الوطء على كل حال مع فقد الطهورين على إشكال أيضا، بل الأقوى عدمه، و الله أعلم.

[المسأله الخامسه فى وجوب القضاء إذا حاضت بعد مضى الوقت بمقدار الصلاه]

المسأله الخامسه إذا دخل وقت الصلاه فحاضت و قد مضى من الوقت مقدار أداء ما يجب عليها فيه من الصلاه بحسب حالها من القصر و الإتمام و السرعه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

فى الأفعال و البطء و الصحه و المرض و نحو ذلك و مقدار فعل ما يجب عليها من فعل الطهاره كذلك من الوضوء و الغسل أو التيمم بحسب ما هى مكلفه به فى ذلك الوقت و لم تفعل و جب عليها القضاء بعد ذلك إذا طهرت بلا خلاف محقق أجده فيه، بل فى كشف اللثام انه إجماع على الظاهر، و فى المدارك انه مذهب الأصحاب، لصدق اسم الفوات، و

قول الصادق (عليه السلام) فى موثق يونس بن يعقوب (١) «فى امرأه دخل عليها وقت الصلاه و هى طاهر فأخرت الصلاه حتى حاضت قال: تقضى إذا طهرت»

و

خبر عبد الرحمن بن الحجاج (٢) «سألته عن المرأه تطمئ بعد ما تزول الشمس و لم تصل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلاه؟ قال: نعم»

و يستفاد من سؤال الأول كما يشعر به الثانى اعتبار إحراز سائر ما يتوقف عليه فعل الصلاه من الطهاره و غيرها كإزاله النجاسه و تحصيل الساتر و نحو ذلك، كما نص عليه فى جامع المقاصد و الروضه و بعض من تأخر عنها، و هو ظاهر المبسوط و المعتبر و النافع و المنتهى و الذكرى و البيان و غيرها، لاعتبارهم التمكن كما عن ظاهر الأكثر، خلافا لكشف اللثام فى باب الصلاه، فاعتبر الطهاره خاصه وفاقا لظاهر ما فى المتن و القواعد و الدروس من الاقتصار على ذكر الطهاره، لكن لعله منزل على الغالب من فعلية إحرازها لغير الطهاره دونها، و إلا فلا فرق بحسب الظاهر بين الجميع فى توقف صدق اسم الفوات، و لا أمر غيره و غير ما سمعته من الخبرين و نحوهما مما ظاهره التضييع و التفریط، و هو غير صادق كالأول إلا بعد مضى زمان يمكن وقوع الفعل المكلف به فلم تفعل، و احتمال الفرق بين الطهاره و غيرها بأنه لا يصح الفعل بدونها بخلاف غيرها غير مجد مع توقف التكليف هنا على الجميع، لمعلومية امتناع قصور الوقت عن ما كلف به فيه.

و ما يقال: من منع توقفه عليه فى الواقع هنا أيضا فإنه لو علمت انها تحيض بعد

١-١ الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

مضى الزوال بمقدار لا- يسعها إزاله النجاسه مثلا- و فعل الصلاه لا تجب عليها الإزاله، و صح الفعل منها معها كتضييق الوقت ضعيف بل ممنوع، للفرق الظاهر بين تضييق الوقت و غيره، فلا يقاس عليه بعد دلاله الدليل على الأول دون الثانى، و كيف مع انه لو كان كذلك لوجب تحقق القضاء عليها إذا مضى مقدار الصلاه و فعل الطهاره التراييه فحسب، و هو مخالف للإجماع بحسب الظاهر و لظاهر بعض الأخبار اللهم إلا ان يدعى الفرق، و هو ممنوع أيضا، نعم لا إشكال فى عدم اعتبار اتساع الوقت لو كانت محرزه كالطهاره أيضا كما صرح به غير واحد من الأصحاب، خلافا لما يوهمه المحكى فى كشف اللثام عن نهايه الأحكام من احتمال العدم، و لا ريب فى ضعفه، و ما أبعد ما بينه و بين ما عنه فى موضع آخر أيضا من الإشكال فى اعتبار مضى زمن الطهاره فى وجوب القضاء عليه لإمكان تقدمها على الوقت إلا- المستحاضه و المتيمم، و فيه ان الطهاره لكل صلاه موقته بوقتها، و لا يعارضه إمكان كونه قد تطهر لغيرها، نعم فى كشف اللثام انه ان أوجنا التيمم لضيق الوقت أمكن اعتبار مقدار التيمم و الصلاه، و فيه ما عرفت من انه مخالف للإجماع بحسب الظاهر.

فظهر لك حينئذ انه ان كان الحيض بعد مضى وقت كانت تتمكن فيه من فعل الصلاه و الطهاره و سائر ما تتوقف عليه بحسب حالها فى ذلك الوقت من القصر و الإتمام و الجيره و التيمم و غيرها و جب عليها القضاء. و ان كان قبل ذلك أى قبل مضى وقت يسع الطهاره و الصلاه أو هى و سائر الشرائط لم يجب كما هو المشهور نقلا و تحصيلا للأصل مع عدم الدليل، و استتباع القضاء عدم النهى الذاتى عن الأداء لتوقف اسم الفوات عليه من غير فرق بين سعه الوقت لأكثر الصلاه و عدمه، فما ينقل عن المرتضى و أبى على من الاجتراء بما يسع أكثر الصلاه ضعيف، كالذى سمعته عن العلامه فى نهايه الأحكام من عدم اعتبار وقت يسع الطهاره، بل لم أعثر لهما على مستند سوى

أبى الورد(١)للأول «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المرأة التى تكون فى صلاة الظهر و قد صلت ركعتين ثم ترى الدم، قال: تقوم من مسجدها و لا تقضى الركعتين، و ان كانت رأّت الدم و هى فى صلاة المغرب و قد صلت ركعتين فلتقم من مسجدها، فإذا تطهرت فلتقض الركعة التى فاتتها»

و هو- مع الطعن فى سنده و اختصاصه بالمغرب و مخالفه ظاهره لدعواهما- محتمل لإرادته المفترطه فى المغرب مع إرادته قضاء المغرب بقضاء الركعة، و سوى ما يقال للثانى: من صدق اسم الفوات لإمكان فعل الطهاره قبل الوقت، و هو ممنوع لعدم الوجوب عليها قبله، و مثلهما فى الضعف ما عساه يظهر من المنقول عن النهايه من الاكتفاء بالقضاء بمجرد طمئنها بعد الزوال، و لعله لإطلاق خبر عبد الرحمن ابن الحجاج (٢)المتقدم و غيره (٣)و هو- مع شهاده خبر أبى الورد المتقدم على عدمه، ك

موثق سماعه(٤)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأه صلت الظهر ركعتين ثم انها طمئت و هى جالسه، فقال: تقوم من مقامها و لا تقضى الركعتين»

و غيرهما(٥)من الأخبار- ظاهر فى إرادته المتمكنه، و عكسه ما عساه يظهر من المنقول عن المقنع من عدم القضاء إذا طمئت بعد الزوال.

و كيف كان فقد استقر المذهب الآن على خلاف هذه الأقوال، بل حكى الشيخ فى الخلاف إجماع الفرقه على ان من لم يدرك من أول الوقت مقدار ما يؤدى الفرض لم يلزمه إعادته فى الحائض و النفساء و غيرهما، كما انه يظهر منه الإجماع على وجوب القضاء على من أدرك ذلك، نعم نص بعضهم على كون المعترف فى المختار سعه مقدار الواجب من الصلاه و الطهاره مخففا، فلا عبره بالمندوبات، و لا بأس به لصدق

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الحيض - حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الحيض - حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الحيض - حديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الحيض - حديث ٦.

٥- ٥ المستدرک - الباب - ٣٣- من أبواب الحيض - حديث ٢.

اسم الفوات بذلك، و هل يعتبر أقل الواجب المخير كما فى التخيير بين القصر و الإتمام و التسبيحه الواحده مع الفاتحه؟ لا يبعد ذلك، بل جزم به فى الذكري و كشف اللثام، كما انه لا- يبعد إيجاب القضاء بمضى ما تقدم و ان كانت ممنوعه عن الأداء بحسب الظاهر كما لو كان فرضها التيمم مثلا لعدم الماء و قلنا بعدم الصحه إلا عند ضيق الوقت فأخرت بانتظار ذلك فصادفها الحيض، لصدق اسم الفوات عليه بسبب التكليف فى الواقع، و عدم العلم انما يرفع الإثم، و احتمال تعليق القضاء على التضييع و التفريط كما عساه يظهر من بعض الأخبار(١) ضعيف، لعدم صلاحيتها لإثبات ذلك.

هذا كله بالنسبه إلى حكم حصول الحيض و أما حكم ارتفاعه فهو ان طهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطهاره و سائر الشرائط المفقوده و أداء أقل الواجب من ركعه فضلا عن الأ-كثر و جب عليها الأداء بلا خلاف أجده فيه بالنسبه إلى العصر و العشاء و الصبح، بل فى الخلاف و المدارك الإجماع عليه، و فى المنتهى نفى الخلاف فيه بين أهل العلم، بل لم يفرقا فى الأخيرين فيما حكياه بين الثلاثه المتقدمه و غيرها من الظهر و المغرب، فيجب حينئذ الظهران و العشاءان بإدراك الخمس ركعات من آخر الوقت كما هو المشهور نقلا- و تحصيلا، بل فى الخلاف نفى الخلاف عنه، لكنه نقل عن طهاره المبسوط الحكم بالاستحباب كما عن المهذب و عن الإصباح استحباب فعل الظهرين بإدراك خمس قبل الغروب، و العشاءين بإدراك أربع قبل الفجر، و عن الفقيه انه ان بقى من النهار مقدار ما يصلى ست ركعات بدأ بالظهر، و كيف كان فالذى عثرنا عليه من الأخبار مما يدل على ما نحن فيه

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خبر الأصبع بن نباته(٢): «من أدرك من الغداه ركعه قبل طلوع الشمس فقد أدرك

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب الحيض - حديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب المواقيت - حديث ٢ من كتاب الصلاه.

و

قوله (عليه السلام) (١) أيضا: «من أدرك ركعه من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر»

إلا انى لم أعر على الأخير فى طرقنا،

كالنبوى (٢) «من أدرك ركعه من الصلاة فقد أدرك الصلاة»

بل فى المنتهى نسبه الأخير إلى روايه الجمهور كما هو الظاهر منه أيضا فى سابقه، لكن الشيخ فى الخلاف بعد ان ذكر روايتى أمير المؤمنين (عليه السلام) السابقتين مسندا لهما الى النبى (صلى الله عليه و آله) قال:

و كذلك روى عن أئمتنا (عليهم السلام) (٣) و فى كتاب الصلاة من المدارك بعد أن روى النبوى المتقدم و المرتضى و غيرهما قال: و هذه الأخبار و ان ضعف سندها إلا ان عمل الطائفة عليها، و لا معارض لها، فتعين العمل بها، و على كل حال فلا يبعد جواز العمل بهذه الأخبار بعد ذكر أصحابنا لها و انجبارها بما سمعت، و منها

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر منصور بن حازم (٤): «إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر و العصر، فان طهرت فى آخر وقت العصر صلت العصر»

و

قوله (عليه السلام) أيضا فى خبر أبى الصباح الكنانى (٥): «إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب و العشاء، و ان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر و العصر»

و

قوله (عليه السلام) أيضا فى خبر عبد الله بن سنان (٦): «إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر و العصر، و ان تطهرت من آخر الليل فلتصل المغرب و العشاء»

و

قول الباقر (عليه السلام) فى خبر داود الدجاجى (٧): «إذا كانت المرأة حائضا فطهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر و العصر، و ان طهرت من آخر

- ١-١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب المواقيت - حديث ٥-٤ من كتاب الصلاة.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب المواقيت - حديث ٥-٤ من كتاب الصلاة.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب المواقيت - حديث ١ و ٣ من كتاب الصلاة.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الحيض - حديث ٦.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الحيض - حديث ٧.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الحيض - حديث ١٠.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب الحيض - حديث ١١.

الليل صلت المغرب و العشاء»

الى غير ذلك من الأخبار.

و هي بإطلاقها حجة على ما سمعته من المبسوط و المذهب و الإصباح و الفقيه إن أراد الاشتراط بالست، سيما بعد انجبارها بما سمعت من الإجماع و نفي الخلاف و غيرهما، على ان في دعوى الاستحباب ما لا يخفى بعد فرض إمكان إدراكها الفرضين كما هو مسلم عند الخصم، و بالإجماع من الجميع مع الأخبار يسقط ما عساه يقال: انه بناء على اختصاص آخر الوقت بمقدار أربع ركعات بالعصر و العشاء لا- يصح وقوع بعض الفرض في غير وقته، إذ هي أقوى مما دل (١) على الاختصاص بمراتب لو سلم شمول تلك لنحو المقام، نعم الظاهر انه لا يجب العشاء ان بمجرد إدراك أربع من آخر الوقت كما عن بعض العامة مخرجا له انه يبقى للعشاء ركعه يدرك بها تمام وقته، لما دل على اختصاص العشاء بذلك مع عدم بقاء ركعه من وقت المغرب الذي يفيد في دخوله تحت العموم المتقدم فتأمل.

و إذ قد ظهر لك وجوب الأداء بما ذكرنا فلا إشكال حينئذ في انه يجب عليها حينئذ مع الإخلال القضاء لصدق اسم الفوات، بل هو مجمع عليه نقلا و تحصيلا، و يشير اليه

قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبيد بن زرارته (٢): «أبما امرأه رأت الطهر و هي قادره على ان تغتسل في وقت صلاه ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاه أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاه التي فرطت في وقتها، و ان رأت الطهر في وقت صلاه فقامت في تهيئه ذلك فجاز وقت صلاه و دخل وقت صلاه أخرى فليس عليها قضاء و تصلى الصلاه التي دخل وقتها»

و نحوه خبر أبي عبيده (٣) عنه (عليه السلام)، و في

خبر محمد بن مسلم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «قلت: المرأه ترى الطهر عند الظهر فتشتغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر قال: تصلى العصر وحدها، فإن

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - حديث ٧ و ١٨ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

ضيعت فعلها صلاتان»

و يستفاد منها جميعا اشتراط سعه الوقت للطهاره المائيه كما هو مجمع عليه هنا بحسب الظاهر حتى ان خلاف العلامه سابقا لا يتأتى هنا، لعدم تمكنها منها هنا، انما الكلام فى اعتبار سعه الوقت لغيرها من الشرائط، كما نص عليه فى جامع المقاصد و الروضه و عن الموجز الحاوى و الروضه، و هو ظاهر الدروس، و عدمه كما عساه يظهر من المصنف هنا و النافع و العلامه فى القواعد، و اختاره فى الرياض مؤيدا له بأنه لا دليل على اعتبار سائر الشروط الملحقه به فيه، مع اقتضاء عمومات الأوامر بالصلاه، و إطلاقاتها العدم، فلا يتوقف وجوب الصلاه حينئذ عليها، و قد يؤيد الأول بأن الأصل فى كل شرط انتفاء المشروط بانتفائه، مع الشك فى شمول ما دل على سقوطه عند الاضطرار لمثل المقام الذى هو ابتداء تكليف، إذ هو متوقف على سعه الوقت للفعل مع شرائطه، بل أقصاه فى المكلف الذى ضاق عليه الوقت مثلا، و من هنا لا يجب القضاء و لا الأداء على مثل الحائض و الصبى و نحوهما عند ارتفاع عذرهما قبل مضى الوقت بما يتمكنون فيه من الطهاره التراييه دون المائيه.

و كيف كان فلا- إشكال فى عدم وجوب شىء عليها لو أدركت أقل من ركعه بل عن الخلاف و المختلف نفى الخلاف فيه، لمفهوم قوله (عليه السلام): (من أدرك) و غيره مما تشعر به بعض الأخبار السالفه، و به يقيد ما عساه يظهر من غيرها مما تقدم أيضا من إيجاب الصلاه عليها بمجرد تمكنها من الطهاره و الشروع فيها، حتى ان المصنف فى المعبر قال بعد ذكر جمله منها: انه لو قيل بذلك لكان مطابقا لمدلولها، إذ قد عرفت انه لو سلم ذلك لم يكن للركون اليه بعد استقرار كلمه الأصحاب وجه وجيه، بل لا- يخلو الحكم باستحباب القضاء لأجلها من إشكال و ان نقل الفتوى به عن كتابى الحديث و التذكره و نهايه الأحكام و غيرها، لاستلزامه استعمال ما تضمنه من الأمر فى الرجحان الشامل للوجوب و الاستحباب بالنسبه للقضاء و الأداء على عموم المجاز، و مع إمكان

القطع بعدمه فيها موقوف على قرينه و ليست، نعم لا- بأس به لفتوى من سمعت مع التسامح فيه، فظهر لك ضعف القول بالجوب، كضعف المنقول عن النهايه من لزوم قضاء الصبح إذا طهرت قبل طلوع الشمس على كل حال، و ان كان ربما يشعر به

خبر عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «فان صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم الصلاه و قد جازت صلاته، و ان طلعت قبل ان يصلى ركعه فليقطع الصلاه و لا يصل حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها»

لوجوب تنزيله على المفراط و نحوه، و الله أعلم.

[أما ما يتعلق بالحيض فثمانيه أشياء]

إشارة

و حيث فرغ من الكلام على الأول شرع فى الثانى فقال و أما ما يتعلق به أى الحيض فثمانيه أشياء:

[الأول يحرم عليها حال الحيض كل ما يشترط فيه الطهاره كالصلاه و الطواف]

(الأول) يحرم عليها حال الحيض كل ما يشترط فيه الطهاره كالصلاه و الطواف إجماعا محصلا و منقولا، بل كاد يكون من ضروريات الدين فى الأول منهما من غير فرق بين التطوع و الفريضة و التحمل و الأصاله، بل و كذا يحرم بعد الانقطاع قبل الطهاره المائيه أو ما يقوم مقامها و ان أمكن الفرق بين الحرمتين بالذاتيه و التشريعيه، و ما يقال: من عدم تصور الذاتيه فى الأولى أيضا لرجوعها الى التشريع مع النيه، و لا حرمه مع عدمها مدفوع بعد التسليم بأنه لا مانع من اجتماع الحرمتين مع النيه أخذا بظاهر النهى و كلام الأصحاب فى المقام، بل صرح به بعضهم، و عليه بنى رد ما يذكر فى بعض المقامات من الاحتياط لها بفعل العباده بأنه معارض بمثله، لكون الترك بالنسبه إليها عظيمه.

و مثلهما مس كتابه القرآن على المشهور شهره كادت تكون إجماعا، بل هى كذلك كما حكاه جماعه، لعدم قدح خلاف ابن الجنيدي فيه، أو إمكان إرادته بالكراهه الحرمة، و يدل عليه مضافا الى ذلك ما تقدم فى الوضوء و الجنابه، فلاحظ

كى تعرف ذلك مع جملة مما تقدم من الأبحاث هناك التى منها حرمه مس اسم الله بل أسمائه بل أسماء الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) بناء على اشتراط الحل بالطهارة لمناسبه التعظيم، ولأن الحيض أعظم من حدث الجنابة كما صرح به خبر سعيد بن يسار^(١) وظهور اتفاق الأصحاب على اشتراك الحائض مع الجنب فى أحكامه، بل عن الفقيه الإجماع على حرمه مس الحائض اسم الله و أسماء الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) كما انه نقل التصريح بأصل الحكم عن المقنعه و النهاية و الكافى و المهذب و الوسيله و الغنيه و الإشاره و الجامع و المنتهى و نهايه الأحكام و الذكرى و البيان و الدروس و جامع المقاصد و الروض و معالم الدين و شارع النجاه و عيون المسائل، قلت: و ربما يشعر به ما دل ^(٢)على نهى الحائض عن مس التعويد بيدها، لاشتغال التعويد غالبا على غير القرآن من أسماء الله و أنبيائه و الأئمة (عليهم السلام) فظهر لك بذلك ان ما ينقل عن سائر من نديه ترك مس ما فيها اسم الله ضعيف جدا سيما بعد قوله بالحرمه فى الجنب، و أعجب منه انه قال على ما نقل عنه قبيل ذلك: و كان ما يجب تركه على الجنب يجب تركه على الحائض، و تقدم فى الجنابة ما له نفع تام فى المقام، فلاحظ كى يظهر لك ذلك.

و كذلك يظهر لك أيضا انها يكره لها حمل المصحف و لمس هامشه و ما بين سطوره كما هو المشهور شهره كادت تكون إجماعا أيضا، بل فى المعتمد الإجماع على كراهيه حمله بغلافه، فما يظهر من المنقول عن علم الهدى من حرمه مس المصحف و لمس هامشه ضعيف كما مر بيانه فى الجنابه مستوفى، فلاحظ و تأمل.

و لو تطهرت الحائض عن الحدث الأصغر أو عن حدث الحيض حال الحيض و لو فى الفتره المحكوم عليها به لم يرتفع حدثها إجماعا و قولاً واحداً، و لا ينافيه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب الحيض.

ما دل (١) على جواز الوضوء لها أو التيمم (٢) إذا حاضت في أحد المسجدين مثلا لكونه ليس طهاره، و يشير الى ذلك

خبر محمد بن مسلم (٣) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تطهر يوم الجمعة و تذكر الله تعالى فقال: أما الطهر فلا، و لكنها توضأ وقت الصلاة»

الخبر. و كذا لو كان الحدث غير الحيض كالجنابه و المس على ما قد يظهر من المصنف و غيره من الأصحاب كالمبسوط و السرائر و الجامع و المنتهى و القواعد و الذكري و المدارك و كشف اللثام و النافع و المعبر و غيرها ظهورا كاد يكون كالصريح في أكثرها سيما في الأخير، فإنه قال: و لا يرتفع لها حدث، و عليه الإجماع، و لأن الطهاره ضد الحيض، لكن يجوز أن تتوضأ لذكر الله، و أن تغتسل لا- لرفع الحدث كغسل الإحرام و الجمعة، بل نص عليه في التحرير و المنتهى و غيرها بالنسبه للجنابه، بل يظهر من المدارك دخوله تحت دعوى الإجماع في المقام، و يؤيده مضافا الى ظاهر الخبر المتقدم

صحيح الكاهلي (٤) عن الصادق (عليه السلام) قال:

«سألته عن المرأة يجامعها زوجها فتحيض و هي في المغتسل تغتسل أو لا تغتسل؟ قال:

قد جاءها ما يفسد الصلاة، فلا تغتسل»

و

موثق أبي بصير (٥) عنه (عليه السلام) أيضا قال: «سئل عن رجل أصاب من امرأه ثم حاضت قبل ان تغتسل، قال:

تجعله غسلا واحدا»

و

خبر سعيد بن يسار (٦) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

«المرأة ترى الدم و هي جنب، أ تغتسل من الجنابه أو غسل الجنابه و الحيض واحد؟

فقال: قد أتاهما ما هو أعظم من ذلك».

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الجنابه - حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب الجنابه - حديث ٥.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب الحيض - حديث ٢.

لكن لو لا- ظهور اتفاق كلمه الأصحاب عليه لكان للنظر فيه مجال، فلظهور هذه الأخبار في غسل الجنابه خاصه، و أما ثانيا فلاحتمال كون النهى فيها لرفع الوجوب، لكون المقام مقام توهمه كما يشعر بذلك التعليل المتقدم، و أما

قوله (عليه السلام): (تجعله غسلا واحدا)

فلا بد من تأويله بإرادته الرخصه و نحوها، لمنافاته ما دل (١) على كون التداخل رخصه لا عزمه، و أما ثالثا فلما رواه

سماعه بن مهران (٢) عن الصادق و أبي الحسن (عليهما السلام) قالوا: «فى الرجل يجامع امرأته فتحيض قبل ان تغتسل من الجنابه، قال: غسل الجنابه عليها واجب»

و لما رواه

عمار (٣) فى الموثق عن الصادق (عليه السلام) أيضا انه سأل «عن المرأه يواقعها زوجها ثم تحيض قبل ان تغتسل، قال: ان شاءت ان تغتسل فعلت، و ان لم تفعل فليس عليها شىء، فإذا طهرت اغتسلت غسلا واحدا للحيض و الجنابه»

و من هنا نقل عن الشيخ فى كتابى الأخبار جوازه بالنسبه للجنابه، و يؤيده عموم أو إطلاق ما دل (٤) على الأمر بالغسل، و لا ينافى ذلك ما اخترناه من كون الغسل واجبا لغيره، إذ لا مانع من كونه مع ذلك مستحبا لنفسه، اللهم إلا ان يمنع ذلك فى حال الحيض، نعم قد يشكل بالنسبه إلى غسل الجنابه خاصه بأنه متى صح أجزأ عن الوضوء، و هو غير ممكن هنا، لكن تقدم لك سابقا منع ذلك، و ان المختار عدم توقف صحه الغسل على ذلك كما بيناه فيما لو تخلل الأصغر فى أثناء الغسل، و تقدم هناك ما له نفع تام فى المقام، و كيف كان فلا ينبغى الإشكال فى صحه الأغسال المستحبه لها كما نص عليه فى السرائر و المعبر سواء كان استحبابها لنفسها أو لغيرها مع عدم سقوط الخطاب به حال الحيض.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الجنابه - حديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الجنابه - حديث ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الجنابه - حديث ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الجنابه.

[الثانى لا يصح منها حال الحيض الصوم]

(الثانى) لا- يصح منها حال الحيض الصوم إجماعا محصلا و منقولا و سنه من غير فرق بين الواجب منه و المندوب، و أما بعد الانقطاع قبل الطهاره فهو المشهور لما رواه

أبو بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «ان طهرت بليل من حيضها ثم توانت ان تغتسل فى رمضان حتى أصبحت كان عليها قضاء ذلك اليوم»

خلافًا للمنقول عن العلامة فى النهايه، و مال اليه بعض متأخرى المتأخرين، و تردد فيه المصنف فى المعتبر، و يأتى الكلام فيه فى باب الصوم ان شاء الله تعالى.

[الثالث لا يجوز لها الجلوس فى المسجد]

(الثالث) لا يجوز لها الجلوس فى المسجد كما فى القواعد، و المراد اللبث كما فى الإرشاد و المعتبر و المنتهى مع الإجماع عليه فى الأخيرين، و هو الحجه، مضافا الى ما

فى الصحيح (٢) «الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين»

و يفهم منه حرمة مطلق الدخول عدا الاجتياز كما ذكرناه فى الجنب، فما فى المدارك من جواز التردد فى جوانب المسجد ضعيف، لعدم دخوله تحت مسماه، بل قد يدخل تحت مسمى اللبث و المكث الذى حكى الإجماع على حرمة، كضعف ما ينقل عن سلار من نديه اعتزالها المسجد، مع عدم صراحتة فى الخلاف، كما يرشد اليه نفى الخلاف عن الحرمة فى التذكرة غير مستثنى لسلار كالأجماعين السابقين.

نعم يجوز و لكن يكره الجواز أى الاجتياز فيه عدا المسجدين فإنه محرم، أما الجواز فللصحيح المتقدم، و نحوه غيره (٣) بل عليه الإجماع فى المعتبر و المنتهى، و هو الحجه على ما ينقل عن الفقيه و المقنع و الجمل و العقود و الوسيله من إطلاق حرمة الدخول، مع إمكان تنزيهه على غيره، أو عليه مع التلويث للمسجد بالنجاسة، و أما الكراهه فمع تصريح جماعه من الأصحاب ممن لا يتهم فى الفتوى بها من غير دليل

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الجنابه - حديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الجنابه - حديث ١٧.

كالشيخ و المصنف و العلامة و الشهيد و غيرهم، و مناسبتها للتعظيم قد ادعى الشيخ فى الخلاف الإجماع عليها، و كفى بذلك مستندا لمثلها، مضافا الى ما رواه فى كشف اللثام

مرسلا(١) عن الباقر (عليه السلام) «انا نأمر نساءنا الحيض أن يتوضأن عند وقت كل صلاه- إلى قوله (عليه السلام)-: و لا يقربن مسجدا»

الى آخره. فما وقع من بعضهم من التردد فيها أو تعليلها بما يصلح لذلك فى غير محله، و أما حرمة فيها فمع أنى لم أجد فيها خلافا محققا، بل فى المدارك نسبتبه إلى الأصحاب مشعرا به بدعوى الإجماع عليه يدل عليه

قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح محمد بن مسلم أو حسنه (٢):

«الجنب و الحائض يدخلان المسجد مجتازين، و لا يقعدان فيه، و لا يقربان المسجدين الحرمين»

و هو المناسب لزياده شرفهما و تعظيمهما، فإطلاق المصنف كما عن جماعه الكراهه من غير استثنائهما كإطلاق آخرين الجواز بدونه قد نزل على إرادته غيرهما، و كان ذلك من المصنف للإحالة على ما ذكره فى الجنب، لظهور كونها أسوء حالا منه، و اشتراكهما فى كثير من الأحكام، كما انه لم يتعرض هنا لحرمة الوضع فى المساجد كما نص عليه هنا غيره من الأصحاب، بل هو أيضا فى غير الكتاب، للنهى عن ذلك فى جملة من المعتبره(٣) و قد تقدم الكلام فيه فى باب الجنابه، كما انه تقدم أيضا الكلام فى جواز الدخول لأخذ شىء من المسجد على ما هو المستفاد من بعض الأدله(٤) فلاحظ و تأمل كى تعرف ذلك، و تعرف أيضا إلحاق المشاهد المشرفه بالمساجد، فيحرم غير الاجتياز، أو غيره و غير الدخول لأخذ شىء منها، بل يمكن دعوى إلحاقها بالمسجدين المحرمين فى الحرمة مطلقا حتى الاجتياز بعد فهم كون مدارها على الشرف و التعظيم، و هى

١- ١ المستدرک- الباب- ٢٧- من أبواب الحيض- حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ١٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الجنابه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب الجنابه.

أولى من غيرها فى ذلك، فلاحظ و تأمل، و لاحظ أيضا ما مر لنا سابقا من إيجاب التيمم للجنب فى أحد المسجدين للخروج، فانا قد ذكرنا ذلك بالنسبة للحائض إذا حاضت فيه كما هو نص الرواية (١) المعمول عليها هناك، كما انا ذكرنا هناك انه مجرد تعبد شرعى، و إلا- فالتيمم لا يفيد شئنا، و لذا لو اضطرت الى دخول غيرهما من المساجد لا نوجب عليها التيمم، إذ هو لا يفيد شئنا، فيبقى الأصل لا معارض له، و الله أعلم، و بالجمله فقد تقدم هناك ما يغنى تأمله عن إطاله الكلام فى المقام.

[الرابع لا يجوز لها حال الحيض قراءة شىء من العزائم]

(الرابع) لا يجوز لها حال الحيض قراءة شىء من العزائم الأربع، إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا كالنصوص (٢) على حسب ما مر فى الجنب و يجوز للأصل و العمومات و النصوص (٣) المعتبره المستفيضة المعتضده بنفى الخلاف، بل بالإجماع المدعى صريحا و ظاهرا، لكن يكره لها ما عدا ذلك من القرآن على المشهور، بل ظاهر المصنف دعوى الإجماع عليها من غير فرق بين السبع و السبعين و غيرهما، لما

روى (٤) عنه (صلى الله عليه و آله) «لا يقرأ الجنب و لا الحائض شيئا من القرآن»

و ل

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خبر السكونى (٥) المروى عن الخصال: «سبعة لا- يقرؤون القرآن- و عدّ منها- الجنب و النفساء و الحائض»

و فى كشف اللثام انه أرسل

عنه (عليه السلام) (٦) فى بعض الكتب «لا تقرأ الحائض قرآنا»

و

عن أبى جعفر (عليه السلام) (٧) «انا تأمر نساءنا الحيض ان يتوضأن عند وقت كل صلاه- إلى قوله

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب الجنابه- حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الجنابه- حديث ٤ و ٧ و ١١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب الجنابه.

٤- ٤ كتر العمال- ج ٥- ص ٩٧- الرقم ٢٠٩١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاه.

٦- ٦ المستدرک- الباب - ٢٧- من أبواب الحيض- حديث ١.

(عليه السلام)-: و لا يقربن مسجدا و لا يقرآن قرآنا»

و هي كما ترى قاصره عن إفاده الحرمه سيما بعد معارضتها بما عرفت غير قاصره عن إثبات الكراهه سيما بعد انجبارها بالشهره، بل بظاهر الإجماع من المصنف، لكن مقتضاها عدم الفرق بين السبع و السبعين و غيرهما كما هو قضيه إطلاق الأكثر، فما عن سلار في الأبواب من القول بالحرمه كالمقول عن ابن البراج من تقييدها بالزائد على السبع ضعيفان سيما الثاني، كضعف القول بعدم الكراهه مطلقا، أو بتقييدها بالسبع أو السبعين لما عرفت، و كأن مستند الأخير ما ورد في الجنب (١) لكنه فيه - مع انه قياس لا نقول به - انها أسوء حالا منه، لكن قد يقال: انه وجه الجمع بين ما تقدم و بين ما

ورد (٢) في بعض الأخبار الآتية في ذكر الحائض من الأمر لها «ان تتوضأ وقت كل صلاه - الى ان قال -:

و تلت القرآن و ذكرت الله عز و جل»

فليتأمل.

ثم ان الظاهر من ملاحظه كلام الأصحاب عدم الفرق فيما سمعت من الحرمه في قراءه العزائم و دخول المساجد بين حال الدم و بين انقطاعه قبل الغسل، استصحابا للمنع، و لأنها أحكام لحدث الحيض المتحقق في الفرض، لكن في المدارك عن بعض المتأخرين الفرق بينهما، فجوز لها الأمرين بعد الانتطاع قبل الغسل معللا ذلك بتعليق الحكم فيهما على الحائض، و هو غير صادق في هذا الحال، لانتفاء التسميه عرفا و ان قلنا بعدم اشتراط صدق المشتق ببقاء مبدئه كالمؤمن و الكافر و الحلو و الحامض، و هو ضعيف.

و لا يحرم عليها ان تسجد لو تلت السجده و ان حرم ذلك و كذا لو استمعت على الأظهر الأشهر، بل يجب عليها كما هو صريح بعضهم و ظاهر آخرين

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الجنابه - حديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

لإطلاق الأمر بالسجود والاستصحاب، و

صحيح أبي عبيده الحذاء(١)«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الطامث تسمع السجده، فقال: ان كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها»

و

قول الصادق (عليه السلام) في موثق أبي بصير(٢)أيضا في حديث: «و الحائض تسجد إذا سمعت السجده»

و

مضمرة الآخر(٣)على ما فى الكافى و التهذيب مسندا الى الصادق (عليه السلام) على ما فى كتب جملة من الأصحاب «إذا قرئ شىء من العزائم الأربع و سمعتها فاسجد و ان كنت على غير وضوء و ان كنت جنباً و ان كانت المرأة لا تصلى، و سائر القرآن أنت فيه بالخيار، ان شئت سجدت و ان شئت لم تسجد»

خلافاً للمفيد و الشيخ فى التهذيب و الاستبصار و النهايه و الوسيله و عن المهذب، بل فى الثانى كما عن بعض نسخ المقتنعه لا يجوز السجود إلا لطاهر من النجاسات بلا خلاف، و يؤيده

صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٤)عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن الحائض هل تقرأ القرآن و تسجد سجده إذا سمعت السجده؟ قال: تقرأ و لا تسجد»

و

خير غياث (٥)المنقول عن مستطرفات السرائر من كتاب محمد بن على بن محبوب عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) «لا تقضى الحائض الصلاة، و لا تسجد إذا سمعت السجده»

و هما- مع موافقتهما للتقيه و قصور سند الثانية، و احتمال الأولى الإنكار، أو النهى عن سبب السجود أى قراءة العزائم كاحتمالها التخصيص بغير العزائم، أو بالسمع دون الاستماع ان قلنا به على ان يراد بالنهى رفع الوجوب- قاصران عن مقاومه ما ذكرنا سيما بعد الاعتضاد بالشهره المحكيه فى المقام، و بها يوهن ما سمعته من نفى الخلاف، مع انه نقل عنه فى المبسوط موافقه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الحيض - حديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الحيض - حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الحيض - حديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب الحيض - حديث ٤.

المشهور، بل قال فى التهذيب و الاستبصار بعد ان ذكر الروايه الداله على الوجوب: انها محموله على الاستحباب، و هو مناف لما حكاه من نفى الخلاف عن عدم الجواز، اللهم إلا أن يريد بالاستحباب استحباب سجود آخر غير سجود التلاوه، و هو كما ترى، نعم يحتمل قويا سيما فى الاستبصار إرادته من عدم الجواز نفى الوجوب جمعا بين الخبرين، و ربما يوهمه ظاهر جمله من كلمات الأصحاب، لتعبيرهم عن ذلك بالجواز، و ان كان الظاهر أن المراد به الوجوب كما تقضى به أدلتهم، و هل السماع كالاستماع؟ وجهان بل قولان، ينشأن من إطلاق بعض الأخبار المتقدمه و من الأصل، و ما رواه

عبد الله ابن سنان (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل سمع السجده، قال: لا يجب إلا أن يكون منصتا لقراءته مستمعا أو يصلى بصلاته، فأما أن يكون فى ناحيه و أنت فى أخرى فلا تسجد إذا سمعت»

و لعل الثانى أقوى، و به يجمع بين الأخبار المتقدمه، و يأتى تمام الكلام فيه فى باب الصلاه إن شاء الله، إذ الظاهر عدم اختصاص المقام بذلك.

[الخامس يحرم على زوجها و نحوه مع علمه بالحيض و حكمه و تعمده و طؤها]

(الخامس) يحرم على زوجها و نحوه مع علمه بالحيض و حكمه و تعمده و طؤها فى القبل، كما انها يحرم عليها تمكينه من ذلك أيضا حتى تطهر إجماعا بل ضروره من الدين، فيحكم بكفر مستحله منهما على حسب غيره من الضروريات، كما انه لا إشكال بدونه فى الفسق و العصيان، و قد صرح جماعه ثبوت التعزير بنظر الحاكم معللا له بعضهم بأنه لا تقدير له فى الأدله، فيناط بنظره كما فى كل ما كان كذلك، و حكى عن أبى على ولد الشيخ تقديره باثنى عشر سوطا و نصف ثمن حد الزانى، و اعترف فى المدارك و غيرها تبعا لجامع المقاصد بعدم الوقوف له على مأخذ، و لعل الأولى للحاكم اختيار التعزير بربع حد الزانى سيما إذا كان فى أول الحيض، لما فى

خبر الفضل

الهاشمي (١) «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل أتى أهله و هي حائض، قال: يستغفر الله و لا يعود، قلت: فعليه أدب، قال: نعم خمسة و عشرون سوطا ربع حد الزاني و هو صاغر، لأنه أتى سفاحا»

و في

خبر محمد بن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) «سألته عن الرجل أتى المرأة و هي حائض، قال: يجب عليه في استقبال الحيض دينار، و في وسطه نصف دينار. قلت: جعلت فداك يجب عليه شيء؟»

قال: نعم خمسة و عشرون سوطا ربع حد الزاني، لأنه أتى سفاحا»

و في

المرسل (٣) عن الصادق (عليه السلام) المروى عن تفسير علي بن إبراهيم «من أتى امرأته في الفرج في أول أيام حيضها فعليه ان يتصدق بدينار، و عليه ربع حد الزاني خمسة و عشرون جلده، و ان أتاها في آخر أيام حيضها فعليه ان يتصدق بنصف دينار، و يضرب اثني عشر جلده و نصفاً»

و به يقيد إطلاق الخبر الأول، و في الأخير شهاده على بعض ما نقل عن أبي علي، و يأتي ان شاء الله تمام الكلام فيه في باب الحدود.

و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في عدم الإثم عليه مع جهل الحيض أو نسيانه، و أما مع جهل الحكم فقد صرح غير واحد من الأصحاب بأنه كذلك أيضا، و لعله لا يخلو من تأمل مع تنبهه و تقصيره في السؤال ان جاز خفاء مثل هذا الحكم عليه مع كونه من الضروريات، و لعل مرادهم نفى حرمه الوطء في الحيض عنه لا- حرمه التقصير في السؤال، إلا- انه مبني على عدم العقاب للجاهل المتنبه على خصوص ما يقع فيه من المحرمات، لعدم تحقق العصيان فيه و ان استحق العقاب على تركه الحث في السؤال.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات - حديث ٢ من كتاب الحدود.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات - حديث ١ من كتاب الحدود، لكن في الوسائل و في استدباره بدل و في وسطه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الحيض - حديث ٦.

ثم انه لا ينبغي الإشكال أيضا في إلحاق المحكوم بحيضيته شرعا بمعلومها كالمبتدأه و نحوها ان قلنا بتحريضها بمجرد الرؤيه، و كذا أيام الاستظهار بناء على المختار من الوجوب إلى العشره، و كذا بناء على القول بالوجوب التخييري بين اليوم و اليومين مثلا، لكن يتبع اختيارها في الزائد على اليوم، فان اختارت الجلوس و جب عليه الاجتناب و إلا- فلا- لكن هل له الوطء قبل العلم باختيارها أو مع خروجها عن قابليه بجنون و نحوه؟

إشكال، أقواه الجواز، و أما بناء على استحباب الاستظهار فرمما ظهر من بعض استحباب الاجتناب له أيضا، و فيه تأمل سيما ان قلنا ان المراد بالاستحباب بالنسبه إلى اختيارها أي يستحب لها اختيار الحيض، ثم يلحقها أحكامه حينئذ ان اختارت كما هو أحد الاحتمالين في التخلص من شبهه استحباب ترك العبادات الواجبه، و حينئذ يشكل إطلاق الاستحباب زياده على إشكال أصل ثبوته أيضا و ان لم نقل بذلك، لعدم التلازم بين حكمها و حكمه، اللهم إلا ان يدعى استفادته من أدله الاستظهار، أو يستند الى بعض الأخبار(١)المعلقه نفى البأس بالنسبه للوطء على الاستظهار و نحو ذلك، و من جميع ما تقدم يظهر لك ما في إطلاق جملة من المتأخرين جواز الوطء فيها من دون تفصيل بما ذكرنا، و لعله للبناء منهم على عدم لحوقها بأيام الحيض إما مطلقا أو في خصوص الوطء و نحوه، فيتجه لهم حينئذ ذلك، و أما احتمال القول بحرمة الوطء حتى بعد البناء المتقدم تمسكا بباب المقدمه لامثال التكليف باجتنب الحائض من جهة احتمال انقطاعه على العشره أو ما دون فضعيف، لعدم الإشكال في جريان أصل البراءه في نحو ذلك من سائر ما اشتبه فيه الموضوع ما لم يكن شبهه محصوره، نعم لا بأس برجحان الاجتناب لذلك.

ثم انه لا إشكال عندهم بل لا خلاف في قبول قول المرأه في الحيض ان لم تكن متهمه، بل أطلق بعضهم وجوب القبول من غير تقييد، كما انه صرح آخر بذلك حتى

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٨ و ١٢ و ١٤.

مع ظن الزوج الكذب، و لعله لقوله تعالى (١) «وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ» إذ لولا وجوب القبول لما حرم الكتمان، لكن لا يخلو الاستدلال بها على المطلوب من نظر و تأمل، فالأولى الاستدلال ب

قول الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره (٢) أو حسنه: «العدة و الحيض إلى النساء، إذا ادعت صدقت»

و لأنه شىء يعسر إقامه البنيه عليه، إذ مشاهدته الدم أعم من كونه حيضا، و لعل وجه التقييد بالتهمه بعد الأصل و عدم تبادر المتهمه مما ذكرنا ما يشعر به

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) (٣) «في امرأه ادعت انها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض، فقال: كلفوا نسوه من بطانتها ان حيضها كان فيما مضى على ما ادعت، فان شهدت صدقت، و إلا فهي كاذبه»

و من هنا كان التقييد لا يخلو من وجه، لكن ينبغي قصره على نحو مضمون الخبر، كالاستناد الى ما هو محل الريبه و نحوه، لا الاكتفاء بمجرد ظن الزوج الكذب و ان لم تستند إلى شىء من ذلك.

و يجوز للزوج و السيد الاستمتاع بما عدا القبل مما فوق السره و تحت الركبه إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا غايه الاستفاضه كالسنه (٤) فما في

خبر عبد الرحمن «سألت الصادق (عليه السلام) عن الرجل ما يحل له من الطامث؟ قال: لا شىء له حتى تطهر»

محمول على إرادته لا شىء له من الوطء فى الفرج أو غير ذلك، و كذا فيما بينهما حتى الوطء فى الدبر على المشهور فى الجملة شهره كادت تكون إجماعا، بل عن ظاهر التبيان و مجمع البيان الإجماع على الدبر، كما فى صريح الخلاف الإجماع أيضا على جواز الاستمتاع بما بينهما فى غير الفرج، و لعله يريد به القبل كالمقول عن الاقتصاد

١- ١ سورة البقره- الآيه ٢٢٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب الحيض- حديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب الحيض- حديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الحيض- حديث ١٢.

و النهايه و المبسوط أيضا، بل كادت تكون عباره الخلاف كالصريحه فيما ذكرنا على ما يشعر به استدلاله، خلافا للمنقول عن المرتضى فى شرح الرساله من تحريم الوطء فى الدبر، بل مطلق الاستمتاع بما بين السره و الركبه، و لم أعتز على موافق له فى ذلك سوى ما عساه يظهر من الأردبيلى من الميل اليه، و لا ريب ان الأقوى الأول، و يدل عليه - مضافا الى ما تقدم و الى الأصل بل الأصول و عموم أو إطلاق ما دل على جواز الاستمتاع بالمرأه و على جواز الوطء فى الدبر الشامل للمقام من الكتاب و السنه - خصوص المعبره المستفيضه غايه الاستفاضه، منها

قول الصادق (عليه السلام) (١) بعد أن سئل عن الحائض ما يحل لزوجها منها؟: (ما دون الفرج)

و نحوه غيره (٢) و الظاهر ان المراد به القبل كما يكشف عنه قوله (عليه السلام) أيضا فى

مرسل ابن بكير (٣): «إذا حاضت المرأه فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضوع الدم»

و فى

خبر عبد الملك بن عمرو (٤) بعد أن سأله أيضا «ما لصاحب المرأه الحائض منها فقال (عليه السلام): كل شىء عدا القبل منها بعينه».

و بذلك كله يظهر لك ضعف ما يستدل به للمرتضى من النهى عن القرب فى الكتاب العزيز (٥) كالأمر بالاعتزال فى المحيض على انه يراد به وقت الحيض، و

قول الصادق (عليه السلام) فى موثق أبى بصير (٦) بعد ان سئل عن الحائض ما يحل لزوجها منها؟: «تتزر بإزار إلى الركبتين و تخرج ساقها و له ما فوق الإزار»

و نحوه

صحيحه الحلبي (٧) عنه (عليه السلام) أيضا «تتزر بإزار إلى الركبتين و تخرج سرتها ثم له

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٥- ٥ سورة البقره - الآيه ٢٢٢.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الحيض - حديث ١.

ما فوق الإزار، قال: و ذكر عن أبيه (عليه السلام) ان ميمونه كانت تقول: ان النبي (صلى الله عليه و آله) كان يأمرني إذا كنت حائضا أن أتزر بثوب ثم أضطجع معه في الفراش»

و هي مع قصورها عن مقاومه ما ذكرنا من وجوه محتمله للحمل على التقيه، لأنه كما قيل مذهب كثير من العامه أو الاستحباب أو نحو ذلك، و لا دلالة في الآيتين بل هما في خلاف المطلوب أظهر، ك

خبر عمر بن حنظله(١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

«ما للرجل من الحائض؟ قال: ما بين إلتيتها، و لا يوقب»

إذ هو بعد ضميمة ما ادعى هنا من الإجماع المركب على عدم الفصل بين الدبر و غيره متعين في إرادته النهى عن الإيقاب في القبل سيما بعد كونه الغالب المعهود، فتأمل.

و كيف كان فإن وطأ الزوج زوجته في محل الحيض عامدا عالما على ما هو الظاهر المتيقن من النص و الفتوى مع التصريح به من بعضهم، بل في الخلاف انه لا شىء على الجاهل بالحيض أو بتحريم ذلك، ثم ذكر ان العالم يأثم و يستحق العقاب و يجب عليه التوبه، و قال: بلا-خلاف في جميع ذلك و جبت عليه خاصه دونها و ان كانت مطاوعه الكفاره كما هو خيره كبراء الأصحاب من الصدوقين و الشيخين و علم الهدى و بنى حمزه و زهره و إدريس و سعيد و غيرهم، و نسبة الشهيدان إلى الشهره، و غيرهما إلى الأكثر، بل عليه الإجماع في الانتصار و الخلاف و الغنيه، بل أرسله في الرياض عن الحلبي أيضا و ان لم أجده، و يدل عليه مضافا الى ذلك

صحيح محمد بن مسلم (٢) «سألته عن امرأته و هي طامث، قال: يتصدق بدينار و يستغفر الله تعالى»

و نحوه المروى عن تفسير على بن إبراهيم (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب الحيض - حديث ٨ لكن رواه عن عمر بن يزيد.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الحيض - حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الحيض - حديث ٦.

و

موثق أبي بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «من أتى حائضا فعليه نصف دينار»

و

خبر محمد بن مسلم (٢) «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل أتى المرأة و هي حائض، قال: يجب عليه في استقبال الحيض دينار، و في وسطه نصف دينار»

و به مع الإجماعات السابقة يقيد إطلاق الدينار و نصفه فيما تقدم، مضافا الى

روايه داود ابن فرقد(٣) عن الصادق (عليه السلام) أيضا في كفاره الطمث انه «يتصدق إذا كان في أوله بدينار، و في وسطه نصف دينار، و في آخره ربع دينار»

و نحوها المنقول عن الفقه الرضوي(٤).

وقيل لا تجب كما هو خيره المعبر و المختلف و المنتهى و الروض و جامع المقاصد و المدارك و المحكى عن نهائه الشيخ، للأصل، و

صحيح العيص بن القاسم (٥) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل واقع امرأته و هي طامث، قال: لا يلتمس فعل ذلك قد نهى الله ان يقربها، قلت: فان فعل أ عليه كفاره؟ قال: لا أعلم فيه شيئا، يستغفر الله و لا يعود»

و

موثق زراره(٦) عن أحدهما (عليهما السلام) قال:

«سألته عن الحائض يأتيها زوجها، قال: ليس عليه شيء يستغفر الله و لا يعود»

و

خبر ليث المرادي(٧) عن الصادق (عليه السلام) في وقوع الرجل على امرأته و هي طامث خطأ قال: (ليس عليه شيء و قد عصي ربه)

و لاختلاف أخبار الوجوب اختلافا

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات - حديث ١ من كتاب الحدود لكن في الوسائل و في استدباره بدل و في وسطه.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب الحيض - حديث ١.

٤-٤ المستدرک - الباب - ٢٣- من أبواب الحيض - حديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب الحيض - حديث ١.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب الحيض - حديث ٢.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب الحيض - حديث ٣.

لا يلائمه، منه ما تقدم، و منه

قول الصادق (عليه السلام) في خبر الحلبي (١): «يتصدق على مسكين بقدر شبعه»

و منه

خبر عبد الملك بن عمرو (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أتى جاريتة و هي طامث، قال: يستغفر الله ربه، قال عبد الملك: فان الناس يقولون: عليه نصف دينار أو دينار، فقال أبو عبد الله (عليه السلام):

فليتصدق على عشرة مساكين»

و منه يستفاد حمل تلك الأخبار على التقية كما ارتكبه بعضهم، كل ذا مع قصورها في السند سيما الرواية التي اشتملت على تمام التفصيل، مع ان آخرها معارض

بالمرسل (٣) أيضا عن الصادق (عليه السلام) المروى عن تفسير علي ابن إبراهيم «ان في الوطاء آخر الحيض نصف دينار».

و الأول أحوط بل أظهر، لقوه ما سمعته من أدله الوجوب، و قصور غيرها عن مقاومتها لانقطاع الأصل، و خروج الخبر الثالث مع الطعن في سنده و عدم الجابر له عن محل النزاع، لتقيده المواقعه بالخطاء، و الكلام في العالم العامد، و احتمال إرادته ذلك منه لنسبه العصيان إليه فيه بعيد، إذ لعله لمكان جهله بالحكم و تقصيره في السؤال أو نحو ذلك، و القول بكون الكفاره دائره مدار الحرمة مطلقا كالقول بها بمطلق الوطاء في الحيض و ان لم يقع على وجه محرم ضعيف، بل لعل الإجماع على بطلان الثاني كما أرسله بعضهم على بطلان الأول، و قد سمعت نفى الخلاف المتقدم، و أما الخبران الآخرا فهما و ان اعتبر سندهما لكنهما لا يقاومان ما تقدم من الإجماعات التي هي بمنزلة الأخبار الصحيحة و الروايات المتقدمه المعبره في نفسها أو بالانجبار بها، سيما مع موافقتهما لفتوى الشافعي في الجديد و مالك و أبي حنيفة و أصحابه و ربيعه و الليث ابن سعد على ما نقله عنهم في الانتصار، مع اشتها فتوى أبي حنيفة في زمن الصادق (ع)

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب الحيض - حديث ٦.

و منه تعرف فساد نسبه أخبار الوجوب للتقيه، كل ذا مع إعراض من سمعت من الأصحاب عنهما، و فيهم من لا- يعمل إلا بالقطعيات، مضافا الى أنهم البصيرون الناقدون للروايات، لكونها خرجت من أيديهم، و هم أعرف بها من غيرهم.

و أما ما ذكر أخيرا ففيه ان الاختلاف في الدينار و نصفه بالإطلاق و التقييد، و مثله لا يكون قرينه على الاستحباب، و أما غيره كالتصدق على العشره و على مسكين و نحوهما فهو مع كونه في بعض الأخبار الغير المعتمده قد حصل الإعراض عنه من الأصحاب القائلين بالوجوب أو الاستحباب، عدا ما عساه يظهر من المنقول عن الصدوق في المقنع كما ستمتع، و معه لا يصلح لأن يكون قرينه على ذلك، إذ لو كان هو منشأ الاستحباب لكان الحكم باستحباب الجميع متجها، و أيضا فأقصى ما يفيد

مثل هذا الاختلاف إشعار لا- يقاوم ما سمعت من الإجماعات و غيرها، مع ان روايه العشره إنما اشتملت على حكم من وطأ جاريته، و لم يقل أحد بمضمونها فيها، بل المعروف بين الأصحاب التصديق بثلاثه أمداد سواء كان في أوله أو وسطه أو آخره، اللهم إلا- ان تنزل على ذلك، و هو كما ترى، و المشهور هنا أيضا القول بالوجوب، بل في الانتصار الإجماع عليه، و في السرائر نفى الخلاف فيه، و هما مع التأييد بالمنقول عن الفقه الرضوي (١) الحجج على ذلك، و لعله مما يؤيد القول بالوجوب في المسأله السابقيه لعدم الفصل بينهما و لذا بنى الوجوب و الاستحباب هنا في جامع المقاصد على تلك و ان كان لا يخلو من تأمل، لأن المنقول عن النهايه في المقام الوجوب، لكن لعل عبارته غير صريحه، أو أنه لا يخل بالإجماع المركب، فيتجه حينئذ تأييد تلك بأدله هذه و بالعكس، فتأمل، إلا- ان الظاهر قصر الثلاثه أمداد على ما إذا كانت الموطوءه أمته، لاختصاصها بما سمعت من الدليل، دون ما إذا كانت أمه غيره خلافا لما يظهر من الأستاذ في كشف الغطاء،

نعم لا فرق في أمته بين ان تكون قنه أو مدبره أو أم ولد، بل و مكاتبه مشروطه أو مطلقه ما لم يتحرر منها شىء، فتدخل حينئذ في الأولى أيضا كما في كل مبعضه لعدم صدق الإضافه، و به يعرف حكم المشتركه أيضا و ان كان الحكم فيهما معا لا يخلو من إشكال.

و كيف كان فقد ظهر لك ان الأقوى الوجوب فيهما، كما انه ظهر لك أيضا كون الكفاره بالنسبه للأولى في أوله دينار، و في وسطه نصف دينار، و في آخره ربع دينار للمرسله المنجبره بإجماعى المرتضى و ابن زهره المؤيدين بالتتابع لكلمات الأصحاب، فلم نعثر على مخالف في هذا التقدير سوى ما عساه يظهر من المنقول عن المقنع من جعل الكفاره ما يشبع مسكينا، و نسبه الأول للروايه عكس ما في الفقيه، و هو غير قادح، ثم ان المتبادر من ذلك في النص و الفتوى تقسيم أيام الحيض مع لياليه أثلاثا متساويه و لو مع الكسور، فالثلث الأول من الأربعة مثلا- أول يوم مع الثلث الأول من اليوم الثانى، و الثلث الثانى هو بقيه اليوم الثانى مع الثلثين الأولين من الذى بعده، و الباقي هو الثالث الثالث، و هكذا، فما عن سلا من تحديد الوسط بما بين الخمسه إلى السبعه فقد يخلو حينئذ بعض الحيض عن الوسط، و الأخير ضعيف لا دليل عليه، كالمنقول عن الراوندى ان اعتبار ذلك بالنسبه الى أكثر الحيض خاصه، فقد يخلو عنهما أيضا كالأول، ثم المدار على ما تحقق في الخارج انه حيض زاد على العاده أو نقص، كما انه يتبع اختيارها بالنسبه إلى التحيض في الروايات ان اختارت قبل الوطء، و إلا فيشكل وجوب الكفاره لو اختارت بعده، لعدم صدق الوطء في الحيض عالما عامدا، بل قد يشكل هذا الصدق في سابقه فضلا عنه، لعدم ثبوت كونه حيضا، كما يشعر به قول الصادق (عليه السلام) في تفسير قول النبي (صلى الله عليه و آله):

«تحيضى في علم الله بسته أو سبعة»

في مرسل يونس الطويل (١) فتأمل.

و كيف كان فالمدار بالنسبه الى ذلك على الواقع بعد الاستقرار، فلا مدخلية لظن أو لقطع انه الثلث الأول مثلا بعد انكشاف خطائه، و هل يلحق بالزوج وطء الأجنبي؟ وجهان بل قولان، أفواهما في النظر بعدم، و كونه أشد حرمه لا يقضى بالكفاره، إذ لعله بشدته لا كفاره له أو له كفاره غير تلك. نعم قد يستند إلى إطلاق بعض الروايات ك

قوله (عليه السلام)(١): (من أتى حائضا)

لكن يشك في شمولها لنحو المقام، كالشك أيضا في شمولها لمن حصل لها حيض في غير الفرج، كأن يكون لها مخرج معتاد غيره ثم وطأها في الفرج، و مثله الشك في شمول الأدله للخنثى المشكل، و كذلك للوطء في حال الحياه و الموت، بل المتجه في جميع ذلك التمسك بأصالة البراءة السالمة عن المعارض، خلافا لما يظهر من الأستاذ في كشف الغطاء، نعم يمكن تعميم الحكم للوطء مع الانزال و عدمه، و إدخال تمام الذكر و عدمه بعد إدخال الحشفه، بل قد يظهر من الأستاذ المتقدم تعميمه حتى لإدخال بعض الحشفه، و فيه إشكال، و لا فرق بحسب الظاهر بين كون الزوجه دائمه أو منقطعه، و المراد بالدينار على ما صرح به بعض الأصحاب هو المثقال من الذهب الخالص المضروب، كما انه صرح بعضهم ان قيمته عشره دراهم جياذ، بل في جامع المقاصد انه المعروف بين الأصحاب هنا و في باب الديه، و ظاهر هؤلاء كصريح بعض الاجتراء بالقيمه، و أولى منها الاجتراء بالمثقال من الذهب و ان لم يكن مضروبا، و ربما يؤيده ذكر النصف و الربع لظهور كونهما ليسا بمضروبين، كما أنه يؤيد العدم ما قيل ان قيمه الدينار لا- تدخل تحت اسم الدينار، مضافا الى ان حال الكفارات الاقتصار على مورد النص، و لعل الأقوى في النظر الأول خلافا لجماعه من الأصحاب، لكن هل يعتبر القيمه في ذلك الوقت فلا عبره بالزياده و النقصان في غيره؟

لا يبعد في النظر ذلك، نعم يجتري بالدينار نفسه زادت قيمته أو نقصت، فتأمل

جيدا. ثم ان مصرف هذه الكفاره مصرف غيرها من الكفارات، و لا يشترط التعدد بلا خلاف أجده فيها، نعم يمكن اشتراط المساكين الثلاثه فى كفاره و طء الأمه، لما عرفت أن العمده إجماع الانتصار المعتضد بنفى الخلاف، و معقدهما ما ذكرنا.

و لو تكرر منه الوطاء بحيث يعد فى العرف انه وطئان فى وقت واحد كالثالث الأول و نحوه مما لا تختلف و فيه الكفاره لم تكرر كما هو خيره السرائر، و قواه فى المبسوط للأصل، و تعليق الكفاره على مسمى الوطاء مثلا الصادق فى الواحد و المتعدد، و لذا لم تعدد الكفاره بتعدد الأكل مثلا- فى شهر رمضان، و قيل بل تكرر لأصالة عدم التداخل بعد الفهم العرفى من مثل هذه الخطابات تكرر المأمور به عند تكرر الشرط، و لأن الوطاء الثانى بعد تحققه إما أن يكون سببا أو لا، و الثانى باطل قطعاً لشمول ما دل على السببيه لمثله، و إذا كان سببا فلا بد من ترتب المسبب عليه، و إلا لم يكن سببا، و لا معنى لأن يكون مسببه ذلك الذى تعلق بذمه المكلف أولا- للزوم تحصيل الحاصل و تقدم المسبب على السبب، مع ان ظاهر الأدله هنا كقوله (عليه السلام) (١): (فعلية) و نحوه مقارنته له لا- حصوله قبله، فلم يبق إلا- المطلوب، و الأول أقوى ان لم يسبق التكفير، كما ان الثانى أقوى مع السبق وفاقا للعلامه و الشهيد و المقداد و غيرهم، أما الأول فللشك فى السببيه حينئذ، فلا يجرى أصالة عدم التداخل مع منع الفهم العرفى من مثله التكرر، بل الظاهر من هذه الخطابات حكم قضيه مهمله، و هى ان الوطاء فى الجمله فى أول الحيض مثلا يوجب ذلك، لا ان المراد كل وطاء، و

لا مانع من التزام انه مع سبقه بالسبب الأول لا يؤثر أثرا كالحدث بعد الحدث و النجاسه بعد النجاسه و نحوهما، فيراد بسببته حينئذ انه قابل للتأثير لو استقل، و منه يظهر وجه الثانى، و ذلك لوجود المقتضى و ارتفاع المانع، فيكون كالحدث

بعد ارتفاع الأول و النجاسه بعد ارتفاع السابقه.

هذا كله مع اتحاد الكفاره لاتحاد الوقت و أما ان اختلفت لاختلافه تكررت من غير فرق بين سبق التكفير و عدمه، بل ظاهر العبارة انه لا خلاف فيه و لعله كذلك و ان أطلق بعضهم عدم التكرير، لكن لعله يريد مع عدم اختلاف الوقت، و إلا فلا وجه للنزاع، لتغير الموجب و الموجب هنا، فلا- ينبغى الإشكال فيه كما هو واضح، و اعلم انه ألحق بعضهم النفساء بالحائض، قيل و عليه يمكن اجتماع زمانين بل ثلاثه فى وطء واحد، نظرا إلى إمكان قله زمان النفاس، فيلتزم حينئذ بالكفارات الثلاثه، و هو لا يخلو من إشكال، لعدم صدق الأول و الوسط و الآخر، و لا الوطء فيهما بمجرد الاستدامه الحاصله، فالمتجه حينئذ مراعاة أول آتات مسمى الوطء بإدخال الحشفه أو الأقل ان قلنا به، و منه يعرف الاشكال فيما عساه يقال من احتمال إيجاب الكفارتين معا بالنسبه للحائض إذا اتفق الوطء فى آخر زمان الثلث الأول مثلا و فى أول زمان الثلث الثانى، لما عرفت من عدم تعدد الوطء، بل هو وطء واحد، فينبغى مراعاة أول آتات تحقق مسماه، نعم قد يشكل الحال مع فرض اشتراك زمان التحقق، و لعل المتجه فيه إيجاب الكفارتين، تحصيلا للبراءه اليقنيه للقطع بشغل ذمته، إذ احتمال سقوط الكفاره مقطوع بعدمه، فتأمل جيدا. ثم ان الظاهر من ذيل مرسله داود(١) سقوط الكفاره مع العجز، و الرجوع الى الاستغفار، بل جعله السبيل الى كل كفاره عجز عنها، و هو لا يخلو من قوه بناء على الاستحباب، كما انه لا يخلو من إشكال بناء على الوجوب، لعدم الجابر لها فى خصوص ذلك، بل ينبغى انتظار اليسار كما فى غيره من الكفارات، و بناء عليه ينبغى ملاحظه العجز عن التعلق دون المتجدد، لمكان شغل الذمه به سابقا، و الله أعلم.

[السادس يحرم بل لا يصح طلاقها]

السادس يحرم بل لا يصح طلاقها إجماعاً من المسلمين في الأول كما حكاها في المعبر والمنتهى وغيرهما، و من الفرقه المحقه في الثاني إذا كانت مدخولا بها و زوجها حاضر معها أو في حكمه لا غائبا أو في حكمه، و كانت حائلا لا حاملا إجماعاً محصلا و منقولا صريحا في الذكرى و جامع المقاصد و كشف اللثام و غيرها، و ظاهرا في المنتهى و المعبر و المدارك و غيرها، خلافا للمنقول عن الشافعى و أبى حنيفه و مالك و أحمد من الصحه و ان حرم، نعم وقع خلاف بيننا في تحديد الغيبه بشهر أو ثلاثه أو العلم بانتقالها من طهر المواقع إلى طهر آخر بحسب عاداتها، و لتحرير ذلك مقام آخر كتحرير توقف تحقق الغيبه على السفر الشرعى أو انها تحصل بدونه، فتأمل.

[السابع إذا استبرأت نفسها فعلمت انها طهرت و جب عليها الغسل]

(السابع) إذا استبرأت نفسها فعلمت انها طهرت و جب عليها الغسل عند و جب المشروط به إجماعاً محصلا و منقولا دون عدمه و ان قلنا بوجوب غسل الجنابه لنفسه، و لذا نفى عنه الخلاف هنا في جامع المقاصد، و حكى في الروض عليه الإجماع، لكن جعل في المنتهى للنظر فيه مجالا لإطلاق الأمر، و نحوه القاضى بوجوبه لنفس، و في المدارك ان قوته ظاهره، و قد تشعر عباره الذكرى في باب الجنابه بوجود المخالف كما انه يشعر بعضها أيضا بعدمه، و الأقوى خلافه في الجنابه فضلا عن المقام، و كيف كان ف كيفيته مثل غسل الجنابه واجباته و مندوباته، بلا خلاف أجده إلا فيما ستمسح، بل في المدارك انه مذهب العلماء كافه، و هو الحجه مع قول الصادق (عليه السلام) في الموثق (١)و

المرسل (٢) عن الفقيه و المقنع و المجالس: «غسل الجنابه و الحيض واحد»

و نحوه غيره (٣)و

خبر أبى بصير (٤) عنه (عليه السلام) أيضا قال: «سألته أ عليها غسل مثل غسل الجنابه، قال: نعم يعنى الحائض»

و نحوه غيره (٥) أيضا مضافا الى

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الحيض - حديث ١.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الحيض - حديث ٣.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الحيض - حديث ٧.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الحيض - حديث ٦.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الحيض - حديث ٥.

ما دل (١) على التداخل سابقا، وقضيه ذلك كله التساوى فى جميع الواجبات و المندوبات فى الترتيب و الارتماس و غيرهما، و هو كذلك، لكن قال فى النهايه: «و تستعمل فى غسل الحيض تسعه أرطال من ماء، و ان زاد على ذلك كان أفضل، و فى الجنابه و إن استعمل أكثر من ذلك جاز» إلا انه يحتمل إرادته الأول من الثانى، كما انه يحتمل تخصيصها بذلك الإسباغ لمكان شعرها و جلوسها فى الحيض أياما، و فى الرياض أو انه لاحظ

مكاتبه الصفار (٢) «كم حد الماء الذى يغسل به الميت كما رووا ان الجنب يغتسل بسته أرطال و الحائض بتسعه»

أو

الخبر (٣) «عن الحائض كم يكفيها من الماء؟ قال: فرق»

و هو كما قاله أبو عبيده بلا اختلاف بين الناس ثلاثه أصوع، و فيه ان الأول لا يوافق ما تقدم عن النهايه.

ثم انك قد عرفت ان قضيه الأدله السابقه جواز الارتماس أيضا كما صرح به بعضهم فى المقام و الجنابه، و قد أوضحناه هناك بما لا مزيد عليه، و لا ينافيه قول العلامه فى المنتهى هنا: يجب فيه الترتيب، و حكى عليه الإجماع، لأنه قال بعد ذلك:

«و اعلم ان جميع الأحكام المذكوره فى غسل الجنابه آتية هنا ليتحقق الوحده إلا شيئا واحدا و هو الاكتفاء به عن الوضوء، فان فيه اختلافا» قلت: و ينبغى ان يستثنى مسأله تخلل الحدث الأصغر فى أثنائه، لأنه ينبغى القطع كما عن العلامه فى التذكره و النهايه بعدم قدحه فى المقام بناء على عدم الاستغناء عن الوضوء مع عدم مدخليته فى رفع الأكبر، نعم قد يتجه البحث فيه بناء على أحدهما، كما انه يمكن القول بالفساد هنا بناء على الأول أيضا ان قلنا به فى غسل الجنابه مستندين إلى الروايه المرسله المتقدمه هناك بضميمه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

ما دل على اتحادهما مما سمعته الآن لا الى غيرها من التعليقات المتقدمه هناك، فتأمل جيدا فإنه دقيق، لكن أطلق في جامع المقاصد ان في تخلل الأصغر في أثنائه قولين مبنيين على الخلاف في غسل الجنابه، ثم نقل فيه عن الذكرى تعليل عدم القادحيه بأن الطهارتين في غسل الحيض أى الصغرى و الكبرى يشتركان في رفع الحدثين، و هو كما ترى مع ضعف الاشتراك في نفسه كما ستسمع ان شاء الله ان اقتضاء ذلك الفساد أقرب من اقتضائه الصحة، اللهم إلا ان يريد بالاشتراك من جانب الصغرى بمعنى ان الوضوء له مدخلية في رفع الأكبر مع استقلاله في رفعه الأصغر، فحينئذ يتجه له عدم قدح تخلله في أثناء الغسل بعد تعقبه بالوضوء.

و كيف كان فلا- إشكال في انفراد غسل الحيض عن غسل الجنابه بالنسبه للوضوء للإجماع محصلا و منقولا مستفيضا غايه الاستفاضه كالنصوص (١)على أجزاء الثانى عنه، بل الظاهر عدم استحبابه فيه وفاقا للمحكى عن المشهور، بل في الذكرى نسبتة إلى الأصحاب، و في المنتهى عندنا، و خلافا للشيخ في التهذيب لظاهر خبرين (٢) و حملهما على التقيه أولى، و أما الأول ففيه خلاف، و قد اختار المصنف العدم، و لذا قال لكن لا بد له من وضوء كغيره من الأغسال وفاقا للمحكى عن الأكثر على لسان جماعه، بل في الذكرى انه المشهور شهره كادت تكون إجماعا، كما عن الصدوق في الأمالى نسبتة الإقرار في كل غسل وضوء الى دين الإماميه، قلت: و الأمر فيه كما ذكرنا إذ هو خير الفقيه و الهدايه (٣) و المقنعه و التهذيب و المبسوط و النهايه و الغنيه و المراسم و الوسيله

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الجنابه.

٢- ٢ التهذيب - باب حكم الجنابه و صفه الطهاره منها حديث ٨٤ و ٨٥.

٣- ٣ ينبغى أن ألحظ الهدايه لأن الظاهر عدم سلامه ما حضرني من نسختها من الغلط منه رحمه الله.

و السرائر و كافي أبى الصلاح و إشاره السبق و الجامع و المعتبر و النافع و المنتهى و التحرير و الإرشاد و المختلف و الموجز
 الحاوى و الذكري و الدروس و البيان و التنقيح و جامع المقاصد و كشف اللثام و منظومه الطبائى و شرح الآغا للمفاتيح و
 الرياض و كشف الغطاء و غيرها، بل لا أجد فيه خلافا سوى ما ينقل عن أبى على و علم الهدى مع اختلاف فى النقل عن الثانى،
 فبين ناقل الاجتزاء عن الوضوء بكل غسل واجب أو مندوب كما فى المعتبر و غيره، و فى المختلف عنه و عن أبى على ذلك، و
 نقل عنه فى كشف اللثام انه خص فى الجمل الاجزاء بالواجب، قلت: مع انه نقل هو عنه أيضا فى الاستحاضه انه أوجب فى
 الجمل الوضوء مع الغسل لكل صلاتين.

و كيف كان فلم أعثر لهما على موافق سوى جماعه من متأخرى المتأخرين كالأردبيلي و تلميذه صاحب المدارك، و تبعهما فى
 الذخير و المفاتيح و الحدائق، و الأقوى الأول، و يدل عليه - مضافا الى ما سمعته من الأمالى المؤيد بتلك الشهره العظيمة، و فيها
 من لا يعمل إلا بالقطعيات، و ما هو كمتون الأخبار كانهايه و الفقيه و الهدايه، و هو المنقول عن والد الصدوق أيضا، مع انه علله
 فى الفقيه و الهدايه مما ينبى عن ذلك، حيث قال فى الأول: «يجزئ غسل الجنابه عن الوضوء، لأنهما فرضان اجتماعا، فأكبرهما
 يجزئ عن أصغرهما، و من اغتسل لغير جنابه فليبدأ بالوضوء ثم يغتسل، و لا يجزؤه الغسل عن الوضوء، لأن الغسل سنه و الوضوء
 فرض، و لا تجزئ سنه عن فرض» و نحوه فى الهدايه، كالمنقول عن فقه مولانا الرضا (عليه السلام) (١) مع زياده تأكيد لعدم
 الاجزاء - الاستصحاب فى بعض الأحوال، و عموم و إطلاق ما دل (٢) على إيجاب البول و نحوه من أسباب الوضوء مع التيمم
 بعدم القول بالفصل

١- ١ المستدرک - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابه - حديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء.

حيث لا- يحصل إلا الأكبر مثلاً، وقوله تعالى (١) «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» إلى آخره مع التميم المذكور أيضاً، فلا- ينافيه حيثُ ما يقال: ان المراد به إذا قمتم من النوم كما فسرت به محكياً عن بعضهم عليه الإجماع، كالقول بأن (إذا) من أدوات الإهمال فلا عموم فيها، فإنه مع شهادته العرف على عدمه فيه إخراج لكلام الحكيم عن الفائدة التامة، ويدل عليه أيضاً

الصحيح الى ابن ابي عمير عن رجل (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابه»

و هو- مع قبول مراسيله عند الأصحاب و انه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه و انه لا يروى إلا عن ثقه كما عن العده- منجر بما عرفت، فلا يلتفت للمناقشه في سنده و كذا في متنه من عدم الصراحه في الوجوب، هذا. مع انه قد

روى الشيخ بطريق صحيح إليه أيضاً عن حماد بن عثمان أو غيره (٣) عن الصادق (عليه السلام) «في كل غسل وضوء إلا الجنابه»

و لعلهما بذلك يكونان روايتين كما هو الظاهر من المختلف، و يؤيده اختلاف متنيهما، و ما عساه يظهر من التهذيب من جعلهما كذلك أيضاً، بل في المختلف و الذكري حذف لفظ (أو غيره)، و وصفه بالحسن، و لعلهما وقفا على ما لم نقف عليه، و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في حجية مثل هذه الروايه سيما مع الانجبار المتقدم، و التأييد بالمروى عن

غوالي اللثالي (٤) عن النبي (صلى الله عليه و آله) «كل غسل لا بد فيه من الوضوء إلا الجنابه»

و ب

خبر على بن يقطين (٥) عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: «إذا أردت أن تغتسل للجمعه فتوضأ و اغتسل»

مع تميمه بعدم القول بالفصل بناء على المشهور من النقل عن المرتضى و أبي على من الاجتزاء بكل غسل

١- ١ سورة المائدة- الآيه ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الجنابه- حديث ٢.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب الجنابه- حديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الجنابه- حديث ٣.

عن الوضوء، و ربما يؤيد المختار مضافا الى ذلك ببعض ما سيأتى فى باب الاستحاضه مما دل (١) على وجوب الوضوء مع الأغسال الثلاثه، بل فى الروض هناك ان فيه أخبارا صحيحه.

و بذلك كله يظهر لك ما فى مستند الثانى من أصاله البراءه عن الوضوء سيما مع عدم وجود سبب غير الأكبر، و هو مقطوع بما تقدم، و من

صحيح ابن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) «الغسل يجزئ عن الوضوء، و أى وضوء أظهر من الغسل»

و

مرسل حماد بن عثمان (٣) عن الصادق (عليه السلام) «فى الرجل يغتسل للجمعه أو غير ذلك أ يجزؤه من الوضوء؟ فقال (عليه السلام): و أى وضوء أظهر من الغسل»

و

صحيح حكم بن حكيم (٤) عن الصادق (عليه السلام) بعد أن سأله عن كيفية غسل الجنابه قال: «قلت: ان الناس يقولون: يتوضأ وضوء الصلاه قبل الغسل، فضحك، و قال: أى وضوء أنقى من الغسل و أبلغ»

على إرادته الماهيه فى لفظ الغسل دون العهديه، و

مكاتبه عبد الرحمن الهمدانى (٥) الى أبى الحسن الثالث (ع) سأله «عن الوضوء للصلاه فى غسل الجمعه، فكتب لا وضوء للصلاه فى غسل الجمعه و غيره»

و

موثق الساباطى (٦) عن

١- ١ و هو قوله تعالى فى سوره المائده- الآيه ٨ «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» الى آخره وقوله عليه السلام المروى فى الوسائل فى الباب- ٣٥- من أبواب الجنابه- حديث ٢: «فى كل غسل وضوء» و أولويه الكثيره من القليله و المتوسطه فى إيجاب الوضوء، و أصاله عدم إغناء هذه الأغسال عن الوضوء.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الجنابه- حديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب الجنابه- حديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الجنابه- حديث ٢ لكن رواه عن محمد ابن عبد الرحمن الهمدانى.

الصادق (عليه السلام) «فى الرجل إذا اغتسل من جنبه أو يوم جمعه أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده؟ فقال: ليس عليه قبل ولا بعد، قد أجزأ عنه الغسل والمرأه مثل ذلك، إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد أجزأها الغسل»

و بما

ورد(١) مستفيضا ان «الوضوء بعد الغسل بدعه»

و بما تشعر به أخبار الباب (٢) والاستحاضه (٣) و النفاس (٤) لاشتمالها على الغسل خاصه من غير تعرض للوضوء معه، مع انها فى مقام البيان و الحاجه، و بما يشعر به أيضا أخبار التداخل (٥) و ما دل (٦) على مماثله غسل الحيض لغسل الجنابه و وحدته معه.

و فيه مع الطعن فى سند بعضها و لا جابر ان الاخبار كل ما كثرت و صحت و صرحت و كانت من الأصحاب بمراى و مسمع و مع ذلك فقد أعرض عنها الأصحاب و أفتوا بخلافها قوى الظن بعدم الاعتماد عليها و الركون إليها، و كيف مع نسبه الصدوق دين الإماميه إلى خلافها، فالمتجه حينئذ طرح ما لا يقبل التأويل منها ان كان، و تأويل القابل لذلك إما بحمل الغسل على غسل الجنابه، كما عساه يشير اليه بعض أخبار المتقدمه كبعض آخر يفيد انه هو المبحوث عنه بيننا و بين العامه، و انه الذى نسب العامه الى على (عليه السلام) فيه الوضوء، و

قال الامام (عليه السلام) (٧): «انهم كذبوا على على (عليه السلام) ما وجدوا ذلك فى كتابه، قال الله تعالى:

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الجنابه - حديث ٦ و ٩ و ١٠.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب الجنابه.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب النفاس.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الحيض - حديث ١ و ٣ و ٧.
- ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب الحيض - حديث ٤.
- ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب الجنابه - حديث ٥.

(وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) (١)

أو بأن يراد نفي مدخلية الوضوء في رافعيه الغسل للأكبر و ان الإتيان به على هذا الوجه بدعه، كما ستعرف انه بناء على المختار لا- مدخلية للوضوء في رافعيه الغسل للأكبر، و مما يؤيده ان الخصم على ما نقل عنه في الرياض إنما ينفي الوجوب، و إلا فالرجحان و المشروعيه مجمع عليها في الجملة، فوجب حينئذ حمل البدعيه على ما ذكرنا، و أما ما ذكر أخيرا من عدم التعرض للوضوء في أخبار الباب و الاستحاضه و نحوها ففيه- مع ممنوعيته كما ستعرف- انه لعله في بيان الرفع لخصوص هذه الأحداث دون باقي الشرائط، و بذلك أيضا تتم المماثله لغسل الجنابه و يحصل التداخل، فيسقط ما ذكر أخيرا، فتأمل.

نعم تتخير في وضع الوضوء قبله أى الغسل أو بعده كما في المبسوط و النهايه و الوسيله و السرائر و المعبر و القواعد و غيرها، كما أنه هو قضيه إطلاق آخرين و هو المشهور نقلا و تحصيلا، بل في السرائر نفي عنه الخلاف بعد ان حكى القول باحتياج غير غسل الجنابه إلى الوضوء إما قبله أو بعده عن المحققين المحصلين الأكثرين من أصحابنا، قال: «و قد يوجد في كتب أصحابنا في كيفية غسل الحيض مثل كيفية غسل الجنابه، و يزيد بوجوب تقديم الوضوء على الغسل، و هذا غير واضح من قائله، بل الزيادة على غسل الجنابه أن لا تستبيح الحائض إذا طهرت بغسل حيضها و بمجرد الصلاة كما يستبيح الجنب، سواء قدمت الوضوء أو أخرت، فإن أراد يجب تقديم الوضوء على الغسل فغير صحيح بغير خلاف» انتهى. و كأنه أشار بذلك الى ما في الفقيه و الغنيه و الكافي و موضع من المبسوط لظهورها في إيجاب التقديم، بل في الذكرى أنه الأشهر و لم نتحققه، و قال في الأخير: «يلزمها تقديم الوضوء ليسوغ لها استباحه الصلاة على الأظهر من الروايات، فان لم تتوضأ قبله فلا بد منه بعده» انتهى، و هو

يفيد انه ليس التقديم شرطاً في الصحه و ان قلنا بوجوبه، بل في الرياض عن بعض المشايخ نفى الخلاف في ذلك، قلت: و لعله يظهر أيضاً من التأمل في عبارته السرائر، و يؤيده إطلاق كثير من الأخبار (١) الأمره بالغسل من غير تعرض فيها لتقديم الوضوء مع انها في مقام البيان، لكن قد يلتزمه القائلون بوجوب التقديم، لإشعار مرسله ابن أبي عمير المتقدمه به، و مثله خبر حماد بن عثمان، بل هو أصرح منه كالنبي المتقدم أيضاً عن غوالي اللثالي، فإنهما و ان كانا مطلقين بالنسبه للقبليه لكنهما مشعرين بالشرطيه، مع وجوب حملها بالنسبه للأول على المقيد، بل عن الأمالي نسبه كل غسل فيه وضوء في أوله إلا غسل الجنابه إلى دين الإماميه، إلا- ان المشهور بين الأصحاب بل قد عرفت نفى الخلاف عنه في السرائر عدم الوجوب فضلاً عن الشرطيه، و سمعت ما عن بعض المشايخ المنقول عنهم في الرياض من نفى الخلاف في الثاني.

و يؤيده أيضاً ما عن

الفقه الرضوي (٢) فإنه و ان اشتمل أوله على الأمر بالبداه بالوضوء قبل الغسل لكن قال (عليه السلام) في آخره: «فان اغتسلت و نسيت الوضوء توضأت فيما بعد عند الصلاه»

و هو كالصريح في إرادته وجوب الوضوء انما هو لتحقيق غاياته، و لا تعلق له بالغسل، و دعوى اختصاصه بصوره النسيان مقطوع بعدمها، فلا- إشكال في ضعف احتمال شرطيه التقديم، كالقول بوجوبه مع عدم الشرطيه، و ان اختاره شيخنا الآغا في شرح المفاتيح، لكونه قضيه الجمع بين الإطلاق و التقييد بين الأخبار المتقدمه، مع ما سمعته من الأمالي، مضافاً الى ما ورد (٣) من كونه بعد الغسل بدعه، لكن قطع الأصل و تقييد المطلق منها بذلك مع إعراض المشهور بل نفى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الحيض- حديث ٤ و ٧ و ١٢.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب الجنابه- حديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب الجنابه- حديث ٩.

الخلافاً للمتقدم في السرائر مشكل، بل الأقوى عدمه، فلا يبعد ان يكون المراد بتلك الأخبار عدم إغناء غير الجنابه عن الوضوء، بل لا بد منه إما قبله أو بعده أو انها تحمل على الاستحباب كما صرح به جمع من الأصحاب على إرادته أفضل فردى الواجب المخير، فلا ينافى حينئذ الاستدلال بها فيما تقدم على وجوب أصل الوضوء في الغسل، مع ان دليل الوجوب غير محصور بذلك، بل يكفي فيه ما دل على تسبب البول ونحوه كما تقدمت الإشارة إليه سابقاً. لا يقال: انه لا يعم جميع أفراد النزاع كما لو فرض عدم وقوع غير الأ-كبر، لأننا نقول: أما أولاً فيتم بعدم القول بالفصل، و أما ثانياً فبالاكتفاء بقوله تعالى (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) في أحد الوجهين، و بإطلاق

قوله (عليه السلام) في الخبر الأخير: (في كل غسل وضوء)

المؤيد بالنبوى المتقدم ونحوه، فظهر لك حينئذ من جميع ذلك ان المتجه عدم وجوب التقديم، و انه لا مدخلية له في صحه الغسل.

يبقى الكلام في شىء لا ارتباط له فيما تقدم، و هو ان الغسل و الوضوء تقدم أو تأخر مشتركان في رفع الحدثين أو انهما على التوزيع، فالغسل للأكبر و الوضوء للأصغر، و تظهر الثمره في ترتب أحكام كل منهما بمجرد فعله قبل فعل الآخر لم أجد نصاً في كلام أحد من الأصحاب على شىء من ذلك سوى ما في المدارك، قال:

«حدث الحيض و غيره من الأحداث الموجه للوضوء و الغسل عند القائلين به هل هو حدث واحد أكبر لا يرتفع إلا بالوضوء و الغسل أو حدثان أصغر و أكبر؟ ثم ان قلنا بالتعدد فهل الوضوء ينصرف إلى الأصغر و الغسل إلى الأكبر أم هما معا يرفعان الحدثين على سبيل الاشتراك؟ احتمالات ثلاثه، و ليس في النصوص دلالة على شىء من ذلك» انتهى. و سوى ما في الذكرى من احتمال مدخلية الوضوء في تحقق غايات الأغسال، بل ظاهره احتمال ذلك حتى في الأغسال المندوبه فضلاً عن غيرها، و احتمال أيضاً العدم

و انه شرط بالنسبه إلى غايته كالصلاه و الطواف دونها، و نقل عنها في جامع المقاصد استبعاد القول بالتوزيع أى توزيع الغسل للأكبر و الوضوء للأصغر، و قال بعد نقل ذلك: «انه لا ريب في ضعف القول بالتشريك- كما أنه نقل عن ابن إدريس أيضا- انه لا- يجوز نيه الرفع في الوضوء إذا تقدم، نظرا الى ان الرفع انما يتحقق برفع الحدث الأ-كبر، فإن تقدم الوضوء فهو باق، و ان تأخر فقد زال- ثم قال:- و ظهور ضعفه يغنى عن رده» انتهى. و في البيان بعد ما نقل عن ابن إدريس ذلك أيضا قال:

«و هو يعطى توزيع الوضوء و الغسل على الأصغر و الأكبر، و ليس كذلك» انتهى.

قلت: و الموجود في السرائر في باب الحيض ان الحائض تنوى بالغسل الرفع تقدم أو تأخر، و بالوضوء الاستباحه تقدم أو تأخر، و علله بالنسبه إلى الوضوء انه قبل الغسل لا رفع لمكان بقاء الحدث الأكبر، و بعده بأن الحدث ارتفع، و هو الذى نقله عنه في التحرير، قال فيه بعد ان حكم بلزوم الوضوء في غسل الحيض قبله أو بعده: «و تنوى بالمتقدم استباحه الصلاه، و هل تنوى رفع الحدث أو بالتأخر لا غير؟ فيه نظر، و ابن إدريس قال: ينوى بالغسل رفع الحدث تقدم أو تأخر، و بالوضوء الاستباحه تقدم أو تأخر» انتهى. و فى المنتهى بعد ان ذكر النظر المتقدم علله بأن «الحدث لا يرتفع إلا بهما، فكان الأول غير رافع، فلا ينوى به الرفع أو انه مع التأخر كالجاء فجازت نيه رفع الحدث، و كان أبى يذهب إلى الأول، و عندى فيه توقف» انتهى. هذا ما وقفت عليه من كلماتهم فى هذا المقام، و لهم كلام آخر فى باب الاستحاضه يأتى التنبيه عليه ان شاء الله تعالى فى محله.

و الذى يختلج فى النظر القاصر هنا هو ان المستفاد من ملاحظه النصوص و الفتاوى ان الحدث الأكبر حاله تحصل للمكلف يمتنع بها عن فعل سائر ما ثبت توقفه على فعل الطهاره الصغرى و زياده كاللبث فى المساجد للجنب و الحائض و قراءه العزائم و نحوهما،

و هو معنى استلزام الأكبر للأصغر، نعم قد يشكل استفاده هذا التعميم بالنسبه إلى مس الأموات خاصه، و قد ذكرناه فى أول الكتاب، و لا إشكال بحسب الظاهر فى استباحه ذلك الزائد بمجرد الغسل من غير حاجه الى الوضوء، فلا يتوقف جواز اللبث فى المساجد مثلا للحائض لو اغتسلت على الوضوء، و كذا الوطء ان قلنا بتوقفه على الغسل، و قراءه العزائم و نحوهما لظهور الأدله فى استباحه ذلك كله بمجرد الغسل، فهى به حينئذ تكون كغير الحائض الغير المتوضأه، و أما ما اشتركا فيه كالصلاه و الطواف و نحوهما فلا- إشكال فى توقف استباحته على الوضوء و الغسل، فلا الوضوء وحده رافع له بتمامه و لا الغسل، بل هما مسببان لسبب واحد، فلا- معنى لنيه الرفع فى كل منهما ان أريد بها التمام، كما انه لا مانع منه ان أريد بها ملاحظه الجبهه الخاصه، و احتمال القول ان الحدث سبب للغسل خاصه- و أما الوضوء فيوجهه قوله تعالى (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) و نحوه، و لا مدخلية للحدث فيه كما تشعر به عباره ابن إدريس السابقيه، و لذا جوز نيه الرفع فى الغسل تقدم أو تأخر دون الوضوء تقدم أو تأخر أيضا- ضعيف بل باطل، سيما مع الانضمام إلى الأكبر بعض الأحداث الصغر.

نعم يحتتمل الفرق بين الوضوء و الغسل بنحو آخر، و هو ان يقال: ان إيجاب هذا السبب لهذين المسبيين ينحل إلى أصغر و أكبر، لكن لما لم يتصور رفع الأصغر مع بقاء الحدث الأكبر إذ ليس لنا موضوع فى الخارج متطهر من الأصغر غير متطهر من الأكبر بخلاف العكس كان المتجه حينئذ فى غير الواجده إلا لماء الوضوء مثلا التيمم و سقوط حكم الماء، لما عرفت من عدم إمكان الأصغر مع بقاء الأكبر، بخلاف ما لو وجدت ماء الغسل، فإنه يجب عليها الاغتسال و التيمم بدل الوضوء، هذا. مع انه للتأمل و النظر فيه مجال، بل المتجه بناء على ما ذكرنا فعل ما تمكنت منه و قيام التراب مقام المتعذر، لإطلاق

ما دل (١) على وجوب الوضوء، و لأنه «لا يسقط الميسور

و

«ما لا يدرك كله لا يترك كله»(٢)

و

«إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»(٣)

و نحوها(٤) إذ لا ارتباط لأحدهما بالآخر، ولعدم تناول أدله التيمم لمثله، و ما ذكر من تضمن الأكبر للأصغر و انه (ليس) الى آخره لا- حقيقه له عند التأمل إلا- إرادته إيجاب السبب لهما معا. و غيره لا يصلح لأن يكون مدركا لحكم شرعى، على انه لو روعى ما ذكر لكان اللازم حينئذ تأخير الوضوء عن الغسل حال وجدان الماء لها، لعدم تصور تأثيره مع بقاء الأكبر، و هو مخالف للإجماع بحسب الظاهر، و دعوى انه لا يؤثر أثرا حال التقديم إلا بعد إيقاع الغسل فيكون حينئذ من قبيل وجود المقتضى مع حصول المانع منه ممنوعه، لمخالفتها لظاهر الأدله المداله على سببيه الوضوء المقتضيه لمقارنه حصول مسببه بحصوله، و على تقدير التسليم فلم لا- يقوم حينئذ التيمم مقام الغسل فى ذلك، و من هنا نص جماعه من الأصحاب فى نحو الفرض السابق فى باب التيمم على وجوب الوضوء ثم التيمم بدل الغسل، منهم الشهيد فى الذكري، و أبو العباس فى الموجز، و العلامه الطباطبائى فى المنظومه، بل هو قضيه المحكى من عبارته نهايه الأحكام أيضا، بل لا أجد فيه خلافا و لا ترددا مما عدا الأستاذ فى كشف الغطاء فلم يجوز الوضوء، بل يمكن دعوى تحصيل الإجماع عليه بملاحظه كلامهم فى باب التيمم.

(تنبيه)

إشارة

قال فى الذكري و جامع المقاصد: «ان الأقرب كون ماء الغسل على الزوج، لأنه من جملة النفقه فيجب نقله إليها، و بذل العوض لو احتاج كما فى الحمام و نحوه مع تعذر الغير دفعا للضرر» و فى المنتهى ان الأقوى التفصيل بين غنائها و فقرها فلا يجب فى الأول، و يجب النقل أو التخليه بينها و بينه فى الثانى، قلت: و ظاهر

١-١ غوالى اللئالى عن أمير المؤمنين عليه السلام.

٢-٢ غوالى اللئالى عن أمير المؤمنين عليه السلام.

٣-٣ تفسير الصافى - سورة المائده- الآيه ١٠١.

٤-٤ سنن البيهقى - ج ١ - ص ٢١٥.

الأولين عدم الفرق بين الحيض وغيره، و للنظر في أصل الوجوب سيما في غير الجنابه مجال، للأصل مع الشك في دخولها تحت النفقات، و توجه الخطاب إليها بال غسل، و على تقديره فلا نعرف وجهها لما ذكره في المنتهى من التفصيل، لكونه إما من النفقات أو لا- و الأول لا- يتفاوت فيه الغنى و الفقر، و الثانى لا دليل على وجوبه بالتفصيل المذكور، و أما الأمه فقد قيل إنها كالزوجه بل أولى، لأنه مؤنه محضه، مع استبعاد انتقالها الى التيمم و الماء موجود، و لأنه كما تجب فطرتها يجب ماء طهارتها، و يحتمل العدم أيضا. و تنتقل الى التيمم حينئذ كالاتقال الى الصوم فى دم المتعه، و ليست الطهاره كالفطره لاختلاف الأمر فيهما، فتأمل جيدا.

[فى وجوب قضاء الصوم على الحائض]

و يجب على الحائض إذا طهرت قضاء الصوم دون الصلاه إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا من الفرقه المحقه، بل فى السرائر و المعبر و المنتهى من المسلمين إلا- الخوارج فى الأخير، بل كاد يكون ضروريا، و النصوص به (١) كادت تكون متواتره، و قد اشتملت على إلزام أبى حنيفه بإبطال القياس، لكن المتبادر من النص و الفتوى كون المراد بالصوم انما هو شهر رمضان، و بالصلاه اليوميه، فيشكل حينئذ دخول غيره فى ذلك من الصوم الواجب الموقت غيره الذى صادف وجوبه وقت الحيض، كالمنذور مثلا- ان قلنا باختصاص دليل القضاء فى ذلك، كما انه يشكل دخول الواجب من الصلاه الموقته غير اليوميه كالكسوف و الخسوف، و كذا الواجب المنذوره فى وقت خاص فى ذلك ان قلنا بشمول دليل القضاء له لولاه، نعم لا إشكال فى غير الموقت، بل هو ليس من القضاء فى شىء لأن وقته العمر، لكن قد يقال: انا و ان قلنا ان القضاء يحتاج إلى أمر جديد لكن لا نخصه ب

قوله (عليه السلام)(٢): (الحائض تقضى الصوم)

و نحوه مما يدعى تبادرها فيما ذكر، بل الدليل عليه هو ما دل على قضاء

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١- من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤١- من أبواب الحيض - حديث ٤.

مثل ذلك، كعموم (١) (من فاتته) و نحوه، فاتجه حينئذ القول بصحة قضاء الصوم المتقدم و ان لم يشمله الدليل الذى هنا، كما انه اتجه بالحكم بصحة قضاء الصلاة المذكوره بعد فرض تبادر اليوميه خاصه من

قوله (عليه السلام) (٢) (لا تقضى الصلاة)

و فيه إمكان منع شمول ذلك الدليل ما نحن فيه، لظهور اسم الفوات و نحوه فيمن فاتته مع بقاء قابليه المكلف على صفه التكليف، و ان سلم الشمول فلا يشمل المكلف بالعدم كالحائض، فإنها بعد ان حرم الصوم و الصلاة عليها لم يفتها شىء، و لعله لذا صرح فى البيان و جامع المقاصد و الروض و المدارك بأنه لا فرق فى الصلاة الموقته بين اليوميه و غيرها فى عدم وجوب القضاء، بل قد تشعر عباره جامع المقاصد بالإجماع عليه، إلا انه استقرب فى المنذوره فى وقت معين و قد صادفها الحيض فيه وجوب القضاء، و لعله يفرق بين الموقت بالأصل أو بالعارض، و هو كما ترى، إذ الظاهر حينئذ انكشاف فساد النذر، و منه تعرف ان المتجه عدم القضاء فى الصوم الموقت بالنذر و شبهه، لكن صرح الشهيد فى البيان بوجوب القضاء فيه، و لعله لإطلاق

قوله (عليه السلام): (تقضى الصوم)

و قد عرفت ما فيه، كالأستناد الى غيره من عمومات القضاء (٣)، اللهم إلا ان يكون فيها ما يشمله، و لم يسعنى الآن ملاحظتها، فتأمل جيدا. و بذلك كله يظهر لك الحال فى المستحب المشروع قضاؤه من الصوم و الصلاة، فتأمل.

[الثامن فى استحباب الوضوء للحائض وقت كل صلاه]

(الثامن) يستحب الوضوء للحائض وقت كل صلاه على المشهور شهره كادت تكون إجماعا، بل فى الخلاف الإجماع كما عساه يظهر من غيره، للأصل مع عموم البلوى به، منضمنا الى

خبر زيد الشحام (٤) قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ينبغى للحائض ان

١- ١ المستدرک- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلاة- حديث ٣ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الحيض- حديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب قضاء الصلاة من كتاب الصلاة.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب الحيض- حديث ٣.

تتوضأ عند وقت كل صلاه، ثم لتستقبل القبلة و تذكر الله تعالى»

و عليه يحمل ما يظهر منه الوجوب بقريته ما تقدم، ك

قول الباقر (عليه السلام) في الحسن كالصحيح (١):

«و عليها ان تتوضأ وضوء الصلاه عند وقت كل صلاه ثم تقعد في موضع طاهر، فتذكر الله عز و جل و تسبحه و تهلله و تحمده كمقدار صلاتها، ثم تفرغ لحاجتها»

و

قول الصادق (عليه السلام) (٢) في خبر عمار: «تتوضأ المرأة الحائض إذا أرادت أن تأكل، و إذا كانت وقت الصلاه توضأت و استقبلت القبلة و هلت و كبرت و تلت القرآن و ذكرت الله عز و جل»

و كذا غيرهما (٣) فما نقله الصدوق عن والده من وجوب ذلك لظاهر ما تقدم ضعيف، بل لعل مراده من لفظ الوجوب تأكيد الاستحباب أو الثبوت، كالمرسل (٤) في الهدايه عن الصادق (عليه السلام)، و المنقول عن الفقه الرضوي (٥) و كذا ما عساه يظهر من عنوان الكليني ذلك بقوله: «باب ما يجب على الحائض» الى آخره. و من العجيب ميل بعض متأخري المتأخرين كصاحب الحدائق اليه مع ما عرفت.

فلا ريب ان الأقوى انه يستحب لها ان تتوضأ في وقت كل صلاه كما في الخبرين السابقين، و قد يستفاد منهما عدم الاكتفاء بوضوء واحد للظهر و العصر، و كذا المغرب و العشاء و ان لم يقع منها ما ينقضه، اللهم إلا أن يقال باندرج مثل ذلك تحتها سيما مع إطلاق غيرهما الوضوء وقت الصلاه، لكن ينبغي القطع بعدم الاكتفاء به مع اختلاف الوقت كالصبح و الظهر مثلاً، و هل ينتقض مثل هذا الوضوء بالنواقض المعهودة غير الحيض الى الفراغ؟ و جهان ينشئان من إطلاق أو عموم ما دل على ناقضيتها، و من

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٥ عن معاوية بن عمار.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ٢٩ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٥- ٥ المستدرک - الباب - ٢٩ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

ظهورها فى الوضوء الرافع دون غيره، و لعل الأقوى الأول سيما ان قلنا ان فيه نوعا من الرفع، إذ رفع كل وضوء بحسب حاله، فهو رافع لحكم الحدث بالنسبه الى هذا الذكر، بل حدث الحيض فضلا عن غيره، و لا ينافيه دوامه كما فى المسلوس، فتأمل.

و تجلس فى مصلاها أو غيره كما فى المعتبر و المنتهى و ظاهر غيرهما، و ان قيد بالأول فى المبسوط و الخلاف و الوسيطه و الجامع و النافع و غيرها، و نحوه ما فى السرائر، و عن المراسم من الجلوس فى محرابها، و قيد بالثانى فى المقنعه، حيث قال: تجلس ناحيه من مصلاها، لإطلاق الأخبار(١) المتقدمه و غيرها، بل لم نقف على ما يدل على الأول سوى دعوى التسامح فى السنن، و هو يقتضى الإطلاق، اللهم إلا- أن يحمل على الأكديه و الأشديه، لكنه لم يفهم من أحد الفتوى به، و سوى ما فى الخلاف حيث قال: «يستحب للحائض وضوء الصلاه عند كل صلاه، و تقعد فى مصلاها و تذكر الله تعالى بمقدار زمانها، و لم يوافقنا على هذا أحد من الفقهاء- الى ان قال:- دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم» و لعله يريد بالنسبه إلى أصل مشروعيه الوضوء، نعم قد يشعر بالثانى ما فى

خبر الحلبي (٢) عن الصادق (عليه السلام) «كن نساء النبي (صلى الله عليه و آله) لا يقضين الصلاه إذا حضن، و لكن يتحشين حين يدخل وقت الصلاه و يتوضأن، ثم يجلسن قريبا من المسجد فيذكرن الله تعالى»

و فيه انه لعله من جهه عدم جواز المكث فى المساجد أو يراى بالمسجد فيها محل السجود، فيكون القريب انما هو المصلى أى محل الجلوس للصلاه، فتأمل. فالأقوى حينئذ الإطلاق، و يؤيده غلبه عدم المكان المخصوص للصلاه بالنسبه إلى أغلب النساء.

بمقدار زمان صلاتها بلا- خلاف أجده فيه للخبرين السابقين، لكن هل المعتبر زمان الصلاه السابقه على الحيض أو المقدره حاله؟ و تظهر الثمره فى الاختلاف

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ١.

بالقصر و الإتمام، و لعل الأقوى ملاحظه التمام على كل حال، لانصراف الإطلاق بالنسبه إليه سيما بالنسبه للنساء ذكره الله تعالى بالتكبير و التهليل و التحميد و نحوها مما يسمى ذكرا كما هو قضيه إطلاق جمله من العبارات، كإطلاق خبرى الحلبى (١) و زيد الشحام (٢) المتقدمين و كذا

الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم (٣) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تطهر يوم الجمعة و تذكر الله، قال: أما الطهر فلا و لكن تتوضأ فى وقت الصلاة، ثم تستقبل القبلة و تذكر الله تعالى»

و عليه يحمل خبرا زراره (٤) و عمار (٥) المتقدمان، و ان ذكر فى الأول مع الذكر التسبيح و التهليل و التحميد، و فى الثانى التهليل و التكبير و تلاوه القرآن، فما عن المراسم من الاقتصار على التسبيح كما فى المقنعه أنها تحمد الله و تكبره و تهلله و تسبحه، و فى النفلية التسبيح بالأربع مستغفره مصليه على النبى (صلى الله عليه و آله) يراد به التمثيل، و ان كان الأولى لها اختيار خصوص ما عرفت من الذكر الوارد فى الأخبار، و لذا قال فى البيان:

و ليكن الذكر تسبيحا و تهليلا و تحميذا و شبهه، إلا ان ما ذكره فى النفلية من الصلاة على النبى (ص) و الاستغفار لم نقف على ما يدل عليه بالخصوص، و لعله فهم من الأخبار إرادته مطلق المشغولية بنحو ذلك من العباده، كما عساه يشعر به ملاحظتها فى بعض الأخبار المتقدمه، و هو غير بعيد، كما انه لا يبعد إرادته التسبيح بالكيفيه المخصوصه الوارده فى جبر الصلاة (٦) المقصوره من الذكر لمكان قيام ذلك مقام البعض فيها فليقم مقام الكل، و لعله وجه حسن فيما سمعت من الأخبار، بل لعل فى عبارته البيان المتقدمه إشاره الى ذلك، و الأمر سهل.

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٣.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٤.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٢.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الحيض - حديث ٥ عن معاوية بن عمار.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب صلاة المسافر من كتاب الصلاة.

ثم انه كان على المصنف ان يقيد الجلوس باستقبال القبلة كما قيده بعضهم، لدلاله بعض الأخبار المتقدمه كما انه دل أيضا على استحباب التحشى لكن لعل حملهما على المستحب فى المستحب لا الشرطيه لا يخلو من قرب، سيما بالنسبه للثانى و الله أعلم.

ثم من المعلوم انه لا- يقوم مقام هذا الوضوء الغسل و ان قلنا باجزاء المندوب منه عن الوضوء، لظهور ان مراد القائل به هنا الا-جتزاء عن الرفع منه للحدث لا- مثل هذا الوضوء، إذ ليس هو كذلك، و لذا لا يصح فيه نيه رفع الحدث بل و لا استحبابه الصلاه، نعم ينوى فيه القربه المحضه كما صرح به فى المنتهى و غيره لكن قال فى كشف اللثام:

«انه لا يرفع حدثا و لا يبيح ما شرطه الطهاره بالنسبه الى غير هذا الذكر، و أما بالنسبه إليه فوجهان، و ان لم يشترط فيه ارتفاع الحدث لكن يجوز اشتراط فضله به، و لا ينافى دوام حدث ارتفاع حكمه أو حكم غيره» انتهى. و هو كما ترى مخالف لظاهر

قوله (عليه السلام): (أما الطهر فلا)

و لما هو المصطلح فى معنى رفع الحدث، لكن الأمر سهل، و لعل ذلك اختلاف لفظى، فتأمل. و هل يقوم التيمم مقام هذا الوضوء عند فقد الماء مثلا؟ وجهان بل قيل قولان، إلا انه لم نعثر على قائل بالأول هنا، و نص فى التحرير و المنتهى و جامع المقاصد و المدارك على الثانى، لأن التيمم طهاره اضطراريه، و لا اضطرار هنا، نعم نقل عن نهايه الأحكام انه استشكل، قلت: و لعله مما تقدم و من عموم ما دل (١) على تنزيل التراب منزله الماء، و هو لا يخلو من قوه، بل ظاهر جامع المقاصد أو صريحه اختياره فى مبحث الغايات، و منه ينقدح جواز التيمم بدل الأغسال المندوبه و نحوها، فتأمل جيدا.

و يكره لها الخضاب و هو مذهب علمائنا أجمع كما فى المعبر و المنتهى، جمعا

بين ما دل على الجواز من الأصل و خبر على بن أبي حمزه (١) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) و أبي المعزى (٢) و سماعه (٣) عن العبد الصالح (عليه السلام) و بين ما دل على المنع من خبر عامر بن جذاعة (٤) و أبي جميله (٥) عن الصادق و الكاظم (عليهما السلام) و نحوها غيرها (٦) مع التعليل فى بعضها (٧) بالخوف عليها من الشيطان، فما فى الفقيه من التعبير عن ذلك بعدم الجواز ضعيف. و لعله يريد الكراهه أيضا كما عساه يشعر به عدم استثنائه فى المعتبر و المنتهى، و علل المفيد الكراهه بمنع وصول الماء، و أشكله فى الذكرى باقتضائه المنع، و لعله لا يريد المنع التام، ثم انه قد يستظهر من إطلاق النص و الفتوى عدم الفرق بين الخضاب بالحناء و غيرها و لا بين اليد و الرجل و غيرها، لكن ينقل عن المراسم التخصيص بالحناء، كما فى المقنعه التخصيص فى اليد و الرجل لا بشعورهن، قلت: و قد يؤيدهما أنه المتيقن المتبادر من النص و الفتوى لكن التسامح فيها ينافيه، فتأمل جيدا.

[الفصل الثالث فى الاستحاضه]

إشاره

الفصل الثالث فى الاستحاضه و هى فى الأصل استفعال من الحيض، يقال: استحاضت المرأه أى استمر بها الدم بعد أيامها، فهى مستحاضه كما فى الصحاح، قيل و هو ظاهر فى عدم وجود البناء للمعلوم منه، و المستحاضه من يسيل دمها لا من المحيض بل من عرق العاذل كما فى القاموس و هو أى الفصل يشتمل على بيان أقسامها و أحكامها،

[فى أقسام الاستحاضه]

إشاره

أما الأول فدم الاستحاضه أو الاستحاضه نفسها لتعارف إطلاقها على نفس الدم مجازا أو حقيقه

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الحيض - حديث ٢.
- ١- ٢ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الحيض - حديث ٥.
- ١- ٣ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الحيض - حديث ٦.
- ١- ٤ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الحيض - حديث ٧.
- ١- ٥ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الحيض - حديث ٨.
- ١- ٦ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الحيض - حديث ٤.
- ١- ٧ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

اصطلاحيه فى الأءلب كما فى النافع و التفرير و المنهى و القواعد و اللمعه و الروضه و الببان و الءروس و غيرها، بل هو مراد من تركه، لما سءعرف من انه قد تكون الاسءءاضه بأوصاف الءىض كالعكس أصفر بارء رقيق ىخرج بفتور على ما سءءفاد من مجموع النصوص (١) و الفتاوى فى المقام و فى ذكر أوصاف الءىض لظهور المقابله فى إراءه الءمىز عنه، و ان اقءصر على الأولىن فى المصباح و الءكرى و ظاهر المعءبر و عن غيرها، ك

ءبر ءفص (٢) عن الصاءق (عليه السلام) «ءم الاسءءاضه أصفر بارء»

و على الءانى فقط فى

الصءىء أو الءسن (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «ان ءم الاسءءاضه بارء»

و عليه مع زىاءه الفساء فى

ءبر إسءاق بن ءرير (٤) «ءم الاسءءاضه فاسء بارء»

و على الأول و الءالى فى

صءىء ابن يقءىن (٥) عن الكاظم (عليه السلام) فى النفساء «فإءا رء و كان صفره اءءسلء»

و على الءلاءءه الأول فى الوسىله و النافع و المنهى و عن الءببان و روض الءنن و المراسم و الءنىه و المءءب و الكافى و الإصباح، و على الأربعه فى القواعد و التفرير و الببان و اللمعه و الروضه و غيرها، و على الأولىن مع الرابع فى المبسوط و ان عبر عنه فىه بأنه لا ءءس المرأه بءروءه، و على الءانى و الرابع فى الءءاءىه و الفقىه ناقلا له عن رساله والءه، كما عن المقنع مع الءعبىر عن الرابع فىه بنءو ما فى المبسوط أيضا، و على الءانى و الءالى مع زىاءه الصفاء فى المقنعه، لكن ىنافىه ءعل الأكءر ءالبا أيضا كالأصفر فى الءروس و غيرها، اللهم إلا ان ىرىء به الملازم للرقه ءالبا.

و كىف كان فلا إشكال فى ءلبه هءه الأوصاف و ان ظهر من المعءبر و الءكرى الءرءء فى الءالى، لئسبءه فىهها الى الشىءىن، لكن ىءل عليه - مضافا الى ما ءءءم و الى

١- ١ الوسائل و المسءءرك - الباب - ٣ - من أبواب الءىض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الءىض - ءءىء ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الءىض - ءءىء ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الءىض - ءءىء ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الءىض - ءءىء ١٦.

خبر سعيد بن يسار(١) عن الصادق (عليه السلام) «في المرأه تحيض ثم تطهر و ربما رأأت الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها، فقال: تستظهر بعد أيامها بيوم أو يومين أو ثلاثه، ثم تصلى»

- ما ذكر فى وصف الحيض من العييط فى النص (٢) و الفتوى، فإنه و ان فسر بالخالص الطرى لكنه قد يشعر بالغلظ، كما يومى اليه قول الكاظم (عليه السلام) فى صحيح ابن يقطين المتقدم و ما فى المدارك من عدم الوقوف على مستند للرباع لكن قد عرفت انه مع التصريح به فى كثير من عبارات الأصحاب مستفاد من اعتبار الدفع و الخروج بقوه فى الحيض فى النص و الفتوى، و ما يقال: انه لا دلالة فيه على ثبوت الضد فى الاستحاضه مدفوع بظهوره فيه من ذكره للتمييز بينهما، كما انه يستفاد حينئذ من ذكر السواد و البحرانى و نحوهما فى الحيض غلبه غيرهما فى الاستحاضه، لا خصوص الأصفر و ان كان هو أغلب الغالب، بل فى جامع المقاصد «انه قد يكون دم الاستحاضه أبيض، و هو لون يختص به» انتهى.

و انما قيد المصنف بالأغلب لأنه قد يتفق دم الاستحاضه بأوصاف الحيض كما أنه قد يتفق بمثل هذا الوصف حيضا إذ الصفره و الكدره فى أيام الحيض حيض إجماعا محصلا و منقولا، و نصوصا(٣) فى أيام العاده، بل و فى غيرها مما حكم بكون ما فيها حيضا كالمختلل بين العاده و العشره مثلا مع الانقطاع، لما عرفت من قاعده الإمكان و غيرها، بل فى الخلاف الإجماع عليه كما تقدم، و من هنا احتمال إرادته المصنف بأيام الحيض ما يشملهما و لو تغلبا، فما فى المدارك من أولويه التفسير الأول

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض - حديث ٨ مع الاختلاف كما تقدم تفصيله فى التعليقه «١» من الصحيفه ١٩٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض.

لاعتبار الأوصاف في غير العاده ضعيف لا يصغى اليه على إطلاقه، كالذى فيها من جعل هذه الأوصاف خاصه مركبه، وقد مر نظيره في الحيض و هما بل السواد و الحمرة أيضا في أيام الطهر طهر قطعا و إجماعا عن الناصريات و الخلاف، و ما في إطلاق بعض الأخبار (١) مما ينافي الأول أو الثانى مطروح أو مؤل كما مر بيان ذلك كله مستقصى في المباحث المتقدمه، و كأن المصنف كغيره من الأصحاب اقتصر على ذكر الصفه و الكدره فقط تنبيها بها على أولويه غيرهما من الأوصاف في هذا الحكم، و ان كان الحكم بحيضيه الجامع لجميع أوصاف المستحاضه في غير أيام العاده أو بعد معلوم الحيضيه مع الانتقاع على العاشر أو قبله لا- يخلو من إشكال و نظر كما تقدمت الإشاره إليه في قاعده الإمكان، نعم لا ينبغى الإشكال باستحاضه ما ثبت انه ليس بحيض و ان كان جامعا لجميع صفات الحيض كما في كل دم تراه المرأه أقل من ثلاثه و لم يأت ما يتمها في ضمن العشره، بل و فيه أيضا على الأقوى لاشتراط التوالى.

و لكن هل يشترط في الحكم باستحاضته العلم بأنه لم يكن دم قرح و لا جرح أو يكفى فيه بعد انتفاء الحيضيه عدم العلم بكونه منهما، فيكون الضابط ان كل دم ليس بحيض و لا- نفاس فهو استحاضه حتى يعلم أنه من قرح أو جرح، أو يفرق بين الواجد لوصف الاستحاضه فالثانى، و عدمه فالأول، أو بين العلم بوجود القرح و الجرح و عدمه فعكس سابقه؟ وجوه، يظهر من القواعد و البيان و جامع المقاصد و كشف اللثام و كذا التحرير و الإرشاد و المتن الأول، و يؤيده بعد الأصل و قاعده اليقين ما فى

مرسل يونس (٢) المتقدم فى اشتراط التوالى فى من رأت يوما أو يومين و انقطع ليس من الحيض «انما كان من عله إما قرحه فى جوفها و إما من الجوف،

١- ١ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض - حديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب الحيض - حديث ٢.

فعلينا ان تعيد الصلاه تلك اليومين»

و الأقوى فى النظر الثانى سيما فى الجامع لأوصافها كما هو المستفاد من استقراء أخبار الباب على كثرتها، للحكم فيها بالاستحاضه بمجرد انتفاء الحيضيه، منها أخبار الاستظهار(١)و منها أخبار المستمر دمها(٢)الى غير ذلك(٣)مضافا الى أصله عدم وجوب سبب غيرها، و أغلبته فى النساء بعد الحيض، بل لعله كالطبيعى لهن، و بذلك ينقطع الأصل و القاعده، و يسقط المرسل، مع انه غير جامع لشرائط الحجيه، و يشتمل على ما لا نقول به كما تقدم بيانه، و محتمل لإرادته نفي الحيضيه خاصه،

فاحتمال التفصيل - بين أقسام المستحاضه فى الناقص عن الثلاثه يشترط العلم بكونه لا- من قرح و لا- جرح، دون غيره من المتجاوز للعرشه و نحوه، جمعا بين المرسل و غيره كما عساه يحتمل من الإرشاد، و كذا التحرير - ضعيف جدا، كضعف ما فى المدارك من عدم الحكم باستحاضه غير المتصف بصفاتها و لو علم انتفاء الدماء الأربعة إلا فيما دل الدليل، و قضيته وجود دم غير الخمسه يمنع من الحكم بها، و هو كما ترى، بل يظهر من الأستاذ الأعظم فى شرح المفاتيح و غيره الإجماع على خلافه، و يشهد له التبع لكلمات الأصحاب، للحكم بها عند انتفاء الأربعة من غير إشكال و لا خلاف يعرف، كما انه المستفاد من الأخبار أيضا.

و كذا الكلام فيما تراه م ما يزيد عن أيام العاده و لكن بشرط ان يتجاوز عن العشره من غير فرق بين أيام الاستظهار و غيرها على ما تقدم تحقيقه سابقا أو ما يزيد عن أيام النفاس لما ستعرفه ان شاء الله تعالى.

أو يكون الدم مع الحمل مطلقا على الأظهر من عدم اجتماع الحيض معه كما عن الإسكافى و التلخيص، و فى النافع انه أشهر الروايات، و نقله فى المنتهى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض.

عن المفيد و ابن إدريس للأصل و قاعده اليقين، و

خبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: قال النبي (صلى الله عليه و آله): «ما كان الله تعالى ليجعل حيضا مع حمل، يعنى انه إذا رأت الدم و هى حامل لا تدع الصلاه إلا ان ترى الدم على رأس الولد، و ضربها الطلق و رأت الدم تركت الصلاه»

و

قول أبى الحسن الأول (عليه السلام) فى صحيح حميد بن المثنى (٢) «عن الجبلى ترى الدفعه و الدفعتين من الدم فى الأيام و فى الشهر و الشهرين، فقال: تلك الهراقه ليس تمسك هذه عن الصلاه»

و للأخبار الكثيره (٣) بل قيل انها متواتره الوارده فى الاستبراء بالحيض و العده به، و لما عساه يشعر به ما دل (٤) على ان الحيض غذاء الولد فى الرحم، و لتعارف عدم حصوله فى هذا الحال فيحصل الظن بعدمه، و لعل مراد المصنف بالحمل استبانته كما لعله المتبادر من نحو العبارة، و يشعر به نسبه له فى النافع إلى أشهر الروايات، بل كاد يكون صريحه فى المعبر، فيوافق ما فى الخلاف و السرائر و عن الإصباح، و يستدل حينئذ بالإجماع المحكى فى الأول على عدم الحيضيه مع الاستبانة، و بما فى الثانى بعد نسبه إلى الأكثرين المحصلين من الإجماع على بطلان طلاق الحائض، و صحه طلاق الحامل و لو فى حال الدم.

و فى الكل نظر فالأقوى مجامعه الحمل للحيض من غير فرق بين الاستبانة و عدمها، كما هو خيرها الناصريات و الفقيه و المنتهى و المختلف و القواعد و الدروس و التنقيح و جامع المقاصد و غيرها، و هو المشهور نقلا فى الأخير و غيره و تحصيلا، بل فى الأول الإجماع عليه، و هو الحجه، مضافا الى أصاله بقاء قابليتها لذلك و الى أخبار الصفات (٥).

١-١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الحيض - حديث ١٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الحيض - حديث ٨.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٢- من أبواب العدد - من كتاب الطلاق.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الحيض - حديث ١٣.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض.

و الى أخبار العاده(١) وقاعده الإمامان فى وجهه، كأخبار التحيض (٢) بالرؤيه فى آخر و الى المعبره المستفيضه حد الاستفاضه،
(منها)

صحيح عبد الله بن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) انه سئل «عن الحبلى ترى الدم أترك الصلاة؟ فقال:

نعم، ان الحبلى ربما قذفت بالدم»

و (منها)

صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٤) قال:

«سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الحبلى ترى الدم و هى حامل كما كانت ترى قبل ذلك، هل تترك الصلاة؟ قال: تترك
الصلاه إذا دام»

و (منها)

حسن سليمان بن خالد(٥) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت: جعلت فداك الحبلى ربما طمشت قال: نعم، و ذلك ان الولد فى
بطن أمه غذاؤه الدم، فربما كثر فضل عنه، فإذا فضل دفعته، فإذا دفعته حرمت عليها الصلاة»

و (منها)

خير محمد بن مسلم (٦) فى خصوص المستبين حملها قال: «سألته عن الحبلى قد استبان حملها ترى ما ترى الحائض من الدم،
قال: تلك الهراقة من الدم، ان كان دما أحمر كثيرا فلا تصلى و ان كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء»

و

صحيح أبى المعزى (٧) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحبلى قد استبان منها ترى كما ترى الحائض من الدم، قال:
تلك الهراقة ان كان دما كثيرا فلا تصلين، و ان كان قليلا فلتغتسل عند كل صلاتين»

الى غير ذلك (٨) من الأخبار.

و هى - مع اعتبارها و اعتضادها بما سمعت و مخالفتها للمشهور بين العامه من عدم الحيضيه المنقول عن سعيد بن المسيب و
عطاء و الحسن و جابر بن يزيد و عكرمه و محمد بن

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الحيض .
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض - حديث ١ .
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض - حديث ٢ .
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض - حديث ١٤ .
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض - حديث ١٦ .
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض - حديث ٥ .
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحيض .

المنكدر و الشعبي و مكحول و حماد و الثورى و الأوزاعى و أبى حنيفه و ابن المنذر و أبى عبيد و أبى ثور و الشافعى فى القديم - لا- يصلح معارضتها بما تقدم من الأصل المنقطع، و خبر السكونى الذى لا- جابر له، مع ما فيه من أمارات الموافقه لأولئك، و الصحيح الآخر المعارض بما عرفت مع ظهوره فى عدم حصول أقل الحيض، و أخبار الاستبراء و العده المتعارضه فى نفسها، لاشتمال بعضها على الاستبراء بثلاثه قروء القاضيه بجواز اجتماع الواحده و الثنتين معه المحتمله لأولويه الاستدلال بها على المختار، مع الذب عن المشتمل منها على الواحده المنافى لذلك باحتمال اعتبار الشارع المظنه فى المقام الحاصله بها من غلبه عدم الاجتماع، و الاشعار من كونه غذاء للولد الغير الصالح لمعارضه شىء مما ذكرنا، سيما بعد قوله (عليه السلام) فى بعضها: انه ربما يزيد على الولد فتقذفه، و الظن الناشئ من الغلبه المعارض بمثله فى الجامع للأوصاف و نحوه، مع عدم الدليل على اعتباره، و الإجماع الذى لم تتحققه بل المتحقق خلافه، كالنسبه فى السرائر إلى الأكثرين المحصلين، و كالإجماع الثانى الممنوع فى المقام، بل المسلم منه ممنوعه الطلاق فى الحائل دون الحامل، فكان الأقوى حينئذ ما تقدم.

نعم قد يخص المختار بما إذا رأتة فى العاده أو مع التقدم قليلا لا ما إذا تأخر عنها عشرين يوما مثلا، ل

صحيح الحسين بن نعيم الصحاف (١) قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ان أم ولدى ترى الدم و هى حامل كيف تصنع بالصلاه؟ قال: فقال:

إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضى عشرون يوما من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه فان ذلك ليس من الرحم و لا من الطمث، فلتوضأ و تحتشى و تصلى، و إذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم أو فى الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضه

فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها»

و ربما يشهد له بعض الإشارات فى الأخبار المتقدمه، ك

قوله : (كما كانت ترى)

و نحوه، و عن النهايه الفتوى بمضمونه، و ربما مال اليه المصنف فى المعتبر، و فى المدارك انه لا يخلو من قوه، و فى الجامع «أنه رأته الحامل فى أيام عاداتها و استمر ثلاثه أيام كان حيضاً» انتهى. و فى الاستبصار عند الجمع بين الأخبار «انما يكون الحيض ما لم يستتب الحمل، فإذا استبان فقد ارتفع الحيض، و لأجل هذا اعتبرنا انه متى تأخر عن عاداتها بعشرين يوماً فليس ذلك دم حيض» ثم استدل بالصحيح، و هو كما ترى مخالف لظاهر الخبر، لكن اختصاص تلك الأدله الكثيره بمجرد هذا الصحيح المعرض عنه بين أكثر الأصحاب الذى بينه و بين ما دل على اعتبار الصفات فى المقام و غيره تعارض العموم من وجه لا- يخلو من تأمل و نظر، سيما بالنسبه لغير ذات العاده أيضاً، فتأمل، مع ما فيه من إجمال لفظ قبل العاده الممكن التحقق بعد مضى المقدار المذكور الذى نفى فيه الحيضه، فيحصل حينئذ مقتضاها و مقتضى عدمها.

نعم قد يجمع بين الأخبار بحمل ما دل على التحيض على الرؤيا فى العاده، أو فيما تقدمها بقليل مثلاً، و على الجامع للصفات، و حمل ما دل على العدم على خلافهما، كالتأخر عن العاده كثيراً أو الفاقد لها، و له شواهد فيما تقدم من الأخبار ك

قوله (عليه السلام): (إن كان دماً أحمر كثيراً)

و ك

قوله(١): (كما كانت ترى)

و نحو ذلك، اللهم إلا ان يرد بأنه إحداث قول جديد، لكنه ممنوع، بل لا دلالة فى كلام الأصحاب، فإنهم و ان أطلق أكثرهم من غير تقييد بذلك إلا- ان الظاهر إرادتهم إثبات إمكان أصل الاجتماع فى مقابله من نفاه، و ربما يؤيده بالنسبه إلى اعتبار الصفات ما عن

الفقه الرضوى (٢) «و الحامل إذا رأته الدم كما كانت تراه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٢٥- من أبواب الحيض - حديث ١.

تركت الصلاة أيام الدم، فإن رأته صفره لم تدع الصلاة»

و ربما يؤيده أيضا ما تقدم سابقا في قاعده الإمكان، مع انه قد يقال هنا لا ظن من جهتها في الفاقد في خصوص الحامل، إذ هو نادر في نادر، بل ربما يظهر في الفقيه ان المدار على الصفات من غير نظر الى العاده و غيرها، قال فيه: «و الحبلى إذا رأته الدم تركت الصلاة، فإن الحبلى ربما قذفت الدم، و ذلك إذا رأته الدم كثيرا أحمر فان كان قليلا أصفر فلتصل، فليس عليها إلا الوضوء» انتهى، فتأمل جيدا.

أو ما تراه المرأه مع اليأس كما في القواعد و الإرشاد و النافع و التحرير و جامع المقاصد و كشف اللثام و الرياض أو قبل البلوغ كما في الخمسه الأخيره، إلا انى لم أعثر على ما يدل على استحاضتهما بالخصوص فى النصوص، بل قد يظهر من الإرشاد و كذا القواعد نفيه فى الثانيه، للاقتصار على الأول، كما انه قد يتوهم أيضا مما قيل من إطلاق الأصحاب تقسيم المستحاضه إلى المبتدأه و المعتاده و المضطربه، بل قد يتوهم نفيهما معا من إطلاق الأخبار و الأصحاب تحيضها بأيامها أو بالتميز أو نحوهما، لكن قد يرشد اليه فيهما ما عرفته من الأصل على إشكال فى جريانه فى الصغيره، للشك فى أصل قابليتها للاستحاضه، و انحصار الدماء عند الأصحاب فى الخمسه، و التوهم السابق من الإطلاق يرفعه ما عن نهايه الأحكام «الاستحاضه قد يعبر بها عن كل دم تراه المرأه غير دمى الحيض و النفاس خارج من الفرج مما ليس بعذره و لا قرح سواء اتصل بالحيض كالمجاوز لأكثر الحيض، أو لم يكن كالذى تراه المرأه قبل التسع، فإنه و ان لم نوجب الأحكام عليها فى الحال لكن فيما بعد يجب الغسل أو الوضوء، و نوجب الأحكام على الغير، فيجب النزح و غسل الثوب من قليله، و قد يعبر بها عن الدم المتصل بدم الحيض وحده، و بهذا المعنى تنقسم المستحاضه إلى معتاده و مبتدأه، و أيضا الى المميزه و غيرها، و يسمى ما عدا ذلك دم فساد، و لكن الأحكام المذكوره فى جميع ذلك لا تختلف» انتهى.

و إذا تجاوز الدم أكثر الحيض الذى هو عشره أيام و هى ممن تحيض فقد امتزج حيضها ظاهرا و واقعا بطهره كذلك، و حينئذ فهى إما مبتدأه بالكسر أى ابتدأت بالدم، أو بالفتح أى ابتدأها الدم، و هى من لم تسبق بحيض كما فى المعتبر و يعطيه ظاهر اللفظ، و ذيل مرسل يونس الطويل (١) فتكون المضطربة حينئذ أعم من الناسيه أو من لم تستقر لها عاده، لكن الذى يظهر من المصنف هنا حيث خص المضطربة فى القسم الأول ان المراد بالمبتدأه من لم تستقر لها عاده سواء كان ذلك لابتداء الدم أو لعدم انضباط العاده كما نص عليه بعضهم، بل فى الروضه انه أشهر، و فى المسالك انه المشهور، و لعل الاختلاف فى ذلك لفظى، لعدم تعليق حكم فى الأخبار على لفظ المبتدأه، و ما فى الروضه و الرياض ان فائدته رجوع القسم الثانى من المبتدأه إلى أهلها و عدمه ضعيف، لتبعيه الحكم للدليل لا لمجرد الاصطلاح، نعم ستسمع فيما يأتى ان الظاهر من كثير من الأصحاب إرادته الثانى من المبتدأه. أو ذات عاده مستقره وقتا و عددا أو أحدهما أو مضطربه القلب لنسيانها العاده وقتا أو عددا أو معا، و تسمى حينئذ المتحيره، و ربما تطلق المضطربه على ما يشملها و مختلفه الدم، فلم تستقر لها عاده كما عرفت ذلك مما تقدم فى المبتدأه.

[فى رجوع المبتدأه إلى الصفات]

و كيف كان فالمبتدأه بالمعنى الأعم ترجع أولا إلى اعتبار الدم، فما شابه دم الحيض فى صفاته الثابته له فهو حيض، و ما شابه دم الاستحاضه فى صفاتها كذلك فهو استحاضه (١١) كما فى المبسوط و الوسيله و السرائر و الجامع و المعتبر و النافع و القواعد و المنتهى و التحرير و الدروس و البيان و جامع المقاصد و غيرها، بل لا أجد فيه خلافا بين المتأخرين، بل فى المعتبر نسبه الى فقهاء أهل البيت (ع) و المنتهى و التذكرة إلى علمائنا مع زياده (أجمع) فى الأخير، لكن معقده فيها المبتدأه، و المتيقن

منها المعنى الأخص كالمتيقن من إجماع الفرقه المحكى فى الخلاف أيضا، و يدل عليهما مضافا الى ذلك المعتبره المستفيضه الداله على اعتبار الصفات، (منها)

الحسن كالصحيح عن حفص بن البخترى (١) قال: «دخلت على الصادق (عليه السلام) امرأه فسألته عن المرأة يستمر بها الدم، فلا تدرى أحيض هو أو غيره؟ قال: فقال: ان دم الحيض حار عيبط أسود، له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان الدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه، فخرجت و هى تقول: و الله ان لو كان امرأه ما زاد على هذا»

و (منها)

خبر معاويه بن عمار (٢) قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام):

ان دم الاستحاضه و الحيض ليس يخرجان من مكان واحد، ان دم الاستحاضه بارد، و ان دم الحيض حار»

و (منها)

خبر إسحاق بن جرير (٣) قال: «سألنى امرأه منا ان أدخلها على أبى عبد الله (عليه السلام) - الى ان قال - قالت: ان أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثه و يتأخر مثل ذلك، فما علمها به، قال: دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقه، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد، قال: فالتفت الى مولاتها، فقالت: أ تراه كان امرأه مره»

الى غير ذلك.

و خصوص سؤال الأخير لا يصلح للحكم على جوابه فضلا عن غيره، فهذه الأخبار - مع اعتبارها فى نفسها و اشتغالها على ما هو كالمعجز، و اعتضادها بما سمعت من الإجماعات التى يشهد لها التبع لكثير من كلمات الأصحاب - تحسم ماده التوقف فى هذا الحكم بالنسبه إليهما معا، سيما مع عدم معارض لها سوى ما عساه يظهر من ذيل مرسل يونس الطويل (٤) من اختصاص الرجوع للتمييز بالمضطربه التى كانت لها أيام

١- ١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٤- ٤ الفروع باب جامع فى الحائض و المستحاضه - حديث ١ من كتاب الحيض.

متقدمه، ثم اختلط عليها من طول الدم، فزادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر، و ان المبتدأه التي لم تسبق بدم تكلف أبدا بالتحيض في علم الله بسته أو سبعة، و هو- مع إعراض الأصحاب عنه في خصوص ذلك فلا جابر له بالنسبه اليه، و الشوش في متنه الذي يظن معه ان فيه تصرفا من الراوى كما لا يخفى على من لاحظ ذيله بتمامه و معارضته بغيره- لا يقاوم ما تقدم، و من هنا كان المتجه تنزيلها على ما إذا كان الدم بلون واحد كما عساه يشعر به التشبيه في ذيله بقصه حميئه بنت جحش، بل قد يفهم من

قوله (عليه السلام) في آخره: (و ان اختلط)

الى آخره الدلاله على المطلوب، ك

قوله (عليه السلام): (و ان لم يكن الأمر كذلك)

في أحد الاحتمالات، و ان كان الأظهر فيه إرادته بيان المضطربه (١).

١- ١ قال فيه: «و هذه السنن الثلاثه لا تكاد ابدا تخلو من واحده منهن إن كانت لها أيام معلومه من قليل أو كثير فهي على أيامها و خلقها الذي جرت عليه ليس فيه عدد معلوم موقت غير أيامها، و إن كان اختلطت الأيام عليها و تقدمت و تأخرت و تغير عليها الدم ألوانا فسننتها إقبال الدم و إدباره و تغير حالاته، و ان لم يكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأته فوقتها سبع، و طهرها ثلاث و عشرون، و إن استمر بها الدم أشهر فعلت في كل شهر كما قال ص لها، فان انقطع الدم في أقل من سبع أو أكثر فإنها تغتسل ساعه ترى الطهر و تصلى، فلا تزال كذلك حتى تنظر ما يكون في الشهر الثاني، فإن انقطع الدم لوقته في الشهر الأول سواء حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم ان ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه و تدع ما سواه- الى أن قال:- و إن اختلط عليها أيامها و زادت و نقصت حتى لا تقف على حد و لا من الدم على لون عملت بإقبال الدم و إدباره، و ليس لها سنه غير هذا، ل قول رسول الله صلى الله عليه و آله: «إذا أقبلت الحيضه فدعى الصلاه، و إذا أدبرت فاغتسلى» و ل قوله صلى الله عليه و آله: «إن دم الحيض أسود يعرف» ك قول أبي عليه السلام: «إذا رأيت الدم البحراني» فان لم يكن الأمر كذلك و لكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضه داره و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فسننتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها كقصه حميئه حين قالت: «إني أتجه ثجا» فتأمل جيدا. «منه رحمه الله».

و كيف كان فلا- ينبغي الإشكال فى الحكم لذلك بعد ما عرفت، فما وقع لصاحب الحدائق- من الاشكال فيه بالنسبه إلى المبتدأه لهذا المرسل و للأخبار(١)الوارده فيها إذا استمر بها الدم الأمر لها بالرجوع للعشره فى الدور الأول، و الثلاثه فى الدور الثانى، و يقرب منها غيرها مع عدم ذكر الرجوع للصفات فى شىء، و تخصيصها بأخبارها ليس بأولى من العكس- لا ينبغي ان يلتفت إليه، إذ لا أقل من ان يكون كلام الأصحاب و إجماعاتهم سببا للأولويه، مضافا الى قوه أخبار الصفات من جهات، و

كذا ما يظهر من ابن زهره فى غنيته من عدم ذكر التمييز للمبتدأه، بل جعل مدارها على أكثر الحيض و أقل الطهر، و ما يظهر من أبى الصلاح فى الكافى من جعل مدار المبتدأه على عاده نساءها، و كذا المضطربه التى لا تعرف زمان حيضها من طهرها، لكن ذكر فى الثانيه انها ان لم يكن لها نساء تعرف عاداتهن اعتبرت صفه الدم، كل ذلك لما عرفت.

نعم بشرط فى رجوعها الى التمييز ان يكون ما شابه دم الحيض لا- ينقص عن ثلاثه و لا- يزيد عن عشره كما فى المبسوط و المعتبر و المنتهى و القواعد و التحرير و الدروس و البيان و التذكرة و جامع المقاصد و غيرها، بل فى أول الأخيرين الإجماع، كما عساه يظهر من المعتبر، و فى الآخر نفى الخلاف فيه، و قضيه ذلك انها لا تتحيز بالناقص و لو بإكمالها، و لا بالزائد و لو بتنقيصه، و هو مما ينبغي القطع به مع عدم الإكمال أو التنقيص، لما دل على ان أقل الحيض ثلاثه و أكثره عشره من النصوص (٢)و الإجماعات، و بها مضافا الى ما سمعت هنا بل فى كشف اللثام الاتفاق

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٥ و ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب الحيض.

عليه أيضا يقيد إطلاق أخبار الصفات، فما في الحدائق - من الإشكال في ذلك لإطلاق أخبار الصفات سيما مرسل يونس الطويل للتصريح فيه بالرجوع إليها قلت أو كثرت - لا ينبغي ان يصغى اليه، لورود أكثرها في بيان الوصف لا بيان المقدار، و عدم الصراحة في المرسل، لاحتمال إرادته أقل الحيض و أكثره، و مع التسليم يجب طرحه في مقابله ما ذكرنا، و الأمر واضح.

نعم قد يقال: ان مقتضى الجمع بين ما دل على التميز و بين ما دل على أقلية الحيض و أكثريته هو تكميل الناقص بما يبلغ الأقل، و تنقيص الزائد بما يمكن حيضته، و فيه انه ليس بأولى من الجمع بين ما دل على الأقلية و ما دل على أن الفاقد استحاضه باستكشاف عدم حيضه الناقص، و لا- بأولى من ان يقال في صورته الزيادة: انه قد امتزج الحيض بالطهر فلم يعلم، و ترجيح أحدهما على الآخر ترجيح من غير مرجح، لكن قال في كشف اللثام: «انه هل يفيد أى الناقص و الزائد التحيض ببعض الثانى، و بالأول مع إكماله بما في الأخبار(١) أو بعاده النساء؟ قطع الشيخ في المبسوط بالأول، فقال: إذا رأت أولا دم الاستحاضه خمسسه أيام ثم رأت ما هو بصفه الحيض باقى الشهر تحكم فى أول يوم ترى ما هو بصفه الحيض الى تمام العشره بأنه حيض، و ما بعد ذلك استحاضه، و ان استمر على هيئته جعلت بين الحيضه و الحيضه الثانيه عشره أيام طهرا، و ما بعد ذلك من الحيضه الثانيه، ثم على هذا التقدير- الى ان قال:- و لا يبعد عندى ما ذكره الشيخ، و لا التحيض بالناقص مع إكماله، لعموم أدله التميز، و تبعه فى الرياض معللا لهما بذلك» و فيه- مع منافاته للأصل و للشرطيه التى قد عرفت دعوى الإجماع عليها المعتضد بنفى الخلاف، إذ قضيتها انها تكون حينئذ بمنزله الفاقد للتمييز- انه مناف فى الصوره الأولى لما دل على عادته النساء، إذ قد تكون أقل من عشره،

و قد تكون فى أول الشهر مثلا، بل و لما دل على التحيض بالروايات، لما استسمع ان مقتضى الجمع بينها الثلاثة فى شهر و عشره فى آخر، أو سبعة فى كل شهر، لا الإلزام بالعشر بعد مضى أقل الطهر دائما، على انك قد عرفت ان أدله التمييز لا بد من تقيدها بما ذكرنا، فلا تصلح مدركا لذلك، و كيف و قد تقدم ان دلالة الواجد على التحيض ليس بأولى من دلالة الفاقد على عدمه، و أيضا فقضية كلام الشيخ إلزامها بالعشر فيما إذا لم تر إلا الجامع و قد استمر، مع انه مورد الرجوع الى عادة النساء و التحيض بالروايات، كما ان قضية كلام كاشف اللثام إلزامها بوضع عادة النساء أو الروايات بمجرد رؤياها الساعة و الساعتين من السابع مثلا. و كل ذلك مخالف لما تقتضيه الأدله، و دعوى انه قضية الجمع بين ما دل على التمييز و بين ما دل على عادة النساء أو الروايات ممنوعه، لعدم الشاهد عليه، بل تعليق الرجوع الى عادة النساء مثلا فى كلام الأصحاب على فقد التمييز يقتضى عدمه، و مجرد الاعتبار لا يصلح لذلك فى الجمع بين الأخبار كالاتياط مع انه غير تام فى جميع الصور، فالأقوى حينئذ انها فاقده التمييز كما فى المعبر و المنتهى و التحرير و عن التذكرة، و يعطيه كلام غيرهم، فتأمل.

ثم ان قضية اقتصار المصنف كبعض الأصحاب على الشرطين عدم اشتراط غيرهما لكن صرح بعضهم مضافا الى ذلك باشتراط عدم قصور الضعيف عن أقل الطهر، و فى كشف اللثام الشرط الرابع عدم قصور الضعيف المحكوم بكونه طهرا عن أقله، و هو العشره، و هو مما لا خلاف فيه، و فى الرياض انه حكى عليه الإجماع، قلت: ينبغى القطع ان أريد بذلك عدم الحكم بحيضيه الأسودين مثلا المتخلل بينهما أصفر ناقص عن أقل الطهر مع الحكم بكونه طهرا، لما فيه من منافاه ما تقدم من الأدله السابقه على ان أقله عشره، و احتمال استثناء خصوص المقام من ذلك لأدله التمييز ضعيف، و ان كان

ربما يظهر من بعض قدماء الأصحاب كالشيخ وغيره، للفتوى بمضمون

خبر يونس ابن يعقوب (١) قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المرأة ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعة، قال: تدع الصلاه، قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعة، قال:

تصلى، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعة، قال: تدع الصلاه، قلت:

فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعة، قال: تدع الصلاه تصنع ما بينها وبين شهر، فان انقطع الدم عنها، وإلا فهي مستحاضه»

و

خبر أبي بصير (٢) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة ترى الدم خمسه أيام، و الطهر خمسه أيام، و ترى الدم أربعة أيام، و ترى الطهر سته، فقال: ان رأيت الدم لم تصل، و ان رأيت الطهر صلت ما بينها وبين ثلاثين يوما، فإذا تمت لها ثلاثون يوما فرأت دما صبيبا اغتسلت»

الخبر.

لكن قد عرفت سابقا انه و ان نزلهما الشيخ على امرأه اختلفت عاداتها في الحيض و تغيرت عن أوقاتها و لم يتميز لها دم الحيض من غيره، أو ترى ما يشبه دم الحيض أربعة أيام و ترى ما يشبه دم الاستحاضه مثل ذلك، فان فرضها ترك الصلاه كل ما رأته ما يشبه دم الحيض، و تصلى كل ما رأته ما يشبه دم الاستحاضه إلى شهر إلا ان مراده كما يظهر من المصنف في المعتبر انه ليس طهرا يقينا و لا حياضا يقينا، بل هو دم مشتبه تعمل فيه بالاحتياط، فلا منافاه فيه حينئذ لما دل على أقلية الطهر، فظهر لك حينئذ انه لا وجه للإنكار على الأصحاب بالنسبه الى هذا الشرط ان أريد به ما ذكرنا، و كيف مع ان ما دل على أقل الطهر و أكثر الحيض أقوى بمراتب.

نعم ربما يناقش فيه ان أريد باشرطه إخراج نحو ذات الضعيف المتخلل بين أسودين يمكن حياضيه كل منهما عن التميز كما لو رأته ثلاثه أسود، و ثلاثه أصفر، و ثلاثه أسود، ثم انقلب أصفر و استمر، فان الحكم يكون مثلها فاقده التميز لا يخلو

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الحيض - حديث ٣.

من إشكال كالحكم بكون حيضها الأسود الثانى فقط، إذ يمكن القول بل لعله الأقرب بحيضيه الأسودين مع المتخلل بينهما، قضاء لأدله التمييز المستلزمه لحيضيه المتخلل، لعدم قصور أقل الطهر عن عشر، و احتمال القول انه ليس بأولى من الحكم بطهاره المتخلل قضاء لأدله المستلزم للحكم بكون أحد الأسودين طهرا، و من تعارضهما يتجه حينئذ كون مثلها فاقده التمييز مدفوع بأن احتمال الحيضيه مقدم على غيره، كما يوضحه ما تقدم سابقا من الحكم بحيضيه النقاء الذى هو أولى من الصفره فى الطهر المتخلل بين الدمين الممكنى الحيضيه فى العشره إذا انقطع، و لعله لأن الحيض يثبت بمجرد إمكانه دون الطهر، اللهم إلا ان يفرق بالإجماع و نحوه، كظهور النص بل صريحه بكون الجامع دم حيض، و الفاقد دم استحاضه، و غير ذلك، و حينئذ يتجه كون مثلها فاقده التمييز و أولى منها فى فقده ما لو رأت ثلاثه دم الحيض و ثلاثه دم الاستحاضه، ثم رأت الأسود و استمر إلى الستة عشر، فإنه لا يمكن الحكم بحيضيتهما معا، لتجاوز أكثر الحيض، و لا بالأول فحسب، للزوم الترجيح بلا مرجح كالثانى فقط أيضا، و لم يثبت الترجيح بالأسبقيه كما لم يثبت بالأكثرية، فما فى المبسوط من أن حيضها فى المفروض العشره و ان الستة السابقيه استحاضه ضعيف، و ان وجهه المصنف بأنه لما حكم بأن الثلاثه استحاضه خرج ما قبله، فإنه لا ترجيح لإخراج السابق على إخراج اللاحق، فتأمل. و لذا كان الأقرب فى مثل ذلك كما فى كشف اللثام و عن التذكرة و استحسنة المصنف أنها فاقده التمييز، فترجع إلى عادة النساء أو الروايات.

نعم يشكل مثل ذلك فيما ذكرناه أولا، و أشد منه إشكالا ما لو كان الأسود مستمرا تمام العشره مثلا إلا ساعه أو ساعتين تخللتا فى الرابع أو الخامس أو نحوهما، و كذا فيما لو رأت ثلاثه أسود مثلا، ثم أصفر الى التاسع، فرأته أسود يوما أو يومين ثم عاد إلى الأصفر، فإن الحكم بجميع ذلك أنها فاقده التمييز لقصور الضعيف عن أقل

الطهر لا- يخلو من إشكال و نظر كما عرفت، و لعل مراد من اشترط ذلك انه لا يحكم بحيضيه الأسودين و ان ما بينهما طهر إلا ان يكون الضعيف أقل الطهر، فتأمل جيدا، فإنى لم أعر على تنقيح لذلك فى كلامهم، و الله أعلم، و لعله لذلك ترك اشتراطه بعضهم كالمصنف و غيره لبداهه بعض ما يخرج به و استغنائه باشرط عدم تجاوز أكثر الحيض عن بعض آخر، و إمكان منع غيرهما، فتأمل، و ربما اشترط بعضهم زياده على ما تقدم عدم المعارضه بالعاده، و كأن المصنف استغنى عنه لفرضه المسأله فى المبتدأه، كما انه استغنى بفرضه الاشتباه بالاستحاضه عن اشترط عدم الخروج من الأيسر، بناء على عدم خروج الحيض منه، و كاستغنائه أيضا بفرضه المسأله فى المتجاوز عن العشره عن اشتراطه المتجاوز فى الرجوع للتمييز، و كذا ما اشترط بعدم المعارضه بصفه أقوى، فإنه ليس فى الحقيقه شرطا للتمييز أو الرجوع اليه، لتحققهما مع المعارضه المذكوره، لكنها ترجع إلى الأقوى على القول به كما ستسمع.

فقول ان بعضهم اشترط فى التمييز اختلاف الدم، و كأنه مستغنى عنه، لعدم تحقق التمييز بدونه، و لا إشكال فى التمييز بالنسبه إلى الصفات المستفاده من الأدله المتقدمه سابقا فى الحيض و الاستحاضه، لكن اعتبر بعضهم هنا التمييز مضافا الى ذلك بالرائحه، فذو الكريهه حيض، و فاقدتها استحاضه، و لم أعر على ما يدل على ذلك، نعم قيل انه تشهد به التجربه و بعض الأخبار العاميه(١) و فى الاعتماد عليهما نظر، اللهم إلا ان يفهم من الأدله ان المدار على ظن الحيض، و لعله لذلك اعتبر بعضهم القوه و الضعف بالنسبه إلى الصفات المنصوصه، فجعل الأسود قويا بالنسبه للأحمر، و الأحمر قويا بالنسبه للأشقر، و الأشقر قويا بالنسبه إلى الأصفر و الأكدر، و الأصفر قويا بالنسبه للأكدر أيضا، بل ربما اعتبر القوى بالنسبه الى غير اللون من

الصفات كالحارره و نحوها، فجعل الأقوى حراره مثلا- مقدما على ضعيفها، و منه ينقدح اعتبار القوه أيضا فى اللون الواحد كالأشد سوادا بالنسبه إلى الأسود، كما انه صرح بأن ذا الثلاثه قوى بالنسبه لذى الاثنين، و هو قوى بالنسبه لذى الواحده، و هو قوى بالنسبه للفاقد، أما لو اتصف بعض بصفه و آخر بأخرى احتمال الترجيح بالتقدم و عدمه، أو الترجيح بالنسبه إلى الصفتين إن أمكن، كما انه ينبغى مراعاة الميزان أيضا عند تعارض القوه و الأجمعيه، و فى اعتبار شىء من ذلك مما لا يرجع الى النصوص نظر و تأمل، و دعوى استفاده اعتبار مطلق الظن منها لاختلاف أخبار الصفات، و ما عساه يشعر به ذيل مرسل يونس الطويل و غيره ممنوعه، مع المناقشه فى حصولها فى بعضها، كدعوى ابتناؤه على حجه كل ظن حصل للمجتهد، إذ أقصى ما يسلم منه فيما كان منصب المجتهد كالأحكام الشرعيه و الوضعيه التى هى كذلك، لا الشىء الذى هو و غيره فيه على حد سواء فتأمل جيدا. فكان الأصل حينئذ يقتضى عدم الالتزام بشىء من ذلك مما كان مبناه المظنه المتقدمه، بل لعل ظاهر

قوله (عليه السلام)(١): (إذا رأيت الدم البحراني)

و

قوله (عليه السلام)(٢): (إذا كان للدم سواد و دفع)

و نحوهما يقتضى خلافها، لكن مهما أمكن الاحتياط كان أولى، نعم قد يحصل اطمئنان فى الحيضيه من ملاحظه لوازمه العرفيه فى بعض الأوقات، و لا بأس بالاعتماد عليه و ان لم ينص عليها بالخصوص، و الله أعلم.

ثم انه بناء على ما تقدم إذا اختلف مراتب الدم فاجتمع الأقوى مع الأضعف منه بمرتبته مثلا أو بمراتب ثم الأضعف منهما، كما لو رأت الأسود ثلاثه أيام، و الأحمر ثلاثه، ثم الأصفر فاستمر، فهل الحيض الأسود فقط، أو هو مع الأحمر؟ وجهان ينشئان من الأصل و ان الأحمر مع الأسود لو انفردا طهر فكذا إذا انضم مع الأصفر،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض - حديث - ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب الحيض - حديث - ٢.

و من قوتها بالنسبه إلى الأصفر و إمكان حيضيتها و أصله عدم الاستحاضه، و لذلك اختلف كلام الأصحاب، فاختر الأول فى المعبر و المنتهى و موضع من التذكره، و الثانى فى الرياض مرسله عن نهايه الأحكام و موضع آخر من التذكره، قلت: و لا يخلو من قوه فى خصوص المثال، لكون السواد و الحمره معا من صفات الحيض، أما لو فرض المثال بتبديل الأحمر فيه بالأصفر، و الأصفر بالأكدر مستمرا فان الظاهر خلافه، و ان كان قضيه كلامه التزامه، لكونهما معا قويين بالنسبه إلى الأكدر بناء على ما تقدم من قوه الأصفر عليه، لكنه كما ترى يكاد يكون مخالفا لصريح النص و الفتوى، كما ان إطلاق الأول لا يخلو من إشكال فى بعض صورته فلاحظ و تأمل.

بقى شىء ينبغى التنبيه عليه، و هو هل يشترط فى الرجوع الى التمييز كون كله أو بعضه فى ضمن العشره، أو يكفى و لو كان خارجها؟ كما لو رأت مثلا- أحد عشر أصفر، ثم ثلاثه أسود، ثم انقلب أصفر، فهل تحيض بالثلاثه فحسب، أو تكون فاقده التمييز؟ لم أر تنقيحا لذلك فى كلامهم، إلا- انه قد يظهر من تعليقهم الرجوع للتمييز أو عاده النساء أو الروايات بمجرد تجاوز العشره الثانى، و كذا مما يفهم من مطاوى كلماتهم فى الاستظهار للمبتدأه و غيرها ان الزائد على العشره استحاضه، و انه من أيام الطهر التى يحكم بكون الدم فيها طهرا و ان كان أسود، بل لعله المنساق من نحو عباره المصنف قد امتزج حيضها بطهرها، و قال فى الوسيله فى المقام: «إذا رأت المبتدأه ثلاثه أيام متواليات عرفت يقينا انه دم حيض، فإذا استمر إلى تمام عشره أيام و جب عليها أن تعمل عمل الحائض، فإذا زاد على عشره ثلاثه عرفت يقينا انه استحاضه، فإذا لم ينقطع جوزت ان ذلك دم حيض، لانقضاء أقل الطهر و الحيض، فيلزمها تعرف الحال بالتمييز، فان لم يتميز فعاده نساءها» الى آخره. و تأمله مع التدبر يشعر ببعض ما ذكرنا، كما انه ربما يشير الى ذلك ما فى المبسوط قال: «إذا رأت

المبتدأه ما هو بصفه الاستحاضه ثلاثه عشر يوما ثم رأت ما بصفه الحيض بعد ذلك و استمر كان ثلاثه أيام من أول الدم حيضا، و العشره طهرا، و ما رأتها بعد ذلك من الحيضه الثانيه» انتهى. و قال المصنف بعد ذكر ذلك عن المبسوط: «فيه إشكال لأنه لم يتحقق لها تمييز، لكنه ان قصد انه لا- تمييز لها و انه يقتصر على الثلاثه لأنه اليقين كان وجها» انتهى. و نحوه عن التذكرة، و أصرح من هذه العبارات عباره الشهيد فى الدروس، حيث قال فى المقام: «أما المبتدأه فظاهر الأصحاب انها تمكث فى الدور الأول إلى العشره، فإذا تجاوزت اعتبرت التمييز فيما مضى، ثم ذكر شروطه- الى ان قال:- فان فقدته جعلت عاده نسائها، فإن فقدت رجعت الى الروايات، فإذا جاء الدور الثانى اعتبرت التمييز و عاده النساء و الروايات فى نفس العشره» انتهى. فان قوله فيما مضى و نحوه كاد يكون كالصريح فى اعتبار الأمور الثلاثه فى نفس العشره، فتأمل. لكن قد يظهر من الذكرى و جامع المقاصد خلاف ذلك، حيث قال:- انه قد تترك ذات التمييز العباده عشرين يوما، كما لو رأت عشره أيام أحمر، ثم انقلب أسود تمام العشره الثانيه، إذ فرضها حينئذ الرجوع الى الأقوى، بل فى الأخير إمكان الزائد على ذلك أيضا فيما لو فرض مجىء الأقوى من الثانى، و ربما يؤيده إطلاق ما دل على التمييز المتحقق فى ضمن العشره و غيرها، و المسأله لا تخلو من إشكال، نعم الظاهر من كلمات الأصحاب و غيرها الاكتفاء فى تحقق التمييز بمضى أقل الطهر، فلا يحتاج مضى شهر أو أكثر، و عليه حينئذ يمكن ان تتحيز المرأة به فى الشهر الواحد ثلاث مرات، كما لو رأت أسود ثلاثه أيام، ثم أصفر عشره، ثم أسود ثلاثه أيام، ثم عشره أصفر، ثم جاءها الأسود إلا انه قد يشكل بما دل (١) على ان الحيض فى الشهر مره، و يشعر به أيضا أخبار التحيض (٢).

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض.

بالروايات المتضمنه لأخذ مقدار مخصوص فى كل شهر، لكن قد يرجح عموم أدله التمييز عليه بفهم الأصحاب.

و كيف كان فان فقدتاه بان كان الدم لونا واحدا و لم يحصل فيه شريطتا التمييز أو أحدهما رجعت المبتدأه إلى عاده نساؤها كما فى المبسوط و الخلاف و الجامع و السرائر و النافع و القواعد و الدروس و اللعه و الروضه و التنقيح و شرح المفاتيح و غيرها، بل فى الأخير الإجماع، و فى سابقه نفى الخلاف فيه، كما عساه تشعر به أيضا عبارته السرائر كاشعار نسبتته إلى علمائنا فى التذكرة، و نسبه مضمرة سماعه الآتية إلى الأصحاب فى المنتهى و غيره بالإجماع، و فى المعتبر ان عليه اتفاق الأعيان من فضلائنا، بل حكى عن الخلاف الإجماع عليه فى موضعين، و ان كان الظاهر انه وهم، نعم قد تحتمله عبارته، فتدبر. و يدل عليه- مضافا الى ذلك و الى حصول الظن به من تقارب الأمزجه المحتمل اعتباره فى خصوص المقام-

مضمرة سماعه (١) قال: «سألته عن جاريه حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثه أشهر و هى لا تعرف أيام أقرائها، فقال:

أقراؤها مثل أقرء نساؤها، فإن كن نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره أيام، و أقله ثلاثه»

و

قول الباقر (عليه السلام) فى خبر زراره و محمد بن مسلم (٢): «يجب للمستحاضه أن تنظر بعض نساؤها، فتقتدى بأقراؤها، ثم تستظهر بيوم على ذلك»

مؤيدا ب

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى بصير (٣): «النفساء إن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست مثل أيام أمها أو أختها أو خالتها، و استظهرت بثلى ذلك»

و المناقشه فى هذه الأخبار- بقصور السند، و الإضممار فى الأول، و شمول الأخيرين للمضطربه و لا قائل به، كاعتقائهما ببعض النسوة بل كاد يكون صريح الثانى- لا يصغى إليها

١-١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الحيض- حديث ٢.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب الحيض- حديث ١.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب النفاس- حديث ٢٠.

بعد الانجبار بما عرفت، مع ان الأخيرين من قسم الموثق، و هو حجه عندنا، و عدم قدح الإضمار فى نفسه كما تقدم غير مره، بل فى الرياض «انه يمكن إرجاعهما الى ما عليه الأصحاب بدفع الأول بتقييده بالمبتدأه، و الثانى بانحصار النسوه بالبعض أو عدم التمكن من استعمال حال الباقيات للتشتت» انتهى.

قلت: و ظاهره تخصيص هذا الحكم عند الأصحاب بالمبتدأه بالمعنى الأخص كما صرح به فى أول كلامه، و هو لا يخلو من نظر و تأمل، إذ قد عرفت سابقا ان المبتدأه تطلق فى عبارات الأصحاب فى مقابله المتحيره، فتشمل حينئذ من لم تستقر لها عاده، بل قد عرفت انه نسبه الى المشهور فى المسالك، و الى الأشهر فى الروضه، و الى العلامه و من تأخر عنه فى الحدائق، و انه الظاهر من المصنف بل من المبسوط و الوسيله و السرائر و الجامع و الموجز الحاوى و القواعد و المنتهى و التذكرة و غيرها كما لا يخفى على من لاحظ عبارات هؤلاء، مع ما فيها من الشواهد على ذلك من حصر أقسام المستحاضه بالمبتدأه و ذات العاده و نحو ذلك، بل كاد يكون كالصريح من بعضهم، و لذا قال فى جامع المقاصد: «ان ظاهر العبارة ان المبتدأه من لم يسبق لها عاده فى الحيض، لأنها مقابل المعتاده، و ان المضطربه من سبق لها عاده فى الحيض و نسيتهـا- ثم ذكر تفسير المعبر لها بأنها التى تبدئ الدم، و للمضطربه بالتى لم تستقر لها عاده، قال:- و هذا التفسير صحيح إلا أن الأول تجرى عليه أحكام الباب، فان من لم تستقر لها عاده ترجع الى النساء مع فقد التمييز كالتى ابتدأت الدم، و المضطربه لا ترجع الى النساء لسبق عاداتها» انتهى. كل ذا مع شمول الموثقين المتقدمين له، و عدم صلاحية المرسل المتقدم لتقيدهما به، إذ لا منافاه بينهما، بل لعل قول السائل فيه: (فلا تعرف أقرائها) يشعر بأن عله الرجوع الى عاده النساء ذلك لا كونها مبتدأه، مع انه الموافق للاعتبار المتقدم أيضا.

على ان فى تقييد خبر النفساء بالمبتدأه ما لا يخفى، بل و سابقه أيضا، لما فى قصر المطلق على الفرد النادر، و ما أدرى ما الذى دعاه الى تخصيص المبتدأه بالمعنى الأول، و كأنه لتصريح جملة من الأصحاب فى خصوص المقام بخروج المضطره عن هذا الحكم و تخصيصه بالمبتدأه، أو لأن ثبوت اختلافها مع نساءها يمنع من الرجوع إليها عند الاشتباه لكن عرفت أن مرادهم بالمضطره المتحيره، كما يشعر به تعليقه فى الذكرى و غيرها ذلك بأنها قد سبقت لها عاده و نسيته، و هو لا يشمل ما نحن فيه، و الثانى مجرد اعتبار لا يصلح مدركا للأحكام الشرعيه، مع عدم تماميته فى جميع الصور، كما لو لم يجئها الدم إلا مره واحده وافقت به نساءها ثم استمر بالمره الثانيه، و أيضا فمثله وارد بالمبتدأه بالمعنى الأخص إذا اتفق تمييزها بالدورين الأولين مخالفا لنساءها و لم يثبت لها عاده، فإنها إذا فقدته فى الدور الثالث ترجع إلى نساءها و ان ثبت اختلافها معهن، و دعوى الفرق بين الاختلاف التمييزى و غيره ممنوعه، لكون التمييز عندهم يجرى مجرى الحيض المعلوم، و لهذا ثبت العاده به لو اتفق تكريره جامعا لشرائطها.

فظهر لك من ذلك كله ان الأقوى ثبوت هذا الحكم للمبتدأه بالمعنى الأعم فضلا عن المعنى الأخص، و ما فى روايه السنه (١) من ظهور رجوع المبتدأه بالمعنى الأخير فضلا عن الأول إلى التحيض فى علم الله فى كل شهر بسنه أو سبعة لا بد من تقييده، لعدم مكافأته لما تقدم، كغيره من الأخبار التى ستسمعها ان شاء الله فى المرتبه الثالثه، و هو التحيض بالروايات، بل احتمال فى الذكرى ان المراد بعلم الله أى فيما علمك من عاده النساء، فإنه الغالب عليهن، و هو و ان كان بعيدا فى نفسه لكن لا بأس به فى المقام، فما يظهر من المصنف فى المعتبر من التردد فى الحكم و تبعه بعض متأخرى المتأخرين ضعيف، كالمقول من الخلاف فيه كما تقدم من الغنيه، فتأمل.

ثم ان ظاهر النص و الفتوى إطلاق الرجوع الى عادة النساء أو الأهل من غير تقييد بالوقت أو العدد خاصة، سوى ما عن المسالك من التقييد بالثاني، لكنه لا يخلو من نظر، لما عرفت من الإطلاق القاضى بالزامها بالرجوع إلى عادة نسائها فيهما معا، و كأنه أخذه من تبادل العدد فى خصوص المقام، على انه لو اعتبر الاتفاق فيهما لكفى فى صدق الاختلاف الذى علق عليه زوال هذا الحكم بالوقت فقط و ان انضبط العدد، و إلا لوجب الرجوع الى الوقت عند انضباطه و ان اختلف العدد، و هما معا بعيدان، إلا انه قد يدفع ذلك بأنه لا تلازم بين وجوب الرجوع الى الوقت و العدد عند الاتفاق، قضاء للتشبيه و عدم صدق الاختلاف إلا بالعدد خاصة و ان اتفقن فى الوقت، فتأمل فإنه دقيق.

ثم انه هل يعتبر فى هذا الحكم اتفاق جميع نسائها من الأبوين أو أحدهما كما عساه يشعر به قول المصنف ان اتفقن و هو ظاهر المعبر و اختاره بعض متأخرى المتأخرين و يعطيه بعض عبارات الأصحاب كظاهر المنقول عن نهايه الأحكام من انه لو كن نساؤها عشرًا فاتفق تسع رجعت الى الأقران، أو يكفى اتفاق الأغلب منهن كما هو صريح الذكري، أو يكفى البعض و لو واحده كما يقتضيه الموثقان المتقدمان، أو بشرط عدم التمكن من استعمال الباقي؟ احتمالات، لكن ينبغى القطع بفساد الأول منها لتعذره أو تعسره سيما ان أريد الأحياء و الأموات و القريب و البعيد، كما انه ينبغى القطع بفساد الاكتفاء بالواحد و لو علم الاختلاف، لعدم القائل به مع عدم العلم بالاختلاف فضلا عن أن يكون معه، مع ظهور لفظ النساء و تعليق الحكم على الاختلاف فى خلافه، نعم لا يبعد فى النظر الاكتفاء بالأغلب مع عدم العلم بالخلاف، بل و البعض المعتد به سيما إذا كان الطبقة القريبه و ان لم تكن أغلبا، لظهور الموثقين (١) السابقين فيه، و شمولهما

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ١ و الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٢٠.

لما لا نقول به لا يخرجهما عن الحجية، مع عدم صراحه قوله لفظ النساء بإرادته شرطيه الاستغراق، بل قد عرفت انه ينبغي القطع بعدمه، نعم يستفاد من قوله: (فان كن مختلفات) ان الاختلاف مانع لا ان الاتفاق شرط، بل لم يثبت كونه مانعا مع اتفاق الأغلب لإلحاق المشكوك فيه بالأعم الأغلب، بل الظاهر تناول لفظ النساء لذلك، فكان الأظهر حينئذ الاكتفاء بالأغلب مطلقا و بالبعض المعتد به مع عدم العلم بالاختلاف سيما مع قرب الطبقة أو عدم التمكن من استعمال حال الباقي، فتأمل. كما ان الأقوى أيضا عدم اعتبار اتحاد البلد في ذلك و ان ظهر من الشهيد في الذكرى اختياره، لإطلاق ما سمعته من الأدله السابقه، و دعوى تبادره من لفظ نساها كدعوى ظهور مدخليته بالنسبه إلى الأمزجه ممنوعتان، و ان الأقوى أيضا أنه مع تحقق صدق الاختلاف المعتد به لا يثمر اتفاقهن على القدر المشترك بينهما من العدد، فلا يرجع اليه و ان كان محتملا إلا ان الظاهر ذلك لصدق اسم الاختلاف الذى علق الانتقال الى الروايات عليه، و كذا لا يثمر اتفاقهن فى الوقت كما أشرنا إليه سابقا لذلك أيضا و نحوه.

و قيل كما هو خيره النافع و البيان و الدروس من دون تقييد فى الأول بالبلد و عن التلخيص و ظاهر المنقول عن المهذب أو عاده ذوات أسنانها من بلدها بل هو المشهور نقلا و تحصيلها، إلا انه بالترتيب على فقد النساء أو اختلافهن، و ان اختلفت عباراتهم بالنسبه الى ذلك، فما بين معلق له عليهما معا بدلا كالمبسوط و القواعد و الإرشاد و عن الإصباح و نهايه الأحكام، و آخر على الأول خاصه كالوسيله و السرائر و التحرير و المختلف و عن جمل الشيخ و اقتصاده و غيرها، لكن مع التقييد باتحاد البلد فى

الأولين كالكتب المتقدمه عليهما، و ثالث على الأخير خاصه كاللمعه، و لعله أجود من غيره، اللهم إلا ان يراد بفقده النساء فقد العلم بعاداتهن بموت أو نحوه، و كيف كان فلا دليل على أصل الحكم سوى ما يقال: من حصول الظن بالمساواه معه، و احتمال شمول

لفظ نساءها لصدق الإضافة بأدنى ملبسه، و

قول الصادق (عليه السلام) في مرسل يونس (١): «ان المرأه أول ما تحيض ربما كانت كثيره الدم فيكون حيضها عشره أيام، فلا تزال كل ما كبرت نقصت حتى ترجع إلى ثلاثه»

لظهوره في توزيع الأيام على الأعمار، و ما عن بعض النسخ من تبديل الهمزه في أقرائها في مقطوعه سماعه (٢) و موثقه ابن مسلم (٣) بالنون، و به حينئذ يظهر قوه الدخول تحت نساءها، كل ذا مع الانجبار بالشهره.

و في الكل نظر لعدم ثبوت اعتبار مثل هذا الظن في خصوص المقام، بل ثبوته هنا يقضى بسقوط الرجوع الى الروايات، لندره اختلاف غالب أقرانها إن اعتبرناه فضلا عن مطلق البعض ان قلنا بالاكْتفاء، و صدق الإضافة بأدنى ملبسه لا يقتضى تبادلها، على أن ذلك يقضى بالاكْتفاء بالاتحاد بالسن أو البلد كما أنه يقتضى عدم الترتيب، و هو خلاف المشهور كما عرفت، و منع إشعار المرسل بحيث يصلح للحجيه، كما انه ينبغي القطع بفساد ما ينقل عن بعض النسخ في نحو مقطوعه سماعه (٤) كما لا يخفى على من تأملها على تقدير ذلك، نعم لعل له وجهها في مثل الموثقه المتقدمه (٥) مع شهاده لفظ نساءها للهمزه، بل هو المناسب للتفريع كما لا يخفى على المتأمل فيها، و أيضا فلا يصلح شىء مما ذكر للترتيب، بل قضيتها التخيير، و هو خلاف المشهور، كما انه لا شىء يقتضى اشتراط اتحاد البلد سوى دعوى انه المتيقن و ان له تأثيرا في اختلاف الأمزجه، و دعوى استفاده الترتيب من تبادل الأهل من لفظ نساءها، و من اتفاق الأعيان على الأهل دونه، و التصريح به في خبر أبى بصير كما ترى، نعم قد يقال: إن جانب

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الحيض - حديث ٤.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ٢.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ١.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ٢.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ١.

الظن بالأهل أقوى، و بأنه طريق الجمع بين الأخبار على تقدير قراءة النون، و غير ذلك من التعليقات له و لأصل الحكم التي يشكل الاعتماد عليها سيما على المختار من عدم حجية كل ظن حصل للمجتهد، و من هنا أنكره في المعبر و المنتهى، و تبعهما جماعه ممن تأخر عنهما، بل في المنتهى ان الصدوق و السيد لم يذكر الأقران، قلت: و كذا الخلاف و الجامع كما عن الكافي لأبي الصلاح، و هو الذى تقتضيه مقطوعه سماعه المتقدمه و غيرها من الروايات التي ستسمعها، بل عن الشيخ في الخلاف الإجماع على مضمون مقطوعه سماعه، فتأمل جيدا، فالأولى إسقاط هذه المرتبه، و الاقتصار على التمييز و عاده النساء.

فان فقد العلم بعادتهن أو كن مختلفات اختلافا يمتنع الرجوع معه جعلت المبتدأه بالمعنى الأعم بل و المتحيره عند المصنف فى جميع أدوارها حيضها فى كل شهر سبعة أيام أو عشره من شهر و ثلاثه من آخر مخيره فيهما لكنه خير فى المتحيره فى القسم الأول بين الستة و السبعة كما ستسمع، و اقتصر على الثانى هنا، و كان الأولى له العكس لما ستعرف و قيل عشره من كل شهر، و لم نعرف قائله، و قد يريد به المنسوب الى ابن زهره من جعل العشره حيضا و الأخرى طهرا و قيل ثلاثه ثلاثه و هو المنقول عن أبى على، و مال إليه فى المعبر و بعض متأخرى المتأخرين و الأول أظهر لأنه بعد كون الفرد الأول من فردى التخيير الغالب فى عادات النساء وجه الجمع بين ما ورد من الأخبار فى المقام من قوله (عليه السلام) فى مرسل (١) يونس الطويل - الذى هو كالصحيح، لكون الإرسال فيه عن غير واحد، و كون المرسل يونس الذى أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه، بل نقل الشيخ فى الخلاف

الإجماع على روايته في خصوص ما نحن فيه، مضافا الى ما يظهر من ملاحظته من كثره الشواهد الداله على صحته - للمبتدأه:

«تحيضى فى كل شهر فى علم الله ستة أو سبعة أيام، ثم اغتسلى و صومى ثلاثه و عشرين يوما أو أربعة و عشرين يوما- ثم قال الصادق (عليه السلام) فيه بعد ذلك:- و هذه سنه التى استمر بها الدم أول ما تراه أقصى وقتها سبع، و أقصى طهرها ثلاث و عشرون- و قال (عليه السلام) أيضا:- و ان لم يكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأته فوقتها سبع و طهرها ثلاثه و عشرون- و قال (عليه السلام) فيه أيضا- فى التى اختلط عليها أيامها و زادت و نقصت حتى لم تقف منها على حد و لا من الدم على لون: إنها ان أطبق الدم عليها فلم تزل الاستحاضه داره و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فسنتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها كقصه حميته حين قالت: إني أئجه نجا»

و بين

موثق عبد الله بن بكير(١)قال «فى الجاربه أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضه: إنها تنتظر بالصلاه، فلا تصلى حتى يمضى أكثر ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك و هو عشره أيام فعلت ما تفعله المستحاضه، ثم صلت فمكثت تصلى بقيه شهرها، ثم تركت الصلاه فى المره الثانيه أقل ما تترك امرأه الصلاه، و تجلس أقل ما يكون من الطمث، و هو ثلاثه أيام، فإن دام عليها الحيض صلت فى وقت الصلاه التى صلت، و جعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر، و تركها الصلاه أقل ما يكون من الحيض».

و

موثقه الآخر(٢)عن الصادق (عليه السلام) قال: «المرأه إذا رأته الدم فى أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه عشره أيام، ثم تصلى عشرين يوما، فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه ثلاثه أيام، و صلت سبعة و عشرين يوما»

و فى الخلاف الإجماع على روايته، و

مضمّر سماعه(٣)قال: «سألته عن جاربه

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب الحيض - حديث ٢.

حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر و هي لا- تعرف أيام أقرائها، فقال: أقرأؤها مثل أقرء نساءها، فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره، و أقله ثلاثة أيام»

و

قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر الحسن بن علي بن زياد الخزاز(١)قال:

«سألته عن المستحاضه كيف تصنع إذا رأت الدم و إذا رأت الصفرة؟ و كم تدع الصلاه؟

فقال: أقل الحيض ثلاثة و أكثره عشره، و تجمع بين الصلاتين».

و ما في المعبر من المناقشه بكون الروائين ضعيفتين يعنى بذلك مرسله يونس و روايه ابن بكير الأخيره معللا ذلك بما ذكره ابن بابويه عن ابن الوليد انه لا يعمل بما تفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، و بأن ابن بكير فطحى لا يلتفت اليه، لما عرفته من قوه تلك المرسله من وجوه متعدده، بل في الذكري انها مشهوره النقل مفتى بمضمونها حتى عد إجماعا، و في الخلاف دعوى الإجماع على مضمونها بالنسبه للمبتدأه كروايه ابن بكير، مع ان الفطحيه لا تمنع من العمل عندنا، بل عنده أيضا كما لا- يخفى على من لاحظ كتابه، مع ان ما نقله عن ابن الوليد معارض بما نقل عن النجاشي انه جليل في أصحابنا ثقة عين كثير الروايه حسن التصانيف، مع ما يظهر من الأصحاب قولاً و فعلاً من إنكار ما قاله ابن وليد، بل في حاشيه المدارك للأستاد الأعظم أنه «اتفق علماء الرجال و الحديث و الفقهاء على عدم قدح ذلك» انتهى.

فمن العجيب طرحه لهذين الروائين و رجوعه إلى الثلاثة مطلقاً، حيث قال:

و الوجه عندي ان تتحيز المبتدأه بالمعنى الأعم ثلاثة أيام، لأنه اليقين في الحيض، و تصلى و تصوم بقيه الشهر استظهاراً، و عملاً بالأصل في لزوم العباده كالمنقول عن أبي علي، مع ما فيه من إمكان منع اقتضاء القواعد ما ذكر بعد طرح الروائين، لعدم اطراد أصاله لزوم العباده، بل قد يكون الأصل البراءه منها، سيما بعد ملاحظه استصحاب

الحيض وقاعده الإمكان ونحوهما، و معارضه الاحتياط فى العباده بمثله، بل لعل المنقول حينئذ عن ابن زهره وغيره من جعل الحيض عشرا و الطهر كذلك أولى، و ان كان فيه أيضا طرح لما عرفته من الأخبار(١) المعمول بها بين الأصحاب، و منافاه لما دل (٢) من الأخبار على ان الحيض فى كل شهر مره التى يشهد لها الوجدان، على انه لم أعرف لهما مستندا حينئذ بالنسبه إلى تعيين الثلاثه أو العشره فى أول الشهر أو غيره.

و قضيه القواعد فيه حينئذ ترك جميع ما كان فى تركه الاحتياط فى سائر زمان الدم كما فى غير الصلاه من دخول المساجد و الوطاء و قراءه العزائم و نحوها، و أما الصلاه و نحوها مما تعارض فيه الوجوب و الحرمة فيحتمل تغليب جانب الحرمة، كاحتمال العكس فى خصوص الصلاه لشده أمرها و انها عماد دينكم، و دعوى احتمال الرجوع الى اختيارها فى التعيين لا دليل عليه، لكون الفرض طرح العمل بالأخبار، كدعوى احتمال التعيين فى أول الحيض لمكان أسبقيته، و كدعوى احتمال التمسك بما يقتضيه الأصل بالنسبه الى جميع ما مر، لرجوعه إلى الشبهه الغير المحصوره، فيجوز دخولها المساجد و نحوه، و أما بالنسبه للصلاه و الصوم فأصاله براءه ذمتها من حرمة ذلك فيما أرادت تعيينه فإنه كما ترى.

و من ذلك كله يظهر لك زياده ضعف ما قالاه، لما فيه من العسر و الحرج فى بعض الأحوال، و منافاته لسهوله المله و سماحتها، مع ان البارى (عز و جل) أجل من أن يجعل مثل هذا الحكم العام البلوى مخفيا، و لم يبينه على لسان صاحب الشريعة، كضعف المنقول عن الجامع من تحيض كل منهما بسبعه أو ثلاثه عملا بالروايه و اليقين، فإنه لا يكاد يفهم لهذا الجمع وجه يعتد به، مع استلزامه ل طرح ما سمعته من خبرى ابن بكير و غيرهما، و منه يظهر ضعف ما اختاره فى الرياض تبعا لبعض متأخرى المتأخرين

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الحيض.

من التحيض لهما بسبعة سبعة للمرسل المتقدم، و طرح ما سواه قائلا بعد ذكره روايتى ابن بكير: «و ليس فيهما مع اختصاصهما بالمبتدأه دلالة على التحيض بذلك فى جميع الأدوار، بل ظاهرهما الاختصاص بالدور الأول، و مع ذلك تضمننا تقديم العشرة و لم أر عاملا بهما سوى الإسكافى على ما حكاه بعض، و ربما حكى عنه القول

بتعين الثلاثه مطلقا فالروايه حينئذ شاذه، فلا استدلال بها لذلك و القول بالتخير بينهما و بين ما تقدم للجمع بينهما و بين ما مر ضعيف، مضافا إلى عدم تكافؤهما للأول، و على تقدير التكافؤ فهو فرع وجود شاهد عليه، و ليس فيبطل، فالقول الأول متعين و لا تخيير» انتهى.

و فيه أما أولا ما عرفت من ان المرسل قد اشتمل على التردد بين الست و السبع مكررا صريحا و ضمنا، و هو يقتضى التخير كما عن جماعه الفتوى به، بل عن الذكرى نسبتة الى المشهور، و فى الخلاف دعوى الإجماع على روايته، و به مع شهادته ملاحظته له يندفع احتمال كونه من الراوى، كما انه يندفع الاشكال فيه من جهه استلزامه للتخير بين الواجب و تركه بأنه تخيير فى سبب الوجوب، و لا مانع منه كما تقدمت الإشارة إليه سابقا، و كذا يندفع ما عساه يقال أيضا من التأيد للسبع ب

قول الصادق (عليه السلام) [\(١\)](#) بعد ذلك فى المبتدأه: «أقصى وقتها سبع و أقصى طهرها ثلاث و عشرون»

إذ لو جاز الاقتصار على الست لما كان ذلك أقصى، بل الأربع و العشرون، و ب

قوله (عليه السلام) [\(٢\)](#) أيضا فى المضطربه: «فستتها السبع و الثلاث و العشرون»

بناء على اشتراكهما فى ذلك كما عساه يشعر به أيضا التشبيه بقصه حميته، إذ بملاحظه ما سمعت يقوى كون مراد الصادق (عليه السلام) ذكر أحد الفردين اتكالا على ما سبق، و انه أقصى إذا كان الحيض سبعا كما يشعر به مقارنته له فيه، أو يراد به أقصى بالنظر الى ما دون، بل لعل إرادته التفضيل منه يعين ذلك، كما ان إرادته من

قوله (عليه السلام):

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

(أقصى وقتها سبع)

يشعر بوجود مرتبه أخرى دونها، فيقوى حينئذ إرادته العهد بما ذكره في المضطربه الى ما تقدم في المبتدأه من كون السبعه أحد الفردين، و يجعل التشبيه مؤكداً لذلك، فتأمل. نعم قد يقال ان الأحوط اختيار السبع للاتفاق على جوازها عند القائلين بذلك، كما انه يمكن القول بأن الأولى للمبتدأه اختيار الستة في شهر، و السبعه في آخر بناء على التخيير لها بذلك، و بالثلاثه في شهر و عشره في آخر حتى يتوافق عدده أيام حيضها في الشهرين بالنسبه إلى مجموع الروايات، فتأمل جيداً.

و أما ثانياً فلأنك قد عرفت ان روايه ابن بكير مما لا يسوغ للفقيه طرحها، و كيف مع اشتمالها على شرائط الحجية، و نقل الشيخ في الخلاف الإجماع على مضمونها، بل لعلها أولى من المرسل لمخالفتها للعامه بخلافه، و لذا قال ابن بكير بعدها: (هذا مما لا يجدون منه بدا) مريداً به التعريض لهم في ذلك، و قد أفتى بمضمونها في الجملة جماعه من رؤساء الأصحاب، بل لعل مشهورهم ذلك ان لم يكن إجماعهم سوى ممن لا يعتد بخلافه في ذلك و ان اختلفوا في فهم المستفاد منها، و أما ما ذكره من انه لا شاهد لهذا الجمع المقتضى للتخيير فهو مع ابتناؤه على ان المراد به التخيير الحكيمى لا العملى يمكن القول بعدم الاحتياج إليه في خصوص المقام، لانتقال الذهن الى التخيير عند الأمر بشيئين متضادين في وقت واحد من أمر واحد أو ما هو بمنزله، كما انه يندفع ما عساه يقال أيضاً ان ظاهرهما الاختصاص بالدور الأول، لظهور إرادته المثال، مع إمكان استفادته من مضمرة سماعه (١) و خبر الخزاز (٢) بعد صرفهما عن ظاهرهما من إرادته التخيير من الثلاثه إلى العشره في كل الأدوار و ان نقل الفتوى به عن المرتضى و ظاهر الصدوق، لكنه لمعارضته ما سمعت يقوى تنزيهه على ما ذكرنا، كل ذا مع عدم القول بالفرق بين الدور الأول و غيره من الأدوار في ذلك سوى ما ينقل عن أبي على من

١- ١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

الفتوى بمضمون مقطوعه ابن بكير أى التحيض بعشر فى الدور الأول ثم ثلاثه ثلاثه لكنه مع انه نقل عنه خلاف ذلك من التحيض بثلاثه ثلاثه فقط معرض عن دليله بين الأصحاب، مع عدم صراحته فيما ادعاه، لاحتمال إرادته التحيض بالعشر فى الشهر الرابع، فلاحظ و تأمل.

و مما ذكرنا يظهر لك اندفاع المناقشه أيضا بتضمنهما تقديم العشره مع عدم ظهورهما فى إرادته الإلزام، بل لعله من جهه جلوسها فى أول الدور عشره من جهه انتظارها انقطاع الدم و استمراره، نعم قد يشكل الحكم المذكور باختصاص روايتى ابن بكير فى المبتدأه بالمعنى الأخص دون المتحيره و القسم الثانى من المبتدأه، و من هنا قد يقال:

باختصاص التخيير بها دونهما، و قصرهما على المرسل، لكن قد تستفاد المساواه بينهما بعد نسبتها للمشهور من بعضهم، بل أرسل آخر عن الخلاف الإجماع على تحيض المتحيره بالسته أو السبعه أو عشره من شهر و ثلاثه من آخر إلا أنى لم أجده فيه، بل الموجود فيه الإجماع على السبعه خاصه من التشبيه بقصه حميئه فى المرسل لإفادته انها كالمبتدأه، و من خبر الخزاز بعد التنزيل المذكور، مع ما عرفت من قرب مدلول المرسل للرويتين بالنسبه الى أيام الحيض فى الشهرين، إذ هى ثلاثه عشر يوما أو أربعه عشر، فيقوى فى الظن حينئذ ان المراد قيام الثلاثه و العشره فى الشهرين مع موافقتها للاعتبار فى الجملة بالجمع بين الأقل و الأكثر الموافقين لقاعده الإمكان و اليقين مقام السبعه فى كل شهر شهر، فتأمل جيدا، الى غير ذلك من المؤيدات الكثيره، و لعله الأقوى و ان كان سابقه أحوط منه وفاقا للمصنف فى الكتاب و النافع، و للعلامه فى القواعد، و الشهيدين فى الدروس و اللمعه و البيان و الروضه، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و غيرهم، بل لعله المشهور نقلا و تحصيلا بين المتأخرين على اختلاف فى عباراتهم بالنسبه إلى الفرد الأول من فردى المخير فى الاقتصار على السبعه أو التخيير بينه و بين الستة، و قد عرفت ان الأقوى الثانى.

و بقى فى المقام مضافا الى ما عرفته فى مطاوى البحث أقوال مشتتة لا- دليل يعتد به فى مقابله ما ذكرنا على شىء منها، كالمقول عن الاقتصاد من تحيض المضطربة بسبعة فى كل شهر، أو بثلاثة فى الشهر الأول و عشره فى الثانى، و المبتدأ بسبعة خاصه، و هو كالمستغرب بالنسبه إلى المبتدأ و الى تخصيص الأول بالثلاثة و الثانى

بالعشره، و كالمقول عن الجمل و العقود و المهدب و الإصباح من العكس، و هو و ان خلا عن الاستغراب الأول لكنه غير خال عن الثانى، اللهم إلا- ان يريدوا المثال، فيقرب حينئذ الى ما عساه يظهر من المنقول عن الخلاف من تحيض المضطربة بسبعة خاصه، و المبتدأ بسته أو سبعة أو بثلاثة و عشره، و يظهر لك وجهه مما تقدم مع ما فيه، و كالمقول عن موضع من المبسوط من القطع بتخير المبتدأ بين السبعة أو الثلاثة و العشره مع إلزامه المتحيره العمل بالاحتياط و الجمع بين عملى الحيض و الاستحاضه، كما عن النهايه و الاستبصار فى المتحيره انها تدع الصلاه كل ما رأت الدم، و تصلى كل ما رأت الطهر الى ان ترجع الى حال الصحه، و نقله عن موضع آخر من المبسوط فى المبتدأ الى ان تستقر لها عادته و لعله لخبرى أبى بصير(١) و يونس بن يعقوب(٢) المتضمنين لذلك، و قد تقدم البحث فيهما سابقا غير مره، مع ان فيهما

(انها تصنع ذلك ما بينها و بين ثلاثين يوما ثم هى مستحاضه)

و لا- مقاومه فيهما لما ذكرنا من وجوه متعدده كما لا يخفى، مع قصورهما عن إفاده تمام ما ذكر، بل عن الشهيد فى البيان ان العمل بالاحتياط ليس مذهبا لنا، الى غير ذلك من الأقوال التى لا فائده مهمه فى التعرض لها، و ربما أنهاها بعضهم إلى ثمانيه و عشرين قولاً، أربعة عشره فى المبتدأ، و مثلها فى المضطربه.

و كيف كان فقد عرفت فيما مضى انه لا- إشكال فى التخيير بين الست و السبع كما هو ظاهر المرسل، إذ هو تخيير فى سبب الوجوب و الحرمة من التحيض و عدمه،

١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

فما وقع للعلامه فى المنتهى و النهايه- من الإشكال فى ذلك حتى انه حمل لفظ (أو) فى المرسل على التفصيل فى الرد الى اجتهادها و رأيها مما يغلب على ظنها انه أقرب الى الحيض إما من عاداتها أو عادته نساؤها أو ما يكون أشبه بلونه- ضعيف جدا مع عدم اطراده، إذ قد تفقد ذلك كله، و منه يرتفع الإشكال فى التخيير فى غيره من الأعداد، نعم هل تلتزم ذلك بمجرد اختيارها قبل العمل بمقتضاه أو لا؟ وجهان، أقواهما العدم، للإطلاق و الاستصحاب، كما انها لا تلتزم بروايه السبع مثلا بمجرد اختيارها فى سائر الأدوار، بل لها ان تعدل إلى روايه الثلاث و العشر، نعم يحتمل قويا القول بالزامها بذلك بالنسبه إلى الشهر الثانى ان اختارت السبع فى الأول، كما انها إذا اختارت الثلاث فى الأول تلتزم العشره فى الثانى، فيكون تمام دورها الشهران، و بعد تمامهما ترجع الى التخيير حينئذ بين روايه السبع أو الثلاث و العشر، للإطلاق و الاستصحاب، فما وقع فى جامع المقاصد من ان تخييرها فى ذلك منحصر فى الدور الأول دون غيره ضعيف كدليله، و مثله احتمال جواز تلفيق الدورين من الروايتين كأن تجلس فى شهر عشره و فى آخر سبعة، فتأمل.

ثم ان الظاهر ثبوت التخيير لها و ان لم يستمر الدم شهرا فضلا عن أشهر و ان كان ظاهر الروايات ذلك، لكنه موردا لا شرطا كما لو انقطع على الحادى عشر مثلا فتحيض حينئذ إما بسبع أو بثلاث أو بعشر على إشكال فى الأخيرين، فتأمل. و كيف كان فهل يتعين عليها وضع ما تختاره من العدد فى أول الدم كما عن التذكرة و اختاره كاشف اللثام، أو هى مخيره فى سائر الشهر كما هو المنقول عن جماعه؟ قولان، أحوطهما بل أقواهما الأول، لاقتضاء الجبله، و لما عساه يظهر من روايتى ابن بكير و من

مرسل يونس (عدت من أول ما رأيت الدم الأول و الثانى عشره أيام، ثم هى مستحاضه)

و لأن عليها أول ما ترى الدم و يجوز كونه حيضا ان تتحيض به، على انه قد يشكل

الحكم بجواز جعلها خارج العشره، و بما عرفته سابقا انها ترجع إلى معرفه حالها بمجرد تجاوز الدم العشره من التمييز أو عاده النساء مثلا أو الروايات، و إلا فلا تبقى منتظره إلى تمام الشهر، فتأمل جيدا.

و من هذا الأخير ينقدح الكلام في مسأله غير محرره في كلام الأصحاب ربما أشرنا إليها فيما سبق، و هي ان رجوع ذات الروايات إليها هل هو بمجرد تجاوز الدم لعشر أو بعد تمام الثلاثين؟ و على الأول فهل يتعين عليها وضع ما تختاره من العدد في ضمن العشره أو لها جعلها في خارجها و ان لم تعلم باستمرار الدم؟ و على الثاني فهل تعمل في هذه المده عمل المستحاضه و نحوه مما يقتضيه الاحتياط أو لا يجب عليها شىء منه؟

كل ذلك غير منقح في كلماتهم، و ان كان الأقوى الأول، كما انها بالدور الثاني كذلك ما لم تصادف تميزا فيه أو علما بعاده نساء كما صرح به بعضهم، و ان أطلق آخرون، فتأمل جيدا. ثم ان الظاهر ان ليس لها ان تعدل عن وضعها العدد في العشر الأول ان أرادت وضعه في العشر الثاني على إشكال.

هذا كله في المبتدأه و المتخير

[في رجوع ذات العاده إليها دون التمييز]

إشاره

و أما ذات العاده وقتا و عددا فل تجعل عاداتها حيزا إذا استمر بها الدم مجاوزا للعشره و لم يعارضها تمييز إجماعا محصلا و منقولا في المعبر و المنتهى و غيرهما و نصوصا (١) و حينئذ يكون ما سواه استحاضه حتى أيام الاستظهار كما تقدم تحقيقه سابقا، و يأتي تحقيق الكلام ان شاء الله في المستقره أحدهما، لكن ينبغي ان يعلم ان الظاهر ان رجوعها الى عاداتها انما هو في ضمن كل شهر لا بمجرد فصل أقل الطهر، عملا بما دل (٢) على انه في كل شهر مره، نعم لو قلنا بإمكان استقرار العاده في الطهر كما مر سابقا أمكن مراعاته هنا، فقد يكون لها حينئذ

١-١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الحيض.

فى ضمن كل شهرين حيضه فتأمل. فإن اجتمع لها مع العاده تمييز و كان معارضا بحيث يستلزم حيضيه كل منهما نفى الآخر قيل كما هو المشهور نقلا و تحصيلا تعمل على العاده، و قيل على التمييز و نسب للشيخ فى النهايه و لم يثبت، نعم هو الظاهر منه فى الخلاف و المبسوط و قيل بالتخيير كما هو ظاهر الوسيله و الأول أظهر لعموم ما دل (١) على الرجوع إليها المؤيد بما سمعته من الشهره العظيمه، و بأن الصفره و الكدره فى أيام الحيض حيض، و بأن العاده أفيد للظن، لكونها من الأمور الجبليه، و لاطرادها فى غير المقام إجماعا دون التمييز إجماعا أيضا، و لما عساه يشعر به موثق إسحاق بن جرير (٢) الوارد فى التمييز من اشتراط الرجوع اليه بفقده العاده، كما هو ظاهر مرسله يونس الطويله، بل كاد يكون صريحها، و بذلك كله يقيد إطلاق ما دل (٣) على التمييز و ان كان بينه و بين أخبار الرجوع الى العاده عموم من وجه، لما عرفته من الرجحان من وجوه، سيما الشهره العظيمه التى كادت تكون إجماعا، لرجوع الشيخ عن المخالفه فى باقى كتبه كما قيل، بل قال فى المبسوط و الخلاف بعد ذلك انه لو قيل بتقديم العاده مطلقا لكان قويا، و بهما يوهن ما ادعاه من الإجماع فى الثانى على تقديم التمييز، لعدم إمكان مجامعته لقوه الثانى، كما انه بجمع ما تقدم يوهن ما عساه يقال للقول بالتخيير من الجمع بين الأمارتين و العمومين به.

ثم ان قضيه ما ذكرناه كما هو قضيه إطلاق الفتاوى و صريح بعضها انه لا فرق فى العاده الحاصله من الأخذ و الانقطاع أو التمييز، لكنه صرح فى جامع المقاصد بتقديم التمييز على الثانيه، و لعله لعدم زياده الفرع على الأصل مع الشك فى تناول الأدله السابقه، و هو لا يخلو من وجه، و ان كان الأوجه خلافه، نعم قد يشكل الحال فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض.

تقديم العاده على التمييز إذا كانت وقتيه خاصه، لظهور الأدله فى غيرها، هذا كله مع فرض التعارض بحيث كان الحكم بحيضيه أحدهما يستلزم نفي الآخر كما سمعت من تقييدنا لعباره المصنف، أما مع عدمه كأن فصل أقل الطهر بينهما أو كان مجموع العاده و الجامع للتمييز لم يتجاوز العشره فقد صرح جماعه بحيضيتهما معا، بل أرسل فى الرياض الإجماع على الثانيه، كما فى ظاهر التنقيح نفي الخلاف فيه، و قد تشعر به عباره المنتهى أيضا، كما انه نقل عن ظاهره الاتفاق فى الصوره الأولى. و قد تشعر به عباره المدارك، و كأنه لقاعده الإمكان و لعدم التنافى بين عمومى العاده و التمييز، فيعمل بهما معا، و ظهور أدله الاقتصار على العاده أو التمييز فى غير ذلك، و لأن أقصى ما يمكن إثباته ان العاده مثبتة لحيضيه ما فيها لا انها تنفى ما عداها، و لأنه كما إذا لم يستمر الدم مجاوزا للعاده و فصل أقل الطهر ثم رأت، لكنه قد يشكل بعموم أخبار العاده، و بما عرفت من اشتراط الرجوع للتمييز بفقدائها فى المرسل، و الشك فى شمول الإمكان لمثل ذلك، و يؤيده إطلاق الأصحاب الرجوع إليها خاصه مع التجاوز، و استحاضه ما عداها الشامل لبعض صور المقام، و لعل الأول لا يخلو من قوه فى كلا الصورتين.

و إذا تبين ذلك فنقول

[ها هنا مسائل]

اشاره

ها هنا مسائل:

[الأولى فى رجوع ذات العاده الوقتيه و العدديه إلى العدد]

(الأولى) إذا كانت عاداتها مستقره عددا و وقتا فرأت ذلك العدد متقدما على ذلك الوقت أو متأخرا عنه تحيضت بالعدد تقدم العدد على الوقت و بالعكس لمستقرتهما و ألغت الوقت، لأن العاده تتقدم و تتأخر اتفاقا كما هو الظاهر على ما فى كشف اللثام، و يشهد به الوجوه و الاعتبار، و قاعده الإمكان و النصوص (١) منها

مضمرة سماعه (٢) قال: «سألته عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها قال فلتدع الصلاه، فإنه ربما يعجل بها الوقت»

إلا انه عن الشيخ

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الحيض.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الحيض - حديث ٢.

فى المبسوط «متى استقر لها عاده ثم تقدمها الحيض بيوم أو يومين أو تأخر بيوم أو يومين حكمت بأنه من الحيض، و ان تقدم بأكثر من ذلك أو تأخر بمثل ذلك الى تمام العشره أيام حكم أيضا انه من الحيض، فان زاد على العشره لم يحكم بذلك» و لعله أراد انها إذا رأت العاده مع ما قبلها أو ما بعدها كان الجميع حيضا ان لم يتجاوز الجميع، و إلا فالعاده.

و كيف كان فلا ينبغي الإشكال فى الحكم بناء على ما تقدم من قاعده الإمكان سواء كان ما رأتة بصفه دم الحيض أو لم تكن نعم قد يستشكل بالنسبه إلى تحيضها به بمجرد الرؤيه أو التربص إلى ثلاثه، و قد تقدم فى المبتدأه ان التحقيق التفصيل بين الجامع و عدمه، و انه لا فرق بينها و بين ذات العاده إذا رأتة متقدما أو متأخرا و ان ظهر من بعضهم ذلك، لكن قد عرفت ضعفه، كضعف الفرق بين التقدم و التأخر بكون الثانى يزيد انبعاثا، فتتحيض به بخلاف التقدم، إلا انه قد تقدم لك سابقا اشتراط كون التقدم و التأخر معتدا به لا ما يتسامح بمثله بالنسبه للعادات كاليوم و اليومين و نحوهما، و لصدق الرؤيه فى وقت الحيض بنحوه، و بما يشير اليه

خبر إسحاق بن عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «فى المرأه ترى الصفرة ان كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض»

و ما فى الروض - من ان ذلك يستلزم جوازه مطلقا، لانحصار الخلاف فى المنع مطلقا و عدمه كذلك، فالتقييد باليومين إحداث قول ثالث - ضعيف، إذ المدار فى حجه ذلك على القطع برأى المعصوم، و هو مما يقطع بعدم حصوله فى مثل هذه المسائل، و لذا قال فى جامع المقاصد بعد ذكره الخبر السابق: «انه يمكن الفرق بين ذات العاده و غيرها إذا تقدم دمها العاده اليوم و اليومين، عملا بهذه الروايه لتقييدها

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٢ و هو خبر إسحاق بن عمار عن أبى بصير عن الصادق عليه السلام كما نقله «قدس سره» عن أبى بصير فى التعليقه «٥» من الصحيفه ١٧٩.

و إطلاق غيرها. و لا يحضرني قائل بذلك» انتهى.

[الثانيه إذا رأَت دما قبل العاده و استمر في تمام العاده]

(الثانيه) إذا رأَت دما قبل العاده و استمر في تمام العاده فان لم يتجاوز العشره فالكل حيض بلا خلاف معتد به أجده لكن بشرط الاتصال بل و كذا إذا كان مفصولا ببياض مع كون السابق أقل حيض، أما مع عدمه كما إذا رأَت قبل العاده بيوم أو يومين ثم فصل ببياض فيشكل الحكم بحيضيه الجميع، لما تقدم سابقا من اشتراط تقدم أقل الحيض، فإطلاق المصنف كغيره منزل على ذلك، فتأمل.

و أما ان تجاوزت جعلت العاده خاصه مراعيه للوقت و العدد مع فرضهما، و إلا- كان المضبوط منهما حيضا، و كان ما تقدمها استحاضه لما عرفته سابقا من الإجماع و النصوص (١) إذا لم يعرضها تمييز، بل و إن عارض على الأقوى، كما انك قد عرفت الكلام في صورتى عدم المعارضه، فتأمل جيدا. و كذا الكلام لو رأَت في وقت العاده و بعدها من غير فرق بينهما أصلا و نحوه لو رأَت قبل العاده و في العاده و بعدها ف (١١) انه ان لم يتجاوز العشره فالجميع حيض (١٢) لقاعده الإمكان و غيرها خلافا للمنقول عن أبي حنيفه، فقصره على العاده، و هو ضعيف. و ان زاد على العشره فالحيض وقت العاده، و الطرفان استحاضه (١٣) خلافا للمنقول عن الشافعى بناء على قوله بأن أكثر الحيض خمس عشر، فاعتبر مجاوزتها، و لأبي حنيفه، فجعل العاده و ما بعدها حيضا ان لم يتجاوز مجموعهما العشره، و لعل وجهه استصحاب الحيضيه، و به حينئذ يفرق بين المتقدم و المتأخر عنها، لكنه ينافى ما سبق له آنفا، و لا ريب في ضعفه عندنا لإطلاق الأدله في الرجوع للعاده.

[الثالثه رجوع المضطربه إلى التمييز]

(الثالثه) لو كانت عاداتها في كل شهر مره واحده عددا معيناً (١٤) تعين الوقت مع ذلك أم لا فرأت في شهر مرتين بعدد أيام العاده (١٥) و فصل أقل الطهر كان ذلك

حيضا من غير ريب، لقاعده الإمكان، و لقوله (عليه السلام) في

روايه محمد بن مسلم (١): «و ان كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبله»

و غيرهما، بل و كذا لو جاء في كل مره أزيد من العاده لكان حيضا لما تقدم إذا لم يتجاوز العشره، فإن تجاوز تحيضت بقدر عاداتها و كان الباقي استحاضه بلا إشكال في جميع ذلك، كما هو المستفاد من كلمات الأصحاب.

[البحث في المضطربه]

[في رجوع المضطربه إلى التمييز]

اشاره

و المضطربه العاده الناسيه لها وقتا و عددا فلم تحفظ شيئا منهما ترجع الى التمييز بشرائطه المتقدمه فتعمل عليه بلا خلاف أجده لإطلاق أدلته، و لروايه السنن (٢) الصريحه في ذلك، سوى ما ينقل عن أبي الصلاح من رجوع المضطربه الى النساء، ثم التمييز، ثم سبعة سبعة، و هو ضعيف، كضعف المنقول عن ابن زهره من عدم الالتفات إلى شىء من ذلك، بل تحييض بعشره بعد الفصل بأقل الطهر، لكن قد يشكل على ظاهر عبارته المصنف و نحوها ممن أطلق بأن المضطربه هي التي اختلف عليها الدم و نسبت عاداتها إما عددا أو وقتا أو عددا و وقتا كما نص عليه بعضهم، و يشعر به كلامه الآتي بأن الحكم برجوع الجميع للتمييز لا يستقيم، لأن ذاكره العدد الناسيه للوقت لو عارض تمييزها عدد أيام العاده لم يرجع الى التمييز بناء على ترجيح العاده، و كذا القول في ذاكره الوقت الناسيه للعدد، و ربما اعتذر عن ذلك بأن المراد برجوعها ما إذا طابق تمييزها العاده بدليل ما ذكره من ترجيح العاده، و اعترضه في المدارك بأنه لا يظهر لاعتبار التمييز حينئذ فائده، قال: و يمكن ان يقال:

باعتبار التمييز في طرف المنسى خاصه أو تخصيص المضطربه بالناسيه للوقت و العدد، و لعل هذا أولى، قلت: لكن ينافيه تقسيم المصنف بعد ذلك المضطربه عند فقد التمييز إلى الأقسام الثلاثه.

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الحيض - حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

و كيف كان ففذلكه الكلام فى جميع صور المستحاضه أن يقال: إنها إما مبتدأه بالمعنى الأعم أى من لم تستقر لها عاده وقتا و لا عددا سواء سبقت بالدم أم لا، و إما ذات عاده فيهما أو فى أحدهما، و إما مضطربه ناسيه لهما أو لأحدهما، أما الأولى فقد عرفت انها ترجع الى التمييز، و إلا فعاده النساء، و إلا فمخيرها فى كل شهر بين سبعة سبعة أو عشره من شهر و ثلاثه من آخر، و الأحوط لها تقديم العشره فى الدور الأول و أحوط منه الاقتصار على الأول سيما القسم الأول، و أما الثانيه و هى ذات العاده فتأخذ عددها فى وقتها، و تجعله حيزا إذا لم يعارضها تمييز، بل و إذا عارضها كما تقدم الكلام فيه و فى صورتى عدم المعارضه، و ما سواه استحاضه بالنسبه الى كل شهر فما دون ما لم تستقر لها عاده فى الطهر إن قلنا به، و إلا اتبعته، هذا مع مطابقه الوقت للعدد، أما إذا لم تر تمام العدد فى الوقت كأن تكون عادتها فى أول الشهر

عشره و قد رأت قبله الدم مثلا بعشره إلى اليوم الخامس و انقطع أخذت ما كان فى الوقت، و أكملته بالمتقدم، و كذا إذا كان ابتداء رؤيتها فى اليوم الخامس من الشهر ثم استمر فإنه تكمله ببعض المتأخر، و نحوهما ما لو كان رؤيتها جميع الدم خارج الوقت أخذت العدد و ألغت الوقت، فيكون الحاصل انها تراعى الوقت مهما أمكن، و إلا اقتصر على العدد، أما لو تعارض أخذ تمام العدد و ملاحظه الوقت بمعنى عدم إمكان التلفيق كما لو تداخل بياض فهل تقتصر على حيزيه ما فى الوقت مع إمكانه و تلغى غيره و ان لم يبلغ تمام العدد، أو أنها تأخذ تمام العدد من غيره و تلغى اعتبار الوقت؟ احتمالان، و منه يعلم اشتراط ما قدمناه من الصور السابقه فى التلفيق من السابق أو اللاحق بما أمكن فيه ذلك، فتأمل جيدا فان فى المقام صوراً متشبهه لا تخفى على من له خبره بأصول الباب.

هذا كله فى الوقتيه العدديه أما إذا كانت وقتيه خاصه فقد ظهر لك انه يجب عليها مراعاة ذلك الوقت مهما أمكن، و قد عرفت سابقا الإشكال فى تقديمها على التمييز

مع فرض المعارضه، لكن هل تحيض بالنسبه إلى العدد بالروايات بادئ بدء أو انه بعد فقد عاده النساء؟ لا يبعد الثانى، و هل تتخير فى الروايات أو تقتصر على روايه السبع؟ إشكال، بل لعل أصل رجوعها الى الروايات لا يخلو من إشكال، لعدم ظهورها فى شمولها، فينبغى فيها حينئذ ملاحظه القواعد، و لعلها تقتضى التحيض بال عشر هنا لقاعده الإمكان و للاستصحاب، لمكان تيقن حيضيتها بالنسبه إلى أول الوقت و ربما تلحق هذه بمن نسيت العدد و حفظت الوقت، و ستسمع الكلام فيها، هذا كله إذا رأته فى الوقت، أما إذا رأته خارج الوقت فيحتمل قويا رجوعها للمبتدأه فى المراتب كلها، فليتأمل.

و أما إذا كانت العاده عدديه خاصه فلا إشكال فى تبعيتها عددها، لتناول أخبار ذات العاده لها، و هل تلتزم وضعه فى الجامع للتمييز مع موافقته لتمام العدد، بل و مع عدمها فتكمل من غيره مع النقصان، أو تنقص مع الزيادة و ان لم يتجاوز العشر بناء على ترجيح العاده عليه فى مثل ذلك أيضا كما تقدم، أو لا؟ لا يبعد الأول للجمع بين الأدله، و لعله الظاهر من روايه إسحاق بن جرير (١) الواردة فى التمييز، كما انه لا يبعد وضعه فى أول الدم مع عدم التمييز على ما تقدم منا سابقا فى التحيض بعدد الروايات.

و أما المضطربه فهى التى ذكرها المصنف هنا، و قد عرفت ما فى إطلاقه الرجوع الى التمييز فى جميع صورها، كإطلاقه التربص ثلاثه أيام، فقال و لا تترك الصلاه إلا بعد مضى ثلاثه أيام على الأظهر لعدم تماميته فى الضابطه للوقت الناسيه للعدد إذ هى تحيض برؤيه الدم فيه قطعاً، نعم هو متجه بالنسبه لناسيتهما معا أو ناسيه الوقت خاصه، بل قد عرفت ان الأقوى مساواتها للمبتدأه فى التفصيل بين الجامع للصفات و عدمه، و ربما فرق بعضهم بينهما فاحتاط فى المبتدأه بالثلاثه، و جعل المدار هنا على الظن،

إسحاق بن عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «فى المرأه ترى الصفره ان كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض»

بتقرير ان الحكم بذلك انما هو لمكان الظن من جهه التقدم باليومين، و فيه ان قوله (عليه السلام): (قبل الحيض) ينافى ما نحن فيه من المضطربه، نعم هو دال على حكم المعتاده مع التقدم باليومين، فتأمل.

و كيف كان فان فقدت التمييز فلا رجوع إلى عاده نساء أو أقران لعدم الدليل، بل هو على العدم موجود، و لذا قال

[فهنا مسائل ثلاث]

اشاره

فهنا مسائل ثلاث:

[المسأله الأولى لو ذكرت العدد تاما و نسيت الوقت]

(الأولى) لو ذكرت العدد تاما و نسيت الوقت فلم تذكر شيئا منه و كان العدد المذكور ضالا فى جملة عدد لا يزيد ذلك المذكور على نصف ما وقع الضلال فيه، بل هو إما يساويه أو يقصر عنه كالخمسه أو الأربعة فى ضمن العشره قيل كما فى المبسوط و الإرشاد و الحدائق بالاحتياط، و هو بأن تعمل فى الزمان كله ما تعمله المستحاضه، و تغتسل للحيض فى كل وقت يحتمل انقطاع دم الحيض فيه، و تقضى بعد ذلك صوم عادتها لعدم تشخيصها الحيض فى وقت خاص مع أدله الاحتياط، و قيل و هو المشهور كما فى الحدائق، و مذهب الأكثر كما فى المدارك انها تتخير فى وضع عددها فى أى وقت شاءت من الشهر، و اختاره فى المختلف و القواعد و المسالك و غيرها و فى الذكرى و البيان اشتراط ذلك بعدم الاماره المفيده للظن بموضع خاص، و فى الذخير انه لو قيل بجلوسها فى الشهر الأول من أول الدم مقدار حيضها ثم انها تجرى الأحكام فى باقى الشهر لم يكن بعيدا من الصواب، و من العجيب ما فى الخلاف «من ان ناسيه الوقت أو العدد تترك الصلاه و الصوم فى كل شهر سبعة أيام، و تغتسل و تصلى الباقي و تصوم فيما بعد

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الحيض - حديث ٢ و هو خبر إسحاق ابن عمار عن أبى بصير عن الصادق عليه السلام كما تقدم تفصيله فى الصحيفه ٢٩٧.

و لا قضاء عليها- الى ان قال:- دليلنا إجماع الفرقه» قلت: لا ينبغي التوقف فى رجوعها الى عددها فى كل شهر، لما فى التكليف بالاحتياط من العسر و الحرج المنفيين بالآيه(١)و الروايه (٢) بل قد يقطع بعدمه إذا لوحظ خلو الأخبار عنه، مع اشتغالها على خلاف ذلك فى التى هى أسوء حالا منها كالناسيه للوقت و العدد على ما صرح به فى مرسله يونس الطويله، بل قد يدعى شمول بعض ما فيها ك

قوله (عليه السلام)(٣):

«تجلس قدر أقرائها و أيامها»

و نحو ذلك لمثلها كالأخبار المستفيضه(٤) الأمره بالجلوس أيام الحيض و قدر الأقرء، و دعوى كون المراد منها معلومه الوقت ممنوعه، و ان كان ربما يظهر من ملاحظه مرسله يونس الطويله، فإنه لا إشكال عندهم فى الحكم لمستقره العاده عددا فقط، بل فى الرياض دعوى الإجماع عليه، و احتمال الفرق بينهما بالنسيان فيما نحن فيه و عدم الاستقرار فى تلك ضعيف، مع أنا لو أعرضنا عن ذلك كله كان فى اقتضاء القواعد العمل بالاحتياط- بأن تكلف أحكام الحائض من ترك اللبث و نحوه سيما الأحكام المتعلقة بالزوج كالوطء و نحوه- نظر و تأمل. نعم قد يقال: بوجوب أغسال المستحاضه عليها حينئذ خاصه حتى يمضى الشهر، فإذا مضى قضت صوم عاداتها خاصه، فتأمل جيدا.

و كيف كان فلا- ريب ان الأقوى ما ذكرنا، نعم لا- يبعد إيجاب وضع العدد عليها فى أول الدم مع عدم التمييز كما قلناه فى السابقه وفاقا لكاشف اللثام، و لعله المنساق من التدبير فى الأخبار بعد فرض شمولها لها، و لاستلزام التخيير لها فى ذلك أحكاما

١- ١ سورة البقره- الآيه ١٨١ و سورة الحج- الآيه ٧٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب الوضوء- حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الحيض- حديث ١ مع اختلاف فى اللفظ.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب الحيض.

كثيره لم يدل على شىء منها الأخبار، بل لعلها تدل على عدم بعضها، منها نقض ما تحيضت به فى نفس العشره و غيره، نعم لو جاءها فى الأثناء تمييز انكشف فساد حكمها الأول مع احتمال عدمه إذا كان بعد مضى العشره كما ذكرناه فى المبتدأه سابقا، فليتأمل جيدا فان كلام الأصحاب غير منقح كما أشرنا إلى بعضه فيما تقدم، هذا كله مع فرض كون العدد المحفوظ ناقصا عن نصف ما وقع الضلال فيه أو مساويا، أما إذا كان زائدا فهو مثل الأول أيضا بالنسبه إلى الاحتياط و عدمه فى كل ما لم يتيقن فيه الحيضيه أو عدمها، نعم يفرق بينهما بأنه لا بد و أن يحصل اليقين بشىء من الحيض، و هو ما زاد به على النصف و ضعفه و لو كسرا دون الأولى، و هى قاعده مطرده، فلو أضلت أربعه أو خمسه فى ضمن عشره فلا يقين، أما لو أضلت ستة فى ضمن عشره فالخامس و السادس يقين حيض، أو سبعة فى ضمنها فالرابع و الخامس و السادس و السابع يقين حيض، و هكذا من غير فرق بينما كان الزائد يوما أو كسرا، فلو أضلت خمسه فى ضمن تسعه كان الخامس يقين حيض، و نحو ذلك ما لو قالت حيضى عشره و الثانى عشر حيض بيقين، فما وقع الضلال فيه حينئذ تسعه عشر يوما من الشهر، للقطع بطهره اليومين الأولين و التسعه الأخيره، فالعشره زائده على النصف بنصف يوم، فيوم كامل حينئذ حيض، و هو الثانى عشر.

و من هنا يعلم مسائل الامتزاج المسماه بالخلط عند العامه، منها لو قالت حيضى ستة و كنت أمزج أحد نصفى الشهر بالآخر بيوم فهذه أضلت ستة فى العشره الأواسط فلها يومان يقين حيض، و هما الخامس عشر و السادس عشر، و العشره الأولى طهر بيقين، و لو قالت لى فى كل شهر حيضتان كل واحده ثمانيه فلا بد بينهما من الطهر، فالمضله ما عدا ستة أيام من الثالث الى الثامن، لأنه لا يمكن تأخير الحيض الأول

عن أول اليوم الخامس، و لا تأخير مبتدأ الحيض الثاني عن الثالث و العشرين، و المتيقن في الحيضه الأولى من أول الخامس الى آخر الثامن و في الثانيه من الثالث و العشرين الى السادس و العشرين، و المتيقن من الطهر من أول الثالث عشر الى آخر الثامن عشر، و الضال من الحيض ثمانية من كل واحده أربعه، و قد ترجع هذه إلى القاعده المتقدمه أيضا عند التأمل، و ذلك لأنها تؤول إلى أنها أضلت ثمانية في اثني عشر، فيزيد على النصف بيومين، فهما و ضعفهما حيض، و هو من أول الخامس الى آخر الثامن، فتأمل جيدا. و لو قالت كان حيضى عشره و كنت أمزج شهرا بشهر أى كنت آخر الشهر و أول ما بعده حائضا فالمتيقن من الحيض لحظه من آخر كل شهر و لحظه من أوله، و المتيقن من الطهر، اللحظه الأخيره من اليوم العاشر إلى أول لحظه من اليوم الحادى و العشرين، فضل عشره في عشرين يوما تنقص لحظتين، و هى ما بين اللحظه من أول الشهر و اللحظه من آخر العاشر و ما بين اللحظه من أول ليله الحادى و العشرين و اللحظه من آخر شهر، فتريد عن نصفها بلحظه، فلحظتان باقيتان، الى غير ذلك من مسائل الامتراج، و لقد أكثر منها الأصحاب (رضوان الله عليهم) سيما الشيخ فى المبسوط من أرادها فليراجعها، و من المعلوم انه فى جميع ما ذكرنا يختلف الحال بالنسبه إلى الاحتياط و عدمه، فإنه قد يبلغ فى اليوم الواحد ثمانية أغسال مع عدم التداخل، لاحتمال انقطاع الحيض ما لم تكن عالمه بوقت مخصوص لانقطاعه كالطهر مثلا و بناء على التخيير تكون مخيره بين إكمال ما علمته من السابق أو الللاحق أو مع التلفيق مع الإمكان، كما انه بناء على المختار يتعين عليها الإكمال من السابق مع الإمكان أيضا.

[المسأله الثانيه لو ذكرت الوقت و نسيت العدد]

اشاره

المسأله (الثانيه) لو ذكرت الوقت و نسيت العدد ف فيها صور أربع:

[الأولى ان ذكرت أول حيضها أكملته ثلاثه]

(الأولى) ان ذكرت أول حيضها أكملته ثلاثه لتيقن كونها حيضا و يبقى الزائد إلى تمام العشره مشكوكا فيه ما لم تعلم انتفاء بعضها، فيحتمل حينئذ اقتصارها على الثلاثه فقط، و تعمل

فيما عداها عمل الاستحاضه لأصالة شغل ذمتها بالعباده، و اختاره في البيان و عن المعتمر، و استحسنة في المدارك كما انه احتمله في الذكرى، و لعله الظاهر من موضع من المبسوط و ابن حمزه في الوسيله، و يحتمل رجوعها الى الروايات إما بأخذ السبعه تعيينا كما هو ظاهر الشيخ في الخلاف مدعيا عليه الإجماع، أو التخيير بين السبعه و

السته أو ثلاثه من شهر و عشره من آخر، و اختاره الشهيد الثاني و غيره من بعض متأخري المتأخرين، لصدق النسيان الموجب للحكم في حديث السنن (١) و يحتمل القول بالاحتياط بأن تجمع بين عمل الاستحاضه و انقطاع الحيض، فقد يجتمع حينئذ عليها مع كثره الدم و عدم التداخل ثمانية أغسال، و هو ظاهر ابن سعيد في الجامع و العلامه في التذكرة، بل نقل عنه في جملة من كتبه، كما انه نقل عن الشيخ في المبسوط و في الذكرى ان الاحتياط في هذه و نظائرها مشهور، قلت: لكن ينبغي لها حينئذ تقديم غسل الحيض لوجوب المبادره إلى الصلاه بعد غسل الاستحاضه، و يحتمل تحيضها بالعباده في كل شهر ما لم تعلم انتفاء بعضها، و إلا فبالممكن منها، لاستصحاب الحيض و قاعده الإمكان و غيرها مع عدم اطراد العمل بالروايات لها في كل وقت كما ستمسح، و هو لا يخلو من قوه.

[الثانيه ان تذكر اليوم الذي هو آخره]

(الثانيه) ان تذكر اليوم الذي هو آخره، و هي التي أشار إليها المصنف بقوله:

فان ذكرت آخره جعلته نهايه الثلاثه إذ هي حيض قطعاً و عملت في بقيه الزمان السابق و اللاحق ما عمله المستحاضه أما اللاحق فلأنه طهر قطعاً، و أما السابق فكذلك عدا المكمل للعباده منه، و أما فيها فلاحتياط أو للحكم باستحاضه ما عدا الثلاثه، و لم تظهر ثمره هنا بين هذين القولين بالنسبه إلى الأغسال، لعدم احتمال انقطاع الحيض فيما مضى لمكان حفظ الآخر، فقول المصنف و تغتسل للحيض في كل زمان يفرض فيه الانقطاع انما يتجه بالنسبه لليوم الآخر ان لم تعلم وقت الانقطاع فيه

بالخصوص، نعم تظهر الثمره بالنسبه إلى باقى الأمور ان قلنا بدخولها على القول بالاحتياط كترك اللبث فى المساجد و نحوها. و فى انها تقضى صوم عشره أيام احتياطاً ما لم يقصر الوقت الذى عرفته عن العشره على القول بالاحتياط، و أما بناء على التحيض بالثلاثه فلا و كذا على القول بأن تحيضها بإكمال ما علمته من الحيض بالروايات على الاختلاف المتقدم، إلا إذا اختارت التحيض بالعشر، فإنها يجب حينئذ عليها قضاء ذلك فى وقت الطهر، لكن تظهر الثمره حينئذ بينه و بين السابق بأمر آخر كثيره جدا.

و يظهر لك وجه الجميع مما تقدم كما انه يظهر أيضاً وجه التحيض بالعشر أيضاً، و قد عرفت سابقاً أن الأقوى الرجوع الى الروايات، لكن قد يشكل بما لو علمت انتفاء مضامينهن من السبع أو العشر، و احتمال قصرها حينئذ على روايه الثلاثه فيه أنها أى الثلاثه انما تصح إذا صح التحيض بالعشر فى الشهر الآخر، نعم يتجه حينئذ إما القول بالاحتياط أو بحيضيه الثلاثه فقط لا من جهه الأخبار أو الحكم بحيضيه ما أمكن فقط.

[الصوره الثالثه ان تعلم اليوم الذى هو وسط الحيض]

الصوره (الثالثه) ان تعلم اليوم الذى هو وسط الحيض، فان علمته انه وسط بمعنى انه محفوف بمثليه كما تقدم فى الوسط فى الكفاره فهى معلومه الحيض حينئذ من غير فرق بين أن يكون المذكور يوماً أو أزيد، و ان علمت بأنه وسط بمعنى كونه محفوفاً بمتساويين فهو مع سابقه و لاحقه يقين حيض، و ما عداها مشكوك فيه يجرى فيها ما تقدم، منها الإكمال بالروايات، قيل لكن ينبغى هنا حينئذ اختيار السبعه أو الثلاثه ليوافق الوسطيه المحفوظه، و فيه ان اختيارها الثلاثه فى شهر يوجب عليها العشره فى آخر، مع أنه قد يكون المحفوظ وسطاً لا يوافق شيئاً من الروايات، كما إذا انضم الى اليوم بعض الكسور، فلعل ذلك مما يؤيد ما تقدم سابقاً من ان المتجه لها هنا و فيما تقدم التحيض بما أمكن، بناء على قاعده الإمكان مراعيه لحفظ الوسطيه المتقدمه و ان استلزم تكسيراً، و يؤيده زياده على ما تقدم انه قد يكون المحفوظ من عاداتها مما لا يطابق شيئاً

من الروايات، كما لو علمت انها لا تزيد على التسعه و لا تنقص عن الثمانيه، أو لا تزيد عن الخمسه و لا تنقص عن الأربعة، أو مع انضمام بعض الكسور فى العاده و نحو ذلك، و فى الرياض «انها ان علمت وسطه المحفوف بمتساويين و انه يوم حفته بيومين و اختارت السبع لتطابق الوسطيه، و يومان حفتهما بمثلهما، فتيقنت أربعة و اختارت هنا الستة، مع احتمال الثمانيه بل و العشره بناء على تعيين السبعه و إمكان كون الثامن و العاشر حيضا، فتجعل قبل المتيقن يوما أو يومين أو ثلاثه و بعده كذلك» انتهى. و كأنه لا- يرجع الى محصل إلا أن يريد ما ذكرنا، و أما إن علمت أنه وسط بمعنى أنه فى أثناء الحيض تحيضت به و بما علمته من سابقه و لاحق، و جرى فى الزائد ما تقدم، هذا إن لم تكن حافظه معه شيئا يحصل به العلم بتمام حيضها، كما إذا قالت انى كنت ثانى الشهر حائضا و رابعه طاهره، فإن ذلك يعلم به ان حيضها الثلاثه فقط.

الصوره (الرابعه) ان تعلم انه يوم حيض من غير معرفه بشىء من أوصافه

كالأوليه و الآخريه و الوسطيه جعلته حيضا و جرى ما تقدم من الوجوه فى غيره فتأمل جيدا.

[المسأله الثالثه لو نسيتهما جميعا]

المسأله (الثالثه) لو نسيتهما جميعا أى الوقت و العدد فلم تحفظ شيئا منهما فهذه تتحيض فى كل شهر مع عدم ثبوت عاده لها فى طهرها ان قلنا بذلك بسبعه أيام أو ستة أو عشره فى شهر و ثلاثه من آخر ما دام الاشتباه باقيا على الأصح كما تقدم البحث فيه سابقا فى المبتدأه، و فى المدارك و المسالك ان رجوعها الى الروايات هو المعروف من المذهب، بل فى الأول انه ادعى فى الخلاف الإجماع عليه، و فى الذكري ان ظاهر الأصحاب العمل بالروايات، قلت: و فيها أقوال آخر قد أشرنا إلى بعضها فيما سبق، لكن أكثرها مشتركه فى الضعف سيما القول بالرد الى أسوء الاحتمالات، و هو فرض الحيض بالنسبه الى ما يحرم فى حاله أو يجب عدا الصوم و الصلاه و فرض الاستحاضه بالنسبه الى كل ما يجب عليها عند انقطاعه، إذ هو - مع ما فيه من

العسر و الحرج و منافاته لما تقتضيه حكمه البارى تعالى و ندره القائل بل فى البيان انه ليس قولنا، و يؤيده ما عن المنتهى من نسبته إلى الشافعى - ان فيه طرحا للمرسل المعمول به بين الأصحاب مع كثره الشواهد منه و من غيره على صحه مضمونه، و قد تقدم الكلام فيه سابقا، و ما فى الذخير من عدم دلالة على المضطر به غفله عن ملاحظه آخره، نعم لا يبعد الاقتصار فى العمل عليه خاصة بالنسبه إلى المضطر به، فتختص حينئذ بالفرد الأول من فردى التخير، بل بالسبعه منه، لما عرفت سابقا من عدم وضوح دليل على ثبوت الفرد الآخر أى العشره من شهر و ثلاثه من آخر فى غير المبتدأه إلا انه قد تقدم منا سابقا ما يحصل منه الظن بالمساواه سيما مع ملاحظه ما سمعته الآن من الشهيدين و صاحب المدارك ان أرادوا بالروايات فى كلامهم ما يشمل الروايتين لا جنس الروايه فى مقابله القول بالرد الى أسوء الاحتمالات و ان كان هذا أظهر فى كلامهم، لعدم عثورنا على الإجماع الذى نقله فى المدارك عن الخلاف على غير مضمون المرسل، و ظاهر الشهيد الأول العمل عليه خاصة، فتأمل لكن لا بأس بالعمل بالاحتياط مع إمكانه، و هو يحصل بثمانيه أمور أو باثنى عشر تستخرج بالتأمل و ان كان بعضها متعلقا بالزوج، فتأمل هذا.

و ليعلم ان المهم فى جميع هذه الصور المتقدمه تنقيح ما تقتضيه القواعد العامه حتى يرجع إليها عند الشك فى كثير من الصور فى شمول الأدله لها، قد أشرنا إلى جملة منها سابقا، و لعل المتجه فى كل ما لا يتأتى فيه استصحاب الحيضيه أو قاعده الإمكان بعد البناء عليها بشرط عدم معارضتها بجريان مثلها فى باقى الدم البناء على الطهاره فى نفس الشهر، ثم قضاء متيقن الحيض بعده فى متيقن الطهر، لا الاحتياط، لعدم الدليل على وجوبه هنا، و باب المقدمه يشكل جريانه فى مثل الزمان الذى ينقضى تدريجا، و الرجوع الى متيقن الحيض خاصة فى نفس الشهر يحتاج الى دليل بالنسبه إلى تعيينه فى

خصوص أيام ذلك الشهر، فتأمل جيدا جدا.

[في أحكام الاستحاضه]

إشاره

و إذ قد فرغ المصنف من بيان أقسام المستحاضه شرع في بيان أحكامها، فقال:

و أما أحكامها فنقول ان لدم الاستحاضه مراتب ثلاثه على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا شهره كادت تكون إجماعا، و الاستفادة من ملاحظه مجموع الأخبار كما ستسمعها في مطاوى المبحث صغرى و وسطى و كبرى، فما عن ابن أبى عقيل من إنكار القسم الأول فلم يوجب له وضوءا و لا غسلا ضعيف نادر، بل في جامع المقاصد ان إجماع الأصحاب بعده على خلافه، كضعف ما ينقل عنه أيضا و عن ابن الجنييد و عن الفاضلين في المعتبر و المنتهى من إدخال الثانيه في الثالثه، فأوجبوا تعدد الأغسال فيها كما سيظهر لك ذلك كله إن شاء الله، نعم في كثير من الأخبار قصور عن إفادتها تماما، لكنه صريح المنقول عن الفقه الرضوى (١) و يقرب منه

خبر عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٢) المنقول عن حج التهذيب، قال فيه: «و لتستدخل كرسفا، فإذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى، فإن كان دما سائلا فلتؤخر الصلاه الى الصلاه، ثم تصلى صلاتين بغسل واحد» الخبر،

و لا- فرق فيما ذكرنا من المراتب الثلاثه بين الدم و الصفرة، فما يظهر من جملة من الأخبار (٣) ان ليس للصفرة إلا الوضوء، بل كاد يكون صريح موثقه سماعه (٤) محمول على القليله، إذا الغالب كما قيل انه متى كانت صفرة تكون قليله بخلاف الدم، و إلا كانت مطرحه للإجماع بحسب الظاهر على عدم الفرق، فتأمل.

ثم انه صرح جماعه من الأصحاب بوجوب اعتبار الدم عليها و معرفته على أى

١- ١ المستدرک- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الحيض- حديث ١ و ٧ و ٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٦.

حال، و كأنه لمكان العلم بالحدث إجمالاً- وإمكان تعرفه من أى الأحداث مع اختلاف الأحكام، و للأمر بالاعتبار فى بعض الأخبار(١) لكن ينبغى القطع بعدم إرادتهم انها ان لم تعتبر حالها بطلت صلاتها، و لو كان ما فعلته موافقا للواقع مشتملا على نيه التقرب، لعدم وضوح دليل عليه، كما انه يشكل دعوى وجوب التعرف عليها حتى لو أرادت العمل بأسوء الاحتمالات، و يشكل أيضا دعوى الوجوب عليها لو كان معها استصحاب يشخص حالها، كما لو اختبرت حالها قبل الوقت فكانت صغيره كل ذلك مع إمكانها التعرف و الاعتبار، أما مع تعذره إما لعمى مع فقد المرشد و لو بالاستيجار و نحوه فلا إشكال فى سقوط ذلك عنها مع عدم سقوط الصلاة، لكن هل لها الأخذ بالمتيقن من وجوب الوضوء و نفى الزائد بالأصل أو انها يتعين عليها الأخذ بأسوء الاحتمالات تحقيقا للفراغ اليقيني؟ وجهان، أقواهما الثانى.

و كيف كان فلا إشكال فى ثبوت ما ذكرناه من المراتب الثلاثة، لأن دم الاستحاضه إما ان لا يثقب الكرسف أو يثقبه و لا يسيل أو يسيل كما فى الفقيه و الخلاف و السرائر و الدروس و غيرها، و لعله يرجع الى ذلك ما فى عبارات البعض من التعبير عن الأولى بعدم الظهور أو الرشيح، و الثانى بالظهور عليه من الجانب الآخر أو الرشح، مع عدم السيالان على إشكال بالنسبه إلى الرشح، نعم قد تظهر المخالفه فى مثل التعبير عن الأول بعدم الغمس، و عن الثانى بالغمس مع عدم السيالان كما فى القواعد و اللمعه و عن غيرها، لكون الثقب أعم من الانغماس، فنقيضه أخص من نقيضه، فيدخل حينئذ فى الصغرى بعض أفراد الوسطى، لكنه قطع فى جامع المقاصد ان مراد الجميع واحد، و ان المراد بالثقب و الظهور استيعاب ظاهر القطنه و باطنها، فيكون معنى الانغماس حينئذ و نحوه ما فى المسالك و قد يؤيده تعبير بعضهم عن الصغرى بعدم

الثقب، و عن الوسطى بالغمس مع عدم السيالان، و لعل التعبير بما فى الكتاب أولى، لأنه الموافق ل

خبر عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «و ان كان الدم لا يثقب الكرسف توضع و دخلت المسجد»

و

خبر زراره(٢) «و تصلى كل صلاه بوضوء ما لم ينفذ الدم فإذا نفذ اغتسلت»

و غيرهما(٣) و دعوى اقتضاء النفوذ الاستيعاب لكونه مأخوذاً من نفذ السهم من الرمي إذا خرقها ممنوع، مع عدم دلالة ما ذكر من التعليل عليه، نعم لو أمكن دعوى إرادته الجميع معنى واحداً بحمل الغمس على ما يشمل الثقب و ان لم يستوعب تمام الكرسف لكان متجهاً إلا أنه بعيد، و المراد بالكرسف القطن كما نص عليه فى القاموس و غيره من الأصحاب، فهو حينئذ ك قول أبى الحسن (عليه السلام)(٤)

أبى عبد الله (عليه السلام)(٥): (و تستدخل قطنه)

إلا انه قد يلحق به ما كان مثله مما لا يمنع صلابته أو صلابه جزء منه نفوذ الدم، و من هنا قيد بعضهم القطنه بكونها مندوفه، و ان كان فى استفاده مثل هذا القيد من النصوص تأمل.

ثم انه من المعلوم ان ذلك انما هو عند الاختبار لحالها، و إلا فهى حيث ينكشف حالها لا إشكال فى جواز احتشائها بغير القطن، كما انه لا ينبغى الإشكال فى الاجتزاء بالتقدير مع عدم القطنه، بمعنى تقدير انه لو كان المحتشى به قطناً لثقبه الدم مثلاً، و لم نقف فى شىء من الفتاوى على تقدير زمان إبقاء القطنه أو مقدارها، و لعل الثانى مستغنى عنه لاحتشائه على المتعارف، و أما الأول فالذى يظهر من ملاحظه أخبار الباب أنها لا تقدير له، بل تبقى محتشيه به حتى تنتقل من حاله الى أخرى ان كانت،

١- ١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ١ و هو خبر معاويه ابن عمار كما ينقله قدس سره عنه قريباً.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الحيض - حديث ٢.

أو تغييرها عند كل صلاة كما ستسمع.

[في لزوم تغيير القطنه في الاستحاضه القليله]

و كيف كان ف في الأول و هي المسماه بالصغرى عندهم يلزمها تغيير القطنه و تجديد الوضوء عند كل صلاة أما الأول فقد نص عليه في الناصريات و الغنيه و المنتهى و التذكرة و الإرشاد و المعبر و النافع و الجامع و السرائر و التحرير و الذكري و اللمعه و الدروس و جامع المقاصد و الروض و غيرها، و هو المشهور نقلا و تحصيلا، بل في صدر عبارته الأول ظاهر الإجماع، بل قد يدخل تحت صريح الإجماع في عجزها كالثاني أيضا، و في الثالث نفى الخلاف عنه، و في الرابع يجب تغيير القطنه و الوضوء لكل صلاة ذهب إليه علماءنا، و في مجمع البرهان كأنه إجماعي، و يدل عليه - مضافا الى ذلك و الى عدم ثبوت العفو عن قليل هذا الدم و كثيره، بل عن الغنيه دعوى الإجماع على إلحاق دم الاستحاضه و النفاس بالحيض في عدم العفو كما عن السرائر نفى الخلاف عن ذلك - بعض الأخبار المعتبره (١) الداله على وجوب التغيير في الوسطى و الكبرى مع عدم تعقل الفرق، بل قال بعضهم: انه لا قائل بالفرق، و في الرياض انه يتم بالإجماع المركب، منها

قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر صفوان بن يحيى (٢): «هذه مستحاضه تغتسل و تستدخل قطنه بعد قطنه، و تجمع بين صلاتين بغسل، و يأتيها زوجها».

فما وقع من بعض متأخري المتأخرين من الإشكال في هذا الحكم لعدم الدليل على بطلان الصلاة بحمل النجاسه مطلقا، مع أنها مما لا تتم الصلاة بها منفردة و كون النجاسه ملحقه بالبواطن لا يلفت إليه في مقابله ما تقدم، نعم قد يناقش فيه ب

قول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر الجعفي (٣): «و ان هي لم تر طهرا اغتسلت و احتشت

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٨ و ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٠.

فلتصل بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف»

و ب

خبر الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قال أبو جعفر (عليه السلام): سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن المرأة تستحاض فأمرها أن تمكث أيام حيضها لا تصلى فيها، ثم تغتسل و تستدخل قطنه و تستنفر بثوب ثم تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب»

و ب

قول أبي عبد الله (عليه السلام) في صحيح الصحاف (٢) في حديث حيض الحامل الى أن قال: «فلتغتسل ثم تحتشى و تستدفر و تصلى الظهر و العصر ثم لتنظر، فان كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه ما لم تطرح الكرسف، فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليه الغسل، و ان طرحت الكرسف و لم يسال الدم فلتوضأ و لتصل و لا غسل عليها، قال: و ان كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيبا لا يرقى فان عليها ان تغتسل في كل يوم و ليله ثلاث مرات، و تحتشى و تصلى و تغتسل للفجر و تغتسل للظهر و العصر و تغتسل للمغرب و العشاء الآخرة»

الحديث. و ب

قول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن أبي يعقوب (٣): «المستحاضه إذا مضت أيام أقرائها اغتسلت و احتشت كرسفا و تنظر، فان ظهر على الكرسف زادت كرسفا و توضأت»

و بمفهوم

قوله (عليه السلام) أيضا في خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٤) المروى عن حج التهذيب: «فإذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى»

الى غير ذلك مما يشعر به إطلاق بعضها أيضا، كل ذا مع ما في

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٧.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٣ و هو خبر ابن أبي يعفور كما ينقله قدس سره عنه في التعليقه «٥» من الصحيفه ٣١٦.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٨.

وجوب الإبدال في نحوها من المشقه مع عدم ظهور فائده لذلك، إذ بوضع الجديده تنجس كنجاستها، فمن ذلك كان القول بعدم الوجوب لا يخلو من قوه، ولعله لذا لم يذكره الصدوقان والقاضي على ما قيل، فتأمل.

ومنه يظهر انه ينبغي القطع بعدم وجوب تغيير الخرقه كما هو ظاهر المصنف وغيره و صريح جماعه خلافا للمقنعه و المبسوط و السرائر و الجامع و غيرها، بل نسبه في كشف اللثام إلى الأكثر لما عرفته من عدم وصول الدم في القليله إليها، مع أصاله البراءه و خلو الأخبار عنه، لكن قد يقطع بعدم إرادته الوجوب التعبدي حتى لو لم تنجس الخرقه، فينزل حينئذ على اتفاق وصول النجاسه إليها و لو على بعض ما تقدم من التفسير للقليله مما لا ينافي وصول الدم إلى الخرقه، فحينئذ يتجه وجوب الإبدال أو الغسل ان لم نقل بالعفو عن مثل ذلك، فتأمل جيدا. كما انه يتجه القول بوجوب غسل ما تنجس من ظاهر الفرج و ان كان قليلا، بناء على عدم العفو عنه، و لعل عدم تعرض المصنف له للإحاله على وجوب إزاله النجاسه عن البدن، لكنه نص عليه هنا المفيد في المقنعه و الشهيدان في البيان و المسالك و الروضه و المحقق الثاني في جامع المقاصد و الأردبيلي في مجمع البرهان، بل في الأخير انه كأنه إجماعى، و لعل مقصود الجميع ما ذكرنا، و المراد بظاهر الفرج هو ما يبدو منه عند الجلوس على القدمين كما في المسالك و شرح المفاتيح.

و أما تجديد الضوء لكل صلاه أو فريضه فهو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا بل في الناصريات و الخلاف و الغنيه الإجماع عليه، و في المعبر نسبه إلى الخمسه و أتباعهم، و في جامع المقاصد ان الإجماع بعد ابني أبي عقيل و الجنيد على خلافهما، و في التذكرة نسبه إلى علمائنا، قلت: و لعله كذلك، إذ لم أجد فيه خلافا سوى ما ينقل عن العماني من عدم إيجابه وضوء و لا غسلا، مع ان المنقول من عبارته محتمل لإرادته عدم الإيجاب عند عدم رؤيه شىء، و ما عن ابن الجنيد من إيجابه الغسل في كل يوم بليته،

و أما ما نقله في المسالك عن المفيد من الاجتزاء بالوضوء الواحد للفرضين فالظاهر انه اشتباه كما لا يخفى على من لاحظ المقنعه، فانحصر الخلاف في القولين، و هما نادران ضعيفان محجوجان بما تقدم، و ب

قول الباقر (عليه السلام) في موثق زراره(١): «عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع، قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضه، فلتغتسل و تستوثق من نفسها، و تصلى كل صلاه بوضوء ما لم ينفذ الدم، فإذا نفذ اغتسلت و صلّت»

و ب

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاويه بن عمار(٢): «المستحاضه تنظر أيامها- الى ان قال:- و ان كان الدم لا- يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلّت كل صلاه بوضوء»

الخبر. الى غير ذلك من الأخبار(٣) التي قد تقدم بعضها كصحيح الصحاف على أحد الوجهين فيه و غيره، و الأخبار(٤) الكثيره الآمره بالوضوء في الصفره الشامله لنحو المقام، بل قد عرفت سابقا ان الغالب كما قيل فيها ان تكون قليله، بل كاد بعضها يكون صريحا في ذلك هنا لاشتمالها على نفى الغسل.

و بذلك كله يسقط ما عساه يستدل به للأول من الأصل و من حصر موجبات الوضوء و نواقضه في بعض الأخبار في غيرها، و من مفهوم

قوله (عليه السلام) في خبر ابن أبي يعفور(٥): «المستحاضه إذا مضت أيام أقرائها اغتسلت و احتشت كرسفا و تنظر، فان ظهر على الكرسف زادت كرسفها و توضأت و صلّت»

مع احتمال أن يراد بالظهور على باطن القطنه، فيكون نضا فيما نحن فيه، و إلا فهو لا يوافق ما نقل عنه من إيجابه الأغسال الثلاثه عند ظهور الدم على الكرسف.

١- ١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٦ و ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب الحيض - حديث ١ و ٧ و ٨.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ١٣.

و قد يستدل له أيضا ب

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان (١): «المستحاضه تغتسل عند صلاه الظهر و تصلى الظهر و العصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب و العشاء، ثم تغتسل عند الصبح»

من حيث ترك التعرض لما يوجب الوضوء منها مع انه في مقام البيان، فدل على عدمه، و فيه ان ذلك لا ينافي الثبوت بغيره من الأخبار، و لو قرر الاستدلال به له بغير ذلك بل بتعليق الحكم بالاغتسال على طبيعه المستحاضه لكان الجواب عنه انه محمول على غيره من الأخبار، إذ هو لا يوافق بظاهره المنقول عنه من عدم إيجابه في تلك الحاله شيئا، فيجب حينئذ تقييده بغير القليله قطعا، نعم هو موافق لما احتمله من عبارته في كشف اللثام من إيجابه الأغسال الثلاثه في جميع الأحوال، و كيف كان فلا إشكال في ضعفه و إن أمكن الاستشهاد له بإطلاق بعض الأخبار (٢) لكنها منزله على المختار قطعا، كضعف ما سمعته عن ابن الجنيد، و ان أمكن الاستشهاد له أيضا ب

مضمرة سماعه (٣) «المستحاضه إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلا، و ان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مره و الوضوء لكل صلاه»

مع عدم صراحته فيه، بل هو ممكن التنزيل على المتوسطه كما ستسمعه فيما يأتي ان شاء الله.

[في عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد في القليله]

ثم ان ظاهر المصنف بل كاد يكون صريحه لقوله و لا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد مؤكدا لما سبق من عبارته عدم الفرق في ذلك بين الفرض و النفل، فكما لا يجوز جمع فرضين بوضوء كذلك الفريضة و النفل، بل هو ظاهر معقد الشهورات و الإجماعات المتقدمه عدا الخلاف، لتقييده عدم جواز الجمع بالوضوء الواحد للفرضين، بخلاف غيره فأوجب الوضوء لكل صلاه من غير تقييد، و به صرح في المعبر و المنتهى

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٦.

و جامع المقاصد و التذكرة، بل فى الأخير لا تجمع المستحاضه بين صلاتين فى وضوء واحد عند علمائنا، سواء كانا فرضين أو نفلين، و يدل عليه- مضافا الى ذلك و الى أنها مستمره الحدث، فيقتصر على مقدار الضروره المتيقن استحاضتها له، و هو الفرض الواحد- الموثق (١) و الصحيح (٢) المتقدمان

(تصلى كل صلاه بوضوء)

لكن قال فى المبسوط: انه إذا توضحت المستحاضه للفرض جاز أن تصلى معه ما شاءت من النوافل و تبعه فى المهذب، و ربما كان قضيه من لم يوجب معاقبه الصلاه للوضوء كالعلامه فى المختلف و تبعه العلمه الطباطبائى فى مصابيح، و هو- مع مخالفته لما سمعت- لا دليل عليه سوى بعض إطلاقات فى الأمر بالوضوء لا تصلح لمعارضه ما تقدم، مع انه لا يقول بمقتضاها بالنسبه للفرضين، اللهم إلا أن يفرق فيدعى دخول نوافل كل فرض فى اسمه، فلا ينافيه حينئذ

قوله (عليه السلام): (كل صلاه بوضوء)

سيما بعد احتمال إرادته وقت كل صلاه، بل قد يدعى ظهوره، لكنه ينبغي حينئذ اختصاص ارادته النوافل لكل فرض لا مطلق النوافل، و يؤيده سهوله المله و سماحتها، إذ فى التجديد لكل ركعتين كما يقتضيه التعميم المتقدم من المشقه ما لا يخفى، و احتمال عدم مشروعيه النوافل بالنسبه إليها باعتبار ان طهارتها اضطراريه و لا ضروره بالنسبه إليها ضعيف بل مقطوع بعدمه، و قد يستأنس له مضافا الى ذلك ببعض ما دل (٣) فى غير هذه الحاله على جواز صلاتها الفريضة و النافله بغسل واحد، و بما ستسمعه من ان المستحاضه متى فعلت ما هو واجب عليها كانت بحكم الطاهر، فتأمل.

و من ذلك كله ينقدح الكلام فى شىء قد أشرنا إلى نظيره فى المسلوس، و هو انه هل يستباح بمثل هذا الوضوء باقى ما اشترط بالطهاره كمس كتابه القرآن؟ و كذا

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٩.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ١.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ١٥.

الكلام بالنسبة إلى غاياته المستحبه كقراءه القرآن و غيرها، و ما مقدار ما يستباح منه؟

و لو أمكن القول بعدم نقض حكم هذا الوضوء بعد حصوله بمثل هذا الاستمرار للحدث لكان متجها كما ادعاه بعضهم في المسلوس، و ربما يومی اليه من جوز الفصل بين الوضوء و الصلاه بغير ما يتعلق بالصلاه كالعلامه في المختلف و يأتي له تتمه ان شاء الله و ان قلنا بوجود تجديده هنا للفرض الثاني للدليل، فتأمل جيدا.

و في الثاني أى ثقب الدم للكرسف أو غمسه أو الظهور عليه على الاختلاف المتقدم في التعبير عن الوسطى و هي الحاله الثانيه يلزمها مع ذلك أى ما تقدم في الصغرى من تغيير القطنه بلا خلاف صريح أجده فيه هنا سوى ما سمعته من المناقشه السابقه لبعض متأخرى المتأخرين من جهه كونه مما لا تتم به الصلاه، بل عن شرح الإرشاد لفخر الإسلام إجماع المسلمين عليه، و هو الحجه مضافا الى ما تقدم سابقا فى القليله من نفى الخلاف و غيره، لدلالته عليه هنا بطريق أولى قطعاً، كل ذا مع سلامته هنا مما سمعته منا من المناقشه فى الأولى من جهه الأخبار، لظهور بعضها فى المقام بوجود الابدال ظهوراً كاد يكون صريحا فى

خبر عبد الرحمن بن أبى عبد الله (١) عن الصادق (عليه السلام) قال فيه: «فلتحتط بيوم أو بيومين، و لتغتسل و لتستدخل كرسفا، فان ظهر عن الكرسف فلتغتسل، ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى، فإذا كان دما سائلا فلتؤخر الصلاه، ثم تصلى صلاتين بغسل واحد»

و فى

خبر الجعفى (٢) «فإن هي رأت طهرا اغتسلت، و ان هي لم تر طهرا اغتسلت و احتشت، فلا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف»

مضافا الى ما دل (٣) عليه فى الكبرى لعدم القائل بالفرق، كما أنه لم يقل أحد به أيضا بالنسبه إلى الصلوات، فلا يضر حينئذ عدم دلاله الخبرين المتقدمين عليه سيما بعد انجارهما

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٣.

بالفتوى بالنسبه الى ذلك و بما دل عليه بالنسبه الى كل صلاه من خبر أبى بصير(١)فى الكثيره كما عرفت من عدم قائل بالفرق، كما لا يضر إشعار بعض الأخبار(٢)بعدم وجوب الابدال، منها ما تقدم سابقا فى الأولى، لوجوب عدم الركون إليه فى مقابله ما سمعت.

و بذلك كله يتضح الدليل على ما ذكره المصنف و جماعه بل نسبه فى كشف اللثام إلى الأكثر من وجوب تغيير الخرقه إذ هو أولى من القطنه قطعا لصغرهما، و لكونها كالملحقه بالبواطن بخلافها، من غير فرق بين تنجسها بكثير الدم أو قليله، بناء على عدم العفو عنه خصوصا فى المقام، و لا- دلالة فى عدم ذكر السيدين له كما عن القاضى على عدم الوجوب، و مع فرضها فهم محجوجون بما تقدم، كما انه لا دلالة فى خلو الأخبار عنها على ذلك أيضا فتدبر، و من الوضوء لكل صلاه كما فى المقنعه و السرائر و الجامع و الوسيله و القواعد و التحرير و الإرشاد و اللعنه و الروضه و غيرها، و هو المشهور، بل لعله لا خلاف فيه بالنسبه الى غير الغداه، كما يرشد اليه دعوى الإجماع فى الناصريات و الخلاف و الغنيه على ما يتناولها، بل و لا فيها و ان أوهمته هذه الكتب الثلاثه و المبسوط كالمنقول عن الصدوقين و القاضى و أبى الصلاح و غيرها، لمكان اقتصارهم على الأمر بالوضوء لغيرها، لكنها تحتمل جميعا إرادته انما يجب عليها الغسل لصلاه الغداه، و انما يجب عليها لغيرها الوضوء، فلا ينافى حينئذ وجوب الوضوء لها كما ذكره المحقق فى نكت النهايه على ما نقل عنه فى تفسير عبارتها، و إن أبيت فهم محجوجون ب

قول الصادق (عليه السلام) فى موثقه سماعه(٣)الآتيه: «وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب الحيض - حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الجنابه - حديث ٣.

كل يوم مره، و الوضوء لكل صلاه»

و نحوه مضمرة الآخر(١)و بكثير مما ذكرناه سابقا من وجوب الوضوء مع غير غسل الجنابه، منها

قوله (عليه السلام)(٢): «فى كل غسل وضوء إلا غسل الجنابه»

و ما فى كشف اللثام من انه لا يدل على إيجابه فى كل صلاه مدفوع أولا بما فى الرياض من الإجماع المركب، فتأمل. و ثانيا بأنه قد دل الخبر على ان كل موجب للأ-كبر موجب للأصغر لا يجتزى عنه بالغسل فيجب الوضوء حينئذ لصلاه الغداه، و قد عرفت انه لا- إشكال فى غيرها، مع إمكان تقرير الدليل فيها أيضا، كل ذا مع ضعف ما عساه يتمسك به للخصم لو كان من الأصل، و يمكن معارضته بمثله و حصر النواقض فى الأخبار فى غيرها، و فيه مع عدم صلاحيته لمعارضه ما سبق أن الحصر فيها إضافى سيما بالنسبه إلى موجبات الكبير مع الصغير، و من إغناء كل غسل واجب عنه على ما ذهب اليه السيد، و فيه مع ما عرفت فى محله انك قد عرفت ان السيد هنا صرح بالوضوء لغير الغداه، بل و لها فى الجمل كما حكاها فى كشف اللثام، و لعل ترك بعضهم التعرض له هنا انما هو لإيكاله على ما تقدم سابقا من إيجابه مع كل غسل، فتأمل جيدا.

[فى وجوب الغسل لخصوص صلاه الغداه فى المتوسطه]

و كيف كان فيجب عليها مع ذلك الغسل لصلاه الغداه كما فى الفقيه و الهدايه لكنه مع ضم صلاه الليل معها فيهما و المقنعه و الناصريات و الغنيه و الخلاف و المبسوط و الوسيله و السرائر و الجامع و النافع و القواعد و التحرير و المختلف و الإرشاد و الدروس و البيان و الذكرى و اللمعه و الروضه و جامع المقاصد و غيرها، و ظاهر الجميع بل صريحهم عدم وجوب غيره من الأغسال، فيكون حينئذ ما فى الناصريات و الخلاف و الغنيه من الإجماع حجه على ما ينقل عن ابنى أبى عقيل و الجنيد من وجوب الأغسال

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الجنابه- حديث ٢.

الثلاثة، فأدخلوا هذا القسم فى الثالث، و ان اختاره المصنف فى المعتبر و العلامه فى المنتهى، و تبعهما بعض متأخرى المتأخرين كصاحب المدارك ناقلا له عن شيخه المعاصر أى الأردبيلى، و يدل على المختار مضافا الى ما تقدم و الى الأصل

مضمّر زراره(١) فى الصحيح «فان جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلت الغداه بغسل، و الظهر و العصر بغسل، و المغرب و العشاء بغسل، و ان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد»

و المناقشه فيه بإضمامه مع ان مثله غير قادح عندنا سيما من مثل زراره مدفوعه بأن الشيخ قد أسنده الى أبى جعفر (عليه السلام) فى أثناء الاستدلال، كالمناقشه فى الدلاله بشموله للاستحاضه القليله، إذ خروجها بالأدله السابقه غير قادح فى الحجيه فى غيرها، و كذا المناقشه فيه أيضا بعدم صراحته بكون الغسل للغداه، بل و لا للاستحاضه، بل لعله للنفاس، لاندفاع الأول بعدم القول بعد ثبوت الغسل الواحد لغيرها، و يكفى فيه الإجماعات السابقه، و الثانى بظهوره ظهورا كاد يكون كالصريح فى كون الغسل للاستحاضه، كما يقتضيه ذكر الفاء و غيرها، على ان اشتراطه الأغسال الثلاثة بجواز الدم الكرسف الذى هو ظاهر فى التعدى كاف فى إثبات المطلوب.

و

مضمّر سماعه(٢) فى الموثق قال: «قال: المستحاضه إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين، و للفجر غسلا، و ان لم يجز الدم فعليها الغسل كل يوم مره، و الوضوء لكل صلاه- الى ان قال:- هذا إن كان دما عبيطا، و ان كان صفره فعليها الوضوء»

و هو ظاهر فى المدعى، لأن المراد بالجواز انما هو التعدى، و نفيه و ان كان أعم من الوسطى لكن لا يقدر فى المطلوب، على انه لا بد من تنزيله على الوسطى لعدم قائل بوجوب غسل فى الصغرى سوى ما سمعته عن ابن الجنيد، و هو ضعيف جدا لا ينبغى حمله عليه، فيثبت المطلوب حينئذ، و يراد بالثقب فى صدره انما هو

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٦.

التعدى، و لذا أوجب الأغسال الثلاثة، و لعل الأمر بالوضوء فى الصفره فى ذيله كناية عن الصغرى، لما عرفت سابقا من غلبه العله فيها، فىكون الخبر حينئذ مشتقلا على بيان الأقسام الثلاثة للمستحاضه، فتأمل جيدا.

و صحيح الصحاف (١) المتقدم سابقا، و فىه مواضع للدلاله على المطلوب، (منها) ما فى آخره من اشتراط الأغسال الثلاثة بما إذا كان الدم يسيل من خلف الكرسف صببيا لا يرقى. و (منها) ما فى أوله فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه، إذ هو متناول للوسطى لعدم تحقق السيلان فيها، و لا ينطبق ذلك إلا على مذهب المشهور من عدم إيجاب الغسل عليها للمغرب و العشاء كالقليله، فما فى المدارك- ان محل الدلاله فيه (و ان طرح الكرسف فسال الدم فعليها الغسل) و هو غير محل النزاع، إذ هو فيما لم يحصل السيلان، مع انه لا إشعار فيه بكون الغسل للفجر، و يمكن حملة على الجنس و يكون تنمه الخبر كالمبين- ليس على ما ينبغى، لما عرفت، على انه قد يقال بالدلاله فيما ذكره أيضا من جهة الاشتراط بالسيلان، بل قد يدعى إرادته المتوسطه منه لإشعاره بكونه سيلانا قليلا، و لذا تحقق مع طرح الكرسف، و يشعر به أيضا مقابله لما بعده، فىكون حينئذ مساويا للمتوسطه، لأنها هى التى يظهر دمها من الكرسف مع احتشائها به و لو طرحته لتحقيق مثل هذا السيلان، لظهور الفرق بين حالتى الاحتشاء و عدمه، و يدفع حينئذ عدم التعرض فيه لكون الغسل للفجر بما سمعته سابقا فتأمل.

و

خبر عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٢) الذى هو كالصحيح عن الصادق (عليه السلام) قال: «و ان كان قرؤها فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين، و لتغتسل

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٨.

و تستدخل كرسفا، فان ظهر على الكرسف فلتغتسل، ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى، فإذا كان دما سائلا فلتؤخر الصلاة، ثم تصلى صلاتين بغسل واحد»

الخبر. و هو كالصريح فى إرادته الوسطى من قوله (عليه السلام): (فان ظهر) سيما بعد مقابله بالدم السائل، مع ان فيه دلالة أخرى من جهة الشرطية بالنسبة للصلاتين بغسل.

و

موثق زراره(١) عن الباقر (عليه السلام) و فيه «تستظهر بيوم أو يومين، ثم هى مستحاضه فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلى كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم، فإذا نفذ اغتسلت و صلّت»

لظهور صدقه بالغسل الواحد للغداة، ك

خبر الجعفى (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «و ان هى لم تر طهرا اغتسلت و احتشت و لا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل و الكرسف»

و مفهوم

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر يونس بن يعقوب(٣): «فإن رأيت الدم دما صيبيا فلتغتسل فى وقت كل صلاة»

ك

خبر محمد بن مسلم (٤) المروى فى المعتبر عن كتاب المشيخه للحسن بن محبوب عن الباقر (عليه السلام) «فان صبغ القطنه دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل»

و

موثق سماعه(٥) عن الصادق (عليه السلام) قال: «غسل الجنابه واجب، و غسل الحيض إذا طهرت واجب، و غسل الاستحاضه واجب إذا احتشت بالكرسف فجاز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل صلاتين، و للفجر غسل، و ان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مره، و الوضوء لكل صلاة»

الحديث.

و التقريب كما سبق، و يؤيد الجميع ما فى

الفقاه الرضوى (٦) «فان لم يثقب الدم القطن

- ١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٩.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٠.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٤.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الجنابه - حديث ٣.
- ٦-٦ المستدرک - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١.

صلت صلاتها كل صلاه بوضوء، و ان ثقب الدم الكرسف و لم يصل صلّت الليل و الغداه بغسل واحد، و سائر الصلوات بوضوء، و ان ثقب و سال صلت الليل و الغداه بغسل، و الظهر و العصر بغسل، و تصلى المغرب و العشاء الآخره بغسل»
و هو مع الإجماعات السابقه و الإجماع المركب دال على ان المراد بالغسل انما هو غسل الغداه.

كل ذا مع ضعف متمسك الخصم، إذ هو ليس إلا إطلاقات جملة من الصحاح (١) في ان المستحاضه تغتسل ثلاثه أغسال، و هي كما انها عند الخصم مقيدهه بالقليله، كذلك عندنا بالمتوسطه، لما سمعت ان لم نقل انها من الأفراد النادره التي لا ينصرف إليها الإطلاق، و سوى ما في بعضها من إيجاب الأغسال الثلاثه عند ثقب الدم الكرسف (منها) ما تقدم في صدر مضمرة سماعه (٢) السابقه و (منها)

صحيحه معاويه بن عمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) «فإذا جازت و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء غسلا تؤخر هذه و تعجل هذه، و تغتسل للصبح، و تحتشى و تستنفر و لا تجبى و تضم فخذيهما في المسجد، و سائر جسدها خارج، و ان كان الدم لا يثقب الكرسف توضع في المسجد و صلّت كل صلاه بوضوء»

الخبر. و لعل الظاهر ان المراد بالثقب فيه انما هو الجواز و التعدي، كما عرفته سابقا في مضمرة سماعه، و ان كان مقتضى المقابله خلافه، لكن قد يشعر به هنا الأمر بالاحتشاء المفسر بوضع قطنه محشوه للتحفظ من تعدي الدم و الاستنثار و النهي عن الانحاء أو الإجماع و ضم الفخذين في حال السجود و سائر جسدها خارج، و إشعار جواز الدخول للمسجد في مقابلتها عدمه فيها، و كأنه لكثرة الدم و عدم الأمن من التلوّث، هذا.

و أجب عنها و عن سائر أدلتهم من المطلقات في شرح المفاتيح، و تبعه في الرياض

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٢ و ١٤ و ١٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٦.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١.

«ان المتوسطه من الأفراد النادره التي لا ينصرف إليها الإطلاق، إذ قل ما يكون الدم ثاقبا للكرسف و لم يتعده، و لذا خلا كثير من الأخبار عن التعرض لها، بل و كذا لقليله» انتهى. قلت: و فيه ان ذلك يقضى بفساد كثير من الأدله السابقه على المطلوب من المفاهيم و غيرها، و هما ممن استدلا بها أيضا، لكن لعل في غيرها من الإجماعات و غيرها مما لا يتأتى فيه ذلك كفايه في ثبوت المختار، فتأمل جيدا.

ثم ان الظاهر عدم إلزامها في هذا القسم بتقديم الغسل على الوضوء أو العكس، للأصل و إطلاق الأدله، فما عساه يظهر من المقنعه من إيجاب التقديم ضعيف، كما تقدم سابقا في البحث عن الوضوء مع غير غسل الجنابه، و كذا احتمال إلزامها بالتأخير حذرا عن الفصل بينه و بين الصلاه بالغسل، لعدم الدليل على قدح مثل ذلك، بل قد عرفت ان الإطلاق يقضى بخلافه.

[في وجوب الوضوء لكل صلاه في الكثيره و عدمه]

و كيف كان ف في الحال الثالث و به تسمى الكبرى يلزمها مع ذلك أى ما تقدم من تغيير القطنه و الخرقه أو تطهيرهما من غير خلاف أجده فيها هنا لما تقدم سابقا مع الأولويه في المقام، مضافا الى ما تدل عليه هنا بعض الأخبار(١) و من الوضوء لكل صلاه وفاقا للسراير و الجامع و النافع و القواعد و الإرشاد و الذكرى و الروضه و جامع المقاصد و غيرها، بل في المدارك ان عليه عامه المتأخرين، و عن الروض ان به أخبارا صحيحه(٢) و خلافا لما عساه يظهر من ترك التعرض له، و الاقتصار على الأغسال من عدم وجوبه لشيء من الصلوات من الصدوقين و الشيخ في بعض كتبه و السيد في الناصريه و الحلبي و بنى حمزه و البراج و زهره على ما نقل من بعضهم، بل لعله

١-١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ١٠.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ١ و ٦ و ٩ و ١٣ لكنها في غير الكثيره إلا الأخير.

يكون حيثئذ داخلا- تحت دعوى الإجماع من بعضها كالناصريات و الخلاف و الغنيه، و مال اليه بعض متأخرى المتأخرين، و للمفيد و المصنف فى المعتبر و عن السيد فى الجمل و أحمد بن طاوس من تعدده بتعدد الأغسال دون الصلوات، و اختاره فى شرح المفاتيح و الرياض، و بالغ المحقق فى المعتبر فى إنكار القول الأول، فقال: «و ظن غالط من المتأخرين انه يجب على هذه مع هذه الأغسال الوضوء لكل صلاه، و لم يذهب الى ذلك أحد من طائفتنا، و يمكن ان يكون غلطه لما ذكره الشيخ فى المبسوط و الخلاف ان المستحاضه لا- تجمع بين فرضين بوضوء، فظن انسحابه على مواضعها، و ليس على ما ظن، بل ذلك مختص بالوضع الذى يقتصر فيه على الوضوء» انتهى. و هو منه عجيب بعد ما سمعت، مع انه هو مختاره هنا و النافع و ظاهر المختلف نسبته الى المشهور، بل قد يظهر منه فى المنتهى انه لا خلاف فيه.

و كيف كان فقد يحتج للأول بقوله تعالى (١) إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ و بما تقدم سابقا من إيجاب الوضوء مع سائر الأغسال، منها قوله (عليه السلام) (٢) فى كل غسل وضوء

و بأولويه هذا القسم من السابقين فى إيجاب ذلك، و بأصالة عدم إغناء هذا الغسل عن الوضوء، لكن قد يناقش فى الأول بعدم العموم فى الآيه، بل أقصاه الإطلاق المنصرف الى غير محل البحث، أعنى الحدث الأصغر، بل ورد فى المعتبره (٣) تفسيرها بالقيام من النوم، بل نقل عن المفسرين ذلك أيضا، و لو سلم فلا عموم فيها بالنظر الى الأشخاص، لكون الاستفادة منها الحكم بالنسبه إلى الرجال، فالحاق النسوه بهم انما هو بالإجماع، و هو مفقود فى المقام، و فى الثانى بأن أقصاه بعد

١- ١ سورة المائدة- الآيه ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب الجنابه- حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب نواقض الوضوء- حديث ٧.

القول فيه إيجاب الوضوء في كل غسل لا كل صلاه، و في الثالث بمنع الأولويه بعد إيجاب الغسل في المقام، و في الرابع بأنه انما يتجه بعد ثبوت الدليل على الإلزام بالوضوء، أما مع عدمه فلا أصل، و قد يدفع الأول بعد تسليم إرادته الحدث الأصغر بأن استمرار حدث الاستحاضه بعد الغسل منه، لظهور الاتفاق على حديثه في هذا الحال، مع عدم إيجاب الغسل له، فيتعين كونه أصغر بالنسبه الى ذلك، و إلحاق النسوه انما هو بالإجماع على أصاله الاشتراك في التكليف، فلا يقدر وقوع الخلاف في المقام كالحضور و الغيبه، و الثاني بظهور ما قدمناه سابقا في محله ان الغسل لا يغنى عن الوضوء، كظهور

قوله: (في كل غسل وضوء)

ان كل موجب للأكبر موجب للأصغر، و ربما يظهر من ملاحظه الأدله ان دم الاستحاضه حدث، بل في المختلف دعوى الإجماع عليه، و يرشد اليه مضافا الى ذلك إيجاب الغسل و الوضوء لهذا الدم المستمر كالمغرب مثلا، على أنه لا معنى لدعوى حديثه الابتداء دون الاستدامه، فيتحصل حينئذ من مجموع ذلك إيجاب الوضوء و الغسل عند كل صلاه، و سقوط الثاني بالإجماع و نحوه لا يقضى بسقوط الأول، على ان إسقاطه الوضوء إما لإغناء الغسل عنه، أو لإغناء الوضوء الأول عنه، أو لأنه لم يثبت حديثه هذا الدم في هذا الحال، و الكل كما ترى قد ظهر لك بطلانه، كما انه ظهر لك منه أيضا بطلان باقى ما تقدم من المناقشات الأخرى، و بطلان ما عساه يستند به للثاني من الأصل و البناء على الاجتزاء بالغسل عنه، كما ذهب اليه علم الهدى من خلو النصوص عن التعرض للوضوء، و اقتصارها على الأغسال الثلاثه في مقام البيان، كما انه قد يشعر التفصيل في بعضها بذلك، لكنك خبير ان ذلك لا يعارض ما دل على وجوب الوضوء مع كل غسل، بل لعل الترك فيها كترك التعرض له هنا من بعض قدماء الأصحاب انما هو للايكال على ما ذكره من إيجاب الوضوء مع

كل غسل عدا الجنابه، و من جميع ذلك ظهر لك مستند القول الثالث، و هو الاكتفاء بالغسل و الوضوء للصلاطين، لما دل على ان فى كل غسل وضوء مع عدم الدليل على الزيادة، و ربما يؤيده تعليق الأمر بالوضوء لكل صلاه على عدم ثقب الدم الكرسف فى صحيحه معاويه بن عمار و غيرها، و هو لا يخلو من قوه و ان كان الأول أقوى لما عرفت.

[فى وجوب الأغسال الثلاثة فى الكثيره]

إشاره

و كيف كان فىجب عليها مع ذلك غسلان، غسل للظهر و العصر تجمع بينهما، و غسل للمغرب و العشاء تجمع بينهما بلا خلاف أجده كما نفاه عنه غير واحد، بل حكى عليه الإجماع مستفيضا كالمسنه (١) و قد تقدم سابقا جملة منها، و فيها الصحيح و غيره، و هل يعتبر فى إيجاب الأغسال الثلاثة استمرار الدم الموجب لذلك الى العشاءين مثلا، فان استمر الى الظهرين فاثنان، و إلا فواحد كما عساه تشعر به عباره العلامه فى القواعد، و أصرح منها عباره جامع المقاصد، كالمقول عن الروض، و فى الحدائق انه الظاهر من الأخبار، أو يكفى فيها الاستمرار أو الحدوث قبل فعل الصلاه و لو لحظه كما فى الرياض، حيث قال: «و تجب الثلاثة مع استمرار الكثره من الفجر الى الليل أو حدوثها قبل فعل الصلاه و لو لحظه، و مع عدم استمرارها أو حدوثها كذلك فاثنان ان استمر أو حدث الى الظهر، أو واحد ان لم يستمر و لم يحدث كذلك» انتهى.

أو أنه يكفى فى إيجاب الثلاثة استمرار الدم و لو لحظه بعد كل من غسلى الصبح و الظهرين مثلا ما لم يكن الانقطاع للبرء، كما انه يكفى فى إيجاب الغسلين استمرار الدم و لو لحظه بعد غسل الصبح، و مع عدمها فغسل واحد كما فى كشف اللثام ناقلا له عن التذكرة قال: قال فيها: لو كان الدم كثيرا فاغتسلت أول النهار و صامت ثم انقطع قبل الزوال لم يجب غسل آخر عند الزوال لا للصوم و لا للصلاه ان كان للبرء، و ان كان لا له و جب لتحقق السيلائن الموجب للغسل بإطلاق النصوص و الفتاوى، كما انها إذا انتفت

عند أحد الأغسال من غير عود لم يجب غسل آخر لانتفاء موجهه؟

قلت: الأخير لا يخلو من قوه، بل لعله مراد الجميع سيما سابقه و ان قصرت العبارة عن ذلك، لما سمعته من إطلاق النصوص و الفتاوى، و ما يقال: إن ظاهر الأخبار الاستمرار قد يمنع إن أراد به الاشتراط، نعم قد تشعر به ما فى بعضها(١) من الأمر بالاحتشاء و الاستدفار و إطلاق الدميه و نحو ذلك، لكن لا- ظهور فيها بالاشتراط أى اشتراط وجوب الأغسال بالاستمرار المتقدم حتى تصلح مقيده لغيرها، سيما مفهوم

قوله (عليه السلام) فى خبر الصحاف(٢): «فان كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه»

و فى كشف اللثام «و لا يدفعه

قوله (عليه السلام)(٣): «فان كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيا لا يرقى فان عليها ان تغتسل فى كل يوم و ليله ثلاث مرات»

فإن (إذا) لا- تفيد الاستمرار و الكليه» انتهى، فتأمل. بل لولا- مخافه خرق ما عساه يظهر من الإجماع و تشعر به بعض الأخبار(٤)لأمكن القول بإيجابه الأغسال الثلاثه و ان لم يستمر لحظه بعد الغسل للإطلاق المتقدم، فيكون حينئذ هذا الدم حدثا يوجب أغسالا ثلاثه و ان لم يستمر، نعم قد يتجه بناء على المختار عدم الفرق بين كون الانقطاع للبرء و عدمه إذا لم يتعقبه غسل بعد انقطاعه، كما إذا انقطع للبرء بعد فعل الصلاه مثلا و لم نقل بوجوب إعادته الطهاره و الصلاه أو كان فى خارج الوقت بالنسبه للصبح مثلا، سيما بعد ثبوت كون هذا الاستمرار من دم الاستحاضه حدثا و عدم ثبوت أجزاء الغسل المتقدم عليه عنه، اللهم إلا ان يثبت إجماع على عدمه، و الظاهر عدمه، كما تأتى

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١ و ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٤.

الإشارة إليه ان شاء الله في البحث عن الغسل للانقطاع للبرء، على انه لم يعقل الفرق بين الانقطاع للبرء و عدمه، لأنه ان كان الموجب للغسل انما هو ما وقع من الحدث قبل انقطاعه فهو موجود في الحالتين، و إلا فلا يفيد ما تجوز مجيئه من الحدث، اللهم إلا- أن يقال ببقاء وصف المستحاضه كبرى مثلا في الثاني دون الأولى، و للنظر فيه مجال سيما مع عدم اطمئنانها بالعود، فتأمل جيدا.

ثم لا- يخفى ان ما ذكرناه من إيجاب الغسل بذلك مبنى على الاجتزاء بوجود الدم الموجب لذلك قبل فعل الصلاة التي يقع الغسل لها سواء كان في الوقت أو لا كما في سائر مراتب الاستحاضه، فيجب الغسل للظهيرين بمجرد حصول الكثرة قبل الوقت و ان طرأت القله فيه، وفاقا لجماعه من متأخري المتأخرين منهم الشهيد الثاني، و ربما مال إليه في جامع المقاصد هنا للإطلاق المتقدم من النصوص و الفتاوى، و لأنه كغيره من الأحداث التي لا- يشترط في تأثيرها دخول الوقت، و لعله الظاهر من خبر الصحاف المتقدم، و خلافا لما عساه يظهر من الشهيد في الدروس، و ربما مال إليه في جامع المقاصد في مبحث الغايات، و قال: إنه الذي يلوح من الأخبار، قال في الأول: و الاعتبار بكمية الدم بأوقات الصلاة في ظاهر خبر الصحاف و في الذكرى بعد ان ذكر خبر الصحاف: هذا مشعر بأن الاعتبار بوقت الصلاة، فلا أثر لما قبله، و اعترضه سائر من تأخر عنه بأنه لا ظهور فيه بذلك، بل ظاهره العكس كما عرفت، قلت: و هو كذلك إلا أن يكون مقصوده أمرا آخر يصعب استقامته أو يكون أخذه مما في آخره من اشتراط كونه دما صبيبا لا- يرقى أو نحو ذلك من الامارات التي يشكل الاعتماد عليها، و لذا كان ظاهره في البيان ما قلناه، قال فيه: لو اختلفت دفعات الدم عمل على أكثرها ما لم يكن لبرء، لكن لا- يخلو ما فيه من التقييد من النظر، سيما إذا كان الاختلاف في الدفعات التي تعقبها البرء بعد الوقت، بل قد يظهر منه فيه أيضا خلافه، فلاحظ و تأمل.

و قال فى الذكرى فى المقام: «قيل الاعتبار فى الكثرة و القله بأوقات الصلاه، فلو سبقت القله و طرأت الكثره انتقل الحكم، فلو كانت الكثره بعد الصبح اغتسلت للظهرين - الى ان قال-: أما بالنسبه إلى الظهرين فلا يجب إن كثر بعدهما غسل لهما، بل إذا استمر الى العشاءين اغتسلت لهما قطعاً، و كذا ان انقطع مظنوناً عوده أو مشكوكاً فيه لأصالة البقاء، و ان شفيت منه بنى على ما مر، و لو سبقت الكثره فى الصبح اغتسلت له، فلو قل عند الظهرين توضأت، و لو جوزت عود الكثره فالأجود الغسل لأنه كالحاصل، فان علمت الشفاء كفاها الوضوء» انتهى. و فيه مواضع للتأمل يظهر بعضها مما تقدم و بعضها مما يأتى.

و حيث انجر بنا الكلام الى البحث فى ان انقطاع دم الاستحاضه يوجب شيئاً أو لا فنقول: قد أطلق الشيخ فى مبسوطه و خلافه كما عن الإصباح و المهذب إيجاب الوضوء للانقطاع قبل الشروع فى الصلاه، و ظاهره عدم الفرق بين مراتب الاستحاضه و بين كون الانقطاع للبرء و الشفاء و عدمه و ان كان فى كلامه ما عساه يشعر بالثانى، و قيده العلامة فى القواعد و غيره بالبرء كما ان الشهيد فى البيان قيده بما إذا كان قبل الانقطاع موجبا للوضوء، و إلا فالغسل، و قد اعترف الشهيد فى الذكرى بعدم الوقوف على نص فى المسأله، و هو كذلك، و تفصيل الحال و بالله التوفيق ان يقال: إنه لا إشكال فى حكم انقطاع دم الاستحاضه قبل ان تفعل موجبه من وضوء أو غسل سواء كان الانقطاع انقطاع فتره أو برء، و ذلك لأنه يجب فعل ما خوطبت به من الوضوء أو الغسل حينئذ من غير زياده للانقطاع، سواء كان ذلك فى الوقت أو قبله بناء على ما تقدم من المختار، و أما إذا كان الانقطاع بعد فعل الصلاه فإن كان برء احتمال وجوب الإعادة لانكشاف فساد الأول، و احتمال العدم لحصول الامتثال و اقتضاء الأمر الاجزاء و إطلاق الأدله، و لعله الأقوى، و ان كان لفتره فلا إشكال حيث لا تسع الطهاره

و الصلاة، و أما إذا كانت كذلك فهي كالأول، بل عدم الإعادة فيها أولى.

ثم انه بناء على عدم الوجوب بالنسبة إلى الصلاة السابقة فهل يجب للصوم أم لا؟

وجهان، اختار أولهما في الذكرى، و فيه نظر لتبعيه الصوم للصلاة، فلا يجب له مستقلاً فتأمل. و أما إذا حصل الانقطاع بعد فعل الطهارة قبل فعل الصلاة فهو إما أن يكون انقطاع براء أو فتره أو لم تعلم، فان كان الأول فقد عرفت ان قضيه كلام الشيخ و غيره وجوب تجديد الوضوء عليها، و علله في المبسوط بان دم الاستحاضه حدث، فإذا انقطع وجب منه الوضوء، و مراده انه يظهر بانقطاعه حكم حدثه استمراره المتخلل بين الانقطاع و الطهارة، لا ان الانقطاع نفسه حدث كما ظن، و ثبوت العفو عن مثله في حال الاستمرار كما هو المنساق من الأخبار (١) لا يستلزم ثبوت العفو عنه في حال الانقطاع و لا أوليه، و في الذكرى في الرد على المحقق «لا- أظن أحداً قال: بالعفو عن هذا الدم الخارج بعد الطهارة مع تعقب الانقطاع» انتهى. قلت: لكن قضيه ذلك كله إيجاب موجبه سابقا من غسل أو وضوء لا الوضوء خاصة، و من هنا كان الأقوى كما اختاره في الذكرى و البيان و تبعه المحقق الثاني و غيره عدم الاقتصار على الوضوء إلا- إذا كان موجبه سابقا كذلك، و إلا فالغسل، بل قد يظهر من الأول كونه مجمعا عليه، حيث قال:

«و هذه المسألة لم نظفر فيها بنص خاص من قبل أهل البيت (عليهم السلام)، و لكن ما أفتى به الشيخ هو قول العامه بناء منهم على ان حدث الاستحاضه يوجب الوضوء لا- غير، فإذا انقطع بقى على ما كان عليه، و لما كان الأصحاب يوجبون به الغسل فليكن مستمرا» انتهى.

قلت: و يمكن تنزيل كلام الشيخ على إرادته القليله كما عساه يظهر من ملاحظه كلامه، لكن قال في كشف اللثام بعد نقله كلام الشيخ و ابن إدريس و غيرهما: «و لم

يوجب أحد منهم الغسل للانقطاع، و نص المصنف فى النهايه على العدم» قلت: و لعله للأصل، و الفرق بينه و بين الوضوء، لأن هذا الدم يوجب الوضوء مطلقا و لا يوجب الغسل إلا مع الاستمرار الخاص فعلا أو قوه، و يظهر لك ضعفه مما تقدم، كضعف ما فى المعتبر من انه يمكن القول بأن خروج دمها بعد الطهاره معفو عنه، فلم يكن مؤثرا فى نقض الطهاره، و الانقطاع ليس بحدث، و ربما يظهر من الجامع موافقته لما تقدم لك سابقا من انه لم يثبت العفو فى هذا الحال مع عدم شمول الإطلاقات لمثله ان لم تكن ظاهره فى عدمه، و لا أولويه و لا استصحاب لا للطهاره و لا للعفو عن هذا الدم، لانقطاع الأول بحدثه هذا الدم التى هى مجمع عليها بحسب الظاهر، ففى المختلف ان دم الاستحاضه حدث إجماعا، و أوضح منه فى ذلك ما فى شرح المفاتيح، و عدم إمكان جريان الثانى، هذا.

لكن الإنصاف انه لا يخلو من قوه لولا ظهور اتفاق الأصحاب على عدمه، كما سمعته من الشهيد فى الذكرى، إذ يمكن تأييده مع عدم إشاره فى شىء من النصوص اليه بما سيأتى من قولهم: إذا فعلت المستحاضه ما يجب عليها كانت بحكم الطاهر، و إمكان تصحيح الاستصحابين المتقدمين، على انه قضيه كون الأمر يقتضى الاجزاء، مع انه لم يتصور الفرق بين انقطاعه بعد الصلاه و بينه بعد الطهاره، فتأمل جيدا.

و أما إذا كان الانقطاع للفتره فهى ان لم تكن تسع الطهاره و الصلاه فلا يلتفت اليه قطعاً، و كأن إطلاق الشيخ و من تابعه منزل على غيرها، و أما إذا كان بحيث تسع الطهاره و الصلاه فالأقوى وجوب الإعادة وفاقا للشهيد و المحقق الثانى و عن علامه فى نهايه الأحكام، و ربما يظهر من بعضهم العدم، و هو ضعيف، و مما ذكرنا ينقدح انه يجب على المستحاضه انتظار الفتره حيث تكون لها إلا مع حصول المشقه لارتفاع عذرها و إمكان فعلها الصلاه مرفوعه الحدث، مع الشك فى تناول الأخبار لمثلها ان لم يكن ظاهر العدم.

و أما إذا لم تعلم انه انقطاع براء أو فتره فيحتمل القول بوجوب الطهاره، كما عساه يظهر من المنقول عن نهايه الأحكام تمسكا بأصالة عدم عوده و الاحتياط، لعدم العلم بصحة ما وقع من الطهاره الأولى، و يحتمل العدم تمسكا باستصحاب صحه ما وقع، و أصالة عدم الشفاء، و استصحاب العفو عما وقع من الدم، و لعله الأقوى، و مثل هذا الحكم ما لو علمت انه لفتره لكن لم تعلم انها تسع الطهاره و الصلاه أو لا، بل لعل عدم وجوب الإعادة هنا أولى، لما فى التكليف بمجرد هذا الاحتمال من المشقه و الحرج الذى لا يتحمل عاده، مع أن أصل مشروعيه هذا الحكم للتخفيف، بل لعل الأخبار المكتفيه بأفعال المستحاضه ظاهره فيما قلنا، لتحقق الفترات غالبا، مع انها لم تعتبر فيما وصل إلينا من الأخبار.

ثم انه هل يجب عليها إذا انكشف بعد ذلك انه انقطاع براء إعادته ما فعلته من الصلاه بالطهاره الأولى أو لا؟ وجهان أيضا، ينشأن من اقتضاء الأمر الاجزاء، و من انه تكليف ظاهر عذرى، و إلا فقد انكشف فساد طهارتها بذلك المتخلل الذى تعقبه هذا الانقطاع، و لعله الأقوى، و لا ينافى ذلك ما تقدم منا سابقا من الحكم بعدم الإعادة لو حصل الانقطاع بعد الصلاه، لظهور الفرق بينهما بشمول الإطلاقات القاضيه بالاجتزاء للأول دون ما نحن فيه فتأمل جيدا. و مما ذكرنا من المختار هنا يظهر الحال فيما تقدم أيضا، و هى ما لو علمته انه انقطاع فتره لكنها لم تعلم أنها فتره تسع الطهاره و الصلاه أو لا ثم انكشف بعد ذلك انها كذلك، مع احتمال الفرق بينهما بأن الفتره انما تعتبر لو علمت بها، أما مع عدم العلم و تجويزها مجىء الدم فى كل آن فلا، مع أصالة براءة الذمه من القضاء و غيره، و لعله الأقوى أيضا، و يشعر به ما عن العلامة فى نهايه الأحكام، حيث قال: «و لو انقطع لا للبراء بل كان من عاداتها العود أو أخبرها به العارف فان قصر الزمان عن الطهاره و الصلاه لم يجب إعادته الطهاره، بل تشرع فى الصلاه

و لا عبره بهذا الانقطاع، لأن الظاهر عدم دوامه، فان صلت فطال زمانه فالوجه الإجزاء لأنها دخلت في الصلاة بأمر شرعى فكان مجزئاً انتهى. و يقرب منه ما فى الذكرى أيضا.

هذا كله إذا انقطع الدم بعد الطهاره قبل فعل الصلاة أما لو انقطع فى أثناءها فقد أطلق الشيخ فى المبسوط و الخلاف صحه الصلاة و عدم إيجاب الطهاره مع حكمه بفساد الطهاره لو حصل قبل فعل الصلاة، و وافقه العلامة فى المنتهى و المختلف و الشهيد فى البيان، و أنكر عليه ابن إدريس ذلك معللاً- بأنه إذا كان انقطاع دم الاستحاضه حدثاً فهو مفسد للصلاه مع تخلله فيجب الاستيناف، قلت: و هو فى محله، إذ لا نعرف وجهها يختص به الانقطاع فى أثناءها عن الانقطاع قبلها، إذ هو إن كان إطلاق ما دل على العفو عن هذا الدم فهو- مع عدم شموله بحسب الظاهر لمثل هذا الفرد النادر الذى قل ما يتحقق الاطلاع عليه فى أثناء الصلاة- جار فى الحالىين، فلا ينبغى الفرق من جهته، و إن كان لمكان الاستصحاب فهو- مع إمكان المناقشه فى جريانه فى مثل تخلل الحدث فى أثناء الصلاة لانقطاعه بما دل على بطلانها بذلك، و به يظهر الفرق بعد الإجماع المحكى و غيره بين ما نحن فيه و بين وجدان الماء للمتييم فى أثناء الصلاة، لعدم الحدث فيه بخلافه هنا، مع استصحابها للنجاسه المغلظه هنا دونه، بناء على بطلان الصلاة للمتييم لو كان على ثوبه أو بدنه نجاسه كذلك- جار أيضا فيهما من غير فرق بين حالتى الانقطاع فى الأثناء أو قبله، على انه بعد ما كانت الأدله الداله على العفو عن هذا الدم ظاهره فى غير هذا الفرد، فلم تثبت صحه لتلك الطهاره حتى تستصحب، فليس حينئذ إلا- الرجوع لغيرها، و هى تقتضى فسادها لأن دم الاستحاضه حدث، و التمسك باستصحاب صحه الصلاة غير متجه حينئذ، على انه لا يستلزم الصحه مطلقاً، بل أقصاه عدم البطلان، و قد يكون حينئذ تكليفها الطهاره ثم البناء أو غير ذلك فتأمل جيداً. و ان كان لأنه قد دخل

فى صلاته دخولاً مشروعاً فوجب عليه الإكمال لقوله تعالى (١) (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) فهو - مع عدم صلاحيته لمعارضه ما دل على بطلانها بحصول الحدث فى أثناءها و عدم شمول الآيه للبطلان القهرى بعد الغض عن صحه التمسك فى أصل ذلك، لظهور سياقها فى إرادته النهى عن إحباط العمل بالارتداد و نحوه- انها لا تستلزم الصحه على الإطلاق، فلم لا يجوز حينئذ الطهاره و البناء مثلاً.

و لقد أجاد المصنف فى المعبر فساوى بين الانقطاع فى أثناءها و بين السابق عليها لكنه فى عدم الناقضيه و العفو عنه، و مال إليه فى المدارك مستدلاً عليه بعموم الاذن لها فى الصلاه بعد الوضوء المقتضى للعفو عما يخرج من الدم بعد ذلك، و قد عرفت فيما تقدم ما فيه، بل فى الذكرى أنى لا أظن أحداً قال: بالعفو عن هذا الدم الخارج بعد الطهاره مع تعقب الانقطاع، انما العفو عنه مع قيد الاستمرار، قلت: و ما سمعته من المدارك من دعوى العموم يدفعه أنا لم نجد فى الأدله عموماً يتناول مثل ما نحن فيه، و لذا كان المتجه حينئذ التساوى بينهما، لكن فى الناقضيه كما هو صريح جماعه منهم الشهيد فى الدروس و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و عن العلامه فى نهايه الأحكام و ظاهره فى القواعد و التحرير، و صرح بعضهم ببطلان الصلاه، بل لم أعثر على من احتمل الصحه ثم التجديد و البناء هنا كما ذكر فى المبطلون، و لعله لأن الانقطاع ليس حدثاً حتى يكون من قبيل الحدث المتخلل فى أثناء الصلاه ليجىء فيه ذلك على أحد الوجهين، بل هو مظهر لحكم حدثيه الدم السابق المتخلل بين الطهاره و الانقطاع، فيفسد المتقدم حينئذ، فما عساه يظهر من شيخنا الأكبر فى شرح المفاتيح من جعله كالحدث المتخلل فى أثناء الصلاه لم يتضح لنا وجهه، فتأمل جيداً. هذا بالنسبه إلى البحث فى أصل الفرق بين الأثناء و السبق. بقى الكلام فى البحث عن نفس الانقطاع انه لبرء أو غيره، و لا أظنه يخفى

عليك شىء منه بعد ملاحظه ما سبق لنا من التفصيل، كما انه لا يخفى عليك حال الانقطاع فى أثناء الطهاره، فتأمل.

كما انه

بقى الكلام فى عده أمور ينبغى التنبيه عليها

(منها) [حدث الاستحاضه إنما يوجب أفعالها للصلوات الآتية]

انك قد عرفت ان حدث الاستحاضه إنما يوجب أفعالها بالنسبه الى ما تعقبه من الصلوات دون ما تقدمه، فلو رأيت الكبرى بعد صلاه الصبح مثلاً- لم يجب الغسل لها قطعاً. نعم يجب بالنسبه إلى الظهرين استمر إليهما أو لم يستمر، بناء على عدم اشتراط حدثيته بما بعد الوقت، و لو رأيت الوسطى بعد صلاه الصبح فلا غسل لها قطعاً كالسابقه، و لكن هل يجب لها غسل للظهرين إذا استمر إليهما أو لم يستمر على الوجهين، و كذا العشاءين مع استمراره إليهما أو حصوله بعد الظهرين؟ ظاهر كلام الأصحاب عدمه، كما صرح به فى جامع المقاصد فى مبحث الغايات، و الشهيد فى الروضه هنا بل لعل المتأمل فى كلماتهم يمكنه تحصيل الإجماع على ذلك، لتخصيصهم الغسل بكونه للغداه مع عدم تعرض أحد منهم لذكر تعدد الأغسال فيها بالنسبه إلى شىء من صورها، و قد سمعت فيما تقدم سابقاً ان جماعه من الأصحاب نقلوا الإجماع على ذلك، كما انهم حيث استدلوا بالأخبار على إيجاب الغسل الواحد فيها تمموا دلالتها على كون المراد الغسل للغداه بالإجماع، منهم الأستاذ الأكبر فى شرح المفاتيح لما ذكر موثقه سماعه (١) الداله على الغسل فى كل يوم مره ان لم يجز الدم الكرسف قال: «و أما كون الغسل لصلاه الغداه فلعدم قائل بالفصل، إذ لم يقل أحد بأن المتوسطه عليها غسل واحد و ليس لخصوص صلاه الصبح، فكل من قال بالمتوسطه و هم المعظم قال كذلك، و الشاذ الذى جعلها من الكثيره أوجب الأغسال الثلاثه، بل ربما كان بديهي المذهب انه لو كان غسل واحد فموضعه صلاه الصبح» انتهى. و هو كالصريح فيما قلناه، و قال العلامة الطباطبائى فى مصابيح: «المعروف

فى الاستحاضه الوسطى وجوب غسل واحد لصلاه الغداه، و ظاهر عبائهم فى المقام ان هذا الغسل غايته خصوص صلاه الغداه، فلا يتوقف صحه باقى الصلوات، و ربما احتمل ان يكون ذلك لجميع الخمس، فيتوقف عليه صحه الجميع، و على هذا التقدير فلو رآته فى غير وقت الفجر احتمل وجوب الغسل، و الأصل و العمومات تنفى ذلك، و قد صرح بعضهم بنفيه، و هو ظاهر كلام الباين» انتهى. و هو كالصريح أيضا فيما ذكرنا، و كان الحكم من الواضح الذى لا يعتريه الشك، نعم قد يستشكل فى إيجابه الغسل لصلاه الغداه المستقبليه فيما ذكرنا من الفرض مع عدم استمراره أو حدوثه قبلها من دون تخلل صلاه فرض، و الظاهر خلافه، لإطلاق ما دل على إيجابه الغسل المنزل على إرادته الغداه سواء تخلل الفصل بصلاه غيرها بينه و بينها أو لا، بناء على عدم اعتبار وقت الصلاه فى حديثه، اللهم إلا ان يدعى انسياق غداه ذلك اليوم، و الفرض حصول الحدث بعدها، فلا غسل له حينئذ فتأمل.

و من العجب ما وقع للمولى فى الرياض من الحكم بوجوب الغسل للظهرين و العشاءين فى الفرض المتقدم. قال فيه فى المتوسطه بعد ان اختار عدم دخولها تحت الكثيره فى الحكم، خلافا لابين الجنيد و من وافقه: «ثم ان وجوب الغسل للصبح مشروط بالثقب قبله و مع عدمه له حكمه. نعم بعده يجب الغسل للظهرين أو العشاءين إذا استمر

إليهما أو حدث قبلهما، كالصبح من اليوم الآخر إذا استمر اليه، و استدل على ذلك بكونه حدثا بالنظر الى جميع الصلوات اليوميه، و يرتفع بالغسل الواحد، غايه الأمر لزومه وقت الصبح، و ذلك لا يدل على اختصاص حديثه بالنظر إليه خاصه» قلت:

و هو كما ترى، مع مخالفته لما سمعت و للأصل و ظاهر الأخبار(١)الموجه غسلا واحدا

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الجنابه- حديث ٣- و الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٥ و ٦.

و تنزِيلها على غير ما نحن فيه لا دليل عليه، و دعوى ظهورها في المستمر دمهـا- مع انه لا يقضى بكون ابتداء رؤيتها له سابقا على الصبح، و هو الذى يثمر فى تضمينها الاكتفاء بال غسل الواحد لها- مصادرہ محضه، على انه لو سلم مدخليه هذا الحدث فى باقى الصلوات فهو لا- يقضى بأزيد من اشتراط صحه باقى الصلوات بال غسل للصبح لو حصل قبله، فلو أخلت به لم تصح حينئذ صلواتها، فيجب ان تغتسل حينئذ للظهيرين، لبقاء الحدث بالنسبه إليهما على إشكال فيه أيضا، لعدم ثبوت مشروعيته بعد فوات المحل الموظف شرعا، لا أنه يوجب غسلا لو حدث بعد انقضاء الصبح كما هو المفروض، لعدم ثبوت الاحتياج الى الغسل فى هذا الحال حتى يحتاج إلى إيجاده، فتأمل.

و بذلك يظهر لك ما فى تأييده لما ادعاه من كونه حدثا بالنسبه الى جميع الصلوات بالأمر بالجمع بين الصبح و بين صلاه الليل بال غسل فى الرضوى (١) فلولا عموم حدثيته لأخر فيه، للاكتفاء فى صلاه الليل بالوضوء، و فيه- مضافا الى ما تقدم و بعد الغض عما فى الاعتماد عليه خصوصا فى المقام- ان ملاحظته تقضى بكونه أظهر فيما قلنا، لإطلاقه الحكم بغسل واحد لصلاه الليل و الغداه من غير تعدد فى الأغسال لباقى الصلوات فى مقابل الكثيره التى فيها ثلاثه أغسال، و لا تعيين لابتداء حدوث الدم قبل العشاءين أو قبل الظهرين أو غير ذلك، فهو بإطلاقه حجه عليه، إذ المتجه على مختاره تعدد الأغسال حينئذ، اللهم إلا ان ينزله على رؤيتها ذلك بعد العشاءين، و هو تحكم، على ان ظاهره يقضى بكون الحكم بذلك أى الغسل لصلاه الليل و الغداه فى جميع الليالى، و كأنه مقطوع بعدمه، لما ستعرفه فيما يأتى ان شاء الله ان المستحاضه متى فعلت ما يجب عليها من الأفعال كانت بحكم الطاهر، فلا إشكال حينئذ فى استباحتها صلاه الليل فى الليله الثانيه بالوضوء مجردا، و تنزيله على أول ليله خاصه واضح الفساد، فتعين حملها حينئذ

على إرادته الرخصة من الأمر لها في تقديم الغسل على الفجر بمقدار صلاة الليل، لكونه في مقام توهّم الحظر، و يؤيده ما يأتي من ظهور كلام من تعرض لجواز تقديمها الغسل في الرخصة دون الشرطية في صحه الليل، أو أنه يحمل على الندب أو غير ذلك.

فظهر لك ما في تأييده لمختاره به كالذى ذكره بعده أيضا من انه «يومي اليه إطلاق الأمر بالغسل هنا فيما تقدم في مقابله الأمر بالاغتسال مع التجاوز، فكما ان موجبها حدث بالنظر الى الصلاة مع الاستمرار فكذا موجب بدونه حدث بالنسبه إليها، و الفارق بينهما الاكتفاء بالغسل الواحد في جميعها في الثانى مع الاستمرار و عدمه، و لزوم الثلاثه معه فى الأول، نعم لا فرق بينهما حينئذ مع رؤيه الدم مطلقا فى وقت الصلاتين ظهريين أو عشاءين، كما انه لا فرق بينهما مع رؤيته كذلك فى وقت صلاة الصبح» انتهى. و فيه ما عرفت، و لا أظنك تصغى إلى شىء من ذلك بعد ما تقدم، إذ مرجعه الى تقييد النصوص (١) و الفتاوى الداله على إيجاب الغسل الواحد بما إذا كان سابقا على الصبح من غير دليل صالح لذلك، و كيف يتصور إغفال الأصحاب و الأخبار لمثله و إطلاق الحكم بالغسل الواحد من غير إشاره أحد منهم اليه، و ان هو إلا- تدليس، و من العجيب ذكره دام ظله هذا الحكم مسلما، و لا- يبعد أن يكون ذلك من بعض تلامذته، و اشتبه النساخ فيها لا منه لخلو بعض نسخ الرياض عن ذلك كله، و الله أعلم.

و (منها) [وجوب معاقبه الصلاة للغسل و الوضوء]

انه قد يستظهر من عبارته المصنف و ما مائلها كظاهر الأخبار (٢) إيجاب الجمع للكثيره بين الصلاتين بغسل، فليس لها حينئذ فعل كل من الصلاتين بغسل مستقل، و ربما كان صريح المفيد فى المقنعه و مال إليه فى الرياض لظاهر الأخبار، لكن

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الجنابه- حديث ٣- و الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٥ و ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه.

صرح جماعه من الأصحاب منهم العلامة فى المنتهى و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و صاحب المدارك و الذخير و شيخنا الأكبر فى شرح المفاتيح بجواز ذلك، بل فى جامع المقاصد و المدارك انه جائز قطعاً، و قد قيل انها ممن لا يعمل إلا بالظنيات تجرى مجرى الإجماع، و قد يؤيد بما

فى بعض الروايات (١)الموثقه (تغتسل عند كل صلاه)

و فى

مرسله يونس الطويله (٢)«ان فاطمه بنت أبى جيش كانت تغتسل فى كل صلاه»

و ب

قوله (عليه السلام) فى خبر الحلبي (٣): «تغتسل المرأه الدميه بين كل صلاتين»

مع انه قد يقال: ان المنساق من أخبار الجمع (٤) كونه رخصه للإرفاق بحالها لا عزيمه، و إلا فتعدد الغسل أولى لكونه أبلغ فى التطهير، و من هنا جعله فى المنتهى و غيره مستحباً مستدلاً عليه ب

قوله (عليه السلام) (٥): «الطهر على الطهر عشر حسنات»

و مما ذكرنا يظهر لك الحال فيما لو اتفق حدوث الكثيره بعد الظهر أو المغرب، فيجب الغسل حينئذ لخصوص العصر أو العشاء، و كأنه لا خلاف فيه و ان قلنا بعدم جواز التفريق فى السابق، فتأمل.

و (منها) [فى وجوب معاقبه الصلاه للغسل]

انه صرح جماعه من الأصحاب بوجوب معاقبه الصلاه للغسل، بل لم أعرف مخالفاً فيه كما عساه يشعر بنفيه ما فى المدارك من نقله فى القليله بالنسبه للوضوء دونه، كالمحكى عن الحدائق و غيرها، كما انه يشعر بالحكم ما فى النص (٦) و الفتوى بالجمع بين الصلاتين بتأخير الظهر و تعجيل العصر، إذ لو كان ذلك جائزاً لم يكن فى تأخير

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الحيض - حديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١ و ٤ و ٥.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الوضوء - حديث ٣.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١.

العصر عن الظهر بأس، و لا ينافى ذلك ما تقدم منا سابقا من ظهور إرادته الرخصة فى أخبار الجمع دون العزيمه، إذ ذاك بالنسبه إلى اتحاد الغسل و تعدده، و إلا فلا ريب فى ظهورها فى إرادته الوجوب الشرطى بمعنى إن أريد فعل الصلاتين بغسل واحد كان هذا الجمع واجبا، فليتأمل. و قد يؤيده أيضا ما فى أخبار الجمع من الباء ك

قوله (ع)(١): (تجمع بين صلاتين بغسل)

لأشعارها بمقارنه الغسل لها، و ما فى خبرى أبى المعزى (٢) و

إسحاق بن عمار (٣) «انها تغتسل عند كل صلاتين»

و نحوه غيره (٤) و فى

خبر عبد الله بن سنان (٥) عن الصادق (عليه السلام) «المستحاضه تغتسل عند صلاه الظهر و تصلى الظهر و العصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب و العشاء، ثم تغتسل عند الفجر فتصلى الفجر»

و هو- مع اشتماله على لفظ (عند) التى ستسمع فيما يأتى ان ابن إدريس ادعى صراحتها فى ذلك عند الكلام فى وضوء القليله، حتى أن من تأخر عنه ممن خالفه فى ذلك لم ينكر عليه ذلك، بل أنكر وجود روايه مشتمله عليها- قد اشتمل على لفظ الفاء التى هى للتعقيب من غير مهله، و يؤيده مع ذلك كله انه الموافق لمقتضى الحكم بحدثيه دم الاستحاضه، فيقتصر فيه حينئذ بالنسبه للعفو عنه على محل اليقين.

هذا مع ما عرفته سابقا من ظهور عدم الخلاف فيه سوى ما فى كشف اللثام، و تبعه العلامه الطباطبائى من جواز الفصل بينه و بين الصلاه، و لعله للأصل و إطلاق بعض الأخبار (٦) و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر إسماعيل بن عبد الخالق (٧) المروى عن الحميرى فى قرب الاسناد «فإذا كان صلاه الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٣.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الحيض- حديث ٥.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الحيض- حديث ٦.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٣.
 - ٥- ٥ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٤.
 - ٦- ٦ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٥.
 - ٧- ٧ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ١٥.

ثم تصلى ركعتين قبل الغداه، ثم تصلى الغداه»

و

خبر ابن بكير (١) «فإذا مضى عشره أيام فعلت ما تفعله المستحاضه ثم صلت»

وهي للتراخي، ولإباحه دخول المسجد والطواف قبل الصلاه، ولأن سائر الغايات كالطواف وقراءه العزائم والوطء على القول بتوقفه على الغسل يجوز فيها الفصل، ولأن أكثر الغايات مما لا تجتمع في وقت واحد، فإذا اغتسلت لها وللصلاه فلا بد من تحقق الفصل في البعض، والقول بتعدد الغسل وإفراد كل عباده بغسل خلاف الإجماع كما قيل.

وفيه ان الأولين لا يعارضان ما ذكرنا، وكذا الثالث، إذ هو مع الغض عن سنده لا دلالة فيه على أزيد من جواز الفصل بركعتي النافله، وقد نلتزمه إما في سائر النوافل لكونها من توابع الصلاه ومقدماتها، وقد صرح جمع من الأصحاب بعدم القدح في الفصل بشيء من مقدمات الصلاه كالستر والاجتهاد في القبلة والأذان والإقامه، بل في الدروس وانتظار الجماعه، نعم قد يظهر من الخلاف منع ما عدا الأذان والإقامه من مقدماتها، أو في خصوص المقام لمكان قَلَّتْها، و فحوى ما تسمعه من جواز تقديم الغسل في خصوص الغداه لصلاه الليل، وكذا الرابع - مع إضماره بل في المنتهى و ضعفه - قد يراد به نفس الترتيب من غير ملاحظه التراخي، ولعله المنساق هنا، ويظهر لك الحال فيما يأتي ان شاء الله عند البحث في ان المستحاضه متى فعلت ما أوجب عليها من الأغسال والوضوء للصلاه كانت بحكم الطاهر، فتستريح حينئذ غيرها من الغايات من غير تجديد غسل مثلاً، و تعرف حينئذ منع ما ينبغي ان يمنع مما ادعى هنا من الخامس و ما بعده و ما لا ينبغي منعه، مع عدم منافاته لما نحن فيه، فتأمل جيداً.

فظهر من ذلك أن الأقوى الأول، ومنه تعرف عدم جواز تقديم الأغسال على الوقت مع استمرار الدم، إلا ان يدخل عند الفراغ، فان الظاهر حينئذ ما عن نهاية الأحكام من الاجزاء، لكن ينبغي ان يستثنى من ذلك التقديم لصلاه الليل كما ذكره جماعه من الأصحاب، و نسبه في كشف اللثام الى الصدوقين و السيد و الشيخين و الأكثر، بل في الذخيره أنى لا أعلم فيه خلافا، و نسبه غيره إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، لكن قد استشكله بعض متأخرى المتأخرين بعدم الدليل عليه، و ربما استدل له بإطلاق ما دل على الجمع بين كل صلاتين بغسل، و هو كما ترى. نعم قد يستند له بما في الفقه الرضوى (١) لكنه مع اختصاصه بالمتوسطه يشكل الاعتماد عليه لعدم ثبوت حجيته، إلا أنه قد عرفت كون الحكم مسلما عندهم، بل لعله يدخل تحت معقد إجماع الخلاف، فإنه لما ذكر أحكام المستحاضه التي من أقسامها الكبرى قال:

«انها تجمع بين صلاه الظهر و العصر بغسل، و المغرب و العشاء بغسل، و الفجر و صلاه الليل بغسل، قال: و تؤخر صلاه الليل الى قرب الفجر و تصلى الفجر بها- الى ان قال:- دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم» انتهى. و مما ذكره أخيرا يعلم انها ليس لها ان تقدمه زائدا على الغرض من صلاه الليل، و يؤيده الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقن، لكن ذكر في الروض انها لو زادت على ذلك فهل يجب إعادته؟ يحتمل، لما مر في الجمع بين الصلاتين، و عدمه للإذن في التقديم، و فيه انه لم نجد إطلاقا في ذلك حتى يستند اليه سوى الفقه الرضوى، مع انه ليس فيه إلا- (انها تغتسل لصلاه الليل و الغداه بغسل) و لعل المنساق منه ما سمعته من الخلاف.

ثم ان الظاهر قصر جواز التقديم المذكور على الغايه المتقدمه أعنى صلاه الليل، فليس لها حينئذ ان تقدمه بدون ذلك، بل لو فعلته بهذه النيه إلا أنه عرض لها ما منعها

من فعلها مثلاً- لم تكتف به واحتاجت إلى إعادته على إشكال فيه، بل وفي سابقه أيضاً إذ يمكن ان يقال: ان هذا الحكم مما يكشف عن جواز تقديم الغسل بهذا المقدار من الزمان، وإلا فلا وجه للحكم بكونها محدثه ان لم تصل، وليست بمحدثه ان صلت فتأمل.

هذا كله بالنسبة إلى الغسل، أما ما أوجب منها الوضوء كالاستحاضه القليله بل والوسطى بالنسبه إلى الظهرين والعشاءين فالأقوى أنه كالغسل، فمتى توضأت في أول الوقت ثم صلت في آخره مثلاً لم يصح، كما صرح به في المبسوط والخلاف و السرائر والجامع والبيان وغيرها، وعن الوسيه والإصباح، بل لا أجد فيه خلافاً صريحاً إلا من العلامه في المختلف، و تبعه العلامه الطباطبائي في مصابيح مدعيها انه ظاهر الأكثر حيث لم ينصوا على وجوب المعاقبه بين الطهاره و غاياتها المتعدده، مع اكتفائهم بالطهاره الواحده في الجميع، و يرشد إلى الأول- مضافاً الى الاحتياط اللازم مراعاته في خصوص المقام في وجه تحصيل البراءة اليقيني، و إلى عدم ظهور الفرق بينه وبين الغسل في ذلك، و قد تقدم ما يدل عليه هناك، و الى عدم ثبوت العفو عن هذا الدم في الزائد على هذا المقدار، و الى احتمال وجوب تخفيف الحدث بالنسبه إلى الصلاه كالخبث، و الى دعوى انه المنساق الى الذهن من الأمر بالوضوء لكل صلاه، سيما ما كان منها مقروناً بالباء، ك

قوله (عليه السلام) (١): «تصلي كل صلاه بوضوء»

فتأمل - إيجاب تجديد الوضوء لكل صلاه، إذ لو لم تقدح الفاصله لم تجب إعادته، و التزام صيروره استمراره حدثاً بمجرد فعل الصلاه لا مع عدمها كما ترى، و

قوله (عليه السلام) في خبر الصحاف (٢):

«فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه»

بناء على تعليق الظرف بالأول، و لم نجد غيرها من الأخبار قد اشتملت على لفظ عند، لكن في السرائر بعد ان ذكر وجوب المعاقبه قال: لأن

قولهم (عليهم السلام): (يجب الوضوء عند كل صلاه)

يقتضى المقارنه،

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٧.

لأن (عندا) في لسان العرب لا تصغر فهي للمقارنه كما ان قبلا و بعيدا للمقارنه فكذلك (عند). لأنها مع ترك التصغير بمنزله بعيد و قبيل في التصغير، و لعله عثر على ما لم نعثر عليه من الأخبار، فلا وجه للإنكار عليه بعدم الوجدان كما وقع من بعضهم، و يؤيده زياده على ذلك ما عساه يظهر من الخلاف من دعوى الإجماع عليه، حيث قال:

«المستحاضه و من به سلس البول يجب عليه تجديد الوضوء عند كل صلاه، ثم ذكر أحكام المستحاضه- الى ان قال:- دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم» قلت: و قد يعين ان مراده دخول ذلك تحت الإجماع قوله حيث تعرض لخصوص ما نحن فيه من المسأله، ثم قال: «دليلنا ما قدمناه من انه يجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاه، و ذلك يقتضى أن تعقبه الصلاه» انتهى. فان استدلاله بما تقدم من العبارة الأولى كالصريح في كونها مدلوله للإجماع و الأخبار، فتأمل.

و بذلك كله يظهر لك الحال فيما عساه يستند به للثاني من الأصل، و العمومات و ورود الأخبار بالوضوء للصلاه أو عند وقتها، و

خبر ابن بكير المتقدم (١) «فعلت ما تفعله المستحاضه، ثم صلت»

و (ثم) للتراخي، و في المصاييح «انه قد تقرر في محله ما يدل عليه في الجمع بين الفريضة و النافله بوضوء واحد، و كذا ما دل على جواز الطواف و صلاته بوضوء واحد» انتهى. لعدم صلاحية الأولين لمعارضه ما ذكرنا كالثالث ان لم ندع ان المنساق منها ما قلناه، و تقدم الكلام في الرابع، و في المنتهى بعد ذكره هذا الخبر على جواز الفصل قال: إلا ان الروايه ضعيفه السند، و ابن بكير لم يسندها الى إمام (ع) فنحن في هذا من المتوقفين، و نحوه عن المعتمر، و فيه انه ليس المانع من العمل بها ذلك انما هو ظهورها في إرادته الترتيب خاصه من غير تعرض لغيره كما ذكرنا، و إلا فغيرها من الروايات مثلها موجود، ك

قول الصادق (عليه السلام)

فى خبر يونس (١) فى النفساء: «و ان رأت صفرة فلتتوضأ ثم لتصل»

فتأمل جيداً.

و ستعرف فيما يأتى حال ما ذكره فى المصاييح، على انه لا يستفاد منه مطلق جواز الفصل.

ثم انه قد صرح جماعه من الأصحاب بأنه لا يقدر الاشتغال ببعض مقدمات الصلاه كالستر والاجتهاد فى تعرف القبلة، و هو حسن ما لم يستلزم طول زمان، لكن ظاهر كلام الخلاف منعه، و يظهر من الشهيد فى الذكرى انه لا إشكال فى جواز الفصل بالأذان والإقامة، و هو كذلك، و أما انتظار الجماعه فقد استثناها أيضا بعض الأصحاب، و هو لا يخلو من نظر، و الأولى عدم الفصل بما يعتد به عرفاً و ينافى المقارنه العرفيه مطلقاً حتى فيما يتعلق بالصلاه عدا ما يكون التلبس بها تلبساً فى الصلاه كالأذان والإقامة و نحوهما، ثم ليعلم ان ما ذكرناه هنا و المسأله السابقه من عدم جواز الفصل انما هو مع استمرار الدم لا مع انقطاعه قبل الوضوء و لو لغير برء، فلو توضأت و لم تصل و مع ذلك لم يخرج شىء من الدم فلا إشكال فى صحه صلاتها بذلك الوضوء، و لعل إطلاق بعض كلمات الأصحاب مما ينافى ذلك منزل عليه أو على بعض الوجوه التى لا تنافيه، فتأمل جيداً.

و (منها) انه يجب على المستحاضه الاستظهار فى منع خروج الدم

بحسب الإمكان كما إذا لم تتضرر بحسبه بحشو الفرج بقطن أو غيره بعد غسله، فان انجس و إلا فبالتلجم و الاستثفار بأن تشد وسطها بتكه مثلاً و تأخذ خرقة أخرى مشقوقه الرأسين تجعل أحدهما قدامها و الآخر خلفها و تشدهما بالتكه، كما هو صريح جماعه و ظاهر آخرين، بل لم أجد فيه خلافاً، بل لعله تقضى به بعض الإجماعات السابقه فى تغيير الخرقة و نحوها، و يدل عليه- مضافاً الى ما دل (٢) على اشتراط طهاره ظاهر البدن فى الصلاه و وجوب

١- ١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب النجاسات.

تقليل النجاسه فى أقوى الوجهين - المعتبره المستفيضه (١) حد الاستفاضه، و قد تقدم أكثرها فى مطاوى الباب، و عن بعضهم تعليله زياده على ذلك بحدثيه هذا الدم، فيجب عليها الاستظهار فى منعه، و قضيته بطلان الطهاره بخروجه إذا كان لتقصير فى الشد كما صرح به فى الذكري، قال: «و لو خرج دم الاستحاضه بعد الطهاره أعيدت بعد الغسل و الاستظهار ان كان لتقصير فيه، و ان كان لغلبه الدم فلا للخرج» انتهى. و فى استفاده ذلك من الأدله نظر، بل مقتضاها العفو عن حدثيه بعد الطهاره نعم يستفاد منها شرطيته بالنسبه للصلاه خاصه، ففعل الأقوى حينئذ عدمه، كما ان الأقوى أيضا عدم إيجاب كون الاستظهار قبل الوضوء فى القليله و المتوسطه بالنسبه الى غير الغداه، و ان ذكره بعضهم قائلا انه قضيه الأخبار.

نعم قد يستفاد من صحيح الصحاف (٢) و خبر عبد الرحمن (٣) المروى عن حج التهذيب كونه بعد الغسل، لعطفه عليه بثم، و مع ذلك فإيجابه فيه أيضا محل نظر لأولويه فعله فى أثناء الغسل عليه بعده، و لانصراف الذهن الى عدم إرادته الإيجاب من ذلك، بل هو لغلبه حصول مشقه الفعل فى الأثناء، و للعطف فى كثير (٤) من الأخبار بالواو و ان قدم فيها ذكر الغسل عليه مرتبا بثم على غيره، و لعله وقع الوهم من بعض حتى قال: ان قضيه الأخبار و كلام الأخبار كون الاستظهار بعد الغسل، و عله مع ذلك

بعدم إمكان الغسل مسبقا بالاستظهار، و فيه منع واضح كمنع ما وقع فى الذكري أيضا ناسبا له الى قطع الفاضل من وجوب هذا الاستظهار تمام النهار على الصائمه، نظرا إلى إشعار توقف صحته على الغسل بتأثره بالدم، إذ لا دليل عليه، بل قد تشعر الأدله بخلافه، نعم هو واجب الى تمام الصلاه، فمتى ظهر الدم فى الأثناء لتقصير فى

١- ١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ٨.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب الاستحاضه - حديث ١ و ٣ و ٥.

الشدة اتجه البطلان، أما إذا كان لغلبه الدم فهو ان لم يكن لانتقال الاستحاضه إلى أعلى منه فلا بأس به على الأظهر، و أما إذا كان له كحدوث الوسطى مثلا على الصغرى أو الكبرى عليها أو على الوسطى اتجه إعادته الطهاره و الصلاه حتى إذا اتفقا في الأثر، لكونها حدثا آخر لا يجزئ عنه الأول، فيجب حينئذ الغسل بمجرد حدوث الكثيره مثلا في أثناء الصلاه أو قبلها و ان كان قد اغتسلت للوسطى سابقا، و كذا الوضوء بالنسبه إلى عروض الوسطى على القليله بالنسبه إلى صلاه الظهر مثلا، و ربما احتتمل الاجتزاء مع اتفاق الأثر غسلا أو وضوءا لعدم وجوب نيه كون الغسل مثلا منه، و هو ضعيف، فتأمل جيدا.

ثم انه نص جماعه هنا منهم الشيخ و العلامه و الشهيد على وجوب الاستظهار أيضا في المبطون و المسلوس للنص (١) في الثانى و فحواه و بعض ما تقدم سابقا فى الأول، و نحو المسلوس بولا ما يقطر منه الدم للنص (٢) أيضا لكن صرح جماعه بالفرق بينهما و بين الاستحاضه فى وجوب تغيير الشداد فيها دونهما، معللين ذلك بالنص فيها، و التعدى قياس، و تقدم سابقا ما يرشد إليه فى تغيير الخرقه، لكن ينبغى تقييده بما إذا تنجس كما عرفت فيما مضى، و الأحوط التغيير أيضا فيهما كالمستحاضه، كما ان الأولى أيضا حشو الإحليل بقطن مع إمكانه، ثم ان الأقوى فى النظر عدم وجوب خصوص الاستنفار مع إمكان التوقى بغيره مما يساويه فى المنع، لإطلاق الأمر بالاستيثاق فى بعض المعترضه (٣) و انصراف الدهن من الأمر بالتلجم و الاستنفار إلى إرادته منع خروج الدم، كما ان الأقوى أيضا عدم وجوب الاستنفار بالذال المعجمه ان فسر بغير الاستنفار، بل ينبغى القطع به، فلعل ما فى

روايه الحلبي (٤) من (انها تستذفر بثوب)

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٩.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٢.

يراد بها الاستنفار أو يحمل على الاستحباب، لكن في آخرها «ان الاستنفار ان تطيب و تستجمر بالدخنه و غير ذلك، و الاستنفار ان تجعل مثل ثفر الدابه» و ظاهره ان ذلك من الامام (عليه السلام). لكن يحتمل قويا ان ذلك من الكليني كما احتمله في الوافي، و قال فيه أيضا: «و ربما يقال باتحاد معنيهما، و انه قلب الثناء ذالا» انتهى.

و الأمر سهل بعد إمكان القطع بعدم وجوبه من خلو الفتاوى و أكثر النصوص عنه، اللهم إلا ان يتوقف عليه التوقى من خروج الدم، كما ان الظاهر أيضا عدم وجوب التحشى المفسر بربط خرقة محشوه بالقطن، يقال لها المحشى على عجيزتها، للأصل و خلو الفتاوى و النصوص عنه عدا

خبر ابن عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) «من انها تغسل للصبح و تحتشى و تستنفر و تحنى و تضم فخذيها فى المسجد و سائر جسدها خارج»

إلا- ان يتوقف عليه أيضا التوقى كما تقدم، و عن بعض النسخ تحبى بالثناء المثناه من فوق، و الباء الموحده من الاحتباء، و هو جمع الساقين و الفخذين الى الظهر بعمامه و نحوها، ليكون ذلك موجبا لزياده تحفظها من تعدى الدم، و عن بعض النسخ و لا تحنى بزياده لا- و بالنون و حذف حرف المضارعه أى لا تختضب بالحناء، و أرسل عن العلامة انها بالياءين التحتانيتين، أولهما مشدده أى لا تصلى تحيه المسجد، فهى مع هذا الاضطراب و خلو غيرها من النصوص ككلام الأصحاب غير صالحه للحكم من جهتها بالإيجاب إلا مع التقييد المذكور، و الأولى حملها على الاستحباب كضم الفخذين، فليأمل.

[و منها أن المستحاضه بحكم الطاهره]

و (منها) ان المستحاضه إذا فعلت جميع ذلك مما تقدم من الواجبات عليها بحسب حالها من قله الدم و كثرته كانت بحكم الطاهره لها ما لها و عليها ما عليها من غير خلاف أجده سوى ما ستسمعه من ابن حمزه و عن الشيخ خاصه بالنسبه إلى دخول الكعبه، بل حكى عليه الإجماع جماعه، و الذى يظهر بعد إمعان النظر فى عباره المصنف

و ما مثلها من عبارات الأصحاب المحكى عليها الإجماع من بعضهم، و فيما تقتضيه الضوابط الشرعية فى الباب و غيرها ان المراد ان المستحاضه مطلقا صغرى كانت أو غيرها إذا فعلت ما يجب عليها كانت بحكم الطاهر مما كانت متلبسه به من حدث الاستحاضه، و ارتفع به ما ثبت مانعيته منه على حسب حاله من القله و الكثره، فلا- دلاله فى هذه العبارة و نحوها على انها مع الإخلال بشىء من أفعالها و لو كانت صغرى مثلا تكون بحكم الحائض مثلا، أو انه يتوقف جواز وطئها على فعل الوضوء حيث تكون كذلك، أو ان المراد بحسب الظاهر أنها مع فعلها لما وجب عليها حتى تغيير الخرقه و القطنه تكون بحكم الطاهر من كل وجه مثل التى لم تتلبس بشىء من هذا الدم، و مع الإخلال بشىء من ذلك لا تكون كذلك و ان جاز لها مس كتابه القرآن و قراءه العزائم مثلا بدون التغيير المذكور، لعدم الدليل على اشتراط غير الصلاه به، فيكون المراد رفع الإيجاب الكلى الذى يكفى فى صدقه حينئذ عدم صحه الصلاه مثلا، أو ان المراد كونها بحكم الطاهر بالنسبه إلى الصلاه التى وجبت هذه الأفعال لها على معنى انه لا يقدح استمرار الدم فيها، و حينئذ فالمفهوم بطلان الصلاه ان أخلت بشىء من ذلك من دون تعرض لغيره، و هذا هو المناسب كما حكى من الإجماع و نفى الخلاف، ضروره كونه بهذا المعنى مفروغا منه منطوقا و مفهوما، بل لعله متيقن فى عباره المصنف و القواعد و ما شابههما، للنص فيه على الصلاه الدال على إرادته فى المنطوق.

هذا كله ان لم نقل ان المراد بالشرطيه فى عبارات الأصحاب انما هو منطوقها خاصه، لكونه معقد إجماع و أمر متيقن بالنسبه إلى صيرورتها كالطاهر من غير نظر الى المفهوم، و هو كثيرا ما يستعمل فى عبارات الفقهاء، إلا ان عبارات الأصحاب فى المقام لا تخلو عن إجمال، لكنها لا تأبى الانطباق على بعض ما ذكرنا، فجماعه عبروا

بنحو عبارته المصنف، و في المدارك في شرحها ان المشار اليه بذلك فيها جميع ما تقدم من الغسل و الوضوء و تغيير القطنه و الخرقه بحسب اختلاف حال الدم، و المراد من كونها بحكم الطاهر ان جميع ما يصح من الطاهر من الأمور المشروطه بالطهاره يصح منها، فتصح صلاتها و صومها و دخولها المساجد مطلقا و يأتيها زوجها ان شاء، و هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، ثم ذكر الاختلاف في جواز وطئها قبل ذلك، و أشار إليه بالنسبه إلى دخول المساجد، و في الغنيه و لا يحرم على المستحاضه و لا منها شىء مما يحرم على الحائض و منها، بل حكمها حكم الطاهر إذا فعلت ما ذكرناه، بدليل الإجماع المشار اليه، و في المعبر «إذا فعلت ذلك صارت طاهرا، مذهب علمائنا أجمع إن الاستحاضه حدث تبطل الطهاره بوجوده، فمع الإتيان بما ذكره من الوضوء إن كان قليلا و الأغسال ان كان كثيرا يخرج عن حكم الحدث لا محاله، و يجوز لها استباحه كل ما تستبيحه الطاهر من الصلاه و الطواف و دخول المساجد و حل وطئها، و ان لم تفعل ذلك كان حدثها باقيا و لم يجوز ان تستبيح شيئا مما يشترط فيه الطهاره» و نحوه عبارته المنتهى، و في التذكرة «إذا فعلت المستحاضه ما يجب عليها من الأغسال و الوضوءات و التغيير للقطنه و الخرقه صارت بحكم الطاهر، ذهب إليه علمائنا أجمع» الى غير ذلك من عبارات الأصحاب التي يقرب بعضها من بعض، و الوجه فيها جميعا بحسب الظاهر ما تقدم، و إلا فقد يسبق الى بعض الأذهان من ملاحظه بعضها ان المستحاضه و لو كانت صغرى لا- يجوز لها دخول المساجد مثلا- و لا- الصوم و لا قراءه العزائم متى أخلت ببعض ما وجب عليها و لو تغيير قطنه مثلا، نظرا الى مفهوم الشرط في بعضها انها متى أخلت بشىء من ذلك كانت كالحائض، و هو مما لا ينبغي الالتفات اليه كما يرشد إليه زياده على خلو الأدله عن الإشاره إلى شىء من ذلك مع الأصول حصرهم غايات الوضوء في غير ذلك من دون إشاره أحد منهم إلى شىء من هذه الأمور، سيما مع نص بعضهم عليها بالنسبه إلى أغسال المستحاضه

الى غير ذلك من القرائن الكثيره التى تدل على ما ذكرنا، اللهم إلا ان يقال: انما لم يذكر ذلك فى الغايات لكونه فى الحقيقه ليس غايه، إذ هو أمر تابع للمحافظه على أفعال الصلاه، و إلا فلا تشرع هذه الأفعال ابتداء لغيرها، فتأمل و انظر فإنك ستسمع له مزيد تحقيق.

و كيف كان فلا- ينبغى الإشكال فى صيرورتها بحكم الطاهر مع إتيانها بالأفعال، فيصح لها ما يصح لها و عليها ما عليها بلا خلاف أجده من أحد سوى من ابن حمزه فى الوسيله، و ربما نقل عن الشيخ حيث حرم عليها دخول الكعبه و ان جاءت بالأفعال، و لعله لما فى

مرسل يونس (١) عن الصادق (عليه السلام) «المستحاضه تطوف بالبيت و تصلى و لا تدخل الكعبه»

و هو مع مخالفته لما سمعت من الإجماعات المتقدمه و الأصول الشرعيه قاصر عن إثبات ذلك، لمكان إرساله و عدم الجابر، فلذا كان المتجه حملة على الكراهه وفاقا لابن إدريس و سعيد و غيرهما، لشده الاعتناء فى التحفظ عليها من التلوث أو غير ذلك، كما انه لا ينبغى الإشكال فى عدم جواز وقوع ما كان مشروطا بالطهاره منها مع إخلالها بما تحصل به صغرى كانت أو غيرها كالصلاه و الطواف و مس كتابه القرآن و نحوها، إنما الإشكال فى توقف بعض الأمور على ذلك، للإشكال فى مانعيه حدث الاستحاضه منه حتى يتوقف على رفعه لها، (منها) اللبث فى المساجد و الجواز فى المسجدين، فالمشهور بين الأصحاب كما فى موضع من المصابيح توقف جواز دخوله على الغسل، و فى آخر قد تحقق ان مذهب الأصحاب تحريم دخول المساجد و قراءه العزائم على المستحاضه قبل الغسل الى ان نقل بعض الأقوال المنافيه لذلك منها جواز دخولها ذلك من دون توقف كقراءه العزائم أيضا، ثم قال: و لا ريب فى شذوذ هذه الأقوال، و حكى هو عن حواشى التحرير انه قال: و أما حدث الاستحاضه

الموجب للغسل فظاهر الأصحاب انه كالحيض، و عن شارع النجاه الإجماع على تحريم الغايات الخمس على المحدث بالأكبر مطلقا عدا المس، ثم قال: و ظاهرهما الإجماع على وجوب غسل الاستحاضه لدخول المساجد و قراءه العزائم، و يستفاد ذلك أيضا من الغنيه و المعبر و التذكرة فيما تقدم من عباراتهم، انتهى.

قلت: و يؤيده أيضا إطلاق جملة من الأصحاب كالمصنف و العلامه و غيرهما وجوب الغسل للغايات الخمس فى مبحث الغايات من غير فرق بين الأسباب الموجهه له، كما عن آخرين أيضا حيث استثنوا مس الميت خاصة، و مع ذلك كله فقد اختار فى الرياض جواز الدخول لها بدون الأفعال تبعا للمدارك و الذخيره و شرح المفاتيح لشيخنا الأعظم و مجمع البرهان و عن روض الجنان ناسبا له فى الأخير إلى الدروس انه أطلق الجواز، و ربما استدلب

خبر زراره(١) عن أبى جعفر (عليه السلام) «ان أسماء بنت عميس نfst بمحمد بن أبى بكر فأمرها رسول الله (صلى الله عليه و آله) حين أرادت الإحرام من ذى الحليفه أن تغتسل و تحتشى بالكرسف و تهل بالحج، فلما قدموا و نسكوا المناسك سألت النبى (صلى الله عليه و آله) عن الطواف بالبيت و الصلاه، فقال لها:

منذ كم ولدت؟ فقال: منذ ثمانى عشره، فأمرها رسول الله (صلى الله عليه و آله) ان تغتسل و تطوف بالبيت و تصلى و لم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك»

و لكنه كما ترى لا دلالة فيها على ذلك، نعم هى داله على جواز إدخال النجاسه المسجد إذا لم تتعد، فالعمده حينئذ الأصل مع عدم دليل معتد به مخرج عنه، و ما سمعته من النسبه إلى الأصحاب انها مع عدم الغسل كالحائض قد يناقش فيه بأنه مع ابتناؤه على المفهوم الذى قد تقدم الكلام فيه ان جملة من العبارات كعباره المصنف لا دليل فيها سوى أنها ان لم تفعل لم تكن بحكم الطاهر، و الأخرى لا صراحه فيها، بل و لا ظهور فى أنها مع

عدم الأفعال يحرم عليها سائر ما يحرم على الحائض.

و من العجيب نسبة العلامه الطباطبائي استفاده الإجماع على ذلك مما سمعته من عباره الغنيه و المعتبر و التذكره، على ان اعتبار مثل هذا المفهوم يقضى بعدم الاقتصار على حدث الاستحاضه الموجب للغسل خاصه، لشمول المفهوم لحدث الاستحاضه الموجب للوضوء أيضا خاصه، و لم أعرف أحدا قال بوجوبه بالنسبه إلى دخول المساجد و قراءه العزائم و نحو ذلك، و كيف كان فلا ريب فى ضعف الظن الحاصل من النسبه المذكوره كالذى نقله عن حواشى التحرير بعد ان علم ان مأخذها من نحو هذه العبارات، بل و كذا ما حكاه عن شارع النجاه مع إمكان إرادته غير غسل الاستحاضه، نعم لا تخلو بعض عبارات الأصحاب من نوع إشعار به إلا انه بحيث يكون مدركا شرعيا يقطع به الأصل الشرعى لا يخلو من إشكال سيما ممن لم يقل بحجيه كل ظن حصل للمجتهد، و لكن الاحتياط لا ينبغى ان يترك، و من ذلك يظهر لك الحال فى قراءه العزائم و نحوها، فتأمل جيدا.

و (منها) جواز الوطاء

و فى توقفه على أفعالها مطلقا قليله كانت أو كثيره أغسالا كانت أو غيرها، أو على الغسل خاصه، أو مع تجديد الوضوء، و عدمه فلا يتوقف على شىء من ذلك؟ أقوال، نسب أولها فى الرياض إلى الشهره العظيمه بعد ان اختاره، و حكاه فى كشف اللثام عن ظاهر الاقتصاد و المقنعه و الجمل و العقود و الكافى و الإصباح و السرائر بل ظاهر المعتبر و التذكره و الذكرى نسبتة الى ظاهر الأصحاب معللين ذلك بأنهم قالوا يجوز لزوجها وطؤها إذا فعلت ما تفعله المستحاضه، كما عساه يظهر أيضا من المنتهى فى أحد موضوعيه أو نسختيه، و الثانى إلى ظاهر الصدوقين فى الرساله و الهدايه، و ربما احتمل تنزيل غيره عليه، لاستبعاد مدخليه غير الغسل من الوضوء و غيره فى حليه الوطاء، و الثالث الى الشيخ فى المبسوط، و الرابع إلى جماعه

من الأصحاب منهم الفاضلان و الشهيد و غيرهم، و لعله الأقوى لكن على كراهه مع ترك الأغسال كما صرح بها بعضهم، أما الجواز فللأصل و إطلاق ما دل على إباحه و طء النساء و خصوصا بعد نقائهن من الحيض قبل الغسل منه أو بعده من الكتاب (١) و السنه (٢) و خصوص

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن عمار (٣): «و هذه يأتيها بعلمها إلا في أيام حيضها»

و

صحيح ابن سنان (٤) «و لا بأس ان يأتيها بعلمها إذا شاء إلا أيام حيضها»

قيل و مثلها موثقه (٥) و

قول أبي الحسن (ع) في صحيح صفوان (٦):

«لا هذه مستحاضه تغتسل و تستدخل قطنه بعد قطنه، و تجمع بين صلاتين بغسل، و يأتيها زوجها إن أراد»

و نحوها غيرها (٧).

و قد يقال: إن المراد من هذه الأخبار انما هو بعد فعلها الأفعال كما عساه يشعر به تقديم ذكر ذلك على ذكر إباحه الوطء فيها، و لما سمعته من دعوى الشهره العظيمه حتى نسب إلى الأصحاب من جهتها، و ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الرحمن (٨) حيث سأله «عن المستحاضه أ يطأها زوجها؟ و هل تطوف بالبيت؟: تقعد قرئها التي كانت تحيض فيه، فان كان قرؤها مستقيما فلتأخذ به، و ان كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين، و لتغتسل و تستدخل كرسفا- الى ان قال بعد ذكره عمل المستحاضه:-

و كل شىء استحللت به الصلاه فليأتها زوجها، و لتطف بالبيت»

و

قول أحدهما (عليهما السلام) في خبر زراره و فضيل (٩): «المستحاضه تكف عن الصلاه أيام أقرائها، و تحتاط

١- ١ سورة البقره- الآيه ٢٢٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب الحيض.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب الحيض- حديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٤.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٣.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٨.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٨.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٢.

بيوم أو يومين - ثم قال بعد ان ذكر عمل المستحاضه -: فإذا حلت لها الصلاه حل لزوجها أن يغشاها»

و

قول الباقر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم (١) المروى في المعبر عن كتاب المشيخه للحسن بن محبوب «في الحائض إذا رأت دما بعد أيامها» الى ان قال بعد ذكر أيام الاستظهار: «فان صبغ القطنه دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل، و يأتيها زوجها إذا أحب و حلت لها الصلاه»

و

قول الصادق (عليه السلام) في خير إسماعيل بن عبد الخالق (٢) المروى عن قرب الاسناد، و فيه قلت: «يواقعها زوجها، قال: إذا طال بها ذلك فلتغتسل و لتتوضأ ثم يواقعها إن أراد»

و

المضمر في موثق سماعه (٣) «و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل»

و ما عن

الفقه الرضوى (٤) حيث قال بعد ذكر المستحاضه: «و الوقت الذى يجوز فيه نكاح المستحاضه وقت الغسل و بعد ان تغتسل و تتنظف، لأن غسلها يقوم مقام الغسل للحائض»

و

قول الباقر (عليه السلام) في خبر مالك بن أعين (٥) عن النفساء: «ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد ان يغشاها زوجها يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أحب»

و

خبره الآخر (٦) قال:

«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المستحاضه كيف يغشاها زوجها؟ قال: تنظر الأيام التى كانت تحيض فيها و حيضتها مستقيمه فلا يقربها فى عده تلك الأيام من ذلك الشهر، و يغشاها فيما سوى ذلك من الأيام، و لا يغشاها حتى يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أراد».

و ما فيها من القصور فى السند أو الدلاله مجبور بما سمعت من دعوى الشهره المتقدمه

- ١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٤.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١٥.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ٦.
- ٤-٤ المستدرک - الباب - ٣ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٤.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١.

لكن قد يناقش في ذلك كله بمنع ظهور التقييد المزبور فيما ذكرنا من الأخبار، إذ قوله (عليه السلام): (و يأتيها زوجها) فيها هي إما جملة مستأنفه لبيان حكم المستحاضه أو معطوفه على الجملة السابقه، و هي على كلا التقديرين ظاهره فيما قلنا، و الواو ليست للترتيب على الأصح، و خبر عبد الرحمن مع الطعن في سنده لا دلالة فيه على الاشتراط المذكور إلا بالمفهوم الضعيف في نفسه فضلا عن المقام، كما هو واضح، مع احتمال إرادته تعليق الإباحه السالمه عن الكراهه أو غير ذلك، و كذا خبر زراره الذي بعده، مع انه قد يقال فيه زياده على ذلك بأن المراد إذا حلت لها الصلاه أى صارت مستحاضه بعد ان كانت حائضا، لصدق حليه الصلاه عليها حينئذ لسبب ارتفاع مانع الحيض، و ان لم تكن متطهره فعلا كالمراه المحدثه بالأصغر مثلا، بل لعله الظاهر منها، فتكون للمختار حينئذ لا- عليه، كصحيح ابن مسلم الذي بعده، بأن يجعل قوله (عليه السلام): (و يأتيها زوجها) فيه بيان حكم المستحاضه في نفسه، و هو قريب جدا، مع إمكان تأييده أيضا بأنه لو أريد منه حليه الصلاه فعلا- لكان لا- يجوز ان توطأ المستحاضه مع فعلها الأفعال و صلّت بها ثم انه دخل وقت الصلاه الثانيه، و ذلك لعدم حليه الصلاه لها فعلا، لوجوب تجديد الأفعال لها، و هو مناف لقولهم: إنها إذا فعلت ذلك كانت بحكم الطاهر، و دعوى تقييد ذلك بما لم يدخل وقت الثانيه مثلا لا وجه لها و لا شاهد عليها، إذ أقصى ما يستفاد من كلمات الأصحاب انها متى أخلت بالأفعال لم تكن بحكم الطاهر، و هذا غير صادق عليها في هذا الحال، إذ الفرض اتساع الوقت، فلا يقدر عدم مبادرتها لذلك، و لا تكون بمجرد ذلك بحكم الحائض، فلا ينتقض حكم طهارتها الأولى حينئذ بالنسبه للوطء و نحوه إلا إذا خرج الوقت و لم تفعل ما وجب عليها، فتأمل.

فلعل الأظهر حينئذ ان تكون الروايه لنا لا علينا، مع انه لا دلالة فيها على توقف إباحه الوطء على غير الغسل.

و نحوه خبر إسماعيل بن عبد الخالق مع الطعن فى سنده، و التعليق على ما لا يقول به الخصم من طول الزمان، بل كان حملة على الاستحباب لازم حتى منه، و ذلك لظهوره فى كون المراد غسلا و وضوءا للوطء، فلا يكتفى بما عملته سابقا، و هو مجمع على بطلانه بحسب الظاهر، و حملة على إخلالها بأفعال المستحاضه بعيد ان لم يكن ممنوعا. و مثلها موثقه سماعه، إذ قوله: (فحين تغتسل) لا دلالة فيه على المنع بدون ذلك، لاحتمال كون المراد الجواز الذى لا كراهه فيه، أو غير ذلك، و الرضوى كاد يكون تعليقه كالصريح فى المختار، لما عرفت سابقا من جواز وطء الحائض قبل الغسل، و منه ينقدح زياده تأييد لما قلنا، إذ من المعلوم ان حدث الحيض أعظم من الاستحاضه سيما الصغرى، و مع ذلك لم يمنع من جواز الوطء فالاستحاضه أولى، و احتمال إبداء الفرق بانقطاع الدم فيها دونها ضعيف، لأن الغسل و الوضوء لا يزيل نفس الدم فى المستحاضه، انما يزيل حكمه، و هو الحدث الحاصل منه، فيكون المنع حينئذ مستندا اليه، فيتم ما ذكرنا، و منه يظهر فساد الاستدلال أيضا بكون دم الاستحاضه أذى، فيمتنع الوطء معه، إذ الأفعال لا ترفع الدم انما ترفع حكمه.

و قد أجاد فى الذكرى فقال: و ما أقرب الخلاف هنا من الخلاف فى وطء الحائض قبل الغسل، و خبر مالك مع أنه بالجمله الخبرية ظاهر فى كون الغسل عن حدث الحيض، فيتجه حينئذ حملة على الاستحباب، لما تقدم فى محله كخبره الآخر، و لا دلالة فيه على كون الغسل غسل الاستحاضه، الى غير ذلك من الأمور الكثيره التى تقدح فى الدلالة فيها بالنسبه الى ذلك، و كأن المستدل بها لاحظ فى استدلاله إشعارا ما ينقدح عند تلاوتها، بل هو فى كثير منها مبنى على كون الواو للترتيب و نحوه من الأمور المعلومه الفساد من غير نظر الى ما يقتضيه التأمل فيها، و إلا فبعده يظهر عدم دلالتها على ذلك،

بل فى بعضها الدلاله على المختار، و أما ما ذكر أخيرا من دعوى إصلاح جميع ذلك مما فى السند و الدلاله بالشهره العظيمة فيه أما أولا فبإمكان معارضته بالشهره المتأخره من زمن المصنف الى زماننا هذا، و أما ثانيا فبمنع الشهره المذكوره، إذ كثير من الأصحاب عبر كعباره المصنف إذا فعلت المستحاضه كانت بحكم الطاهر، و هى مع تسليم إرادته المفهوم منها على الوجه الذى يزيد الخضم فلا يقتضى إلا أنها مع الإخلال لا تكون بحكم الطاهر، و هذا لا يستلزم حرمه الوطء، لعدم اشتراط الطهاره فيه، و جملة منها (إنما لا يحرم عليها شىء مما يحرم على الحائض إذا فعلت ما وجب عليها) و هو أيضا مع تسليم ان المفهوم فيها انها ان لم تفعل حرم عليها سائر ما يحرم على الحائض لا يقضى بحرمه الوطء إلا مع تقييد الحائض فى المفهوم بوجود الدم، نعم وقعت بعض عبارات من بعضهم ظاهرها ذلك، لكنه ينبغى القطع بعدم إرادتهم شرطيه وضوءات الصغرى و تغيير القطنه أو الخرقه أو الاستشفار أو نحو ذلك، اللهم إلا أن يريدوا ما ستمعه قريبا من ان أفعال المستحاضه إنما غايتها الصلاه و بياح الوطء حينئذ تبعا، و إلا فلا يراد فعل هذه الأمور ابتداء للوطء، فتأمل جيدا. و لو سلم فدعوى وصول هؤلاء إلى الشهره العظيمة فى ذلك لم نتحققها، بل لعل المتحقق عندنا عدمها، و كيف كان فمن أعطى النظر حقه فى المقام علم أن القول بمدخله سائر أفعال المستحاضه صغرى كانت أو غيرها فى جواز الوطء فى غايه البعد. نعم قد يقال ذلك بالنسبه إلى خصوص الأغسال، لكن الأقوى ما تقدم، و الاحتياط لا ينبغى تركه، بل لعل الأحوط أيضا غسل جديد لخصوص الوطء، و أما الكراهه فيعرف وجهها مما سمعت من الأخبار، كاستحباب الغسل المستقل للوطء، بل مع الوضوء، و قد يؤيد ان شاء الله فيما يأتى من الزمان فى كتابه رساله مستقله فى المسأله تشتمل على عبارات الأصحاب و بيان ما يفهم من كل واحده منها مع الإحاطه بجميع أطراف المسأله، و فيها فوائد مهمه ربما تسمع الإشاره إلى بعضها، نسأل الله التوفيق.

ثم ان العلامة الطباطبائي بعد ان ذكر نص العلامه و غيره من الأصحاب على نحو عباره المصنف من ان المستحاضه إذا أتت بالأفعال كانت بحكم الطاهر قال: «و قضيه ذلك عدم وجوب تجديد الوضوء و الغسل لغير الصلاه من الغايات كالطواف و المس و دخول المساجد و قراءه العزائم و نحوها، و يظهر ما قلناه من كلامهم فى الصوم و الوطء، و ينبغى القطع به على القول بجواز فصل العمل عن الوضوء و الغسل، و من البعيد وجوب إعاده الغسل عليها لصلاه الطواف بعد الغسل للطواف، و من المعلوم عدم وجوب استقلال دخول المساجد بغسل غير غسل الطواف، و كلام الأصحاب غير محرر فى هذا المقام فتدبر» انتهى. قلت: لا- ينبغى الإشكال فى ظهور عبارات الأصحاب بعدم وجوب تجديد شىء من ذلك عليها بعد فرض محافظتها على ما وجب عليها من الأفعال للصلاه، لأنها تكون حينئذ بحكم الطاهر من هذا الدم، فلا يؤثر استمراره أثراً، نعم تحتاج الى الوضوء أو الغسل مع عروض أسباب أخر موجه لهما من الجنابه و البول و نحوهما، إنما الإشكال فى أن صيرورتها بمنزله الطاهر من حدث هذا الدم موقوفه على تلك الأفعال للصلاه خاصه، فلا يشرع حينئذ فعلها تلك الأفعال مستقله لغير الصلاه، و لا تفيدها طهاره بالنسبه اليه و لا- الى غيره قد يشعر تصفح عباراتهم فى المقام و فى توقف الصوم على ذلك بأن طهارتها و استباحتها لتلك الغايات تابع للأفعال الصلاتيه، نعم قد يلحق بالصلاه الطواف لكونه صلاه، و للأخبار(١)الوارده به فى نفاس أسماء بنت عميس.

و على هذا فلو استحاضت المرأه فى غير وقت الصلاه لم يكن لها استباحه شىء من الغايات التى تتوقف على رفعه قبل أن يدخل وقت الصلاه، فتعمل ما عليها من الأعمال ثم تستبيح بذلك غيرها، و لا يجزئها الاغتسال أو الوضوء قبل ذلك لتلك الغايه مثلاً، و قد يرشد إليه زياده على ما يظهر من مطاوى كلماتهم خصوصاً فى توقف

الصوم و الوطء عدم ذكر جمله منهم ما يتوقف على أغسال المستحاضه و وضوءاتها في غايات الوضوء و الغسل، و لعله لما ذكرنا، إذ ليست حينئذ هي غايات مستقلة تشرع الأفعال لها ابتداء، بل هي أمور تابعه لتكليفها الصلواتي، فتكون حينئذ من قبيل الأحكام لها، لكن الجراه على الجزم بذلك اعتمادا على مثل هذه الاشعارات لا يخلو من إشكال و نظر إلا انه يرتفع الاشكال بناء عليه في منافاه حكمهم بكون المستحاضه بحكم الطاهر مع الأفعال لما تقدم من أن المشهور عندهم عدم جواز الفصل بين الوضوء أو الغسل عن الصلاه، معللين ذلك بما يظهر منه انه مع التأخير ينقض الوضوء و الغسل، مع إمكان رفعه أيضا بوجه آخر، و هو أن صيرورتها بحكم الطاهر مع الأفعال لا ينافي إيجاب معاقبه الصلاه للفعلين تمسكا بما يظهر من الأخبار(١) من الاغتسال مثلا عند الصلاه، فحينئذ يتجه وجوب إعادة الأفعال للصلاه مع الفصل و ان جوزنا استباحه غيرها من الغايات بذلك الغسل مثلا، و لا بعد في كون هذه الطهاره كالمقوضه بالنسبه إلى الصلاه دون غيرها، و يتجه بناء على هذا الأخير انه يجوز فعل هذه الأفعال ابتداء لغير الصلاه من الغايات، فتستباح حينئذ بها و إن أخلت بها للصلاه، لكن هل تكون بمنزله الطاهر بالنسبه إلى سائر الغايات غير الصلاه، أو يقتصر على خصوص تلك الغايه التي فعلت الأفعال لها اقتصارا على المتيقن؟ لا- يبعد الأول، كل ذلك في كلمات الأصحاب غير محرر، و عباراتهم كتعليقاتهم في مقامات متعدده مضطربه، إلا أن الذي يمكن تحصيله من مجموعها ما تقدم سابقا من أن المراد أن فعلها للأفعال المذكوره انما هو للصلاه، و يباح الوطء حينئذ و غيره تبعاً لها، بناء على اشتراطها بها فلا يستبعد حينئذ دعوى توقف جواز الوطء مثلا على تغيير القطنه أو الخرقه أو نحو ذلك، لكون المراد به بالنسبه للصلاه لا له، فتأمل جيدا كي يظهر لك الحال في ذلك و في حكمها بالنسبه إلى صلاه النوافل

و القضاء و التحمل و نحو ذلك من الصلوات، و لعل قضيه قولهم: إنها مع الأفعال تكون بحكم الطاهر جواز ذلك كله من دون تجديد لغسل أو وضوء، اللهم إلا أن يفرق بين الصلاة و غيرها من الغايات لما تقدم من الأخبار(١) الأمره بالوضوء مثلا عند كل صلاه، و فى شمولها لمثل المقام نظر.

[فى بطلان الصلاه و الصوم لو أخلت بالأفعال]

و كيف كان فلا إشكال فى أنها ان أخلت ب شىء من ذلك الذى قد أثبتنا سابقا وجوبه عليها لم تصح صلاتها فيجب عليها الإعادة أو القضاء للأدلة المتقدمه الظاهره فى الوجوب الشرطى، و ما فى

مكاتبه ابن مهزيار(٢) الآتيه من أنها «تقضى الصوم و لا تقضى الصلاه»

شاذ معرض عنه بين الأصحاب أو محمول على ما لا ينافى ذلك و كذا لا إشكال فى الجملة فى أنها ان أخلت بالأغسال اللازمه عليها لم يصح صومها من غير خلاف أجده فيه، بل فى جامع المقاصد و عن حواشى التحرير و منهج السداد و الطالبية و الروض الإجماع عليه، مع التصريح فى الأول بعدم الفرق بين حالتى الوسطى و العليا كالمحكى عن غيره، فما فى البيان و عن الجعفرية و الجامع من التقييد بالكثيره شاذ أو محمول على ما يقابل القله، مع ان الموجود فى الأخير فى المقام على ما حضرنى من نسخه لا تقييد فيه، و يدل على أصل الحكم - مضافا الى ما تقدم و الى الشغل فى وجه -

صحيح ابن مهزيار قال: «كتبت إليه امرأه طهرت من حيضها أو نفاسها من أول شهر رمضان، ثم استحاضت و صلت و صامت شهر رمضان من غير ان تعمل ما عمله المستحاضه من الغسل لكل صلاتين، فهل يجوز صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب تقضى صومها و لا تقضى صلاتها، لأن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان يأمر فاطمه (عليها السلام) و المؤمنات من نسائه بذلك».

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه - حديث ١ و ٦ و ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الحيض - حديث ٧.

و المناقشه فيها- بالإضمار أولاء و باشتمالها على ما لا- يقول به الأصحاب من عدم قضاء الصلاه ثانيا، و بمخالفتها للأخبار(١)المعتبره الداله على أن فاطمه (عليها السلام) لم تكن تر من ذلك شيئا ثالثا- مدفوعه بما مر غير مره من عدم قدح الأول في الأخبار سيما في المقام، و من أن خروج بعض الخبر عن الحجيه لا يخرجها تماما عنها، إذ هو بمنزله أخبار متعدده، فلا يبعد وهم الراوى فى بعض دون بعض، سيما فى مثل الكتابه التى هى مظنه ذلك، فلا- حاجه حينئذ إلى ارتكاب التكاليفات البعيده و التمحلات التى ليست بسديده فى علاج ذلك، كما وقع من بعضهم مع عدم صحه بعضها، فتأمل.

و باحتمال أن المراد بفاطمه انما هى فاطمه بنت أبى جيش، لأنها التى كانت كثيره الاستحاضه فتسأل عنها، أو أن المراد انه (صلى الله عليه و آله) يأمر فاطمه (عليها السلام) ان تأمر المؤمنات، كما عساه يظهر من صحيح زراره(٢)الوارد فى قضاء الحائض للصوم دون الصلاه، هذا مع ان المروى (٣)عن الفقيه و العلل خال عن ذكر فاطمه، بل فيه (لأن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان يأمر المؤمنات من نسائه بذلك) فلا- وجه للتوقف فى هذا الحكم من نحو هذه المناقشات فى الروايه، كما وقع لسيد المدارك قائلا انه قد يظهر التوقف من الشيخ فى المبسوط فى هذا الحكم حيث أسنده إلى روايه الأصحاب، و هو فى محله، إذ قد عرفت انه فى غير محله بعد ما سمعت من اتفاق الأصحاب على ان ما استظهر من الشيخ لتلك العبارة محل منع، سيما بعد ملاحظه طريقته و طريقه مشاركيه من العاملين بأخبار الآحاد حيث يسندون الحكم إلى روايه الأصحاب مع عدم التعرض لطنع أو قدح انه فى غايه الاعتماد عندهم، بل ذلك من الشيخ مؤيد للمختار لكونه أما روايه مستقله أو إشاره إلى الصحيحه المتقدمه، و على

١- ١ المستدرک- الباب- ٣٧- من أبواب الحيض- حديث ٣ و ٤ و ١٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الحيض- حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب الحيض- حديث ٧.

كل حال فالتأييد به متجه.

ثم ان ظاهر المصنف بل كاد يكون صريحه كظاهر غيره انما هو توقف الصوم على خصوص الأغسال، لكن قد يظهر من السرائر كما عن صوم النهايه و المبسوط توقفه على غيره أيضا من أفعالها، لتعليق الفساد فيها على الإخلال بما عليها، فيشمل حينئذ الوضوء و تغيير القطنه و الخرقه، و كذا يظهر من طهاره المبسوط توقفه على الأغسال و تجديد الوضوء ناسبا للقضاء مع الإخلال بذلك إلى روايه أصحابنا، و لعله للإشعار في سؤال الروايه السابقه بأن المدار على أفعال المستحاضه و ان اقتصر على ذكر جمع الصلاتين بغسل واحد، و الأقوى الأول. و على كل حال فهل تتوقف صحه الصوم على الأغسال النهاريه خاصه، أو هي مع الليله السابقه خاصه، أو اللاحقه خاصه، أو الليلتين، أو الفجر خاصه؟ أوجه، أجودها الأول، و أضعفها الأخير، بل لم أعرف به قائلا على البت، نعم نقل عن العلامه في نهايه الأحكام أنه احتمله، ثم دونه في الضعف ما قبله من الوجهين، لمكان اعتبار غسل الليله المستقبله، و قد قطع جماعه بعدم اعتباره لمكان سبق انعقاد الصوم، و هو كذلك، و ان أمكن تجشم توجيهه مع تأييده بإطلاقهم فساد الصوم باخلالها بالغسل، نعم قد يتجه ثانيهما كالسابق على أولهما باعتبار الليله الماضيه، إلا- انه لا- دليل عليه أيضا مع الاجتزاء بما في النهار عنه، و عن الروض انه فصل بتقديم غسل الفجر ليلا- و عدمه، فاجتزى بالأول عن غسل العشاءين دون الثاني، فيبطل الصوم حينئذ لو أخرته الى الفجر هنا، و ان لم يبطل لو لم يكن غيره، و الأقوى عدم التوقف على غير الأغسال النهاريه، كما ان الأقوى أيضا عدم وجوب تقديم غسل الفجر عليه وفاقا لظاهر المعظم و صريح البعض، لتبعيه حصوله للصوم لحصوله للصلاه، إذ لم يثبت اشتراط الزيادة على ذلك، كما تشعر به الصحيحه السابقه ككلمات الأصحاب، و خلافا لما عن الذكري و معالم الدين من إيجاب التقديم، لكونه حدثا

له مدخلية فى صحه الصوم، فيجب تقدمه كالحائض المنقطع دمها قبل الفجر، و يدفعه منع التلازم بين المدخلية المذكوره و وجوب التقديم إذ لا إشكال فى توقفه على غسل الظهرين مع عدم تصور تقديمه، و بذلك يمتاز حكم هذا الحدث عن حدث الحيض، و قد تقدم فى مبحث الغايات ما له نفع تام فى المقام، و يأتى إن شاء الله فى باب الصوم ما هو كذلك.

[الفصل الرابع فى النفاس]

الفصل الرابع من الفصول الخمسه.

فى النفاس النفاس بالكسر لغه وولاده المرأه إذا وضعت، فهى نفساء على ما فى الصحاح و القاموس و مجمع البحرين، و عن الغريين يقال: نفست المرأه بضم النون و فتحها و فى الحيض بالفتح لا غير كما قيل، فهى نفساء، و الجمع نفاس بكسر النون مثل عشاء و عشار، و لا ثالث لهما كما فى الصحاح و القاموس، و يجمع أيضا على نفاوات من تنفس الرحم أو من النفس بمعنى الولد أو بمعنى الدم، لمكان استلزام خروج الدم غالبا، و لعله أولى من سابقه، بل عن المطرزي ان اشتقاقه من تنفس الرحم

أو خروج النفس بمعنى الولد ليس بذاك، و لذا كان فى عرف الفقهاء على ما نص عليه غير واحد من الأصحاب و ان كان فى إثبات كونه كذلك شرعا نظرا، يقال ل دم يقذفه الرحم بسبب الولاده فى أيام مخصوصه، و من هنا كانت الولاده من غير دم و ان خرج الولد تاما ليست بنفاس إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا حد الاستفاضه، بل لعله متواتر، و به يخرج عن الأخبار بناء على شمولها لمثله، لمكان بقاءه على اللغوى، مع إمكان المناقشه فيه و لو قلنا بذلك، لكونها منصرفه إلى غيره من الأفراد الغالبه المتبادره كما عساه يلوح من تصفحها، خصوصا صحيح ابن يقطين (١) الآتى أيضا لا أقل من الشك، فيقتصر فيما خرج عن الأصل على اليقين، فما عن الشافعى فى أحد قوليه و أحمد فى إحدى الروايتين عنه مما يخالف ذلك ليس فى محله.

و ليس لقليله حد إجماعا محصلا و منقولاً- في الغنيه و الخلاف و المعتمر و المنتهى و الذكري و الروض و غيرها، مضافا الى الأصل فيجوز ان يكون لحظه واحده ففي

الخبر(١)«عن النفساء كم حد نفاسها حتى يجب عليها الصلاه؟ و كيف تصنع؟ فقال:

ليس لها حد»

و المراد في جانب القله للإجماع و النصوص (٢) في ثبوت التحديد في طرف الكثره و في

صحيح ابن يقطين (٣) عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) في النفساء «كم يجب عليها الصلاه؟ قال: تدع ما دامت ترى الدم العبيط»

فيدخل فيه ما لو لم تر إلا لحظه، كما انه قد يشعر بما تقدم آنفا من انه لو ولدت و لم تر دما في الأيام التي يحكم به لو وجد فيها لم يكن لها نفاس بلا خلاف و ان كان الولد تاما كما مر بيانه و دليله. و كذا لو رأت دما قبل تحقق الولاده بأن لم يبرز شىء من الولد فإنه ليس بنفاس بلا خلاف كما في الخلاف، و إجماعا كما في المدارك و الرياض، و هو الحجه بعد الأصل و النصوص، ففي

موثق عمار(٤) المروى في الكافي عن الصادق (عليه السلام) «في المرأه يصيبها الطلق أياما أو يوما أو يومين فترى الصفرة أو دما، قال: تصلى ما لم تلد»

و كذا رواه الصدوق بإسناده إلى عمار(٥) مع تغيير يسير، و

خبر زريق بن الزبير الخرقاني (٦) المروى عن مجالس الشيخ قال:

«سأل رجل الصادق (عليه السلام) عن امرأه حامل رأت الدم، فقال: تدع الصلاه، قال: فإنها رأت الدم و قد أصابها الطلق فرأته و هى تمخض، قال: تصلى حتى يخرج رأس الصبي، فإذا خرج رأسه لم يجب عليها الصلاه، و كل ما تركته من الصلاه

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب النفاس - حديث ١.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٠.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١٦.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب النفاس - حديث ١.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب النفاس - حديث ٣.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب الحيض - حديث ١٧.

فى تلك الحال لوجع أو لما هى فيه من الشده و الجهد قضته إذا خرجت من نفاسها، قال:

جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل و دم المخاض؟ قال: ان الحامل قذفت بدم الحيض و هذه قذفت بدم المخاض الى أن يخرج بعض الولد، فعند ذلك يصير دم النفاس، فيجب ان تدع فى النفاس و الحيض، فأما ما لم يكن حيضا و نفاسا فإنما ذلك من فتق الرحم»

فلا إشكال حينئذ فى كونه ليس بنفاس.

لكنه هل هو استحاضه أو حيض مع إمكانه؟ أطلق المصنف فقال كان طهرا و هو متجه بناء على مختاره من عدم مجامعه الحيض الحمل، كالذى فى الخلاف الذى يخرج قبل الولاده ليس بحيض عندنا، الى ان قال: دليلنا إجماع الفرقه على ان الحامل المستبين حملها لا- تحيض، و كذا يتجه بناء على المختار أيضا من جواز الاجتماع إذا لم يمكن الحكم بحيضيته كما إذا فقد التوالى ثلاثه أيام أو لم يتخلل بينه و بين النفاس أقل الطهر بناء على اشتراط ذلك فيهما كما بين الحيضتين، لكون النفاس دم حيض احتبس للحمل، و لما دل (١) على مساواه حكم النفاس للحيض، و لخبرى زريق و عمار المتقدمين، و لما دل (٢) على ان أدنى الطهر عشره، و لإطلاق الأخبار (٣) و الفتاوى بأن دمها إذا جاوز أكثر النفاس حكم بالاستحاضه، و لو جازت معاقبه الحيض النفاس من غير تخلل أقل الطهر حكم بالحيضيه إذا أمكنت خصوصا إذا صادف العاده، و عن الخلاف نفى الخلاف عن اشتراط تخلل أقل الطهر بين الحيض و النفاس، فما عساه يظهر من المنتهى - كالمقول عن النهايه و ظاهر التذكره و اختاره فى المدارك من عدم اشتراط ذلك، فيحكم بحيضيه ما قبل الولاده و ان لم يتخلل نقاء أقل الطهر، لأن

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب الحيض- حديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب النفاس- حديث ١ و ٧ و ١١.

نقصان الطهر انما يؤثر فيما بعده لا فيما قبله، و هنا لم يؤثر فيما بعده، لأن ما بعد الولد نفاس إجماعاً، فأولى ان لا يؤثر فيما قبله، فيمنع حينئذ اشتراط طهر كامل بين الدمين مطلقاً، بل بين الحيضتين - ضعيف لما عرفت، و لا- فرق فيما ذكرنا من الحكم بالاستحاضه بين ما كان الحكم بالحيضيه مستلزماً لأقلية الطهر من عشره و بين ما لا يكون كذلك، كما لو كان الدم المرئى قبل الولاده متصلًا بها، مع عدم المنافاه بين حيضيته و نفاسيه ما بعده، كما لو رأت ثلاثه أيام متواليه قبل الولاده ثم ولدت و رأت دم النفاس و انقطع فى اليوم الخامس، و احتمال الحكم هنا بالحيضيه لعدم استلزامه صيروره الطهر أقل من عشره و لا غير ذلك مما ينافيها ممكن، إذ ليس فى الأدله ما يدل على وجوب تخلل أقل الطهر بين الحيض و النفاس، بل أقصاها كون الطهر لا يقصر عن عشره، نعم حيث كان النفاس حيضاً احتبس اعتبر فيه ان لا- يتجاوز هو مع سابقه العشره، أما مع التجاوز فلا- بد من الحكم باستحاضه السابق، لكون ما بعد الولاده نفاساً إجماعاً حتى تنتهى الأيام التى يمكن فيها النفاسيه، و قد تحمل بعض عبارات من لم يشترط تخلل النقاء على هذا، لا الحكم بطهره النقاء المتخلل و ان قصر عن العشره، بل المراد انه لا مانع من تعقب النفاس للحيض من دون تخلل نقاء، لكن الظاهر من ملاحظه كلام من تعرض لذلك عدم الفرق بين الصورتين أى صورته الاتصال و عدمه، كما لعله الأقوى، و لذا نقل عن العلامة انه قال: «و لو رأت الحامل الدم على عادتها و ولدت على الاتصال من غير تخلل نقاء أصلاً فالوجهان» انتهى.

قلت: و لعله لكون النفاس عندهم بمنزله حيضه مستقله لا مدخلية لها بالحيضه الأولى، ابتداءً من حين رؤيه الدم بعد الولاده، فيجب حينئذ ان يتخلل بين الحيضه الأولى و بين النفاس أقل طهر، و إلا لزم جواز تعاقب الحيضتين من دون تخلل الطهر، مضافاً الى ما سمعته من الأخبار المتقدمه، لظهورها فى استحاضه الدم المتصل بدم النفاس،

و لو أمكن القول باستحاضه دم الطلق على كل حال لكان وجها لما تقدم، خصوصا خبر زريق، إلا أنه لم أره لأحد، و لعله لندرته تحققت الطلق مع اجتماع شرائط الحيض من التوالى و تخلل النقاء، إذ الغالب وجود الطلق قبل الولادة بيوم أو يومين و نحوهما، فمن هنا حكم باستحاضته، هذا كله فى المرئى قبل الولادة، أما ما كان بعدها فلا إشكال فى نفاسيته إجماعا و نصوصا (١) و أما المصاحب لها فالمشهور نقلا و تحصيلا انه كذلك، بل لعله لا خلاف كما يشعر به قوله فى الخلاف (عندنا) لاحتمال تنزيل ما فى الوسيله و الجامع كالمقول عن كافى أبى الصلاح و مصباح المرتضى من أن الدم الذى تراه المرأة عقب الولادة على إرادته خروج جزء من الولد أو على الغالب أو غيره كبعض الأخبار المعلقه للنفاس على الولادة، منها ما تقدم فى موثق عمار (انها تصلى ما لم تلد) و ذلك لضعفها عن مقاومه خبر زريق المتقدم المعتضد بالشهره العظيمه بل بظاهر إجماع الخلاف ك

خبر السكونى (٢) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: «قال النبى (صلى الله عليه و آله): ما كان الله ليجعل حيضا مع حبل، يعنى إذا رأت المرأة الدم و هى حامل لا تترك الصلاه إلا أن ترى على رأس الولد إذا أخذها الطلق و رأت الدم تركت الصلاه»

بناء على أن (يعنى) من كلام المعصوم (ع) كما هو الظاهر، و بدونه فهو مؤيد لما قلنا و ان لم يكن حجه، هذا. و استدل جماعه من الأصحاب على المختار مضافا الى ذلك بتناول اسم النفاس له، إذ هو دم خرج بسبب الولادة، فيشمله إطلاق النصوص، و فيه نظر واضح يعرف مما تقدم سابقا فى معنى النفاس، إلا أن الأمر سهل.

ثم انه لا- إشكال فى تحقق النفاس مع صدق اسم الولادة سواء كان المولود تاما أو ناقصا و لو سقطا، أما ما كان مثل المضغه فالمعروف بين الأصحاب بل لم أجد فيه خلافا انها كذلك، بل فى التذكرة الإجماع عليه، قال فيها: «فلو ولدت مضغه أو علقه

١- ١ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب النفاس.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب النفاس- حديث ٢.

بعد ان شهد القوابل انه لحمه ولد و يتخلق منه الولد كان الدم نفاسا بالإجماع، لأنه دم جاء عقيب حمل» انتهى. و أرسل عن شرح الجعفرية الإجماع أيضا عليها لكن مع التقييد بما قيدها به في الذكرى و الروضه من اليقين، قلت: و كأنه مستغنى عنه بعد تعليق الحكم على المضغه كالمقدم في التذكرة ان قلنا انه قيد فيها للمضغه، و لعله للعلقه كما عساه يشعر به كلامه في العلقه المشتبهه.

و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في إلحاق المضغه بعد ما عرفت و ان لم يصدق اسم الولاده معها، مع إمكان منع ذلك أيضا، و ربما يظهر من الكلام في المضغه الكلام في العلقه، لما فيه من الاشعار بعدم دوران النفاس على اسم الولاده بل على مبدأ نشو آدمى، و هو متحقق في العلقه، و من هنا صرح بتحقيق النفاس معها جماعه منهم العلامه و الشهيدان، بل قد عرفت دعوى الإجماع عليه في التذكرة كما عن شرح الجعفرية لكن مع التقييد في الجميع بالعلم بكونها كذلك بشهاده القوابل أو غيرها، و لعله به يرتفع الخلاف فيها، لتعليل من منع النفاس معها كما في المعتبر و المنتهى و غيرهما بعدم اليقين للحمل بذلك، فهو يشعر بتحقيقه مع اليقين، فلا خلاف حينئذ، و من هنا أنكر في الروض على المحقق الثاني توقفه في العلقه بعد العلم و اليقين، حيث قال بعد ان نقل عن الذكرى انه لو فرض العلم بأنه مبدأ نشو انسان بقول أربع من القوابل كان نفاسا:

«قال: و توقف فيه بعض المحققين لانتفاء التسميه، و لا وجه له بعد فرض العلم، و لأننا ان اعتبرنا مبدأ النشو فلا فرق بينها و بين المضغه» انتهى. فما في المدارك من الإنكار على جده بأن التوقف لعدم صدق اسم الولاده ليس في محله، بل قد يظهر من الذكرى احتمال ثبوت النفاس مع النطفه أيضا بعد العلم بكونها كذلك، و لا بأس به إلا ان فرض العلم به متعسر ان لم يكن متعذرا، فظهر لك من ذلك كله ان الأقوى تحقق النفاس مع المضغه و العلقه، و به ينقطع الأصل لو لم نقل ان الأصل يقضى بما قلنا، فتأمل جيدا.

و لا ريب أن لأكثر النفاس حداً إجماعاً و نصوصاً (١) فما في بعض الأخبار (٢) من انه لا حد للنفاس مطرح أو يراد الأقل، و كذا ما في آخر مروى عن

المقنع (٣) عن الصادق (عليه السلام) «ان نساء كم لسن كالنساء الأول، ان نساء كم أكثر لحما و أكثر دما فلتقعد حتى تطهر»

نعم وقع الخلاف بين الأصحاب في تحديده لاختلاف الروايات، فقليل عشره أيام كالحيض، و اختاره المصنف بقوله على الأظهر كما هو خيرته في المعتمد و ظاهر النافع حيث نسبة الى أشهر الروايات وفاقاً للمقنع على ما حضرني من نسختها و التهذيب و الخلاف و المهذب و الغنية و الوسيله و إشاره السبق و السرائر و الجامع و غيرها، و حكاها في المختلف عن علي بن بابويه، و ربما مال إليه في المبسوط كما انه عساه يظهر من المنقول عن المقنع، بل هو المشهور على ما حكاها جماعه، و في ظاهر الخلاف أو صريحه كالغنية الإجماع عليه، و لعله يرجع اليه ما في كتب العلامه عدا المختلف و الشهيدين و المحقق الثاني و غيرهم من متأخري المتأخرين من أن أكثره عشره للمبتدأه و المضطربه دون ذات العاده، فتتبع عاداتها ان لم ينقطع الدم على العشره، و إلا كان الكل نفاساً كما صرح به في القواعد، إذ الظاهر أن مراد الأولين بكون العشره أكثره انما هو تحديد لأقصى ما يمكن فيه النفاس، لا إرادته العشره الفعلية في كل ما تجاوز الدم، فلا ينافيه حينئذ رجوع ذات العاده إلى عاداتها عند تجاوز الدم، كما يرشد الى ذلك تشبيههم له بالحيض، و ظاهر استدلالهم عليه بالروايات (٤) الكثيره المتضمنه لرجوع ذات العاده إلى عاداتها، و بأنه حيض احتبس لتغذيته الولد، و نسبته في المقنع إلى الأخبار المعتمده و الى أشهر الروايات في النافع

١-١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب النفاس - حديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢٧.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس.

و ليس إلا أخبار العاده، كحكاية الشهره على ما سمعت من التفصيل من المحقق الثانى و غيره، و هى لا تتم إلا بإرادته المتقدمين ذلك، فيكون حينئذ قولهم: إن أكثر النفاس نحو قولهم: أكثر الحيض عشره، أى أقصى إمكان الحيض لا- أنها بتمامها دائما حيض، و لذا حكموا برجوع ذات العاده إلى عاداتها، و المبتدأه و المضطربه إلى التمييز و النساء و الروايات، فإذا كان المراد بأكثر الحيض ذلك كان ما نحن فيه أيضا كذلك لتشبيهم له به.

لكن الذى يظهر من العلامه فى المختلف و الشهيد فى الذكري و تبعهما بعض متأخرى المتأخرين ان مراد الأصحاب بقولهم: أكثر النفاس عشره أن العشره بتمامها نفاس مع استمرار الدم و ان كانت ذات عاده، و من هنا قال الشهيد فى الذكري:

«الأخبار(١)الصحيحه المشهوره تشهد برجوعها الى عاداتها فى الحيض، و الأصحاب يفتون بالعشره، و بينهما تناف ظاهر» انتهى. و قد يؤيده ما عساه يظهر من التهذيب حيث قال: «انه لا خلاف بين المسلمين أن عشره أيام إذا رأت المرأه من النفاس، و ما زاد على ذلك مختلف فيه» ثم قال: «و يدل على ما ذكرنا من أن أقصى أيام النفاس عشره ما أخبرنى به الشيخ أيدى الله» و ساق الأخبار المستفيضه التى تضمنت الرجوع الى العاده، و كذا يؤيده إطلاق بعضهم أن أكثر النفاس عشره من دون بيان القدر الذى تتنفس فيه من العشر لو استمر، و كذا ذكرهم لذلك فى سياق سائر الأقوال التى ذكروها فى تحديد الأكثر لكون النفاس تمام المده على تلك الأقوال، و أصرح من ذلك كله ما فى المعتبر، فإنه بعد أن نقل الأقوال فى المسأله و اختار العشره مستدلا عليها بلزوم العباده ترك العمل به فى العشره إجماعا، و بأن النفاس حيض حسب للاحتياج الى الغذاء، و أيدىه بالنقل المستفيض عن أهل البيت (عليهم السلام) و ذكر بعض أخبار

الرجوع الى العاده، ثم قال بعد ذلك: «و يعتبر حالها عند انقطاعه قبل العشره، فإن خرجت القطنه نقيه اغتسلت، و إلا توقعت النقاء أو انقضاء العشره» و استدل عليه بما

روى (١) أن النفساء تقعد بأيام قرئها، ثم تستظهر بعشره أيام،

ثم قال فى جملة فروع أوردها: «لا ترجع النفساء مع تجاوز الدم الى عاداتها فى النفس و لا الى عاداتها فى الحيض و لا إلى عاده نسائها، بل تجعل عشره نفاسا، و ما زاد استحاضه حتى تستوفى عشره، و هى أقل الطهر» انتهى.

لكنك خبير بأن الذى يقتضيه التدبر فى كلام الأصحاب بعد تحكيم محكمه على متشابهه هو ما ذكرناه أولا و أن ما ذكره فى المعبر اختيار منه، لا أن كلام الأصحاب كذلك على انه ممكن التأويل بما لا ينافيه من إرادته وجوب الاستظهار إلى العشره، مع إلحاق أيامه بالنفساء ككلام الشيخ فى التهذيب على أن يكون مراده أيضا من نفى الخلاف عن كون العشره أكثر إمكانه.

و كيف كان فالمشهور فى أكثر النفاس ذلك مطلقا، و قيل ثمانيه عشره مطلقا كما فى الفقيه و الانتصار ناسبا له الى انفراد الإماميه و المراسم و ظاهر الهدايه، و حكاها فى المختلف عن المفيد و ابن الجنيد، و قيل بالتفصيل بين ذات العاده و غيرها كما هو خيره العلامة فى المختلف قال فيه بعد نقله الأقوال: «و الذى اخترناه نحن فى أكثر كتبنا أن المرأه إن كانت مبتدأه فى الحيض تنفست بعشره أيام، فإن تجاوز الدم فعلت ما تفعله المستحاضه بعد العشره، و ان لم تكن مبتدأه و كانت ذات عاده مستقره تنفست بأيام الحيض، و ان كانت عاداتها غير مستقره فكالمتدأه، و الذى نختاره هنا أنها ترجع الى عاداتها فى الحيض ان كانت ذات عاده فى الحيض، و إن كانت مبتدأه صبرت ثمانيه عشره يوما» انتهى. و استحسنة المقداد فى التنقيح كما ربما مال اليه بعض متأخرى المتأخرين، و قيل بأن أكثره أحد و عشرون، و هو المنسوب

الى ابن ابي عقيل، لكن عبارته المحكيه عنه لا- تخلو من تناف ظاهر قال: «و أيامها عند آل الرسول (صلوات الله عليهم) أيام حيضها، و أكثره أحد و عشرون يوماً، فان انقطع دمها في أيام حيضها صلت و صامت، و ان لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوماً ثم استظهرت بيوم أو يومين، فان كانت كثيره الدم صبرت ثلاثه أيام ثم احتشت و استنشرت و صلت» إذ قوله: (أيام حيضها) مناف لقوله: (أحد و عشرون) و لا- يخفى ما في قوله أيضا: (صبرت ثمانية عشر) مع أنها ليست بأكثره عنده، و إلا فلا وجه لقوله: (صبرت ثلاثه) فتأمل.

و كيف كان فلا ريب ان الأقوى عدم إمكان زيادته على العشر، كما ان الأقوى رجوع ذات العاده إليها مع التجاوز لا مع عدمه، و غيرها إلى العشره، أما الأول فللأصل في وجه كالاحتياط، و لاجماعي الخلاف و الغنيه المعتضدين بالشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعا كما عرفت و تعرف، و لما تشعر به الأخبار المستفيضه حد الاستفاضه الأمره بالرجوع إلى العاده، خصوصا ما اشتمل منها (١) على الأمر بالاستظهار باليوم أو اليومين أو الثلاثه أو بعشره، على ان يراد بالباء معنى (الي) كما

صرح به الشيخ، إذ لا ريب في ظهورها و كون المنساق منها مساواه النفاس للحيض في ذلك، و قد ورد (٢) نظيرها فيه مع إمكان تميمها أيضا بالإجماع المركب، إذ لم يقل أحد ممن قال بأن أكثر النفاس ثمانية عشر مطلقا بالرجوع إلى العاده، و بأن يقال:

إنها أمرت بالرجوع إلى العاده، و أقصاها عشره فأقصاه عشره، فتأمل، أو بأن يراد بأيامها الأيام التي يمكن أن يكون الدم فيها حيضا، كما لعله يكشف عنه

الرضوى (٣) قال: «النفساء

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب النفاس- حديث ٢ و ٣ و ٤ و ١١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٥.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١- من أبواب النفاس- حديث ١.

تدع الصلاة، أكثره مثل أيام حيضها، و هي عشره»

لكنه بعيد بالنسبه إلى جميعها، إلا أن الرضوى مؤيد آخر للمطلوب، و أيضا فقد عرفت فيما مضى أن الذى يقتضيه التدبر فى أخبار الاستظهار ثبوته للعشره، كما أنه هنا كذلك، و من المعلوم أن المراد بالاستظهار طلب ظهور الحال، فلو لم يكن أكثره عشره لما كان فى انتظارها ظهور للحال، و ذلك واضح، و لما فى المقنع انه جاءت أخبار معتمده فى أن أقصى مدته النفاس هو عشره أيام، و هو يرشد الى ما قلناه فى أخبار العاده إن أراد الإشاره إليها كما هو الظاهر، إذ لم نجد فى كتب الأخبار غيرها، و يؤيده استدلال بعض أساطين الأصحاب بها على ذلك، و إن أراد غيرها كان حجه مستقله، إذ ليس ما يحكيه إلا كما يرويه، كالمروى (١) فى

التهذيب عن ابن سنان «ان أيام النفساء مثل أيام الحيض»

و لما يشعر به

صحيح زراره (٢) زياده على الرجوع الى العاده قال: «قلت له النفساء متى تصلى فقال: تقعد بقدر حيضها، و تستظهر بيومين، فان انقطع الدم و إلا اغتسلت و احتشت و استثفرت- الى أن قال:- قلت: و الحائض، قال: مثل ذلك سواء فان انقطع عنها الدم و إلا فهى مستحاضه تصنع مثل النفساء سواء، ثم تصلى و لا تدع الصلاة على حال، فإن النبى (صلى الله عليه و آله) قال: الصلاة عماد دينكم»

و هو و ان كان مضمرا فى الكافى لكنه مسند الى أبى جعفر (عليه السلام) فى روايه الشيخ كما فى الوسائل، و لما يشعر به مساواه النفساء للحائض فى جل الأحكام كما ستعرف، و لأن النفساء حيض احتبس لغذاء الولد كما ذكره غير واحد من الأصحاب. و لعله يستفاد من الأخبار (٣) و للمرسل عن الصادق (عليه السلام) على ما حكاه فى كشف اللثام

١-١ التهذيب- ج ١- ص ١٧٨ من طبعه النجف.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الاستحاضه- حديث ٥.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب الحيض- حديث ١٣ و ١٤ و المستدرک الباب- ٣٧- حديث ٨.

عن السرائر عن المفيد، و ان كان لم أجده فيها، قال: سئل المفيد كم قدر ما تقعد النفساء عن الصلاه؟ و كم تبلغ أيام ذلك؟ فقد رأيت في كتاب أحكام النساء أحد عشر يوماً، و في المقنعه ثمانية عشر يوماً، و في كتاب الإعلام أحد و عشرين يوماً، فعلى أيها العمل دون صاحبه؟ فأجابه بأن قال: الواجب على النفساء ان تقعد عشره أيام، و انما ذكرت في كتبي ما روى (١) من قعودها ثمانية عشره يوماً، و ما روى في النوادر استظهاراً بأحد و عشرين يوماً، و عملي في ذلك على عشره أيام ل

قول الصادق (عليه السلام) «لا يكون دم نفاس زمانه أكثر من زمان حيض»

و ستعرف فيما يأتي ما يدل عليه من أخبار أسماء (٢) أيضاً.

هذا كله مع أنا لم نعثر للخصم على ما يصلح لمعارضه شىء مما ذكرنا، إذ الأخبار - (منها) (٣) و هو الكثير حتى انه روى ثقه الإسلام في الكافي و الشيخ في التهذيب و الاستبصار نحو من عشره أحاديث - صريحه في رجوع النفساء إلى أيامها في الحيض، و الأكثر منها متكرر في الأصول، و (منها) (٤) ما دل على جلوسها ثلاثين، و لم يقل به أحد من الأصحاب، بل الإجماع محصل و منقول على خلافه، و كذا ما دل منها (٥) على الأربعين، و مثلهما (٦) المتضمن لما بين الأربعين إلى الخمسين، و نحوه آخر (٧) ثلاثين أو أربعين إلى الخمسين، و لذا قال في الفقيه: و الأخبار التي رويت في قعودها أربعين يوماً و ما زاد الى أن تطهر معلوله كلها، و ردت للتقيه لا يفتى بها إلا أهل الخلاف، و قال في التذكرة على ما حكى عنها: «قال الشافعي: أكثره ستون يوماً،

١-١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٢٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٦ و ٧ و ١١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ١٦.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ١٧.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ١٨.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ١٣.

و هو روايه لنا، و به قال عطاء و الشعبي و أبو ثور، و حكى عن عبد الله بن الحسن العنبري و الحجاج بن أرطأه- إلى أن قال:- و قال أبو حنيفة و الثوري و أحمد و إسحاق و أبو عبيده أكثره أربعون يوما، و هو روايه (١)لنا أيضا، و حكى ابن المنذر عن الحسن البصرى انه قال: خمسون يوما، و هو روايه (٢)لنا، و حكى الطحاوي عن الليث انه قال: من الناس من يقول: انه سبعون يوما، انتهى.

و (منها) ما دل (٣)على سبع عشر ليله، و لم أعرف أحدا عاملا به، و نحوه

المروى (٤)عن الصادق (عليه السلام) «كم تقعد النفساء حتى تصلى؟ قال: ثمان عشره سبع عشره ثم تغتسل و تحتشى و تصلى»

إن أريد التخيير، و ليس بحجه في خصوص الثمان عشر ان كان شككا من الراوى، و (منها) ما دل (٥)على الثمان عشر، و لم نعثر على غيرها مما يدل على مذهب ابن عقيل من الواحد و العشرين، و لذا كان ساقطا، بل في المبسوط انه لا خلاف في ان ما زاد على الثمانية عشر حكمه حكم الاستحاضه، كما هو قضيه إجماع الانتصار و غيره، مع ما عرفت من تساقط عبارته القائل، و احتمال الاستدلال له بما في

صحيح ابن مسلم (٦)قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن النفساء كم تقعد؟ فقال: إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله (صلى الله عليه و آله) ان تغتسل لثمان عشره، و لا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين»

كما ترى لا ينطبق على تمام ما تقدم من دعواه، بل لم أعثر على عامل به جميعه عدا ما ينقل عن الصدوق في الأمالي، نعم قد يستدل له بمرسل البزنطي المروى في المعبر، قال بعد نقله عبارته القائل: قد روى ذلك البزنطي في كتابه عن جميل عن زراره و محمد بن مسلم عن

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١٧.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١٨.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١٤.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١٢.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢٢.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١٥.

الباقر (عليه السلام)، و عن التذكرة بعد إيراد تلك العبارة كما رواه البنزطى فى الصحيح عن الباقر (عليه السلام) و هو على تقدير تسليمه لا- يصلح لمعارضه ما تقدم من وجوه غير خفيه، و بذلك كله يظهر لك انحصار البحث فى الثمانية عشر و غيرها من أخبار العادة، و لا ريب فى ترجيح الثانية لوجوه (منها) قله المفتى بالأولى حتى ان عمده القائلين بذلك كالمفيد و المرتضى قد نقل عنهما فى السرائر الفتوى بالمختار فى كتاب أحكام النساء من شرح كتاب الأعلام و الخلاف للمرتضى، و قد عرفت ما عن الصدوق فى المقنع، كما أنك قد عرفت فيما مضى ان ما حضرنى من نسخه المقنعه و متن التهذيب على الظاهر موافقه المشهور، حيث قال فيها: «و قد وردت أخبار معتمده تدل على أن أكثر النفاس عشره، و عليها أعمل لوضوحها عندى» لكنه يظهر من الذكرى أن هذه العبارة للشيخ فى التهذيب، و الله أعلم، و قد سمعت فيما مضى ما حكاه كاشف اللثام عن السرائر فى نقله عن المفيد، كما انه قد يشعر ما نقله فى السرائر عن خلاف الثانى بدعوى الإجماع عليه، حيث قال فيه: «عندنا أن الحد فى نفاس المرأة أيام حيضها التى تعهداها، و قد روى انها تستظهر بيوم و يومين، و روى فى أكثره خمس عشر يوما، و روى أكثر من هذا، و الأول أثبت» انتهى.

و به مع ما سمعت سابقا من نسبه المختار لمن عرفت حتى ادعى الإجماع عليه يوهن ما فى الانتصار من دعوى الإجماع على الثمانية عشر، فإنه نسبه أولا فيه الى انفراد الإماميه معللا ذلك بأن باقى الفقهاء يخالفون فيه و يجعلونه أزيد، ثم قال: «و الذى يدل على صحه ما ذهبنا إليه الإجماع المتردد ذكره، و أيضا فإن النساء يدخلن فى عموم الأمر بالصلاه و الصوم، و انما يخرج النفساء من الأيام التى راعتها الإماميه بإجماع الأمة على خروجها دون ما زاد عليه- الى ان قال:- و أيضا فإن الأيام التى ذكرناها مجمع على انها نفاس، و ما زاد عليها لا يجوز إثباته لنا بأخبار الآحاد و القياس - ثم قال:- و قد تكلمنا فى هذه

المسألة فى جملة ما خرج لنا فى مسائل الخلاف» انتهى و هو بعد ما سمعته منه فى الخلاف عجيب، اللهم إلا أن يكون مقصوده القطع بعدم نفاسيه الزائد عليها فى مقابله الرد على العامه، فتأمل. و كيف كان فلا يخفى عليك ما فى دعوى الإجماع فى المقام، بل يمكن دعوى الإجماع على خلافه كما سمعته من الخلاف و الغنيه على الظاهر.

و (منها) قله العدد، فإنك قد عرفت أن أخبار الرجوع الى العاده تقرب من نحو عشره أخبار معتبره، و كثير منها متكرر فى الأصول، و أخبار الثمانيه عشر لم نقف منها على ما يدل على المطلوب فى الكتب الأربعه إلا على صحىحتى العلاء عن محمد بن مسلم (١) و مرسل الفقيه (٢) و لعل الأولين روايه واحده و ان اختلف الطريق الى العلاء كما يشعر به اتحادهما فى المتن، قال فيها:

«سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن النفساء كم تقعد؟ فقال: ان أسماء بنت عميس أمرها رسول الله (صلى الله عليه و آله) أن تغسل لثمان عشره، فلا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين»

نعم له صحىحه ثانيه تقدمت آنفا مشتمله على الترديد بين السبع عشر و الثمان عشر، و قد بينا انه لم يعمل بها أحد إن أريد التخير، و غير داله على المطلوب إن كان شكاً من الراوى، مع انه يحتمل اتحادها مع روايته و أن النقل بالمعنى دون اللفظ كما هو شائع فى الأخبار، و

فى الفقيه (٣) «ان أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبى بكر فى حجه الوداع، فأمرها رسول الله (صلى الله عليه و آله) أن تقعد ثمانيه عشر يوماً- ثم قال:- و قد روى (٤) انه صار حد قعود النفساء عن الصلاه ثمانيه عشر يوماً، لأن أقل أيام الحيض ثلاثه، و أكثرها عشره، و أوسطها خمسه، فجعل الله عز و جل للنفساء أقل الحيض و أوسطه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢٢.

و أكثره»

و نحوه (١) ما رواه في

الوسائل عن العلل مسندا الى حنان بن سدير، قال:

«قلت: لأى عله أعطيت النفساء ثمانية عشر يوما»

و ذكر نحوه، و عن عيون الأخبار بإسناده

عن الفضل بن شاذان (٢) عن الرضا (عليه السلام) في كتابه إلى المأمون قال:

«و النفساء لا تقعد عن الصلاة أكثر من ثمانية عشر يوما»

الحديث. و عن

المقنع (٣) انه قال: «و روى أنها تقعد ثمانية عشر يوما».

و أنت خبير ان العمده انما هو صحيح ابن مسلم، و إلا- فالاستصحاب لا- يتم في جميع صور المقام، كما لو لم تر دما إلا بعد العاشر، و هو- مع تضمنه للاستظهار باليومين المنافى لكون الثمانية عشر أكثره، إذ لا وجه للاستظهار بعد استيفاء الأكثر- غير صالح لمعارضه ما تقدم من أخبار العاده و غيرها، سيما بعد معارضته بغيره مما دل على قصه أسماء بنت عميس مما ينافيه، ك

مرفوعه إبراهيم بن هاشم (٤) قال: «سألت امرأه أبا عبد الله (عليه السلام) فقالت: إني كنت أقعد في نفاسي عشرين يوما حتى أفتوني بثمانية عشر يوما، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): و لم أفتوك بثمانية عشر يوما؟ فقال رجل: للحديث الذي روى عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: لأسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن أبي بكر، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): إن أسماء سألت رسول الله (صلى الله عليه و آله) و قد أتى لها ثمانية عشر يوما، و لو سألته قبل ذلك لأمرها أن تغتسل و تفعل ما تفعله المستحاضه»

و ما رواه المحقق الشيخ حسن في منتقى الجمان على ما نقله عنه غير واحد عن كتاب الأغسال لأحمد ابن محمد بن عياش الجوهري في

الموثق كالصحيح عن حمران بن أعين (٥) قال:

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٢٦.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ٧.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب النفاس - حديث ١١.

«قالت امرأه محمد بن مسلم و كانت ولودا: اقرأ أبا جعفر (عليه السلام) السلام و قل له إني كنت أفعد في نفاسي أربعين يوما و إن أصحابنا ضيقوا على فجعلوها ثمانية عشر يوما، فقال أبو جعفر (عليه السلام): من أفتاها بثمانية عشر يوما؟ قال: قلت: للرواية التي رووها في أسماء بنت عميس انها نفست بمحمد بن أبي بكر بذي الحليفة، فقالت:

يا رسول الله (صلى الله عليه و آله) كيف أصنع؟ فقال لها: اغتسلي و احتشي و أهلي بالحج، فاغتسلت و احتشت و دخلت مكة و لم تطف و لم تسع حتى تقضى الحج، فرجعت الى مكة فأتت رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقالت: يا رسول الله (صلى الله عليه و آله) أحرمت و لم أطف و لم أسع، فقال لها رسول الله (صلى الله عليه و آله):

و كم لك اليوم؟ فقالت: ثمانية عشر يوما، فقال: أما الآن فاخرجي الساعة فاغتسلي و احتشي و طوفي و اسعي، فاغتسلت و طافت و سعت و أحلت، فقال أبو جعفر (عليه السلام): إنها لو سألت رسول الله (صلى الله عليه و آله) قبل ذلك و أخبرته لأمرها بما أمرها به، قلت: فما حد النفساء؟ قال: تقعد أيامها التي كانت تطمئث فيهن، فإن هي طهرت، و إلا استظهرت بيومين أو ثلاثة ثم اغتسلت و احتشت، فان كان انقطع الدم فقد طهرت، و ان لم ينقطع الدم فهي بمنزله المستحاضه تغتسل لكل صلاتين و تصلي».

قلت: و بهذه الروايتين يظهر لك عدم صحه الاستدلال ببعض الأخبار المشتمله على قصه أسماء غير صحيح ابن مسلم المتقدم، إذ ليس فيها سوى أنه سأله بعد ان مضى لها ثمانية عشر، فأمرها رسول الله (صلى الله عليه و آله) بذلك، بل في بعضها ما يظهر منه أنه أمرها قبل الثمانية عشر.

و (منها) ان أخبار العاده أبعد عن مذاهب العامه بخلاف الثمانية عشر، فإنه لم يذهب إلى الأولى أحد منهم بخلاف الثاني، فإنه و ان لم يكن القول به معروفا بينهم

إلا أنه يظهر من الشيخ وغيره كما في المصاييح وجود القائل بها منهم، وربما كان في الأخبار إشعار بذلك، على انه قد يقال: لما كانت قصه أسماء وولادتها من الأمور المقرره الثابته في أخبار القوم ورواياتهم بحيث لا سبيل لهم إلى إنكارها أمكن تأدى التقيه بذلك من حيث كون الحكم بما اقتضته مخالفا لما هو المعروف بين الخاصه موافقا لما هو مروى من طرق المخالفين، بحيث لا يضعف التعلق به في مقام الاحتياج و ان لم يوجد قائل به من العامه، و قد يشعر به تكرير حكايتها في الأخبار، بل ربما أجابوا عن سؤال من سألهم بنفس الحكايه من دون تصريح بالحكم، كما في صحيحه ابن مسلم، و أيضا فعدولهم عن التصريح بالجواب الى نقل روايه أو ذكر حكايه مما يفوح منه رائحه التقيه كما لا يخفى على المتتبع العارف بأساليب الكلام، الى غير ذلك من المرجحات الكثيره لأخبار العاده على هذه مما يظهر لك بالتأمل فيما ذكرنا سابقا.

كما انه يظهر لك بالتأمل فيه أيضا ضعف ما ذكره العلامه من التفصيل إن لم نقل إنه خرق للإجماع المركب، مضافا الى عدم الشاهد عليه، و اقتضائه حمل أخبار الثمانيه عشر على الفرد النادر من المبتدأه المتنفسه و المضطربه من دون إشعار فى شىء من ذلك فى السؤال و الجواب، بل مع التصريح فى بعضها كما سمعت بأن ذلك حد جعله الله للنفساء يجمع مراتب الحيض، و أيضا فإن أسماء بنت عميس تزوجت بأبى بكر بعد موت جعفر بن أبى طالب كما قيل، و كانت قد ولدت منه عدّه أولاد، و من المستبعد أن لا يكون لها فى تلك المده كلها عاده فى الحيض، و مع ذلك فقد حكم (صلى الله عليه و آله) بالعود ثمانيه عشر يوما من دون استفعال عن حالها مع شده ظهور قيام الاحتمال، و مثل ذلك لا يقصر عن التصريح بالحكم كما لا يخفى، كل ذا مع إشعار ما تضمن

الاستظهار من أخبار العاده بكون أكثر الحيض عشره مطلقا زياده على إشعار جميع أخبارها بكون النفاس كالحيض، كما هو الأصل عندهم بالنسبه إلى مشاركه الحائض لها في جميع أحكامها حتى انهم نقلوا الإجماع على ذلك، فلا ينبغي الإشكال في سقوط ما ذكره العلامة سيما بعد ما عرفت من خروج أخبار الثمانيه عشر عن الحجية للتعارض الواقع فيها، فتأمل جيدا.

بقى الكلام فى الأمر الثانى و هو رجوع ذات العاده إليها مع تجاوز الدم العشره و الى العشره مع الانقطاع عليها كالحائض فيهما، بخلاف غير ذات العاده من المبتدأه و المضطربه، فإن لهما العشره مع التجاوز، و إلا فما انقطع الدم عليه من الأيام، فنقول أما ما ذكرناه من حكم الأولى فهو المصرح به على لسان جملته من الأعيان، و يرشد إليه - زياده على ما تكرر ذكره من كون النفاس حيضا احتبس لغذاء الولد، كما هو قضيه أصله مشاركه النفاس للحيض فى الأحكام إلا ما خرج و المنساق من سبر ما جاء من الأخبار مما يتعلق بذات العاده من الحائض و النفساء، فان الجميع على نسق واحد من إطلاق بعضها الرجوع الى عادتها، و بعضها مع الاستظهار بيوم أو يومين أو ثلاثة أو بعشره على جعل الباء بمعنى (إلى) على نحو ما جاء فى الحائض من غير فرق أصلا - انه وجه الجمع فى هذه الأخبار بحمل ما دل منها على الرجوع الى العاده من غير ذكر الاستظهار على ما تضمنه منها، و حمل أخبار الاستظهار المتضمنه ليوم أو اليومين أو الثلاثة على إرادته الاستظهار إلى العشره، ل

قول الصادق (عليه السلام) (١) ليونس:

«تنتظر عدتها التى كانت تجلس، ثم تستظهر بعشره»

بناء على كون الباء بمعنى (الى) كما ذكره الشيخ، فيكون الترديد فيها باليوم أو اليومين أو الثلاثة باعتبار اختلاف عادات النساء بالسبعه و الثمانيه و التسعه و نحو ذلك لا للتخير كما تقدم الكلام فيه فى الحائض،

و اعترف به بعضهم هنا، فحيث كان الأمر كذلك ظهر انه لا- إشكال في نفاسيه الجميع مع الانقطاع للعشره، تحقيقا لمعنى الاستظهار، إذ المراد به على الظاهر انها تطلب ظهور حالها في هذه المده، فلو لم يكن الانقطاع مظهرا لحالها بما قلنا لم يكن له معنى محصل مع ما يشير اليه

موثق حمران بن أعين عن الباقر (عليه السلام) المروى عن منتقى الجمان عن كتاب الأغسال للعيشى، و قد ذكرناه فيما مضى، و فيه «ما حد النفساء؟»

قال (عليه السلام): تقعد أيامها التي كانت تطمئث فيهن أيام قرئها، فإن هي طهرت و إلا- استظهرت بيومين أو ثلاثه أيام ثم اغتسلت و احتشت، فان كان انقطع الدم فقد طهرت، و ان لم ينقطع فهي بمنزله المستحاضه تغتسل لكل صلاتين»

الى آخره. فان قوله (عليه السلام): (فان كان انقطع الدم) كالصريح فى إلحاق أيام الاستظهار بأيام النفاس مع الانقطاع.

هذا كله مع ما يقتضيه إلحاقها بالحائض من الحكم بنفاسيه جميع ما يمكن كونه كذلك كالحيض، مضافا الى استصحاب حكم النفاس، و يرشد إليه زياده على ذلك كله ما ستمعه عند الكلام على قوله: «و لو لم تر دما إلا العاشر» فظهر لك حينئذ انه لا ينبغي الإشكال فى الحكم بنفاسيه الجميع مع الانقطاع على العشره فما دون و ان زاد على العاده، فما عساه يظهر من بعضهم من التوقف فى ذلك لمكان إطلاق بعض أخبار الرجوع الى العاده ضعيف، لما عرفت من انها محموله على ما اشتمل منها على الاستظهار، و المراد منها بعد ما سمعت من الجميع المتقدم إلى العشره، كما مر نظير ذلك كله فى الحيض، و منه يظهر وجه ما فى النافع و المعبر من أن النفساء إذا انقطع عنها الدم ظاهرا اعتبرت ذلك بإدخال قطنه، فان خرجت نقيه اغتسلت، و إلا صبرت للنقاء أو مضى العشره من غير فرق بين المعتاده و غيرها، بل فى الثانى ما هو كالصريح فى تناول الحكم للمعتاده حيث استدل على الحكم المذكور بأن هذه المده هي أكثر الحيض فتكون أكثر النفاس،

لأن النفاس حيض، و أيده بما رواه

يونس بن يعقوب (١) عن الصادق (عليه السلام) «ثم تستظهر بعشره أيام، فإن رأيت دما صبيبا فلتغتسل عند وقت كل صلاة، و ان رأيت صفرة فلتتوضأ»

الى آخره. قال: «و لو قيل: قد رويتم انها تستظهر بيوم أو يومين قلنا: هذا يختلف بحسب عوائد النساء، فمن عاداتها تسع تستظهر فى النفاس بيوم، و من عاداتها ثمان تستظهر بيومين، و ضابطه البقاء على حكم النفاس ما دام الدم مستمرا حتى يمضى لها عشره ثم تصير مستحاضه» انتهى.

قلت: و هو نص فيما ذكرناه هنا و فى باب الحيض، لكن قد يرد عليه انه قد ذكر الخبر فى استظهار الحائض دليلا- لمن قال باستظهارها إلى عشره، و رده برجحان أخبار الاستظهار بيوم أو يومين قوه و كثره و شبهها بالأصل و تمسكا بالعباده، و قد يدفعه ما فى كشف اللثام «من افتراق الحائض و النفساء بالإجماع على رجوع الحائض إلى عاداتها، و عدم الدليل عند المحقق على رجوع النفساء إليها» انتهى. و الأمر سهل، لكن فى المنتهى بعد ان ذكر الاعتبار بإدخال القطنه قال: «إنها إن خرجت ملوثة صبرت الى النقاء أو تمضى مده الأ-كث و هى عشره أيام ان كانت عاداتها، و إلا صبرت عاداتها خاصة و استظهرت بيوم أو يومين، و كذا البحث لو استمر بها الدم، و بعض المتأخرين غلط ها هنا فتوهم ان مع الاستمرار تصبر عشره، و لا نعرف فيه دليلا سوى ما رواه يونس- و ذكر الخبر ثم قال:- و هو غير دال على محل النزاع، إذ من المحتمل ان يكون عاداتها ثمانية أو تسعه، و يدل على ما اخترناه من الأحاديث التى قدمناها، فإنها داله على حواله النفساء على الحائض فى الأيام و الاستظهار بيوم أو يومين» انتهى.

قلت: كأنه عرض بذلك الى المحقق (رحمه الله)، لكنك قد عرفت فى الحيض قوه القول بجواز الاستظهار إلى العشره و كثره الشواهد عليه، على انه لا معنى

للاقتصار على اليوم و اليومين بعد دلالة الدليل على الأزيد كالثلاثة، كما انه لا يقدر ما ذكر من الاحتمال في ظهور الخبر بما قلنا، و أيضا فليس ما ذكره بأولى من أن يقال:

إن أخبار اليوم و اليومين محموله على ما إذا كانت العاده تسعه أو ثمانية كما ذكره المحقق، بل هذا أولى من وجوه قد أشرنا إليها سابقا، فظهر لك من ذلك كله سقوط ما اعترض به على المحقق من هذه الجهة، نعم يتجه عليه أن ظاهر قوله: (و ضابطه) الى آخره الحكم بنفاسيه العشره و ان تجاوز الدم كما صرح به بعد في جملة فروع ذكرها، حيث قال: «لا ترجع النفاس مع تجاوز الدم الى عاداتها في النفاس، و لا- إلى عاداتها في الحيض و لا إلى عاده نساؤها، بل تجعل عشره نفاسا، و ما زاد استحاضه حتى تستوفى عشره، و هو أقل الطهر، و

في روايه (١)» تجلس مثل أيام أمها و أختها و خالتها، و تستظهر بثلثي ذلك»

و الروايه ضعيفه السند شاذه» انتهى.

قلت: و لم أعرف أحدا صرح بذلك ممن تقدمه أو تأخر عنه، بل صرح بعضهم برجوعها الى عاداتها حينئذ، كما هو قضيه مساواتها للحائض في ذلك على ما يستفاد من ملاحظه أخبار الطرفين، و يشعر به زياده على ذلك ذكر الاستظهار، إذ لو لا انه يظهر حالها من عدم الانقطاع على العشره بحيث ترجع الى عاداتها لم يكن لإطلاق الاستظهار عليها معنى محصل، على أن الرجوع الى العاده هو قضيه الأخبار المطلقه الأمره بالرجوع إليها، و خروج صوره الانقطاع على العشره فما دون عنها لا يقدر في ذلك، و قد مر في باب الحيض عند الكلام على نحو ذلك ما له نفع تام في المقام، و لعل ما ذكره المحقق انما كان لخلو كلام الأصحاب عن الرجوع الى عاداتها، و إطلاقهم أن الأكثر عشره و ثمانية عشر، و نقل الشيخ في الخلاف الإجماع على كون العشره نفاسا، و للاستصحاب و مخالفه الحيض في الاسم و في بعض الأحكام و ان كان هو دم الحيض حقيقه و احتباسه،

و احتمال أخبار الرجوع الى أيام أقرائها أن أكثره العشره كالحيض، و لا يخفى ضعف الجميع، نعم قد يستدل له بما عساه يظهر من الأخبار من إلحاق أيام الاستظهار بما قبلها تجاوز الدم أو انقطع، و قد سبق ان الاستظهار عنده إلى العشره، لكنك قد عرفت هنا و فى باب الحيض ما يدفع ذلك و ان أعيب على بعض المعاصرين، فتأمل.

و من العجيب ما فى الذكرى حيث قال: «الأخبار الصحيحه المشهوره تشهد برجوعها الى عاداتها فى الحيض، و الأصحاب يفتون بالعشره، و بينهما تناف ظاهر، و لعلهم ظفروا بأخبار غيرها، و فى التهذيب قال: جاءت أخبار معتمده فى أن أقصى النفاس عشره، و عليها أعمل لوضوحها عندى، ثم ذكر الأخبار الأول و نحوها، حتى أن فى بعضها (١)

عن الصادق (عليه السلام) «فلتعد أيام قرئها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشره أيام»

قال الشيخ: يعنى إلى عشره، إقامه لبعض الحروف مقام بعض، و هذا تصريح بأن أيامها أيام عاداتها لا إلى العشره، و حينئذ فالرجوع الى عاداتها كقول الجعفى فى الفاخر و ابن طاوس و الفاضل أولى، و كذا الاستظهار كما هو هناك، نعم قال الشيخ: لا خلاف بين المسلمين أن عشره أيام إذا رأَت المرأه الدم من النفاس، و الذمه مرتنه بالعباده قبل نفاسها فلا يخرج عنها إلا بدلاله، و الزائد على العشره مختلف فيه، فان صح الإجماع فهو الحجه، و لكن فيه طرح للأخبار الصحيحه أو تأويلها بالتقييد» انتهى.

و فيه مواضع للنظر تظهر مما تقدم لنا سابقا، (منها) قوله: «إن الأصحاب يفتون بالعشره» مستظها ذلك من قولهم: إن أكثر النفاس عشره، و إلا فلم نعرف أحدا نص على ذلك قبل المحقق كما اعترف به فى كشف اللثام، و قد عرفت فيما مضى انه لا تنافى بين الرجوع الى العاده و الفتوى بالعشره، فإنهم إنما يفتون بأنها أكثره

لا يكونها كلها نفاسا إذا تعداها الدم و ان كانت ذات عاده، و يحتمل قريبا بل لعله الظاهر من أمارات كثيره أنهم فهموا من تلك الأخبار مجموع الأمرين أعنى الرجوع الى العاده و كون الأ-كثر عشره، و لم يصرحوا بالأول هنا، بل اكتفوا بتشبيه النفاس بالحائض فى الأحكام غير ما استثنوه، و بحكمهم برجوع المستحاضه إلى عادتها، و (منها) ما ادعاه من تصريح ما ذكره من الخبر بأن أيامها أيام عادتها ممنوع، إذ لا معنى لاستظهارها إلى عشره إلا أنها تستكشف حالها بعد أيام العاده إلى العشره، و هو- مع ظهوره فيما إذا تعدى الدم، و نحن نعترف بالرجوع إليها خاصه فى هذا الحال- كما يحتمل خروج ما بعدها عن النفاس مع التعدى يحتمل الدخول احتمالا متساويا. و (منها) انه لا وجه لاستدراكه بنفى الشيخ الخلاف فى كون العشره نفاسا، فإنه فى مقام الاحتجاج على أقوال العامه من كون أكثره أربعين أو خمسين أو ستين أو سبعين الى غير ذلك.

هذا كله فى ذات العاده، و أما غيرها من المبتدأه و المضطربه فالأقوى تحيضهما بالعشره للاستصحاب و غيره، و فاقا لظاهر القواعد و الإرشاد و عن صريح التذكرة و نهايه الأحكام، بل فى الذكرى أن المشهور هنا عود المبتدأه و المضطربه إلى العشره، و خلافا للبيان، حيث انه جعل الأقرب رجوع المبتدأه إلى التمييز ثم النساء ثم العشره، و المضطربه إلى العشره مع فقد التمييز، و هو ضعيف و ان كان ربما يشعر به مساواتها للحائض فى الحكم، بل فى كشف اللثام «أنه يجوز تعميم أيام الأقرء المحكوم بالرجوع إليها لجميع ذلك» انتهى. لكن قد يفرق بينهما بأن النفاس متيقن الابتداء، إذ الدم المتعقب للولد نفاس قطعاً بخلاف الحيض، و يؤيده خلو النصوص و الفتاوى عن الإشارة إلى شىء من ذلك مع تعرضهم لنظيره، على أنك قد عرفت سابقاً أن التحيض بالروايات انما هو بملاحظه تعادل الأدوار، فهو إما ستة أو سبعة من كل شهر، أو ثلاثة من شهر و عشره من آخر، و كان المتجه بناء على ما ذكره الجلوس بسته أو سبعة كالحائض،

و من هنا قال فى المنتهى فى المقام: «انه يمكن أن يقال: إنها تجلس ستة أيام أو سبعة، لأن الحائض تفعل ذلك فكذلك النفساء، لأنه حيض فى الحقيقة، ولأن

قوله (عليه السلام) (١): «تجلس أيام حيضها التى كانت تحيض»

كما يتناول الماضى يتناول المستقبل» و لا يخفى ضعفه، نعم يحتمل فى خصوص المبتدأ الرجوع الى نساء ل

قول الصادق (عليه السلام) (٢) فى الموثق: «و ان كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست مثل أيام أمها أو أختها أو خالتها، و استظهرت بثلثى ذلك، ثم صنعت كما تصنع المستحاضه»

الحديث. و اشتماله على ما لا- نقول به من الاستظهار مع إمكان فرضه بما لا ينافى المختار غير قادح فى الحجية، و الظاهر ان مراده (عليه السلام) بقوله أيام نفاسها أيام حيضها كما يشعر به أوله، و إلا فلا رجوع لها الى أيام النفاس كما صرح به غير واحد و ان أشعر بذلك خبر محمد بن يحيى الخثعمى (٣) لكنه شاذ، بل لعل الأول أيضا كذلك كما سمعته سابقا من المصنف فى المعتمر، و لعله لظهوره فى غير المبتدأ، و هى لا ترجع الى ذلك فى الحيض فضلا عن النفاس، و الأقوى ما تقدم.

ثم انه إذا استمر الدم فى النفساء و جلست الأيام الموظفه لها فهل يعتبر بالنسبه الى ما عليها من أحكام مستمره الدم فصل أقل الطهر فحسب، ثم ينتقل الى تعرف حال دمها أو مضى شهر؟ يظهر من بعض الأصحاب كالمصنف فى المعتمر الأول، و يحتمل الثانى، و يظهر وجهه مما تقدم لنا فى المباحث السابقه فى الحيض، كما أنه تقدم أيضا البحث عن استحباب الاستظهار و وجوبه، فتأمل جيدا.

و لو كانت حاملا باثنين مثلا و تراخت ولاده أحدهما كان ابتداء نفاسها من الأول عند علمائنا كما فى المنتهى و عن التذكرة، و استيفاء عدد أيامها من وضع الأخير فيدخل فيه ما بقى من عدد أيام النفاس الأول ان لم يتخلل بينهما عشره

١- ١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٢٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ١٨.

أيام، و إلا كان عدد كل مستوفى تاما مستقلا من غير تداخل، فقد يكون حينئذ جلوسها عشرين يوما، كما إذا وضعت الثاني بعد عشره أيام، و لا ينافيه كون أكثر النفاس عشره، لأنهما نفاسان، لصدق النفاس مع كل منهما، و هو مع عدم العثور على مخالف من الأصحاب فيه مدرك الحكم فى المقام، و به صرح فى المبسوط و الانتصار و السرائر و الجامع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و جامع المقاصد و غيرها كما عن الناصريه و الخلاف و الوسيله و المهذب و الجواهر و الإصباح، فما فى المعبر من التردد فى نفاسيه الأول لأنها حامل و لا-حيض و لا نفاس مع حمل ضعيف، لما تقدم من المختار فى مجامعه الحيض للحمل أولا، و إمكان منع انتفاء النفاس خاصه ثانيا، نعم قد يتردد فى أصل الحكم بالنفاسين مع عدم تخلل أقل الطهر بينهما بأن النفاس كالحيض عندهم فى الأحكام، و خصوصا فى ذلك كما يشعر به حكمهم بعدم حيضيه الدم السابق على الولاده بدون تخلل أقل الطهر حتى فى المتصل منه الممكن الحكم بالحيضيه كما أشرنا إليه سابقا، و كذا اللاحق بعد انتهاء مده النفاس و ان صادف العاده فى كل منهما، و ما ذكره فى كشف اللثام من انه لا دليل على امتناع تعاقب النفاسين بلا تخلل يدفعه ان التعاقب محتاج الى الدليل، لا امتناعه بعد المساواه المذكوره التى هى المستند لهم فى كثير من أحكام الباب، مضافا الى ما دل على عدم قصور أقل الطهر عن عشره، كما لو فرض وضع الثانى بعد مضى زمان بعد العشره يقصر عن أقل الطهر، اللهم إلا أن يستند فى دفع ذلك كله إلى الإجماع، و هو جيد لو تم، كما هو ظاهر نسبتة له فى المصاييح الى المعروف من مذهب الأصحاب ناقلا عن ظاهر التذكرة إجماع علمائنا عليه، و مع ذلك كله فتماميته أى الإجماع لا يخلو من إشكال، بل قد يشعر ما فى الانتصار بعدمه، حيث قال:

لست أعرف لأصحابنا نصا صريحا فى هذه المسألة، و ما فى السرائر حيث قال بعد

أن ذكر المسألة: فليلاحظ ذلك و يحقق، فقد شاهدت جماعه ممن عاصرت من أصحابنا لا- يحقق القول في ذلك، و ما فى المعبر من التردد المتقدم بل ربما توهم من عباره المصنف و نحوها مما يقرب منها أن المراد ابتداء عدد أيام النفاس من الأول مع تكميلها من أيام وضع الثانى، فلا يكون حينئذ للثانى نفاس إلا مقدار ما يكمل به الأول فقط، و على هذا فلو فرض وضع الثانى بعد العشره مثلا لم يكن له نفاس كما هو المنقول عن بعض العامه و عن آخر منهم ان ابتداء النفاس من الثانى، لكن ذلك كله مما ينبغى القطع بعدم إرادته لأحد من الأصحاب و أن المراد بالعباره كما هو المصرح به فى كلام جمله من الأصحاب استيفاء تمام عدّه النفساء من وضع الثانى و ان كان ما عدته

بعد الأول نفاسا أيضا، و ليس المراد أن مجموع أيام نفاس هذه المرأه أى الحامل باثنتين من وضع الأخير كما عساه يتوهم من ظاهر العباره أيضا حتى تتوجه المنافاه بين هذا الحكم و الحكم بأن ابتداء نفاسها من وضع الأول و ان كان هذا الوهم أقرب من الوهم السابق بالنسبه إلى العباره.

و كيف كان فالعمده فى المقام الإجماع لو تم، و إلا فلم نعرف لهم دليلا هنا سوى صدق اسم النفاس، و هو لا يرفع ما سمعت من الاشكال، و أشكل منه ما فرعه فى الذكرى و الدروس فاحتمل فيه ذلك أيضا، قال: «و لو سقط عضو من الولد و تخلف فالدم نفاس على الأقرب، و لو وضعت الباقي بعد العشره أمكن جعله نفاسا آخر كالتوأمين، و على هذا لو تقطع بفترات تعدد النفاس، و لم أقف فيه على كلام سابق» انتهى.

و شمول النصوص لمثل ذلك لا يخلو من تأمل، و يحتمل هنا توقف النفاس على خروج المجموع و ان اكتفينا ببروز الجزء مع الاتصال، للفرق بينه و بين الانفصال فتأمل جيدا.

ثم اعلم انه بعد ما عرفت من الحكم السابق و هو أن ذات التوأم يحكم لها بنفاسين إلا أن استيفاء تمام العدد من وضع الثانى فهل المراد ان نفاسيه الأول تنتهى بتحقيق الثانى أو أن الأول يشارك الثانى فيما بقى من عدده و ينفرد الثانى بالزائد؟ احتملان، أقوامهما

الثانى كما هو الظاهر من بعضهم، لصدق اسم النفاس عليه بالنسبه للأول، و اجتماع سبب آخر معه لا ينافيه، أقصاه انه يكون حينئذ من باب التداخل، نعم قد يتم ذلك فيما لو علم ان الدم الثانى بسبب الولاده الثانيه من غير مدخله للأولى، أما مع عدمه فالمتجه ما ذكرنا، و تترتب على ذلك ثمرات، منها ما لو رأت بياضا بعد الولاده الثانيه ثم رأت دما بعد ذلك فى أيام يمكن ان تكون من نفاسيه الأول، فبناء على المختار يحكم بنفاسيه البياض لكونه مكتنفا بين دمي نفاس واحد بخلافه على الثانى، إذ هو ابتداء نفاس واحد، و احتمال القول بأنا نحكم بنفاسيه مثل ذلك على كل حال، و إلا لزم صيروره الطهر أقل من عشره يدفعه ان ذلك غير ممنوع بالنسبه إليهما كما أشرنا إليه سابقا، فهو كما لو وضعت الثانى بعد انتهاء عدد الأول ثم انها رأت بياضا بعد ولاده الثانى، و كما لو ولدت الثانى بعد يوم أو يومين من انتهاء عدده الأول، فتأمل جيدا حتى تظهر لك ثمرات أخر فى المقام.

و لو لم تر دما ثم رأت فى العاشر كان ذلك نفاسا خاصه دون ما قبله من النقاء كما فى السرائر و الجامع و المعتمر و المنتهى و التحرير و الإرشاد و غيرها، بل فى المدارك ان هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، قلت: و لعله لكونه دما بعد الولاده فى أيام النفاس مع عدم ثبوت اشتراط معاقبته بلا فصل، بل لعل الثابت عدمه كما يرشد اليه نص الأصحاب فى المسأله الآتیه، و لأن النفاس أمر طبيعى عادى، فيجب الحكم به مع الاشتباه كما فى الحيض، و منه ينقذح إمكان جريان قاعده الإمكان فيه، نعم يتجه عدم نفاسيه الأيام السابقه، لعدم الدم فيها، و هو موقوف عليه، و لا يقذح قصورها عن العشره بعد اتصالها بالطهر السابق على الولاده، و فى المدارك أن هذا الحكم مشكل لعدم العلم باستناد هذا الدم إلى الولاده، و عدم ثبوت الإضافه عرفا» انتهى.

و هو كما ترى بعد ما عرفت و تعرف فى المسأله الآتیه.

ثم ان ظاهر إطلاق المصنف و غيره عدم الفرق فى هذا بين المعتاده و غيرها تجاوز الدم العاشر أو انقطع عليه، و هو متجه بناء على ما اختاره فى المعتبر من التحيض بالعهرة مطلقا، و أما بناء على ما اخترناه من الرجوع الى العاده فىنبغى تقييد الحكم المذكور بما إذا انقطع على العاشر أو كانت مبتدأه أو مضطربه أو ذات عاده هى عهرة، أما إذا لم يكن كذلك كما لو كانت عادتها دون العهرة و رأت الدم فى العاشر ثم استمر الدم متجاوزا فلا يتجه الحكم بالنفاسيه حينئذ للأمر بالرجوع إلى العاده مع التجاوز، و الفرض عدم الدم فيها، لكن قد يشك فى شمولها لمثل المقام، لظهور أخبارها فىمن رأت الدم فى العاده و خارجها و استمر، فتبقى قاعده الإمكان و غيرها سالمه عن المعارض، سيما بعد إطلاق الأصحاب الحكم، فيسقط حينئذ ما فى الذكرى و ان تبعه عليه بعض من تأخر عنه، حيث قال بعد ان ذكر الحكم كما ذكره الأصحاب: «و على اعتبار العاده ينبغى أن يكون ما صار فيها نفاسا دون ما زاد عليها، و يحتمل اعتبار العهرة إذا لم يتجاوز، كما لو انقطع دم المعتاده على العهرة، أما مع التجاوز فالرجوع إلى العاده قوى» انتهى. بل ظاهر أول كلامه عدم الحكم بالنفاسيه حتى لو انقطع على العاشر مع فرض خروجه عن العاده، و لا يخفى ضعفه، كضعف ما فى الرياض، حيث أنه استشكل أيضا فى المعتاده دون العهرة مع رؤيتها الدم فى العاشر خاصة و انقطع قائلا- للشك فى صدق دم الولاده عليه مع كون وظيفتها الرجوع الى أيام العاده التى لم تر فيها شيئا بالمره، إذ هو- مع ظهور مخالفته لما هو المجمع عليه بين الأصحاب أو كالمجمع عليه- يرد عليه مثله بالنسبه الى أولى جهتى شكه فيما لو كانت العاده عهرة أو دونها و رأت الدم فى آخرها خاصة، و يشكل بالنسبه إلى ثانى الجهتين بعدم الأمر لها بالرجوع إلى العاده فى هذا الحال.

ثم ان ظاهر الأصحاب الاقتصار على نفاسيه العاشر خاصة دون ما اتصل به مما

بعده حتى لو كانت معتاده، فليس لها استيفاء تمام عاداتها مما بعد العشره و ان قلنا به بالنسبه للحائض، و لعله لعدم وجود النفاس عندهم فيما زاد عليها، إذ مبدأ حساب أكثره انما هو من حين الولاده كما عن نهايه الأحكام و معطى كلام السرائر، و لذا لو لم تر إلا بعد العاشر لم يكن نفاسا كما نص عليه غير واحد من الأصحاب، و يدل على ابتداء الحساب من الولاده

قول أبى جعفر (عليه السلام) لمالك بن أعين (١):

«إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عده حيضها ثم تستظهر بيوم»

و فى

خبر الفضلاء (٢) «ان أسماء سألت النبى (صلى الله عليه و آله) عن الطواف بالبيت و الصلاه فقال لها: منذ كم ولدت؟»

و أيضا لو لم تبدئ منها لم تتحدد مده التأخر عنها، لكن مع ذلك كله و المسأله لا تخلو من إشكال، لظهور الروايتين فى واجده الدم لا فيما كان من نحو المقام، و إمكان الفرق بين ما لو رأتها بعد العشره و بينه فيها إما بالإجماع إن تم أو بغيره، فيحكم بتكملة العاده مثلا فى الثانى كما هو قضيه مساواتها للحائض دون الأول، و لعله لتحقق النفاس فيه و لو بجزء من العشره فيستصحب دونه، على انه لا- دليل على عدم وقوع النفاس خارج العشره فى مثل المفروض، و قولهم: إن أكثره عشره لا يقضى به، إذ المفروض عدم نفاسيه السابق من النقاء، اللهم إلا أن يدعى انسياق الذهن من قولهم: إن أكثر النفاس عشره أن مبدأ الحساب من حين الولاده و ان لم تر دما، كما عساه يظهر من إطلاق بعض الأخبار (٣) ان قلنا بشمولها لمثله على ندرته، فتأمل جيدا.

و أشكل من هذا ما لو أمكنها تكميل العاده ببعض العشره و ان تجاوز الدم، كما لو رأت رابع الولاده مثلا و سابعها لمعتادتها و استمر الى ان تجاوز العشره، فلعل الأقوى حينئذ تكميل العاده بالثلاثة الأخيره لقاعده الإمكان و الاستصحاب و مساواه الحائض،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ١٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النفاس - حديث ٤.

فما فى الرىاض تبعا للروضه من اختصاص النفاس بأربعه العاده لا يخلو من نظر، كما انه لا يخلو ما فيهما أيضا من أنها لو رأتها فى السابع خاصه و تجاوز فهو النفاس، إذ يمكن القول بتتميمه ببعض العشره و ان لم يف بتمام العاده بناء على عدم عبور النفاس العشره لما عرفت، نعم لو رأتها من أول السبعه و السابع و تجاوز العشره اتجه الاقتصار على العاده خاصه، إذ هي كما لو رأت تمام العاده دما لكون هذا النقاء المتخلل نفاسا، و لو رأتها أولا و بعد العاده و تجاوز فلعل الأقوى الاقتصار على نفاسيه الأول خاصه كما فى الروضه، لعدم تماميه ما يتصور من احتمال غيره بناء على عدم نفاسيه المتعقب للعاده بعد تجاوزها.

و أما لو رأت عقيب الولاده ثم طهرت ثم رأت فى العاشر أو قبله كان الدمان و ما بينهما نفاسا مع عدم تجاوز الدم للعشره، بل و معه إذا كانت غير ذات عاده، بل و إذا كانت كذلك مع كونها عشره، أما إذا كانت ذات عاده دون العشره ثم تجاوز الدم فى محل الفرض فالنفاس الأول خاصه كما سمعته آنفا، للأمر بالرجوع إليها مع التجاوز، و ليس إلا الأول خاصه، و قد تقدم الاشكال فيه سابقا بالنسبه إلى شمول الأدله لمثله، و كيف كان فلم نعرف خلافا بين الأصحاب فيما ذكرناه من الحكم الأول، بل قد يظهر من الأردبيلى دعوى الإجماع، و لعل الأمر فيه كما ذكر، فما فى الحدائق من الإشكال فى نفاسيه النقاء كما انه استشكل فيه أيضا بالنسبه إلى الحيض بناء منه على عدم اشتراط العشره فى نحوه من الطهر المتخلل بين الحيضه الواحده أو نحوها ضعيف، نعم قد يقال هنا: إن عدم اشتراط تخلل الطهر بين النفاسين عندهم يقضى بعدمه فى نحو المقام، بل لعله أولى، و يدفع بالفرق بين النفاس الواحد و النفاسين، و نحوه ما عن الذخيريه حيث قال بعد الحكم المذكور: و ان لم يثبت إجماع على الكليه المذكوره كان للتأمل فى الحكم المذكور مجال، و كأنه أشار بالكليه إلى قاعده الإمكان، و قد تقدم الكلام فيها، كما أنه قد يقال: إن الحكم بنفاسيه الدم الثانى ليس لقاعده الإمكان،

بل انما هو إما للإجماع على الظاهر أو لتحقق مسماه معه، إذ هو متعقب للولاده في ضمن العشره، فيلزم الحكم بنفاسيه النقاء بناء على عدم قصور الطهر عن عشره مطلقا إلا- في التوأم، و هو غير قادح في أصل القاعده. و يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض من اللبث في المساجد و قراءه العزائم و غيرهما و كذا ما يندب لها من الوضوء للذكر و نحوه و يكره و يباح لها مما تقدم ذكره سابقا بلا خلاف أجده فيه كما في التذكرة بل بين أهل العلم كما في المنتهى، و في المعتمد انه مذهب أهل العلم لا أعلم فيه خلافا، فحكم النفساء حكم الحائض في جميع الأحكام اللازمه للحائض بغير خلاف كما في السرائر و في الغنيه «و النفساء و الحائض سواء في جميع الأحكام إلا في حكم واحد، و هو ان النفاس ليس لأقله حد، و ذلك بدليل الإجماع السالف» انتهى. قلت: و لعله لم يستثن المصنف هنا و كذا من عبر بنحو عبارته مثل الأقل و غيره مما اختلف فيه النفاس مع الحيض، لعدم تناول العبارة لمثل ذلك، إذ هي ظاهره في إرادته المساواه بالنسبه للأحكام الشرعيه من الحرمة و الإباحه و نحوهما لا ما يتعلق في الأقل و الأ- كثر و الرجوع الى العاده و نحو ذلك، فلا حاجه حينئذ إلى ذكر ما يفترق به الحيض عن النفاس من التحديد لأقل الأول بالثلاثه دون الثاني، و كالأخلاف في أكثره دون الأول، و عدم الرجوع الى عاده النفاس و لا عاده النساء فيه و لا في الحيض و لا الروايات بالنسبه للمبتدأه و المضطربه، و عدم الدلاله به على البلوغ بخلاف الحيض، و بانتقضاء العده فيه دون النفاس إلا نادرا كما في الحامل من زنا، و عدم اشتراط تخلل أقل الطهر بين النفاسين و ان كان بعضها محلا للنظر و التأمل، إلا ان الأمر سهل حيث لا- إشكال عندهم في مساواه النفساء للحائض في الأحكام، و في أصل التساوى أيضا بالنسبه إلى باقى الأمور و ان خرج ما مرت الإشاره إليه في مطاوى البحث، و لعله لذلك لم يستثن شيئا من ذلك بعض الأصحاب هنا، و إذ قد عرفت ذلك كله كنت في غنيه عن قول المصنف و لا يصح

طلاقها إذ هو من الأحكام التي ساوت الحائض فيها، فيعتبر حينئذ ما تقدم سابقا في الحيض من الشرائط المتقدمة، بل و عن قوله و غسلها كغسل الحائض سواء وجوبا و كيفية، و كذا البحث في الاستغناء به عن الوضوء و عدمه، و الله سبحانه و رسوله و الأئمة الطاهرون (صلوات الله عليهم) أعلم بحقائق الأحكام.

الى هنا تم الجزء الثالث من كتاب جواهر الكلام و قد بذلنا غاية الجهد في تصحيحه و مقابله بالنسخه الأصلية المخطوطة المصححه بقلم المصنف (قدس روحه الشريف) و يتلوه الجزء الرابع في أحكام الأموات بحول الله خالق البريات.

عباس القوجاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩